القسم الثاني

النص المحقق مع الشرح

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم [1]

[قال العبدُ الفقيرُ إلى الله - تعالى- عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكر السيوطيُّ][2] :

الحمدُ للهِ الذي أرشدَ لابتكار [3] هذا النَّمَطِ [4] ، وتَفَضَّلَ بالعفو عما صدر عن العبد على وجه السهو [5] والغَلَط [6] ، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، شهادةً لا وَكْسَ [7] فيها ولا شَطَطَ [8] ، وأشهدُ أنّ سيدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه أفضلُ مـنْ عليـه جبرئيـل بـالوحي هـبط ، ﷺ [9] ، وعـلى آلـه وصـحبه الـذين هـم

---

(١) (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه) في س .

(٢) هكذا في « الفيض » ، و(يقول الفقير إلى الله تعالى جلالُ الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي) في حيدر ، وما بين الحاصرتين ساقط من ر .

(٣) هو : الاختراع والابتداع .

(٤) المراد به : الإشارة إلى ما في الذهن من العلوم المرتبة .

(٥) هو : غفلة القلب عن الشيء حتى يزول عنه فلم يتذكره .

(٦) هو : الخطأ ، وعدمُ الاهتداء إليه .

(٧) هو : النَّقْصُ .

(٨) هو مجاوزة الحدّ ، والتباعدُ عن الحق .

(٩) (وسلم عليه) في س .

لأتباعِه [1] خيرُ فَرَطٍ [2] .

وبعدُ فهذا كتابٌ غريبُ الوضْعِ ، عجيبُ الصُّنْعِ ، لطيفُ المعنى ، طَريفُ [3] المبنَى ، لم تَسْمَحْ قريحةٌ [4] بمِثالِه ، ولم ينسِج ناسجٌ على مِنْوَالِهِ ، في علمٍ لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه ، ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه [5] ، وهو « أصولُ النحو » الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلِّفين ، وتَشَتَّتَ [6] في أثناءِ كُتُبِ المُصَنِّفينَ [7] ، فجَمْعُهُ وتَرْتِيبُهُ صُنْعٌ مخترعٌ ، وتأصيلُهُ [8]

---

(١) متعلق بـ « خير فرط » . و(لأتباعهم) في س .

(٢) « فَرَطَ القومَ » إذا تقدمهم . « القاموس » . وفي « صحيح البخاري » في (كتاب الجنائز- بابُ الصلاةِ على الشهيد) (٢ : ٩٤) من حديث « عُقبةَ بنِ عامرٍ » أن النبيَّ ﷺ خَرَجَ يومًا فصلَّى على أهل أُحُدٍ صلاتَهُ على الميِّتِ ، ثم انْصَرف إلى المنبر ، فقال : « إنِّي فَرَطٌ لكم ، وأنا شهيدٌ عليكم ، وإني واللهِ لأنظُرُ إلى حوْضي الآن ، وإني أُعطِيتُ مفاتيحَ خزائنِ الأرضِ ، أو مفاتيحَ الأرض ، وإني واللهِ ما أخافُ عليكم أن تُشْرِكوا بعدي ، ولكن أخافُ عليكم أن تنافَسوا فيها » . وفي « فتح الباري » (٣ : ٢١١) : « إنِّي فَرَطٌ لكم » أي : سابقُكُمْ . وفي « شرح السيوطي » على « سنن النسائي » (٤ : ٦٢) : « الفَرَط : هو الذي يتقدم ويسبق القوم ، ليرتاد لهم الماءَ ويُهيئ لهم الدلاء والأرشية » .

(٣) (ظريف) في س و« داعي الفلاح » ، والصواب ما أثبتُّه ، وهو موافق لما في « الفيض » ؛ لأن الظَّرف أصله الكياسة ، وهي لا يتصف بها إلا بنو آدم . و(طريف) شيءٌ حسنٌ تميلُ إليه النفوس . « الفيض » (١ : ١٨١) بتصرف .

(٤) طبيعة ورنًا ومعنىً . « الصحاح » (١ : ٣٩٦) .

(٥) تنقيحه وتنقيته .

(٦) تفرق .

(٧) أي : في علم النحو .

(٨) مصدر أصَّلَ الشيء إذا جعله أصلًا .

وتبويبُهُ وضعٌ مُبتدع ، لِأُبْرِزَ [1] في كل حينٍ للطالبين ما تبتهج به أَنْفُسُ الراغبين .

وقد سمَّيته بـ « الاقتراح [2] في علم أصول النحو » ورتبته على مقدمات وسبعة كتب .

واعلم أني قد اسْتَمْدَيْتُ [3] في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب « الخصائص » لـ « ابن جني » [4] ، فإنه وضعه في هذا المعنى ، وسماه : أصولَ النحو [5] ، لكنَّ أكثرَه خارجٌ عن هذا المعنى ، ليس [6] مرتبًا ، وفيه الغثُّ والسمينُ والاستطرادات [7] فلخَّصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى ، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها ، معزُوًّا

---

(١) علّة الابتداع وما تقدمه .

(٢) هو ارتجالُ الكلام ، واستنباطُ الشيء من غير سماع ، وابتداعُ الشيء .

(٣) بمعنى : استمددت ، كذا في شرْحَيْ هذا الكتاب وأصوله ، وفسره « ابن علان » بقوله : (أخذت المادة) فدل على أن الياء مبدلة من حرف التضعيف تخفيفًا، وأن أصله : « استمددت » بدالين ، ثم خفف بإبدال الثانية ياء ، غير أن هذا الإبدال موقوف على السماع ، ولم يذكر أحدٌ من أئمة اللغة « استمدى » بمعنى : استمدَّ ، والقياس لا يدخل اللغة ، كما نصوا عليه . والله أعلم . « الفيض » (١ : ١٩٠) .

(٤) بياء ساكنةٍ ، ليست للنسب ؛ لأنه معرب « كني » تُقْرَأُ بين الكافِ والقافِ – هذا هو المعتمد « الفيض » ، وهو « أبو الفتح عثمان » المتوفى سنة ٣٩٢هـ . له ترجمة في « معجم الأدباء » (١٢ : ٨١-١١٥) ، و« بغية الوعاة » (٢ : ١٣٢) .

(٥) انظر : « الخصائص » (١ : ٢) .

(٦) (وليس) في س .

(٧) جمع : الاستطراد ، وهو ذِكْرُ الشيء لا على جهة القصد ، بل عَرَضًا له فتكلم عليه .

إليه ، وضممتُ إليه نفائسَ أُخَرَ ، ظفرتُ بها في متفرقات كُتُبِ اللغة والعربية [١] والأدب وأصول الفقه ، وبدائعَ [٢] استخرجْتُها [٣] بفِكْرِي [٤] .

[٣] ورتَّبته على نحوِ ترتيبِ أصولِ الفقه / ، في الأبواب والفصولِ والتراجم ، كما ستراه واضحًا [٥] بَيِّنًا إن شاء الله تعالى .

ثم بعدَ تمامه رأيتُ « الكمالَ ابن الأنباري » [٦] ، قال في كتابه « نزهة الألباء في طبقات الأُدَباءِ » [٧] : « علوم الأدب ثمانية : اللغة [٨] ، والنحو [٩] ، والتصريف [١٠] ، والعروض [١١] ، والقوافي [١٢] ، وصنعة

---

(١) هكذا بالواو في ح ، س ، م ، ولم تذكر في د .

(٢) جمع بديعة ، أي : نكتة بديعة ، عطفا على « نفائس » .

(٣) أي : طلبت خروجها من الفكر إلى الخارج ، أو أخرجتها ، فالسين والتاء زائدتان للمبالغة .

(٤) الفِكْر : هو تَرَدُّدُ القلبِ بالنظر والتَّدَبُّر لطلب المعاني . ويقال : « لي في الأمر فِكْرٌ » أي نَظَرٌ ورويَّةٌ . « المصباح » (٤٧٩) .

(٥) « واضحًا » : مفعول ثان لـ « ترى » ، أو حالٌ من الهاء .

(٦) هو « كمال الدين ، أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباريّ » المتوفى سنة ٥٧٧هـ . له ترجمة في « بغية الوعاة » (٢ : ٨٦) .

(٧) (٨٩) في ترجمة « هشام الكلبي » .

(٨) المراد علم متن اللغة الذي يبحث فيه عن موضوع مفردات الألفاظ .

(٩) علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ أواخر الكلم العربية ، أعرابًا وبناءً .

(١٠) علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أصلُ الأبنية صحةً وإعلالًا .

(١١) علمٌ بأصولٍ يُعرف بها صحيحُ الشعر العربي من فاسدة . « مفتاح السعادة » (١ : ٢١٤) .

(١٢) علمٌ بأصولٍ يبحث بها عن أحوال أواخر البيت .

الشعر [١] ، وأخبار العرب [٢] ، وأنسابهم [٣] .

قال [٤] : وألحقنا بالعلوم الثمانية عِلْمَيْن وضعناهما : علمَ الجدل [٥] في النحو ، وعلمَ أصول النحو ، فيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه ، من قياس العلَّة ، وقياس الشَّبَه ، وقياسِ الطَّرْد ، إلى غير ذلك على حدِّ أصول الفقه ، فإنَّ بينَهما [٦] من المناسبةِ ما لا خفاءَ به ؛ لأن النحوَ معقولٌ من منقولٍ ، كما أن الفقهَ معقولٌ من منقول » هذه عبارته .

فَتَطَلَّبْتُ هذين الكتابَيْنِ حتى وقفتُ عليهما ، فإذا هما لطيفان جدًّا ، وإذا في كتابي هذا من القواعدِ المهمَّةِ والفوائدِ ، ما لم يَسْبِق [٧] إليه ، ولم يُعَرِّجْ [٨] في واحدٍ منهما عليه، فأما الذي في أصولِ النحو ، فإنه في كراسَتَيْن صغيرتين [٩] سمَّاهُ : « لمع الأدلةِ » ورَتَّبَهُ على ثلاثين فصلًا :

الأول : في معنى أصول النحو وفائدته .

---

(١) علمُ نَقْدِ الشعر ، وقرضِ الشعر ، وهو ما يتميز به جيِّده من رديئه . « مفتاح السعادة » (١: ٢٢٠) .

(٢) أي : ذِكْرُ أيامِها ودُوَلها .

(٣) جمع : نسب ، وهو : معرفةُ أصولهم من فروعهم ، وشريفهم من مشروفهم .

(٤) (وأنسابهم وألحقنا) في « نزهة الألباء » و(ثم قال) في حيدر ، ومن دون (ثم) في س .

(٥) هو من جزئيات الفن المشهور بـ« آداب البحث ، وعلمِ المناظرة » . انظر : « مفتاح السعادة » (١ : ٣٠٣) .

(٦) أي : بين أصولِ النحو ، وأصول الفقه .

(٧) فاعلُه « الكمالُ ابنُ الأنباري » .

(٨) (كراسين صغيرين) في س .

(٩) التعريج هو : الميل إلى الشيء .

الثاني : في أقسام أدّلة النحو .

الثالث : في النَّقْل .

الرابعُ : في انقسام النقلِ .

الخامسُ : في شَرْط نَقْلِ المتواتر [١] .

السادس : في شَرْطِ نقلِ الآحاد .

السابعُ : في قَبُول نَقْلِ أهلِ الأهواء .

الثامنُ : في قَبُول المرسلِ والمجهول .

التاسعُ : في جواز الإجازةِ .

العاشرُ : في القياسِ .

الحادي عشرَ : في تركيب [٢] القياس [٣] .

الثاني عشرَ : في الردِّ على منْ أنكرَ القياسَ .

الثالثَ عشرَ : في حلِّ شُبَهٍ تُورَدُ على القياس .

الرابعَ عشرَ : في أقسام القياس .

الخامسَ عشرَ : في قياس الطَّرْدِ .

السادسَ عشر : في كونِ الطَّرْدِ شرطًا في العلَّةِ .

السابعَ عشرَ : في كونِ العكس شرطًا في العلَّةِ .

[٤] **الثامنَ عشرَ** : في جواز تعليلِ الحكْم بعلتين / فصاعدًا .

التاسعَ عشرَ : في إثبات الحكمِ في محلّ النقلِ بماذا يثبتُ بالنقل أم بالقياس ؟

---

(١) (التواتر) في س .

(٢) (ترتيب) في س .

(٣) لم يرد هذا العنوانُ في مطبوعة « لمع الأدلة » ، ولم يَذْكُرِ « السيوطيُّ » : « قياسَ الشَّبَه » الذي ورد في « لمع الأدلة » .

obeikandl.com

العشرون : في العلّةِ القاصرة .

الحادي والعشرونَ : في إبراز الإخالة والمناسَبة عند المطالبة .

الثاني والعشرونَ : في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ إذا كان مُخْتَلَفًا فيه .

الثالثُ والعشرونَ : في إلحاق الوصفِ بالعلّة مع عَدَمِ الإخالة .

الرابعُ والعشرونَ : في ذِكرِ ما يُلْحَقُ بالقياسِ ويتفرعُ عليه من وجوه الاستدلال .

الخامسُ والعشرونَ : في الاستحسانِ .

السادسُ والعشرونَ : في المعارضَةِ .

السابعُ والعشرونَ : في معارضة النقلِ بالنقلِ .

الثامنُ والعشرونَ : في معارضة القياسِ بالقياسِ .

التاسعُ والعشرونَ : في استصحاب [1] الحالِ .

الثلاثون : في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه [2] .

وأما الذي في جدل النحو ، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ « الإعراب في جدل الإعراب » [3] ورتبه على اثني عشرَ فصلًا :

الأول : في السؤال .

---

(١) (الاستصحاب) في س .

(٢) هناك خلافٌ في ترتيب بعض الفصول بين « لمع الادلة » ، وما ذكره « السيوطيُّ » في هذا المكان من « الاقتراح » .

(٣) قوله : « الإعراب » الأول بالمهملة في ح ، س ، ل ، م ، وهو الإبانة والإيضاح . وقوله : « في جدل الإعراب » المراد به النحوُ المصطلح عليه . ففي الاسم الجناس التام لفظا وخطًّا .
و(الإغراب) بإعجام الأول في حيدر وإستانبول على أنه جناس التصحيف ، ولا شبهة في أنه تصحيف . وانظر « الفيض » (٢٠٨) .

الثاني : في وصف السائل .

الثالثُ : في وصف المسؤول به .

الرابعُ : في وصف المسؤول منه .

الخامسُ : في وصف المسؤول عنه .

السادسُ : في الجواب .

السابعُ : في الاستدلال .

الثامنُ : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل .

التاسعُ : في الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

العاشرُ : في الاعتراض على الاستدلالِ باستصحاب الحال .

الحادي عشرَ : في ترتيب الأسئلة .

الثاني عشرَ : في ترجيح الأدلَّة . انتهى .

وقد أخذتُ من الكتاب الأولِ اللبابَ . وأدخلتُه معزوًّا إليه في خلَلِ [1] هذا الكتابِ ، وضَمَمْتُ خلاصةَ الثاني في مباحث العلّة .

وضممتُ إليه من كتابه « الإنصاف في مباحث الخلافِ » جملةً ، ولم أُنقِّلْ من كُتُبِهِ [2] حرفًا [3] إلا مقرونًا بالعَزْوِ إليه ليُعْرَفَ [4] مقامُ كتابي / من كتابِهِ ، وَيَتَمَيَّزَ [5] عند أولي التمييز جليلُ نِصابِهِ ، وإلى الله الضراعةُ في حُسْنِ الختام والقَبُولِ ، فلا ينفعُ العبدَ إلا ما مَنَّ بقبوله والسلام . [٥]

---

(١) الفُرْجَةُ بين الشيئَيْن ، وجمعه : خِلَالٌ . « مختار الصحاح » .

(٢) أي : من كُتُبِ « الأنباري » الثلاثة السابقة .

(٣) أي : كلمةً ؛ لأنها من جملة إطلاقاتِ الحرفِ .

(٤) ليُعْلَم مقامُ ، أي : قَدْر .

(٥) أي : يظهر ، و« جليلُ » فاعلُه ، وضميرُ « نصابه » عائد لـ « الاقتراح » .

الكلام في المقدمات *

obeikandl.com

فيها مسائل :

الأولى

« أصولُ النحو » : « علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحو الإجمالية [1] ، من حيث هي أدلَّتُه ، وكيفيةِ [2] الاستدلال بها ، وحالِ المستدل » [3] .

فقولي : « عِلْمٌ » أي : صناعة [4] ، فلا يرد ما أُوردَ على التعبير به في حدِّ أصول الفقه ، من كونه يلزَم عليه فقْدُهُ إذا فُقِدَ العالِمُ به ؛ لأنه صناعةٌ مدوَّنة مقررة [5] ، وُجِدَ العالِمُ به أم لا .

وقولي : « عن أدلة النحو » يُخْرِجُ كلَّ صناعةٍ سواه وسِوَى النحو .

---

* « مقدمات العلم » هي الأمورُ التي لا بدّ من معرفتها قبلَ الشروع في مباحث العلم ذاتِه ، كتعريفه ، وبيان فائدته ، وغير ذلك . انظر « اللؤلؤ المنظوم » (٤-٦) .

(١) أي : مثل « كونِ القرآنِ الكريم حجةً » .

(٢) معطوف على « أدلَّة النحو » ، أي : وعن كيفيَّة الاستدلالِ من تقديمِ الأقوى على الأضعف .

(٣) معطوف على « أدلة النحو » ، أي : وعن حال المُسْتَدِلِّ بتلك الأدلةِ ؛ لإثباتِ المسائلِ للنحو ، ويجوز عطفه على « كيفية » ؛ لقربه .

(٤) هي : العلمُ الحاصلُ بالتَّمَرُّنِ .

(٥) (مقروة) في س .

وأدلةُ النحوِ الغالبةُ أربعةٌ [1] . قال « ابنُ جِنِّي » في « الخصائص » [2] : « أدلةُ النحو ثلاثةٌ : السماعُ والإجماعُ والقياسُ » .

وقال « ابنُ الأنباري » في « أصوله » [3] : « أدلة النحو ثلاثةٌ : نَقْلٌ و قياسٌ واستصحابُ حالٍ » .

فزاد « الاستصحابَ » ولم يذكر « الإجماعَ » ، فكأنه لم يَرَ الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأيُ قومٍ [4] .

وقد تَحَصَّل مما ذكراه [5] أربعةٌ [6] ، وقد عقدتُ لها أربعةَ كُتُبٍ .

وكلٌّ من « الإجماع » و« القياس » لا بُد له من مُسْتَنَدٍ من « السماع » كما هما في الفقه كذلك ، ودونَها « الاستقراءُ » و« الاستحسانُ » و« عدمُ النظير » و« عدمُ الدليلِ » ، المعقودُ لها الكتابُ الخامس .

---

(١) أي : مأخوذة من مجموع كلامَي « ابن جني » و« الأنباري » الآتي نقلُهما .

(٢) لم أجد قولَ « ابن جني » في « الخصائص » ، ولكنه يبحث عن الأدلة من حيث إنها السماع ، والإجماع ، والقياس .

(٣) « لمع الأدلة » (٨١) .

(٤) كيف يستقيم هذا مع قول « الأنباري » في « لمع الأدلة » (٩٨) : « . . . وقد تلقت الأمة منه - أي : من سيدنا عليّ رضي الله عنه - ذلك الوضع بالقبول ، ولم ينكر ذلك منكِر ، مع اشتهاره وإظهاره ، فكان إجماعًا ، والإجماعُ حجة قاطعة . . . » .

(٥) (ذكر) في س .

(٦) هي : (السماع ، والإجماع ، والقياس ، واستصحابُ الحال) .

وقولي : « الإجمالية » احترازٌ [١] من البحث عن التفصيليَّة ، كالبحث عن دليلٍ خاصٍّ بجواز العطفِ على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ [٢] ، وبجواز الإضمار قبلَ الذكر في باب الفاعلِ والمفعولِ [٣] ، وبجواز مجيءِ الحالِ من المبتدأ [٤]، وبجواز مجيء التمييز مؤكِّدًا [٥] ، ونحو ذلك ، فهذه وظيفةُ علمِ النحوِ نفسِه / لا أصولِه . [٦]

وقولي : « من حيث هي أدلَّتُه » بيانٌ لجهةِ البحثِ عنها ، أي : البحث عن « القرآن » بأنه حجةٌ في النحو ؛ لأنه أفصحُ الكلام سواءٌ كان متواترًا [٦] أم آحادًا [٧] ،

---

(١) (الاحتراز) في س .

(٢) كقراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (النساء : ١) .

الشاهد في قوله (والأرحام) فهو معطوف على الهاء في (به) من غير إعادة حرف الجر .

(٣) الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخَّر ، كقول الشاعر :

جَزَى ربُّه عنِّي عَدِيَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل

الشاهد في قوله (ربُّه عديَّ) فقد عاد الضمير من الفاعل على المفعول به ، وهو متأخر لفظًا ورتبة.

(٤) أن تدلَّ الحال على طور – أي : حال – واقع فيه تفضيل ، نحو : العنبُ زبيبًا أطيبُ منه دِبسًا ، خالدٌ غلامًا أحسنُ منه رجلًا .

(٥) كقول أبي طالب :

ولقد عَلِمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ من خيرِ أديانِ البَرِيَّةِ دينًا

الشاهد في قوله : (دينًا) فإنه تمييز مؤكد لما سبق ، وليس مؤكِّدًا لعامله الذي هو (خير) .

(٦) هو القراءات السبع عند الأكثر ، وقيل : العشر ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمد والإمالة . انظر « الإتقان » في (معرفة المتواتر والمشهور . . .) (١ : ٢١٠) .

(٧) كالشواذ ، والروايات الغريبة عن مشاهير القراء .

وعن « السنة »[1] كذلك ، بشرطها الآتي ، وعن « كلام مَنْ يُوثَقُ بعربيَّته » كذلك ، وعن « إجماعِ[2] أهلِ البلَدَيْن »[3] كذلك ، أي : أن كلًّا مما ذُكِرَ يجوزُ الاحتجاجُ به دون غيره ، وعن « القياس » وما يجوزُ من العلل فيه[4] ، وما لا يجوز .

وقولي : « وكيفيَّة الاستدلال بها » أي : عند تعارضها ونحوه ، كتقديم « السماع » على « القياس » ، واللغةِ الحجازيةِ[5] على التميميَّة إلا لمانعٍ[6] ، وأقوى العِلَّتَيْنِ[7] على أضعفِهما ، وأخفِّ الأقْبَحَيْنِ[8] على أَشَدِّهما قُبْحًا ، إلى غير ذلك ، وهذا هو المعقودُ له الكتابُ السادس .

---

(١) أي : كلامه - عليه الصلاة والسلام - ، وهو المرفوعُ ، وكلامُ أصحابه ، وهو الموقوف ، أو كلام التابعين الذين لم تتغير ألسنتُهم ، وهو المقطوع ، لأن « السنةَ » عند علماء الأثرِ تطلقُ على ذلك كله . انظر « تدريب الراوي » (١ : ٤٢) .

(٢) هكذا في س ، و(اجتماع) في حيدر .

(٣) هما البصرة والكوفة .

(٤) (وفيها) في س .

(٥) لكثرة استعمالها ، ومجيء القرآن الكريم بها .

(٦) كما إذا أجمعوا على عدم الاعتداد بالسماع لضعفه ، نحو : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » برفع المفعول ، ونصب الفاعل ، فإنه يُعْدَلُ عن السماع إلى القياس .

(٧) أي : كتقديم مقتضَى العامل لِقُوَّتِه على مقتضَى الجواز لضعفه ، وكتقديم الأصل ، أو الظاهر على معارضه مجردًا .

(٨) أي : كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله ، فإنه أقبح منه بفاعله . قاله فريق من النحاة كقول الشاعر :

عَتَوْا إذ أجَبْناهم إلى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْناهُم سُوْقَ البُغَاثَ الأجادلِ =

وقولي : « وحالِ المستدلِّ » أي : المستنبِط للمسائل من الأدلَّةِ المذكورة ، أي : صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسائلِ . وهذا هو الموضوعُ له الكتابُ السابعُ .

وبعدَ أن حَرَّرْتُ هذا الحدَّ بفِكْري وشرحتُه وجدتُ « ابنَ الأنباريّ » قال : «أصولُ النحو أدلةُ النحوِ التي تفرعتْ منها فروعُه وفصولُه ، كما أنَّ أصولَ الفقه أدِلّةُ الفِقه [1] الّتي تَنَوَّعَتْ عنها جملتُه وتفصيلُه » .

وفائدتُهُ : « التعويلُ في إثبات الحكم على الحُجَّةِ والتعليلِ [2] ، والارتفاعُ عن حضيضِ التقليد إلى يفاع [3] الاطلاع على الدليل ، فإنَّ المُخْلِدَ [4] إلى التقليد لا يَعْرِفُ وجهَ الخَطَأ من الصواب ، ولا يَنْفَكُّ في أكثرِ الأمرِ عن عوارضِ الشكِّ والارتيابِ» . هذا [5] جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه [6] .

= الشاهد في قوله : (سَوْقَ البغاثَ الأجادِلِ) فإن (سَوْقَ) مصدر مضاف إلى فاعله وهو (الأجادل) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو (البُغَاثَ) انظر « أوضح المسالك » (٣ : ١٨٠ ، ١٩٠) .

(١) (للفقه) في س .

(٢) هو ذكر العلَّة للحكم إذا أمْكَنَ ذلك ، وإن لا فالعلَّةُ السماعُ .

(٣) متعلق بـ« الارتفاع » ، واليفاعُ هو ما ارْتَفَعَ من الأرض . « مختار الصحاح » .

(٤) هو اسم فاعل مِن أخلدَ إلى الأمرِ ، إذا رَكَنَ إليه ومال له . « الفيض » (٢٢٧) .

(٥) أي : المنقول عن « الأنباري » بحروفه .

(٦) « لمع الادلة » (٨١) .

المسألة الثانية

لـ « النحوِ » حدودٌ [1] شَتَّى [2] ، وأليقُهَا بهذا الكتابِ قولُ « ابنِ جني » في
[٧] « الخصائص » : انتحاءُ [3] سَمْتِ [4] كلامِ العرب / في تصرُّفِه [5] من إعرابٍ [6]
وغيره ، كالتثنية ، والجمعِ والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، وغير ذلك ؛ لِيَلْحَقَ [7]
مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة [8] . وأصلُه [9] مصدر : نَحَوْتُ ،
بمعنى : قَصَدْتُ ، ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا القَبيل من العلم ، كما أن الفِقْهَ [10] - في
الأصل- مصدرُ : فَقِهْتُ بمعنى : فهمتُ ، ثم خُصَّ به علمُ الشريعة . انتهى [11] .

---

(١) تعاريف .

(٢) شتى : صفة « حدود » ، جمعُ « شتيت » بمعنى : متفرقة في الدواوين .

(٣) مصدر : انتحى الشيء ، من النحو ، وهو القصد .

(٤) طريق ، وجهة .

(٥) أي : تصرُّف الكلام العربي من وجه إلى آخر .

(٦) بيان للتصرُّف .

(٧) تعليلٌ لـ « انتحاء كلام » .

(٨) (بأهلها) و (في الفصاحة) متعلقان بـ « يلحق » ؛ لاختلافِ لفظَيِ الجارِّ .

(٩) الضمير عائد لـ « النحو » .

(١٠) تنظير في التخصيص ، والكاف صفة مصدر محذوف ، أي : ثم خُص « النحوُ » بما ذكر خصوصًا كائنًا مثل خصوص الفقه المطلق في معناه .

(١١) (١ : ٣٤) بتصرف .

وقال صاحبُ « المُسْتَوْفَى »[1] : « النحوُ : صناعةٌ علميةٌ ينظرُ لها[2] أصحابُها في ألفاظِ العربِ من جهة ما[3] يتألف بحسب استعمالهم ؛ لِتُعْرَفَ[4] النسبةُ بين صيغة النَّظْمِ ، وصورةِ[5] المعنى ، فيُتوصل[6] بإحداهما[7] إلى الأخْرى »[8] .

وقال « الخضراوي »[9] : « النحوُ : علمٌ بأقيسةِ تغييرِ[10] ذواتِ الكلمِ وأواخِرِها بالنسبة[11] إلى لغةِ لسان العرب » .

---

(١) هو : « عليُّ بنُ مسعود بن محمود بن الحكم القاضي ، كمال الدين ، أبو سعد الفَرْخَان » أكثرَ «أبو حيان » من النقل عنه . له ترجمة في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٠٦) .

(٢) (بها) في س .

(٣) يجوز في (ما) أن تكون اسمًا موصولًا ، أو حرفًا مصدريًا .

(٤) (ليعرف) في س .

(٥) (وصورته) في س .

(٦) الفاء للتفريع .

(٧) الصيغة والصورة ، والمراد بالصيغة الالفاظ ، والصورة المعنى ، فالإضافةُ بيانيةٌ .

(٨) «المستَوْفَى في النحو » (١ : ١١) .

(٩) هو : « محمدُ بنُ يحيى بن هشام ، أبو عبدِ الله ، الأنصاريُّ ، الخزرجيُّ ، الاندلسيُّ » ويُعرف بـ « ابن البردعي » المتوفى سنة ٦٤٦هـ . له ترجمة في « بغية الوعاة » (١ : ٢٦٧) .

(١٠) هكذا في س . و(تغير) في حيدر .

(١١) صفةُ « تغيير » ، أو حالٌ منه ، ولو حذف « لسان » أو « لغة » لكان أولى . وفي هذا التعريف ركاكةٌ غيرُ خافية « الفيض » (١ : ٢٣٦) .

وقال « ابنُ عصفور »[1] : النحوُ : علمٌ يُسْتَخْرَجُ[2] بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلام العرب الموصلة إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي ائتلفَ[3] منها .

وانتقده[4] « ابنُ الحاج »[5] بأنه ذَكَر ما يُسْتَخْرَجُ به النحوُ ، وتبيينُ ما يُسْتَخْرَجُ به الشيءُ ليس تَبْيينًا لحقيقة النحوِ ، وبأن فيه : أن المقاييسَ شيءٌ غيرُ النحوِ ، وعِلْمُ مقاييسِ كلامِ العربِ هو النحوُ .

وقال صاحبُ « البديع »[6] : « النحوُ » : صناعةٌ[7] علميةٌ يُعْرَفُ بها أحوالُ كلامِ العربِ من جهة ما يصحّ ويفسد في التأليف[8] لِيُعْرَفَ[9] الصحيحُ من الفاسد ،

---

(١) هو : « علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن ، الحضرمي ، الإشبيلي » المتوفى سنة ٦٦٣ أو ٦٦٩ . له ترجمة في « بغية الوعاة » (٢ : ٢١٠) .

(٢) هكذا في س ، و(مستخرج) في حيدر .

(٣) أي : تركب الكلام منها أي : الأجزاء ، والمراد جزءان فأكثر . وانظر « المقرب » (١ : ٤٥) .

(٤) قال « الأشموني » بعدما أورد تعريفَ « ابن عصفور » : فعُلم أن المرادَ هنا بـ« النحو » ما يُرادف قولَنا : « علم العربية » ، لا قسيم الصرف . انظر « حاشية الصبان » (١ : ١٦) .

(٥) هو : « أحمدُ بنُ محمدٍ الإشبيليُّ أبو العباسِ » المتوفَّى سنة ٦٤١هـ . له ترجمة في « بغية الوعاة » (١ : ٣٥٩) .

(٦) هو : « محمدُ بنُ مسعودٍ المغربيُّ » وقال « ابن هشام » : « ابن الذَّكي» . المتوفى سنة ٥٠٤هـ . له ترجمة في « شرح أبيات مغني اللبيب » (٧ : ١٧٦) وانظر « الفيض» (٢٤٠) .

(٧) هي : ملكةٌ حاصلةٌ بالتَّمَرُّنِ .

(٨) يتنازعه الفعلان قبله .

(٩) علَّة لقوله : « يعرف بها . . . إلخ » .

وبهذا [1] يُعْلَمُ أن المرادَ بالعلم المصدَّرِ به حدودُ العلومِ الصناعيَّة [2] ، ويَنْدَفِعُ [3] الإيرادُ الأخيرُ على كلام « ابن عصفور » .

وقال « ابن السرَّاج » [4] في « الأصول » : « النحو : علْمٌ [5] اسْتَخْرَجَهُ المتقدِّمون من استقراءِ كلامِ العرب » .

---

(١) أي : بقوله : (صناعة علمية) .

(٢) الصناعة في س ، وحيدر ، و(الصناعية) في (إستنابول) .

(٣) أي : فإنه أورد عليه أنه يقتضي فَقْدَ العلم عند فَقْدِ العالِمِ بما ذكر ، وليس كذلك لثبوته .

(٤) هو « محمدُ بنُ السري ، أبو بكر » المتوفى سنة ٣١٦هـ . له ترجمة في « معجم الأدباء » (١٨ : ١٩٧) . وانظر « الأصول » (١ : ٣٥) .

(٥) أي : قواعد وضوابط ، وهذا التعريفُ تقريبيٌّ؛ لأنه يَضْدُقُ على علوم الأدب كلِّها .

obeikandl.com

المسألة الثالثة

[٨] / قال في « الخصائص »[١] : حدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعَبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهم .

واختُلِفَ : هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهبَ[٢] :

أحدها : وهو مذهبُ « الأشعري » : أنها بوضع الله[٣] .

واختُلف على هذا : هل وصل إلينا علمُها بالوحي إلى نبي من أنبيائه ، أو بخَلْقِ أصواتٍ في بعض الأجسام تدلُّ عليها وإسماعِها لمن عَرَفَها ونَقْلِها ، أو بِخَلْقِ العِلْمِ الضروريِّ في بعض العباد بها ؟ على ثلاثة آراءٍ ، أرجحُها الأولُ[٤] ، ويدل له ولأصل المذهب قولُه تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٥] أي : أسماء المُسَمَّيات .

قال « ابنُ عباس » : عَلَّمه اسمَ الصَّحْفَةِ ، والقِدْرِ ، حتى الفَسوةِ والفُسَيَّةِ[٦] .

وفي رواية عنه : عَرَضَ عليه أسماءَ ولدِهِ إنسانًا إنسانًا[٧] ، والدوابَّ ، فقيل : هذا

---

(١) (١ : ٣٣) .

(٢) بَسَطَ القولَ في ذلك « فخرُ الدين الرازي » في « المحصول » (١/١ : ٢٤٣-٢٦٠) .

(٣) أي : توقيفية ، علَّمها اللهُ – تعالى – آدمَ ، ووَقَّف عليها عباده .

(٤) وهو الذي مال إليه « التاجُ السبكي » . « الفيض » (١ : ٢٤٦) .

(٥) (البقرة : ٣١) .

(٦) قال « ابن كثيرٍ » في « تفسيره » (١ : ٧٣) : رواه « ابنُ أبي حاتم » و« ابنُ جريرٍ » من حديث « عاصم بن كليب » عن « سعيد بن معبد » عن « ابن عباس » .

(٧) المجموعُ حالٌ بمعنى : مُفَصَّلِين مُبَيَّنِينَ .

الحمارُ ، هذا الجملُ ، هذا الفرسُ [1] ، أخرجهما « ابنُ أبي حاتم » في « تفسيره ».

وتعليمُه – تعالى – دالٌّ على أنه الواضعُ دونَ البشر ، وأنَّ وصولَها بالوحي إلى آدمَ . ومَالَ إلى هذا القولِ « ابنُ جني » ، ونَقَلَهُ عن شيخه « أبي عليّ الفارسيّ » [2] ، وهما من المعتزلة .

والمذهب الثاني [3] : أنها اصطلاحيةٌ وضَعَهَا البشرُ ، ثم قيل : وَضَعَهَا آدمُ . « ابنُ جني » [4] الآيةَ على أن معنى : (عَلَّم آدمَ) أقْدَرَهُ على وَضْعِهَا .

وقيل : لعلَّه كان يجتمع حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعدًا ، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياءِ المعلومة ، فَوَضَعُوا لكلِّ واحدٍ منها لفظًا إذا ذُكِرَ عُرِفَ به .

وقيل : أصلُ اللغاتِ كلِّها من الأصواتِ المسموعات ، كَدَوِيِّ الريح والرعد ، وخريرِ الماءِ ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونهيق الحمار ، ونحو ذلك ، ثم وُلِدَتِ اللغات عن ذلك فيما بعد . واستحسنه « ابنُ جني » [5] .

---

(١) قال « ابن كثيرٍ » في « تفسيره » (١ : ٧٣) : رواه « السُّدِّي » عَمَّنْ حدَّثه عن « ابن عباس » .

(٢) هو « الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ بن محمد بن سليمان » المتوفى بـ« بغداد » سنة ٣٧٧هـ . واحدُ زمانه في علم العربية . « بغية الوعاة » (١ : ٤٩٦) .

(٣) هو مذهب « أبي هاشم الجبائي » المعتزلي ، واسمه « عبدُ السلام بن محمد » المتوفى في « بغداد » سنة ٣٢١هـ . « الأعلام » (٤ : ٧) .

(٤) في « الخصائص » (١ : ٤٠ – ٤١) .

(٥) في « الخصائص » (١ : ٤٦–٤٧) . خَتَمَ هذا الرأي بقوله : « وهذا عندي وجهٌ صالح ، ومذهب متقبل » .

والمذهب الثالث [1] : الوَقْفُ ، أي : لا يُدْرَى أهي من وَضْع الله أو البشر ؛ لعدم
[٩] دليلٍ قاطعٍ على ذلك / وهو الذي اختاره « ابنُ جني » [2] أخيرًا .

تنبيهان [3] :

الأول : زَعَمَ بعضُهم [4] أنه لا فائدَة لهذا الخلافِ . وليس كذلك بل ذُكِرَ له فائدتان : **الأولى** : فقهية [5] ، ولذا ذُكِرَتْ هذه المسألةُ في أصوله [6] .

والأخرى : نحويةٌ ، ولهذا ذكرتُها في أصوله تبعًا لـ « ابن جني » في « الخصائص » ، وهي جوازُ قلبِ اللغة ، فإن قلنا : إنَّها اصطلاحية جاز ، وإنْ لا فلا [7] .

---

(١) وفي « المحصول » (١/١ : ٢٤٥) : « أما جمهورُ المحقّقينَ فقد اعترفوا بجوازِ هذه الأقسام ، وتوقفوا عن الجزم » .

(٢) في « الخصائص » (١ : ٤٧) .

(٣) هكذا في ح ، ل ، و (تنبيهات) في س .

(٤) قال « السيوطي » في « المزهر » (١ : ٢٦) : « قال – أي : ابن السبكي – في رفع الحاجب : الصحيحُ عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة ، وهو ما صححه ابن الأنباري وغيرُه » . وانظر « الفيض » (٢٥٥) .

(٥) صفة لمحذوف ، أي : فائدة فقهية .

(٦) أي : في أصول الفقه .

(٧) أي : وإن لم نَقُل بأنها اصطلاحية ، بل توقيفية فلا يجوز القلبُ ، فيمتنع تسميةُ الثوبِ فرسًا ، والفرسِ ثوبًا .

obeikandl.com

وإطباقُ [1] أكثرِ النحاة [2] على أنَّ المصحَّفاتِ ليستْ بكلامٍ ، ينبغي [3] أن يكونَ من [4] هذا الأصل .

الثاني : قال « ابنُ جني » [5] : الصوابُ - وهو رأي « أبي الحسنِ الأخفش » [6]، سواءٌ قلنا بالتوقيفِ ، أم بالاصطلاح - أنَّ اللغة لم تُوضع كلُّها في وقتٍ واحدٍ ، بل وقعتْ متلاحقةً متتابعةً .

قال « الأخفش » : اختلافُ لغات العرب إنما جاء مِنْ قِبَلِ أنَّ أولَ ما وُضعَ منها وُضِعَ على خِلَافٍ [7] ، وإن كان كلُّه مسوقًا [8] على صحَّة [9] وقياس [10] ، ثم

---

(١) إجماع .

(٢) جمع : ناحٍ ، كقاضٍ وقضاة ، وهو العالم بالنحو . « القاموس » (نحو) و « الفيض » (١ : ٢٥٨) .

(٣) مطاوع : بغاه يبغيه ، إذا طلبه . انظر « المصباح المنير » (بغى ٥٧) .

(٤) هكذا في س ، وحيدر ، و(في) في بعض نسخ « الفيض » .

(٥) في « الخصائص » (٢ : ٢٨ - ٢٩) .

(٦) هو « سعيدُ بنُ مَسْعدةَ ، أبو الحسن » المتوفَّى سنة ٢١٥هـ ، وهو أبرعُ أصحابِ « سيبويه » . « بغية الوعاة » (١ : ٥٩٠) .

(٧) أي : مختلفًا ؛ لأنهم جاؤوا فيه بوجوه الاختلاف ، كالرفع والنصب في خبر « ما » النافية ، فأخذ بالأول التميميون ، وبالثاني الحجازيون .

(٨) (مسبوقًا) في س .

(٩) أي : في الوضع .

(١٠) أي : مدرك صحيح تتقوى به ، فقال الحجازيُّ : لما أشبهت « ما » « ليس » في نفي الحال والجمود حُملت عليها وعملتْ عملَها . وقال التميميُّ : لمَّا لم تختص بالأسماء اختصاصَ « ليس » بها أهملتْ . « الفيض » (١ : ٢٦٢) .

أحدثوا [1] من بعدُ [2] أشياءَ كثيرةً للحاجة إليها ، غير أنها [3] على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفًا .

قال : ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضربًا واحدًا ، ثم رأى مَنْ جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جار في الصحة مَجْرَى الأول .

قال : وأما أيُّ الأجناس الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وُضِعَ قبلُ ؟ فلا يُدْرَي ذلك ، ويحتمل في كلٍّ من ثلاثة أنه وُضِعَ قَبْلُ ، وبه صرَّح « أبو عليّ » [4] .

---

(١) أي : اصطلحوا على أشياء كثيرةٍ جاريةٍ على قواعدِ كلامهم ، مثلُ كونِ « إذا » في الشرط المُحَقَّقِ، و« إنْ » في المظنون ، و« لو » في الماضي، والتأكيد للإنكار ونحوه، وتركه لعدم الإنكار. وغير ذلك مما بنوا عليه كلامَهم في محاوراتهم ، وأسَّسُوا عليه لغاتِهم في مخاطباتهم . « الفيض » (١ : ٢٦٢) .

قول ابن الطيِّب : « مثل كون (إذا) في الشرط المحقق ... » يبينه ما جاء في « ألغاز ابن هشام »: ٦٣ : « (إن) الشرطيّة للشكّ مع أنها جازمة ، و (إذا) للجزم والقطع مع أنها لا تجزم ، وقد ألغز في ذلك الإمام « الزمخشريّ » فقال سائلاً شيخَ النحاة :

سَلِّمْ على شيخ النُّحـاة وقلْ له : عنـدي سـؤالٌ من يُجبـه يعظم
أنا إنْ شككتُ وجدتموني جازماً وإذا جَـزَمْتُ فإنَّني لم أجـزم

فأجابه الشيخ :

قلْ في الجواب بأنَّ (إنْ) في شرطها جَزَمَتْ ومعنـاه التـردّدُ فاعْـلَمِ
و (إذا) لجزمِ الحكم (إنْ) شرطيةٌ وقعـتْ ولكن لفظُهـا لم يَجْـزم »

وقوله : « والتأكيد للإنكار » إلخ . مثلاً : (عبد الله قائمٌ) إخبار عن قيامه ، و (إنّ عبدَ الله قائم) جواب عن سؤال سائل ، و(إنَّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار مُنكر . فالمثال الأول يسمى خبراً ابتدائيًّا ، والمثال الثاني طلبيًّا ، والمثال الثالث إنكاريًّا .

(٢) (بعده) في س .

(٣) أي : المحدثة .

(٤) انظر « الشعر » لأبي علي الفارسي (١ : ٩٧) .

قال : وكان « الأخفشُ » يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر [١] لكثرة استعماله إنَّما تَصَوَّرَتْهُ العربُ قبل وَضْعِه ، وعَلِمَتْ أنه لا بدّ من كثرة استعمالهم إيَّاه ، فابتدؤوا بتغييره ، علمًا بأن لا بدّ من كثرة الداعية إلى تغييره .

قال : ويجوز [٢] أن يكون كانت قديمًا معربة ، فلما كثرتْ غُيِّرَتْ [٣] فيما بعدُ .

قال : والقولُ عندي هو الأول [٤] ؛ لأنه أدلُّ [٥] على حكمتها / ، وأشْهَدُ [٦] لها [١٠] بعلمها بمصاير [٧] أمْرِها ، فتركوا بعضَ الكلامِ مبنيًّا غيرَ معربٍ ، نحوُ : « أمسِ » و« أينَ » و« كيفَ » و« كمْ » و« إذْ » [٨] و« حيثُ » و« قبلُ » ، عِلمًا [٩] بأنهم سيستكثرون [١٠] منها فيما بعدُ ، فيجب لذلك تغييرها .

---

(١) (غيره) في م .

(٢) أي : عقلًا .

(٣) أي : عن الإعراب إلى البناء للزوم حالة واحدة تخفيفًا .

(٤) وهو أنهم رأوا الداعية لتغيير كثرة التوارد في الكلام .

(٥) أي : أكثر دلالة على أنهم حكماء يضعون الألفاظ مواضِعَها .

(٦) أي : أقوم شهادة ، وأظهرها للعرب .

(٧) متعلق بـ « علمها » ، و« المصاير » بالتحتية ، لا بالهمزة ؛ لأن الياء فيه أصلية ، لأنه جمع : « مصير » ، كما تقول : « معايش » بالياء ، جمع : « مَعِيشة » .

(٨) هكذا في س ، م ، و (إذا) في حيدر .

(٩) علة لـ« تركوا » .

(١٠) (سيستثرون) في س .

المسألة الرابعة
في مناسبة الألفاظ للمعاني

قال في « الخصائص »[1] : هذا موضعٌ شريفٌ نَبَّهَ عليه « الخليلُ » و« سيبويهِ » وتَلَقَّتْهُ الجماعةُ بالقبول .

قال « الخليلُ » : كأنَّهم توهموا في صوت الجُنْدُب[2] استطالةً ، فقالوا : « صَرَّ » وفي صوت البازي[3] تقطيعًا فقالوا : « صرصر »[4] .

وقال « سيبويه »[5] في المصادر التي جاءت على « الفَعَلَانِ »[6] : إنَّها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : « الغَلَيَان » و« الغَثَيَان » فقابلوا[7] بتوالي حَرَكاتِ المثالِ توالي حركاتِ الأفعال .

---

(١) (٢ : ١٥٢-١٥٤) .

(٢) الجُنْدُب : نوع من الجراد . « القاموس » (جدب) أو طائر يقع في النار . « الفيض » (٢٧٢).

(٣) هو نوع من الصقور التي يُصاد بها .

(٤) قابلوا بتقطيع الحروف على أجناسها تقطيعَ الصوت .

(٥) في « الكتاب » (٤ : ١٤) .

(٦) محركة؛ لأنها صيغةُ المصادر ، كما أن الفَعْلان بسكون العين صيغة الصفات .

(٧) أي : جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالَّةً على توالي حركات الأحداث والأفعال ، لكمال المناسبة بين الألفاظ والمعاني ، ومن ذلك استعمالهم « القَسْط » بالفتح ، بمعنى : الجور ، وبالكسرِ بمعنى : العدل . « الفيض » (١ : ٢٧٥) .

قال « ابنُ جني »[1] : وقد وجدتُ أشياءَ كثيرةً من هذا النَّمَطِ[2] .

من ذلك المصادرُ الرباعيةُ المضعَّفة تأتي للتكرير ، نحو[3] : « الزَّعْزَعة »[4] و[5] « القَلْقَلة »[6] و« الصَّلْصَلَة »[7] و« الْقَعْقَعَة »[8] و« القَرْقَرَة »[9] .

و(الفَعَلَى) تأتي للسرعة ، نحو « الجَمَزَى »[10] ، و« الولَقَى »[11] .

ومن ذلك بابُ (اسْتَفْعَلَ) جعلوه للطلبِ لما فيه من تقدُّم حروفٍ زائدةٍ على الأصول ، كما يتقدّم الطلبُ[12] الفعلَ[13] ، وجعلوا الأفعالَ الواقعةَ عن غيرِ طلبٍ

---

(١) انظر « الخصائص » (٢ : ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥) .

(٢) النوع .

(٣) (و) بدل (نحو) في س ، وحيدر .

(٤) الزعزعة : كل تحريك شديد « القاموس » (زعزع) .

(٥) (نحو) بدل (و) في س ، وحيدر . والتصويب من « الخصائص » .

(٦) القلقلة : التحريك والاضطراب . « القاموس » (قلقل) .

(٧) الصلصلة : يقال : صَلّ اللجام إذا توهمتَ في صوته حكايةَ صوت صَلْ ، فإن توهمت ترجيعًا قلت : صَلْصَل . وتَصَلْصلَ الحَلْيُ : صَوَّتَ . « مختار الصحاح » (صلل) .

(٨) حكايةُ أصواتِ التُّرْسَةِ وغيرِها ، وحكايةُ صوتِ السلاحِ ، وصَرِيفُ الأسنانِ . « القاموس » (قَعَّ) .

(٩) نوع من الضحك ، وقرقر بطنه : صوَّت . « الصحاح » . و(الترقوة) في س .

(١٠) يستعمل مصدرًا ، وهو أشد السير ، ووصفًا ، يقال : حمار جمزى ، أي : سريع .

(١١) يستعمل مصدرًا ، من وَلَقَ يَلِقُ : أسْرَعَ ، وصِفةً ، وهو عَدْوٌ للناقةِ ، فيه شِدَّةٌ ، يقال : الناقة السريع . انظر « القاموس » (وَلَقَ) .

(١٢) فناسبوا بين المعنَى والمبنَى .

(١٣) انظر « الممتع » (١ : ١٩٥) و « شرح الشافية » للرضي (١ : ١١٠) .

obeikandl.com

إنَّما تفجأُ حروفُها الأصولُ ، أو ما ضَارَعَ الأصولَ ، نحو : « خَرَجَ » و« أَكْرَمَ » [1] .

وكذلك جعلوا تكريرَ العينِ دالًّا على تكرير الفعلِ [2] ، نحو : « فَرَّحَ » و« كَسَّرَ » فجعلوا قوةَ اللفظِ لِقُوَّةِ المعنَى ، وخَصُّوا بذلك العينَ ؛ لأنها أقوى من الفاء واللام ؛ إذ هي واسطةٌ [3] لهما ، ومكنوفةٌ بهما ، فصارَا كأنهما [4] سِياجٌ لها ، ومبذولانِ للعوارض [5] دونها ؛ ولذلك تجدُ الإعلالَ بالحذفِ فيهما دونها .

من ذلك قولُهم : « الخَضْمُ » [6] لأكل الرَّطْبِ و« القَضْمُ » [7] لأكل اليابس ، فاختاروا (الخاءَ) لرخاوتها / للرطب ، و(القافَ) لصلابتها لليابس . [١١]

و« النَّضْحُ » [8] للماء ونحوه ، و« النَّضْخُ » [9] أقوى منه ، فجعلوا (الحاءَ) لرقَّتِها للماء الخفيف ، و(الخاء) لغلظتها [10] لما هو أقوى .

---

(١) مثالٌ لما ضارعَ الأصولَ ، فإنَّ الهمزةَ وقعتْ موقعَ الفاءِ من الرباعيّ ، فشابهت الأصل .

(٢) انظر « الممتع » (١ :١٨٩) و« شرح الشافية » للرضي (١: ٩٢ ، ٩٣) .

(٣) أي : متوسطة ، فلها قوة بكل منهما .

(٤) أي : الفاء واللام .

(٥) أي : معرضان .

(٦) مصدر : « خَضَمَ » ، وقد يقال : « خَضَّم » .

(٧) مصدر : « قَضِمَ » ، وحكى « الفيومي » أنه يقال : « قَضَمَ » ، وهي لغة مرجوحة .

(٨) مصدر : « نَضَحَ » الثوبَ ، إذا رشَّهُ .

(٩) مصدر : « نَضَخَ » .

(١٠) (لغلظها) في س .

ومن ذلك قولُهم [1] : « القَدُّ » [2] طُولًا [3] و« القَطُّ » [4] عَرْضًا ؛ لأن (الطاء) أحصرُ [5] للصوت ، وأسْرَعُ قطعًا له [6] من (الدالِ) المستطيلةِ ، فجعلوها لقَطْعِ [7] العَرْضِ لقربه وسُرْعَتِهِ ، و(الدَّالَ) المستطيلةَ لما طال من الأثَرِ ، وهو قَطْعُهُ طولًا . وهذا الباب [8] واسعٌ جدًّا لا يمكنُ استقصاؤُه .

---

(١) انظر « الخصائص » (٢ : ١٥٨) .

(٢) مصدر : « قَدَّه » ، وهو القطع المستأصل ، وقيل : المستطيل (القاموس) (قدد) .

(٣) منصوب على التمييز .

(٤) يقال : قطَّ القلمَ وغيره : قَطَعَ رأسَه عرضًا في بَرْيِه « المصباح » (قطط) .

(٥) هكذا في (س) و« الخصائص » ، و(أخصر) في حيدر ، وهو تحريف .

(٦) أي : لأنه حرفٌ شديدٌ مُطْبَقٌ مُسْتَعْلٍ مُقَلْقَلٌ ، بخلاف الدال لعدمِ إطباقها واستعلائها .

(٧) (فجعلوا بالقطع) في س .

(٨) أي : (باب مراعاةِ المناسبةِ بين الألفاظ والمعاني) .

obeikandl.com

المسألة الخامسة

الدِّلالاتُ [1] النحويةُ ثلاثٌ : لفظية ، وصناعيّة ، ومعنوية .

قال في « الخصائص » [2] : وهي في القوّة على هذا الترتيب .

قال : وإنما كانت الصناعيّة أقوى من المعنوية منْ قِبَلِ [3] أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة [4] يحملها اللفظ ويخرج عليها ، ويستقر على المثال المعتزَم بها . فَلَمَّا كانت [5] كذلك لَحِقَتْ بِحُكْمِهِ ، وجَرَتْ [6] مَجْرَى اللفظ المنطوق به ، فدخَلا [7] بذلك في باب المعلومِ بالمشاهدَةِ . وأمَّا المعنى فدلالَتُه لاحقةٌ بعلوم [8] الاستدلالِ ، وليست في حيِّز الضروريّات [9] .

---

(١) جمع : « دلالة » ، مثلثة الدال ، والكسر أفصحُ ثم الفتح ، والمراد ما يقتضيه اللفظُ عند إطلاقه . « المصباح المنير » (دلل ١٩٩) .

(٢) (٣ : ٩٨) بتصرف .

(٣) أي : من جهة أنَّ الدلالة .

(٤) أي : صفة .

(٥) أي : الصناعية .

(٦) أي : تلك الصورة .

(٧) أي : المذكوران من الدلالة اللفظية والصناعية .

(٨) (بمعلوم) في س .

(٩) أي : الحاصلة من غير نظرٍ ولا اكتساب ، منسوبةً للضرورة ، وهي إلجاء الله -تعالى- العبدَ أن يجزم بالشيء على ما هو عليه جزمًا لا يزولُ بتشكيكٍ ولا بغيره . « الفيض » (١ : ٢٩٦) .

مثال ذلك الأفعالُ ، ففي كلِّ واحد منها الدلالاتُ الثلاثُ : فإنه يدلّ بلفظه على مصدره ، وببنائه [١] وصيغته الصناعيّة على زمانه [٢] ، وبمعناه على فاعله ، فالأوَّلان [٣] مسموعانِ [٤] ، والثالثُ [٥] إنما يُدْرَكُ بالنظرِ [٦] من جهةِ أنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ ؛ لأن وجودَ فعلٍ من غير فاعلٍ محالٌ .

قال « الخضراويُّ » في « الإفصاح » : ودلالةُ الصيغةِ [٧] هي المسماةُ دلالةَ التَّضَمُّنِ [٨] ، والدلالةُ المعنوية [٩] هي المسماةُ دلالةُ اللُّزوم [١٠] .

وقال « أبو حيان » في « تذكرته » : في دلالة الفعل ثلاثةُ مذاهبَ :

أحدها : أنه يدل على الحدث بلفظِهِ [١١] ، وعلى الزمان بصيغَتِه ، أي : كونه على

---

(١) (وبنائه) في س . والمراد ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركات والسكنات .

(٢) (زمان) في س .

(٣) أي : اللفظ وصيغته .

(٤) أي : مدركان بحاسة السمع .

(٥) أي : المعنى .

(٦) هو : ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ ، للتوصل بها لمطلوبٍ خبريّ .

(٧) أي : في المركب من المادة والهيئة .

(٨) أي : لأنَّ الفعلَ دلَّ على ضُمْنِ معناه المركب من الحَدَثِ والزمان ، وهو الزمان بهيئته ، والحدثُ بمادته . ودلالته على مجموعهما مُطابَقَةٌ .

(٩) أي : وهي دلالته على فاعله .

(١٠) أي : لدلالة اللفظِ على لازمِ الموضوعِ له ، وهو الحدثُ الواقعُ في زمانٍ من وجود فاعِلِهِ .

(١١) أي : مادته .

[١٢] شكلٍ مخصوصٍ ، ولذلك [١] تختلف الدِّلالةُ / على الزمان باختلافِ الصِّيَغِ ، ولا تختلفُ الدلالةُ على الحدثِ باختلافها [٢] .

والثاني : أنه يدل على الحدث بالصيغة واختلافُها [٣] مِنْ كونه واقعًا أو غيرَ واقعٍ [٤] ، وينجرُّ مع ذلك الزمانُ ، فيدلُّ عليه الفعلُ باللزومِ دلالةَ السقفِ على الحائطِ .

والثالث : عكسه ، أنه يدّل على الزمان بذاته ؛ لأن صيغتَه تدلُّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ، ودلالته على الحَدَث بالانجرار .

---

(١) أي : لدلالة صيغته على الزمان .

(٢) الضميرُ عائدٌ على « الصيغ » أي : من كلِّ صيغة دال على الحدث المدلول للمادة من كونه واقعًا أوْ لا.

(٣) فاعل بفعل محذوف دلَّ عليه « يدل » السابق ، و« مِنْ » بمعنى : « على » كالآية : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ (الأنبياء : ٧٧) انظر « مغني اللبيب » (٤٢٤) .

(٤) المراد بكونه واقعًا أنه متعدٍّ ، وبكونه غيرَ واقعٍ أنه لازمٌ .

المسألة السادسة

« الحكم النحويّ » ينقسم إلى : واجبٍ ، وممنوعٍ ، وحسنٍ ، وقبيحٍ ، وخلافِ الأولَى ، وجائزٍ على السواء .

« فالواجبُ » كرفعِ الفاعل ، وتأخيرِه عن الفعل ، ونصبِ المفعولِ ، وجرِّ المضاف إليه ، وتنكيرِ الحالِ والتمييزِ ، وغير ذلك .

و« الممنوعُ » كأضداد ذلك .

و« الحسنُ » كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرطٍ ماضٍ [1] .

و« القبيحُ » كرفعه بعد شرطٍ مضارعٍ [2] .

و« خلافُ الأوْلى » كتقديم الفاعل في نحو : ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

---

(١) كقول « زهير » :

وإن أتـاهُ خليـلٌ يـومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائب مالي ولا حَرِمُ

الشاهد فيه رفعُ « يقولُ » الواقع بعد شرطٍ ماضٍ ، وهو : « أتاه » .

وهو في « الكتاب » (٣ : ٦٦) و« التصريح » (٢ : ٢٤٩) .

(٢) هكذا في س ، و (المضارع) في حيدر . وهو كقول « جرير » :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقْـرَعُ إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

وهو في « الكتاب » (٣ : ٦٧) و« همع الهوامع » (٢ : ٦١) .

و« الجائزُ على السواء » كحذفِ المبتدأ أو الخبر [1] ، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضٍ له .

وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة ، فإنها إمّا أن تكون بـ « أل » أَوْلَا ، ومعمولها إمَّا مجردٌ ، أو مقرونٌ بـ « أل » ، أو مضافٌ إلى ما فيه « أل » أو إلى ضميرٍ ، أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ ، أو إلى مجرَّدٍ ، فهذه اثنا عشرَ قسمًا .

وعملها : إمَّا رفعٌ ، أو نصبٌ ، أو جرٌّ [2] ، فتلك ستةٌ وثلاثون [3] .

---

(١) كقوله تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف : ١٨ ، ٨٣) ، فإنه محتمل لحذف المبتدأ ، أي : فصبري صبرٌ جميلٌ ، أو حذف الخبر ، أي : فصبرٌ جميل صبري ، أو نحو ذلك . انظر « روح المعاني » (١٢ : ٢٠١) .

(٢) فالرفع على الفاعلية عند « سيبويه » أو على البدلية من الضمير المستكن في الصفة عند «الفارسي » والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وإلَّا فتمييز ، والجر على الإضافة .

(٣) وأمثلتها على الترتيب : الحَسَنُ وجهٌ ، أو وجهًا ، أو وجهٍ .

الحسنُ الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ . الحسنُ وجهُ الابِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

الحسنُ وجهُ ابٍ ، او وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ . الحسنُ وجهُهُ ، او وجهَهُ ، أو وجهِهِ .

الحسنُ وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو وجهِ أبيه . ورأيت حسنًا وجهٌ ، أو وجهًا ، أو وجهٍ .

وحسنًا الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ . وحسنًا وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

وحسنًا وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ . وحسنًا وجهُه ، أو وجهَه ، أو حسنُ وجهِه .

وحسنًا وجهُ أبيه ، او وجهَ أبيهِ ، أو حسنُ وجهِ أبيه .

انظر « شرح الأشموني » (٣ : ١٤) و« همع الهوامع » (٢ : ٩٩) .

والجرُّ ممنوع في أربع صورٍ : أن تكون بـ « أل » والمعمول خالٍ منها ومن إضافةٍ لما هي فيه ، بأن يكونَ مجرّدًا ، أو مضافًا إلى مجرّد ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضافٍ إلى ضمير [1] .

وخلاف الأوْلى في صورتَيْنِ : أن تكونَ الصفةُ مجرَّدةً والمعمولُ / مضافٌ إلى ضميرٍ [أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ][2] . [١٣

والرفعُ قبيحٌ في أربع صورٍ : أن يكون المعمولُ مجردًا ، أو مضافًا إلى مجردٍ ، سواءً كانت الصفةُ بـ « أل » أم دونها [3] . و(الحسنُ) فيها النصبُ أو الجرُّ .

والنصبُ خلافُ الأوْلى في أربع صورٍ : أن تكون الصفةُ مجردةً والمعمولُ بـ « أل » ، أو مضافٌ إلى ما فيه « أل » ، أو إلى ضميرٍ ، أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ [4] .

وواجب في صورتين : أن تكون الصفة بـ« أل » ، والمعمول مجرد ، أو مضاف إلى مجرّد [5] .

وتجوز الثلاثة [6] على السواء في صورتين : أن تكون الصفة بـ « أل » والمعمول مقرون بها ، أو مضاف إلى معرف بها [7] .

---

(١) المجرد كـ « الحسن وجهٍ » ، والمضاف للمجرّد كـ « الحسن وجهِ أب » .
والضمير كـ « الحسن وجهِه » ، والمضاف للمضاف وللضمير كـ « الحسنِ وجهِ أبيه » .

(٢) نحو : « حسنُ وجهِهِ » و« حسنُ وجهِ عبدِه » . وما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٣) نحو : « الحسنُ وجهٌ » أو « وجهُ أبٍ » ، و« حسنٌ وجهٌ » ، أو « وجهُ أبٍ » .

(٤) نحو : « حسنٌ الوجهَ » و« حسنٌ وجهَ الأبِ » و« حسنٌ وجهَهُ » و« حسنٌ وَجْهَ أبيهِ » .

(٥) نحو : « الحسنُ وجهًا » و« الحسنُ وجهُ أبٍ » .

(٦) أي : وجوه الإعراب الثلاثة .

(٧) نحو : « الحسن الوجه » أو « وجه الأبِ »

المسألة السابعة

ينقسم [1] أيضًا إلى رخصة وغيرها ، والرخصةُ : ما جاز استعماله لضرورةِ الشعر ويتفاوت حُسْنًا وقُبْحًا ، وقد يُلْحَقُ بالضرورة ما في معناها ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج .

فالضرورة الحسنة : ما لا يُسْتَهْجَنُ [2] ، ولا تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ ، كصرف ما لا ينصرف [3] ، وقصرِ الجمع الممدود [4] ، ومَدِّ الجمع المقصور [5] .

وأسهلُ الضرورات تسكينُ عين « فَعَلَة » في الجمع بالألف والتاء حيث يجبُ الإتباع كقوله :

---

(١) فاعله ضمير عائد على « الحكم » .

(٢) أي : يستقبح ويعاب . (تستهجن) في م .

(٣) كقول « امرئ القيس » :

ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ « عُنَيْزَةٍ » فقالتْ : لَكَ الوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

الشاهد فيه قولُه « عنيزةٍ » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك ، مع كونه علمًا لمؤنث .

والبيت في « التصريح » (٢ : ٢٢٧) و« شرح الأشموني » (٣ : ٢٧٤) .

(٤) المراد حذف الياء في « فعاليل » . مثل : صياريف ، صيارف . « الفيض » (١ : ٣٣٠) .

(٥) المراد زيادة الياء في « فعالل » . مثل : مساجد ، مساجيد . « الفيض » وانظر « الضرائر » (٢٠).

فتستريحَ النَّفسُ من زَفْرَاتِهَا [1]

والضرورة المستقبحة : ما تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ ، كالأسماءِ المعدولةِ ، وما أدَّى إلى التباس جمعٍ بجمع ، كَرَدِّ « مطاعم » إلى « مطاعيم » ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس « مطعم » بـ « مطعام » .

قال « حازم » [2] في « منهاج البلغاء » [3] : واشدُّ ما تستوحشه النفسُ : تنوينُ « أفعل [4] مِن » .

قال : وأقبح ضرائر [5] : الزيادةُ المؤدية لما ليس أصلًا في كلامهم ، كقوله :

..... من حَيْثُ مانظروا أدنُو فَأَنْظُورُ [6]

أي : أنظر .

---

(١) الشاهد فيه : تسكين الفاء من « زفْرات » ، والقياس تحريكها للإتباع .

والرجز أنشده « الفراءُ » ، ولم ينسبه . وهو في « شرح المفصل » (٥ : ٢٩) و« شرح شواهد الشافية » (٤ : ١٢٨) و« شرح الأشموني » (٣ : ٣١٢ ، ٤ : ١١٨) و« شرح شواهد المغني » (١ : ٤٥٤) .

(٢) هو « أبو الحسن ، حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري ، القَرْطاجَنِّي » المتوفى سنة ٦٨٤هـ . مترجم له في « أزهار الرياض » (٣ : ١٧٢) .

(٣) (٣٨٣) .

(٤) المراد به أفعل التفضيل .

(٥) هكذا في ح ، س ، م ، وهو موافق لـ« منهاج البلغاء » ، و(ضررًا) في حيدر ، و(الضرائر) في طبعة إستانبول .

(٦) عجز بيت وصدره : (وأنَّني حيثُما يَثْني الهوَى بَصَري) .

والشاهد فيه (أنظور) ، والأصل « أنظرُ » مضارع « نَظَرَ » زيدت فيه الواو ضرورةً .

والبيت في « مغني اللبيب » (٤٨٢) و« همع الهوامع » (٢ : ١٥٦) .

أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام ، كقوله :

.... طأطأتُ شيمالي [1]

أراد : شمالي .

[١٤] وكذلك [2] يُستقبح النقصُ المُجْحِف ، كقول / « لبيد » :

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأبانِ [3] .....[4]

أراد : المنازل .

وكذلك العدول عن صيغةٍ لأخرى ، كقول « الحُطَيْئة » :

..... جدلاءَ محكمةٍ من نَسْجِ سَلَّامِ [5]

---

(١) هو قطعة من بيت لـ « امرئ القيس » ، وهو:

كأنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ صَيُودٍ من العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِيمالي

يشبه ناقته في سرعتها بعُقاب لِقوة ، أي : خفيفة سريعة . صَيُود : مبالغة في الصائد . والعِقبان : جمع : عُقاب ، وطأطأتِ الفرسُ رأسَها ، إذا حرّكَتْه للحُضْرِ ، ودفعتْه للإسراع . وهو المراد هنا. والبيت في « أشعار الشعراء الستة الجاهليين » (٥٢) و « الإنصاف » (١ : ٢٤) و « شرح المفصل » (١٠ : ١٠٦) .

(٢) (وكذا) في س .

(٣) هكذا في الديوان وغيره وفي طبعة إستانبول ، و(فأبانا) في مخطوطات « الاقتراح » وحيدر .

(٤) هو صدر بيتٍ وعجزُه : (فَتَقادَمَتْ بالحِبْسِ والسُّوبانِ) .

« دَرَسَ » : عَفَا . و« مُتالِع » : منزل . و« أبانٍ » : جبل ، و« الحِبْس » : موضع . و« السُّوبان » : موضع ، أو وادٍ . والبيت في « ديوان لبيد » (٢٠٦) و« شرح شواهد الشافية » (٤ : ٣٩٧) و« التصريح » (٢ : ١٨٠) وصدره في « الخصائص » (١ : ٨١) .

(٥) عجز بيت وصدرُه : (فيه الرماحُ وفيه كلُّ سابِغَةٍ) . الجدلاء : المحكمة من الدروع ، كما في « القاموس » ، فـ « محكمة » بعدها توكيد ؛ لأنها بمعناها . =

أراد : سليمان .

وقد اختلف الناس في حدِّ الضرورة :

فقال « ابن مالك » [1] : هو ما ليس للشاعر عنه مَنْدُوحَةٌ [2] .

وقال « ابنُ عصفور » : الشعرُ نفسُهُ ضرورةٌ وإن كان يمكنه الخلاصَ بعبارةٍ أخرى [3] .

قال بعضُهم : وهذا الخلافُ هو الخلافُ الذي يُعبِّر عنه الأصوليون : بأن التعليل بالمظنة هل يجوز أم لا بدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة ؟

وأيَّدَ بعضُهم [4] الأولَ [5] : بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلَّا ويمكن تبديلُ تلك اللفظة ، ونظمُ شيء مكانَها .

= والبيت في « ديوان الحطيئة » (٧٥) و« المعاني الكبير » (٢ : ١٠٣٢) ، وعجزه في « همع الهوامع » (٢ : ١٥٨) .

(١) انظر « شرح التسهيل » لابن مالك (١ : ٢٠١) .

(٢) أي : مخلص ومتسع .

(٣) انظر « المقرب » (٢ : ٢٠٢) و« ضرائر الشعر » (١٣) و« الضرائر » (٦) . وهذا الرأي هو رأي الجمهور .

(٤) هو « أبو حيان » و« الشاطبيُّ » ومن وافقهما .

(٥) كذا في نسخ « الاقتراح » . وقال « ابن علان » في « داعي الفلاح » وهو غلط والصواب : الثاني.

المسألة الثامنة

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثرَ ، فتارةً يجوز الجمعُ بينهما ، وتارةً يمتنع .

فالأول : كمسوِّغات الابتداء بالنكرةِ ، فإنَّ كُلًّا منها مسوِّغ على انفراده ، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر ، و« أل » [١] والتصغيرُ من خواص الأسماء [٢] ، ويجوز اجتماعُهما ، و« قد » و« التاء » من خواص الأفعال ، ويجوز اجتماعهما .

والثاني : كاللام ، من خواص الأسماء ، وكذا [٣] الإضافةُ ، ولا يجوز الجمعُ بينهما ، وكذا التنوينُ مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان ، [و« السين » و« سوف » من أداة [٤] الاستقبال ، ولا يجتمعان ، و« التاء » و« السين » خاصتان ولا يجتمعان] [٥] .

ومن القواعد المشتهرة قولُهم : البدلُ والمبدلُ منه ، والعوضُ والمعوضُ منه لا يجتمعان . ومن المهم الفرقُ بين البدل والعوض .

قال « أبو حيان » في « تذكرته » : « البدلُ » لغةً : العوضُ [٦] ، ويفترقان في الاصطلاح ، « فالبدلُ » أحدُ / التوابع يجتمع مع المبدل منه [٧] ، وبدلُ الحرف من [١٥]

---

(١) هكذا في (حيدر ، وإستانبول) ، و(أدوات) بدل (أل) في س .

(٢) هكذا في س ، ولا توجد (و) في حيدر .

(٣) (كذلك) في ح .

(٤) هكذا في حيدر ، و(أدلة) في م ، ل . ويحسن (أدوات) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٦) هكذا في س ، م ، ولم تذكر (و) في حيدر .

(٧) ولا يجوز حذف المبدل منه ، وبقاء البدل قائمًا مقامه ، بخلاف النعت .

غيره [1] لا يجتمعان أصلًا ، ولا يكون إلَّا في موضع المبدل منه ، والعوض لا يكون في موضعه [2] ، وربّما اجتمعا [3] ضرورةً ، وربما استعملوا العوض مرادِفًا للبدل في الاصطلاح [4] . انتهى [5] .

وقال « ابن جني » في « الخصائص » [6] : الفرق بين العوض و البدل : أنَّ البدلَ أشبهُ بالمبدل منه من العِوَض بالمعوَّض منه ، وإنما يقع البدلُ في موضعِ المبدل منه ، والعوضُ لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من [7] « قام » : إنها بدل من الواو

---

(١) كالدال المبدلة من تاء « الافتعال » بعد الزاي والدال والذال والطاء منها عقب حروف الإطباق.

(٢) أي : موضع المعوض منه ، ولذا صح كون الهاء في « عدة » و« زنة » عوضًا عن فائه ، وهي الواو في « وعد » و« وزن » ، وحذفت من المصدر تبعًا لحذفها من المضارع .

(٣) ومثّلوه بقول « أبي خراش الهذلي » أو « أمية بن أبي الصلت » :

إني إذا ما حَـدَثٌ ألَمَّـا
أقولُ : يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا

انظر الرجز في « الإنصاف » (١ : ٣٤١) و« شرح المفصل لابن يعيش » (٢ : ١٦) و« أوضح المسالك » (٤ : ٣١) و« شرح الأشموني » (٣ : ١٤٦) و« الهمع » (١ : ١٧٨) و« الدرر » (١ : ١٥٥) .

(٤) جريًا على اللغة ، ومراعاة لترادفهما في أصل الوضع ، نحو : تجاه ، تخمة .

(٥) نقل « السيوطي » في « الأشباه والنظائر » (١ : ٢١٥) هذا النصَّ ونسبه لأبي حيان في « تذكرته » أيضًا ، وقد رجعت إلى « التذكرة » فلم أجد هذا النص بهذا اللفظ ؛ لأن النسخة المطبوعة محققة عن نسخة فريدة وهي جزء من الكتاب . وما جاء في الصفحة (١٨٢) ليس فيه الفرق بين البدل والعوض .

(٦) (١ : ٢٦٥) .

(٧) هكذا في س ، و(في) في حيدر .

التي هي [1] عين الفعل ، ولا تقول : إنها عوض منها؟ وكذلك تقول في لام « غازي » و« داعي » [2] : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عوض منها ، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة [3] ، وتقول في التاء في « عِدَة » و« زِنَة » : إنها عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنَّه بدل منها ، وكذلك ميم « اللَّهم » عوض من « يا » في أوله ، وتاء « زنادقةٍ » عوض من ياءِ « زناديق » ، ولا يقال : بدل ، وياءُ « أَيْنُقٍ » عوض من عين « أَنْوُقٍ » فيمن جعلها [4] « أَيْفُل » ، ومَنْ جَعَلها [5] عينًا مقدمة ، مغيرة إلى الياء جعلها بدلًا من الواو .

فالبدلُ أعمُّ تصرُّفًا من العِوض ، فكلُّ عِوَضٍ بدلٌ ، وليس كلُّ بدلٍ عِوضًا [6] . انتهى .

---

(١) هكذا في س ، م ، ح ، و(في) في حيدر .

(٢) هكذا في س ، وحيدر و(غازٍ ، وداعٍ) في « الخصائص » .

(٣) كحروف المدِّ عند اجتماع همزتين .

(٤) هو على حذف مضاف ، أي : جعل وزنها : « أيْفُل » ، فالياء زائدة ، والعين محذوفة . وأصل « أنيق » : أنوُق ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وعوّض عنها الياء .

(٥) أي : الياء عينها للجمع مقدمة عن محلها لمحل الفاء ، مغيرة عن الواو التي هي أصلها إلى الياء ، جعلها بدلًا من الواو الأصلية .

(٦) (عوض) في حيدر ، وهو خطأ .

المسألة التاسعة

اختُلف هل بين العربيّ والعجميّ [1] واسطةٌ ؟

فقال « ابنُ عصفور » : نعم ، قال في « الممتع » [2] : إذا نحن تكلَّمنا بهذه الألفاظِ المصنوعة [3] ، كان تكلّمًا بما لا يرجعُ إلى لغةٍ من اللغات .

وردَّه « الخضراويُّ » بأنَّ كلَّ كلامٍ ليس عربيًا / فهو عجميٌّ ، ونحن كغيرنا من الأمم [4] . [١٦]

وقولُ « أبي حيان » [5] في « شرح التسهيل » : العجميُّ عندنا هو كلُّ ما نُقل إلى اللسان العربي من لسان غيره ، سواء كان من لغة الفُرْسِ ، أم الروم ، أو الحَبَشِ ، أو

---

(١) (هل هي بين العرب والعجم) في س .

(٢) (٢ : ٧٣٣) .

(٣) أي : المختلقة الموضوعة .

(٤) فيه : أن اللغة الأعجمية على اختلاف أنواعها ، وتباين أجناسها موضوعة لأهلها بالرواية عنهم لم يختلقها أحدٌ ، والغرض الذي أشار إليه « ابن عصفور » هو أنّ تكلُّمَنا بهذه الألفاظ المصنوعة تكلمٌ بما لم يضعه واضعٌ ، فلا يتم قولُ « الخضراوي » فهو أعجمي . « الفيض » (١ : ٣٨٢) .

(٥) هكذا في س ، م ، ح ، ل ، و (وقال أبو) في حيدر .

و (قولُ) مبتدأ ، وخبره جملة : « يوافق رأيَ ابن عصفور » ، وقوله : « حيث عبر » بيانٌ لوجه الموافقة .

الهند ، أو البربر ، أو الإفرنج ، أو غير ذلك ، يُوافقُ [1] رأيَ « ابنِ عصفور » حيث عبَّر بالنقل ، ولا نقل في المصنوعة .

قال النحاة : وتُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسمِ بوجوهٍ :

أحدها : أن يَنْقل ذلك أحدُ أئمة العربية .

الثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبْرِيْسَم [2] ، فإن مثلَ هذا الوزنِ [3] مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربيّ .

الثالث : أن يكون أوَّلَه نونٌ ثم راءٌ ، نحو : « نَرْجِسٌ » [4] ، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية .

الرابع : أن يكون آخرَه [5] زايٌ بعد دالٍ ، نحو : « مهندز » فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية .

الخامس : أن يجتمع فيه الصاد والجيم ، نحو : « الصَّوْلجَان » [6] و« الجِصّ » .

السادس : أن يجتمع فيه الجيمُ والقافُ ، نحو : « المَنْجَنيق » [7] .

---

(١) هكذا في م ، ح ، ل ، و(فوافق) في س ، وحيدر .

(٢) هو الحرير .

(٣) هو « إفْعِيلَل » .

(٤) نونه زائدة ، كما في « المصباح » (رجس) ، واختار « أبو حيان » أصالَة نونه .

(٥) آخره : منصوب على الظرفية .

(٦) هو المحجن ، وهو العصا المعوجة .

(٧) هو آلة لرمي العدُوِّ بحجارة كبيرة ، ووزنه : « مَنْفَعيل » ومذهب « سيبويه » أن الميم الأولى أصلية ، وقيل : زائدة . « الفيض » (١ : ٣٩٥ – ٣٩٦) .

السابع : أن يكون خماسيًّا أو رباعيًّا عاريًا من حروف الذلاقة [1] ، وهي الباء ، والراء ، والفاء ، واللام ، والميم ، والنون ، فإنه متى كان عربيًّا فلا بدّ أن يكون [2] فيه شيء منها نحو « سَفَرْجل » و« قُذَعْمِل » [3] و« قِرْطَعْب » [4] و« جَحْمَرِش » [5] .

---

(١) هي لغةً : الحدّة ، ولسانٌ ذلقٌ بليغ حديد . قال « الأخفش » : سميت بذلك ؛ لأن عملهن في طرف اللسان ، وطرف اللسان ذلق .

(٢) « يكون » هنا تامة بمعنى : يوجد .

(٣) هو الجمل الضخم .

(٤) هو الشيء الحقير يقال : « ما عنده قِرْطَعْبَةٌ ولا قُذَعْمِلَة » ، أي : لا قليل ولا كثير « الفيض » .

(٥) لفظ مشترك ، يستعمل بمعنى العجوز الكبيرة ، والأرنب الضخمة .

obeikandl.com

المسألة العاشرة

قَسَمَ « ابنُ الطَّرَاوةِ »[1] « الألفاظ » إلى : واجبٍ ، وممتنع ، وجائز .

قال : فالواجب : رجل ، وقائم[2] ، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ، ولا ينفكُّ الوجودُ عنه .

والممتنع : لا قائمٌ ولا رجلٌ ، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من[3] أن يكون لا رجلٌ فيه / ولا قائمٌ . [١٧]

والجائز : زيد[4] وعمرو ؛ لأنه جائز أن يكون وألّا يكون .

قال : فكلامٌ مركبٌ من واجبين لا يجوز نحو : « رجلٌ قائمٌ »[5] ؛ لأنه[6] لا فائدة فيه . وكلام مركب من ممتنعَين أيضًا لا يجوز ، نحو : « لا رجلٌ لا قائمٌ » ؛ لأنه كذب[7] ولا فائدة فيه[8] .

---

(١) هو « سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، أبو الحسين » المتوفى سنة ٥٢٨هـ ، كان نحويًّا ماهرًا ، وله آراء خالفَ فيها جمهور النحاة . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٦٠٢) .

(٢) (قام) في س .

(٣) (عن) في س .

(٤) (مثل : زيد) في س .

(٥) (قام) في س .

(٦) لأن مدلوله لا يغيب عن العقل فلم تحصل فائدة بالكلام ، فكان ممتنعًا .

(٧) لأنه مركب من جزأين كاذبين .

(٨) لأن العقل لا يقبله بحسب العادة .

وكلامٌ مركبٌ من واجبٍ وجائزٍ [1] صحيحٌ ، نحو : « زيدٌ قائمٌ » .

وكلامٌ مركبٌ من ممتنع وجائز لا يجوزُ ، ولا من واجب وممتنع ، نحو : « زيدٌ لا قائمٌ » [2] و« رجلٌ لا قائمٌ » [3] ؛ لأنه كذب ، إذ معناه : لا قائم في الوجود .

وكلامٌ مركبٌ من جائزَيْنِ لا يجوز ، نحو : « زيد أخوك » ؛ لأنه معلوم ، لكن بتأخيره [4] صار واجبًا ، فصَحَّ الإخبارُ به ؛ لأنه مجهولٌ في حقِّ المخاطب .

فالجائز [5] يصير بتأخيره واجبًا .

ولو قلت : « زيدٌ قائمٌ » ، صحَّ ، لأنه مركبٌ من جائز ، وواجب ، فلو قدّمت وقلت : « قائمٌ زيد » لم يجز؛ لأن زيدًا صار بتأخيره واجبًا ، فصار الكلام مركبًا من واجبين ، فصار بمنزلة : « قائم رجل » .

قال « أبو حيان » : وهذا [6] مذهبٌ غريبٌ ، قال [7] : وما قاله من أنَّ الجائز يصير بتأخيره واجبًا ممنوعٌ ؛ لأن معناه مقدمًا ومؤخرًا واحدٌ .

---

(١) واجب ، أي : لا يصح عند العقل عدمُه ، وجائز : يقبل العقلُ وجودَه وعدمَه ، فـ« زيد » هو الجائز و« قائم » هو الواجب .

(٢) « زيد » هو الجائز و« قائم » هو الممتنع ، والمراد لا قائم في الوجود ، ولذلك امتنع التكلُّم به، وهذا مثالٌ للمركب من الممتنع والجائز .

(٣) مثال للمركب من الواجب والممتنع .

(٤) أي : أخوك .

(٥) في ذاته .

(٦) قوله : « وهذا » أي : وهذا التقسيم الذي قسَّمه « ابن الطراوة وانتحله مذهبٌ غريبٌ خارجٌ عن القواعد » « الفيض » (٤٠٨) .

(٧) أي : أبو حيان رادًّا على « ابن الطراوة » .

obeikandl.com

الكتاب الأول
في السماع

obeikandl.com

obeikandl.com

وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته ، فشَمَلَ كلامَ اللهِ تعالى ، وهو القرآنُ ، وكلامَ نبيِّه ﷺ وكلامَ العربِ ، قبل بعثته ، وفي زمنه وبعدَه إلى أن فسدتِ الألسنةُ بكثرة المُوَلَّدِيَن [1] ، نظمًا ونثرًا ، عن مسلمٍ أو كافر .

فهذه ثلاثة أنواع / لا بدّ في كلٍّ منها من الثبوت . [١٨]

أما « القرآنُ » فكلُّ ما [2] ورد أنه قُرِئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متواترًا ، أم آحادًا ، أم شاذًّا [3] .

وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّة في العربية ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياسُ عليه ،

---

(١) جمع : « مُوَلَّد » وهو العربي غير المحض ، وكلام مُولَّد كذلك . « المصباح » .

(٢) (فكلما) في نسخ الاقتراح ، وما رسمته أوضح في المعنى .

(٣) ذهب « الفراء » إلى أنَّ لغةَ القرآن أفصحُ أساليب العربية على الإطلاق ، فقد قال في « معاني القرآن » : « الكتاب أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر » . وقال « أبو عمرو الداني » (ت٤٤٤هـ) : « وأئمةُ القراءة لا تعمل من القرآن في شيءٍ على الأفشى في اللغةِ ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يَرُدَّها قياسُ عربيةٍ ، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متَّبعة ، فلزم قبولُها والمصيرُ إليها » . « منجد المقرئين » (٢٤٣) عن « نظرية نحوِ القرآن » (٤٢) .

كما يحتج بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياسَ في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاسُ عليه نحو : « اسْتَحْوَذَ »[1] و« يَأْبَى »[2] .

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذَّة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة[3] ، وإن اختُلفَ في الاحتجاج بها في الفقه[4] ، ومن ثَمَّ احتُج على جواز إدخال « لام » الأمر على المضارع المبدوء بـ « تاء » الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[5] ، كما احتُجَّ على إدخالها على المبدوء بـ « النون » بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[6] ، واحتُجَّ على صحة قول مَنْ قال : (إنّ « الله » أصله : « لاه ») بما قُرئ شاذًّا « وهو الذي في السماءِ لَاهٌ وفي الأرْضِ لَاهٌ »[7] .

---

(١) (المجادلة : ١٩) . والشاهد تصحيحُ الواو ، والقياس إعلالُها بالنقل والقلب .

(٢) (التوبة : ٣٢) . والشاهد فتح الباء ، والقياسُ كسرها ، وليس في العربية (فعَل ، يفعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع ، وهو غير حلقي العين واللام إلّا هذا الحرف الفذ .

(٣) انظر « المحتسب » (١ : ٣٢-٣٣) .

(٤) أي : وأصوله .

(٥) (يونس : ٥٨) وهي قراءة « يعقوب » و« أُبَيّ » و« أنس » - رضي الله عنهم- انظر « البحر المحيط » (٥ : ١٧٢) و« إتحاف فضلاء البشر » (٢٥٢) .

(٦) (العنكبوت : ١٢) .

(٧) (الزخرف : ٨٤) .

تنبيه

كان قومٌ من النحاة المتقدمين يَعِيبون على « عاصم »[1] و« حمزة »[2] و« ابن عامر »[3] قراءاتٍ بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن .

وهم مخطئون في ذلك ، فإنّ قراءاتِهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترةِ الصحيحةِ ، التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك[4] دليلٌ على جوازه في العربية .

وقد رَدَّ المتأخرون ، منهم « ابنُ مالك »[5] على مَنْ عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ ، واختار جواز ما وردت به قراءاتُهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون / مستدلًّا به . [١٩]

من ذلك احتجاجُه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة « حمزة » : ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[6] .

---

(١) هو « عاصم بن بهدلة أبي النجود ، أبو بكر » المتوفى سنة ١٢٧هـ . وهو أحد القراء السبعة ، وكان قارئ الكوفة . مترجم له في « غاية النهاية » (١ : ٣٤٨) .

(٢) هو « حمزة بن حبيب الزيات ، أبو عمارة » المتوفى سنة ١٥٦هـ . وهو أحد القراء السبعة ، وكان قارئ الكوفة بعد « عاصم » . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٢٦٣) .

(٣) هو « عبد الله بن عامر ، أبو عمران » الدمشقيُّ اليَحْصُبِيُّ ، المتوفى سنة ١١٨هـ ، أحَدُ القرَّاء السبعة ، وكان قارئ دمشق . مترجم له في « غاية النهاية » (١ : ٤٢٥) .

(٤) أي : الذي عابوه واعترضوه .

(٥) انظر « الإنصاف » (٢ : ٤٦٣) و« شرح الأشموني » (٣ : ١١٥) .

(٦) (النساء : ١) .

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة « ابن عامر » : ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[1] .

وعلى جواز سكون « لام » الأمر بعد « ثُمَّ » بقراءة « حمزة » : « ثُمَّ لْيَقْطَعْ »[2] .

فإن قلت : فقد رُوِي عن « عثمان » أنه قال - لما عُرِضَتْ عليه المصاحفُ- : « إنَّ فيه لحنًا ستقيمُهُ العربُ بألسنتها » .

وعن « عروة » قال : سألتُ « عائشةَ » عن لحنِ القرآن عن قوله : « إنَّ هـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ »[3] ، وعن قوله : « والمُقِيمينَ الصَّلَاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ »[4] ، وعن قوله :

---

(١) (الأنعام : ١٣٧) . وانظر « الإنصاف » (٢ : ٤٣١) و« شرح الأشموني » (٢ : ٢٧٦) .

(٢) (الحج : ١٥) . وانظر « شرح الأشموني » (٤ : ٤) .

(٣) (طه : ٦٣) . قرأ « نافع » و« ابن عامر » و« حمزة » و« الكسائي » : « إنَّ » بالنون المشددة . وتوجيه هذه القراءة أنها جاءت على لغة « بني الحارث » و« زُبيد » و« خثعم » و« كنانة بن زيد» . يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف . فـ« إنَّ » حرف مشبه بالفعل ، و« هذانِ » : اسمها ، واللام لام الابتداء ، و« ساحران » : خبرها . انظر « البحر المحيط » (٦ : ٢٥٥) . وقرأ « حفص » و« عاصم » و« ابن كثير » : « إنْ » بالنون الساكنة .
وتوجيه هذه القراءة أنَّ « إنْ » مخففة من « إنَّ » فأُهملت ، و« هذانِ » : مبتدأ ، و« ساحرانِ » : خبر . فلا لحن في القراءتَيْن . وإذا أردت المزيد فارجع إلى « مغني اللبيب » (٣٧ ، ٥٧ ، ٣٠٣ ، ٦٤٧ ، ٧٧٧ ، ٧٩٣ ، ٨٩١) و« شرح شذور الذهب » (٤٦) .

(٤) (النساء : ١٦٢) ، وتمام الآية : ﴿لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ . توجيه الآية : « المقيمين » منصوب بفعل محذوف تقديره : أمدحُ . و« المؤتون » مرفوعٌ على الابتداء ، وخبرُه « أولئك سنؤتيهم » انظر « البيان في غريب إعراب القرآن » (١ : ٢٧٥) .

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [1] ، فقالت : « يا ابن أختي : هذا عمل الكُتَّاب أخطؤوا في الكتاب » أخرجها « أبو عبيد » [2] في « فضائله » فكيف يستقيم الاستدلال بكلِّ ما فيه بعدَ هذا !

قلت : معاذَ الله كيف يُظَنُّ **أولًا** بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ [3] ! ثم كيف يُظَنُّ بهم **ثانيًا** في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبي ﷺ كما أُنزل ، وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ! ثم كيف يُظَنُّ بهم **ثالثًا** اجتماعُهم كلهم على الخطأ وكتابته ! ثم كيف يُظَنُّ بهم **رابعًا** عدمُ تنبههم [4] ورجوعهم عنه ! ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيِّرُهُ !

ثم كيف يُظَنُّ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مرويٌّ / بالتواتر خَلَفًا عن سلف ! هذا مما يستحيل عقلًا وشرعًا وعادةً . [٢٠]

---

(١) (المائدة : ٦٩) ، وتتمة الآية : ﴿ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ وتوجيه الآية : خبرُ « إنَّ » محذوفٌ ، أي : مأجورون ، و« الصابئون » : مبتدأ ، وما بعده الخبر . فلا لحن .

(٢) هو « القاسم بن سلَّام الهرويّ الأزديّ » المتوفى سنة ٢٢٣ ، أو ٢٢٤هـ . إمام أهل عصره في كل فنٍّ . له : « فضائل القرآن » . انظر « بغية الوعاة » (٢ : ٢٥٣) .

(٣) جمع : ألدّ ، من اللَّدَد ، وهو شديدُ الخصومة الذي لايزيغ عن قوله ، استُعمل مجازًا في الثبات على الأمر ، أي : الذين رسخت أقدامهم في الفصاحة ، وثبت لهم الوصف الكامل منها . « الفيض » (١ : ٤٣٦) .

(٤) (تفهيمهم) س .

وقد أجاب العلماءُ عن ذلك بأجوبةٍ عديدة بسطتُها في كتابي « الإتقان في علوم القرآن »[1].

وأحسنُ[2] ما يُقَالُ في أثر « عثمان » -رضي الله تعالى عنه- ، بعد[3] تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده ، والانقطاع : أنه وقع في روايته تحريفٌ[4] فإن « ابن أَشْتَهْ »[5] أخرجه في كتاب « المصاحف » من طريق « عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر » قال : لما فُرِغَ من المصحف ، أُتِيَ به « عثمانُ »[6] فنظر فيه ، فقال : « أحسنتُم وأجملتُم ، أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا » .

فهذا الأثر لا إشكال فيه[7] ، فكأنه لما عُرض عليه عند الفراغ من كتابته ، رَأَى فيه شيئًا على غير لسان قريش ، كما وقع لهم في « التابوت » و« التابوه »[8] ، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ، ثم وفَّى بذلك[9] ، كما ورد من

---

(١) (٢ : ٢٧٠) .

(٢) مبتدأ ، خبره « أنه وقع » .

(٣) متعلق بـ « يقال » .

(٤) « الإتقان » (٢ : ٢٧٠) .

(٥) هو « محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَهْ اللوذريّ ، أبو بكر » المتوفى سنة ٣٦٠هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ١٤٢) .

(٦) نائبُ فاعل « أُتِيَ » .

(٧) أي : لعدم إفضائه للوقوع في المحذور .

(٨) « التابوت » لغةُ الحجاز ، و« التابوه » لغة الأنصار .

(٩) أي : عند العرْض والتقويم ، ولم يترك فيه شيئًا .

طريق آخر [1] أوردتها في كتاب « الإتقان » [2] .

ولعل مَنْ روى ذلك الأثرَ حَرَّفَهُ ولم يتقنِ اللفظ الذي صدر عن [3] « عثمان » فلزم ما لزم من الإشكال .

وأمّا أثرُ « عائشة » فقد أوضحنا الجوابَ عنه في « الإتقان » [4] أيضًا .

---

(١) « طريق » يُذَكَّر ويُؤنث ، والصواب أن يقول « أخرى » ، لأنه قال : « أوردتها » ، و« آخر » في جميع نسخ « الاقتراح » .

(٢) « الإتقان » (٢ : ٢٧٢) .

(٣) (من) في م .

(٤) (١ : ١٨٥) . ويمكن أن يُجاب عن إنكار السيدة الجليلة – رضي الله عنها- بأنه حصل قبل أن يبلغها التواتر . وليس كلُّ صحابي كان حافظًا لروايات القرآن الكريم . انظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (١ : ٢٥) .

obeikandl.com

فصل

وأما كلامُه ☺ فيُستدل منه بما ثبتَ أنه قاله [1] على اللفظ المرويِّ ، وذلك نادر جدًّا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضًا ، فإنَّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداوَلَتْها الأعاجمُ والمولَّدون [2] قبل تدوينها [3] ، فرَوَوْهَا بما أدتْ إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدَّموا وأخَّروا ، وأبدلوا ألفاظًا / [٢١] بألفاظٍ ، ولهذا ترى الحديثَ الواحدَ في القصة الواحدة مرويًّا على أوجهٍ شتَّى ،

---

(١) (قال) في س .

(٢) أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ، ومدلولاتها ومقاصدها ، خبيرًا بما يُحيل معانيها ، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها ، فإنه لا تجوز له الرواية بالمعنى ، بل يتعين عليه أن يؤدي نفس اللفظ الذي سمعه ، لا يخرم منه شيئًا ، ولا يبدل لفظًا بلفظ . انظر « تدريب الراوي » (٢ : ٩٨) .

(٣) الرواية بالمعنى كانت قبل فسادِ اللسانِ العربي ، ومن أئمةٍ كبار في اللغة والشرع معًا .
قال « الدماميني » : « وتدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثيرٍ من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلامُ أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغُ الاحتجاج به . وغايته يومئذٍ تبديل لفظ يصحُّ الاحتجاج به بلفظٍ يصح الاحتجاج به ... » « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » (٤ : ٢٤٣) .

بعباراتٍ مختلفة [1]، ومن ثَمَّ أُنْكِرَ [2] على « ابنِ مالك » إثباتُه القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث [3].

قال « أبو حيان » [4] في « شرح التسهيل » : قد أكثرَ هذا المصنفُ [5] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعدِ الكليّة في لسان العرب ، وما

---

(١) اختلافُ ألفاظه ☺ باختلاف المناسبات ، وإطالتُه وقصرُه لحكمةٍ تقتضيها الأحوال . ومن البعيد أن يُعيد ☺ حديثَه بلفظه في كلِّ مرة . وهل في أحاديثه المتنوعة تناقضٌ أو اختلافٌ ؟ !
وما لنا نُبْعِدُ وكتاب الله – تعالى – الذي ثَبَتَ بالتواتر حفظًا وكتابةً فيه القصةُ الواحدةُ لنبيٍّ من الأنبياء تُذكر في جملة سُوَرٍ منه على وجوه شتَّى ، فتارة تذكر كاملة ، وتارة يُذكر طرفٌ منها في سورة ، وطرفٌ آخر في سورة أخرى ، كل ذلك مع اختلاف الألفاظ ، وتنوعِ العبارات .
فهل في ذلك تناقض واختلاف ؟ أو أنه الحقُّ من ربك يُصَدِّقُ بعضُه بعضًا ويُشْرَح المُجْمَلُ فيه بالمفصل ، ويُضَمُّ طرَفٌ من القصة الواحدة في موضع إلى طَرَفٍ منها في موضع آخر . فتلتئم أطرافُ القصة ؟ أجلْ ، كلُّ ذلك كان لاختلاف المقام ، ورعاية الحال .
فإذا كان هذا الاختلافُ مألوفًا في القرآن الكريم ، وهو ثابت بالتواتر ، فما المانع أن يكون الحديثُ النبويُّ فيه هذا الاختلافُ في الفكرة الواحدة .
والله قد صان كتابَه عن الشبهاتِ ليضربَ لنا فيه الأمثال على صدقِ السنّة المطهرة ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (البقرة : ٢٦٩) . انظر « شرح نخبة الفكر » (١٤٧) و« عارضة الأحوذي » (١٣ : ٣٠٧) .

(٢) المنكِرُ هو « أبو حيان » .

(٣) إن « ابن مالك » لم يُثبتْ قاعدةً لم تكن ، ولا حُكمًا ليس معروفًا ، وإنما يُرَجِّحُ بالحديث بعضَ الآراء الضعيفة – عند الجمهور – ويقوي بعض اللغات الغريبة . « الفيض » (١ : ٤٥٠) .

(٤) هو « أثير الدين ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بنَ حيان النَّفْزِي الغرناطيّ » المتوفى سنة ٧٥٤ بمصر . كان يلقب بأمير المؤمنين في النحو . وكان ظاهريَّ المذهب . مترجم له في «بغية الوعاة » (١ : ٢٨٠-٢٨٥) .

(٥) (الرجل) في « الفيض » .

رأيتُ أحدًا من المتقدِّمين والمتأخِّرين سَلَكَ هذه الطريقةَ غيرَه ، على أن الواضعين الأوَّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كـ « أبي عمرو بن العلاء »[1] و« عيسى بن عمر »[2] و« الخليل »[3] و« سيبويه »[4] من أئمة البصريين ، و« الكسائي »[5] و« الفرَّاء »[6] و« عليّ بن مبارك الأحمر »[7] و« هشام الضرير »[8]

---

(١) هو « زَبَّان بن العلاء بن عمار » المتوفى سنة ١٥٤هـ . هو أحد السبعة ، وكان قارئ البصرة . مترجم له في « غاية النهاية » (١ : ٢٨٨) .

(٢) الثقفي أبو سليمان ، وقيل : أبو عمر . المتوفى سنة ١٤٩هـ . كان إمامًا في النحو والعربية والقراءة. مترجم له في « نزهة الألباء » (٢١) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٣٧) .

(٣) هو « الخليل بن أحمد بن عبد الرحيم ، أبو عبد الرحمن ، الفراهيدي أو الفرهودي الأزديّ » . المتوفى سنة ١٧٥هـ . مترجم له في « إنباه الرواة » (١ : ٣٧٦)

(٤) هو « عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، أبو بشر » المتوفى سنة ١٨٠هـ في أحد الأقوال وهو إمام البصريين . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٢٩) .

(٥) هو « علي بن حمزة ، الأسديّ ، أبو الحسن » المتوفى سنة ١٨٣ أو ١٨٩هـ . إمام الكوفيين ، وأحد القراء السبعة . مترجم له في « نزهة الألباء » (٦٧) و« إنباه الرواة » (٢ : ٢٥٦) .

(٦) هو « يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أبو زكريا » المتوفى سنة ٢٠٧هـ بـ « خراسان » . كان أبرعَ الكوفيين وأعلَمَهُمْ . مترجم في « نزهة الألباء » (٩٨) و« إنباه الرواة » (٤ : ٧) .

(٧) المتوفَّى سنة ٢٠٦ أو ٢٠٧هـ . مشهور بالنحو واتساع الحفظ . مترجم له في « إنباه الرواة » (٢ : ٣١٣) .

(٨) هو « هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله » الكوفي ، المتوفى سنة ٢٠٩هـ كان من أصحاب « الكسائي » . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٣٢٨) .

من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك [1] ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخِّرون من الفريقَيْنِ، وغيرُهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل الأندلس ، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال : إنما تَرَكَ العلماءُ ذلك لعدم وُثُوقِهِمْ أنَّ ذلك لفظُ الرسول [2] ☺ ؛ إذ لو وثقوا بذلك ، لجَرَى مَجْرَى القرآنِ في إثبات القواعد الكليّة ، وإنما كان ذلك لأمرين :

---

(١) حاصلُ ما قاله « أبو حيان » أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث على إثبات القواعد النحوية الكليّة . وهذا لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ، ولا يجوِّزونه . وإنما لم يستدلوا به لأمور منها :

١- عدمُ تعاطيهم إيَّاه ، وقلَّةُ إسفارِهم عن حجاب مُحَيَّاه ؛ لأن علماءَ العربيّة غيرُ علماءِ الحديث .

٢- عدمُ اشتهار دواوين الحديث في الصدر الأول ، كاشتهار الآي القرآنية ، والأشعار العربية . « الفيض » (١ : ٤٥٢) باختصار .

(٢) يستفاد من هذا أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقًا بأنها من كلام النبي ☺ . وهذا باطل . فإن المتواترَ - وإن كان قليلًا - مجزومٌ بأنه كلامُه ☺ ، وكذلك ما اشتمل عليه صَحيحا « البخاري » و« مسلم » إلّا قليلًا ، وما صحَّ أنه من كلامه - عليه الصلاة والسلام- فهو في إثبات القواعد كالقرآن . « الفيض » (١ : ٤٥٥) باختصار .

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » (٧ : ٤٠٨) في حديث : « لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قُرَيْظَةَ » ما نصه : إن « البخاري » كَتَبَهُ من حفظِهِ ، ولم يُراعِ اللفظَ كما عُرف من مذهبه في تجويز ذلك ، بخلافِ « مسلم » فإنه يُحافظ على اللفظ كثيرًا ، وإنَّما لم أُجوِّز عكسَه لموافقة مَنْ وافق مسلمًا على لفظه بخلاف « البخاري » . اهـ .

وقال « عبد الحي الكتاني » في « التراتيب الإدارية » (١ : ٤٠) : « القاعدة عندهم أنه لا يُقَدَّمُ أحدٌ على « البخاري » في العزوِ ، ويَعْزُون الحديث للصحيحين إذا كان فيهما ، ولكن يسوقون لفظه لـ « مسلم » ؛ لشدة محافظته على الألفاظ النبوية » . اهـ

فـ « مسلم » يميز في « صحيحه » اختلاف الرواة حتى في حرف المتن . كما في « فتح المغيث » (٢ : ٢١٢) و« الكفاية » (٣١١) و« المحدِّث الفاصل » (٥٣٤ ، ٥٣٥) .

أحدهما : أنَّ الرواةَ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى [1] ، فتجدُ قصةً واحدةً قد جَرَتْ في

---

(١) حاصل هذا الدليل أنَّ المحدِّثين جوزوا الرواية بالمعنى ، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ ، وسَقَطَ الاستدلالُ لهذا الاحتمال ، وما فرَّعه على ذلك من المناقشات مبنيٌّ عليه ، وفي ذلك كلِّه نظرٌ .

أما الرواية بالمعنى فقد أجازها قومٌ ، وَمَنَعَها آخرون ، بل ذهب إلى المنع كثيرٌ من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين . وقال « القرطبيُّ » : إن المنع هو الصحيحُ من مذهب الإمام « مالك » الذي هو إمام أئمة الحديث .

ثم إن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غايةَ التشديد ، فمنع تقديمَ كلمةٍ على أخرى ، وحَرْفًا على آخر كما في « الكفاية » (٢٧٣ ، ٢٧٥) .

وذهب بعضهم إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلَّا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة ، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكرٍ منه فيراعيها في نَظْمِ كلامِه ، وإن لا فلا تجوز له الروايةُ بالمعنى .

وقال آخرون : إنه إذا فُتِحَ هذا البابُ لا يبقى لنا وثوقٌ بحديثٍ ولا اطمئنانٌ لشيء من الآثار الواردة عنه ☺ فكيف يتأتَّى به أوْ يُتَّخذ مذهبًا .

على أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يُطلقوا إطلاقًا بل اشترطوا لها شروطًا :

منها : أن يكون الراوي عارفًا بما يُحيل المعنى وينقصه ، عالمًا بمواقع الألفاظ . « مقدمة ابن الصلاح » (٣٣١-٣٣٣) . ويُحيل بمعنى يُغَيِّر .

ومنها : أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويِّه : « أو كما قال » « أو نحو هذا » وما أشبه ذلك من الألفاظ الدالة على الشك .

قال « الخطيب » : والصحابةُ أربابُ اللسان ، وأعلم الخلق بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تحوفًا من الزلل ، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر . « مقدمة ابن الصلاح » (٣٣٣) .

ومنها : ألّا يكون المرويُّ مدونًا في كتابٍ ، وأمّا المدوّن في كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى بالإجماع . « مقدمة ابن الصلاح » (٣٣١-٣٣٣) و« تدريب الراوي » (٢ : ١٠٢) . وانظر « الفيض » (١ : ٤٥٩) .

زمانه ﷺ لم تنقل [1] بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما رُوي من قوله : « زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن » ، « مَلَّكْتُكَها بما معك » ، « خُذْها بما معك » [2] ، وغير ذلك من
[٢٢] الألفاظ / الواردة في هذه القصة ، فتعلم [3] يقينًا [4] أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا تجزم [5] بأنه قال بعضَها [6] ؛ إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادِفًا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتتِ الرواةُ بالمرادفِ ولم تأتِ بلفظه ؛ إذ المعنى هو المطلوب [7] ، ولا سيّما

---

(١) هذا ممنوع ؛ لأن القائل إذا كان هو النبيُّ ﷺ فلا مانع من أن يعيد هو كلامَهُ مرتين أو أكثر ؛ لقصد البيان ، وإزالة الإبهام ، وقد ورد أن من عادته ﷺ تكرارُ الكلام ثلاث مرات ، كما أخرجه « الترمذيُّ » وغيرُه . وترجمَ له « البخاريُّ » في « صحيحه » فقال : (باب مَنْ أعادَ الحديث ثلاثًا ليفهمَ عنه) (١ : ٣٢) . وانظر « الفيض » (١ : ٤٦٢) .

(لم) ساقط من س .

(٢) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب النكاح- باب تزويج المعسر) (٦ : ١٢١) و«مسلم » في « صحيحه » في (كتاب النكاح- باب الصَّداق) (٤ : ١٤٣ ، ١٤٤) و« أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح- باب في التزويج على العمل يعمل) (٢ : ٢٣٦) و«النسائي » في « سننه » في (كتاب النكاح- باب التزويج على سورٍ من القرآن) (٦ : ١١٣) و« الترمذي » في « جامعه » في (كتاب النكاح- باب ما جاء في مهور النساء) (٢ : ٢٩٠) و« ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب النكاح- باب صَداق النساء) (١ : ٦٠٨) بروايات متعدِّدة من حديث « سهل بن سعد الساعدي » . « فتح الباري » (٩ : ١٣١ ، ١٧٥ ، ١٨٠).

(٣) (فنعلم) في حيدر .

(٤) كلام خال من التحقيق ، فقد يتكرر السؤالُ فيتكررُ الجوابُ بألفاظ مغايرة .

(٥) (نجزم) في حيدر .

(٦) قال « ابن الطيب » : « تهافتٌ ظاهر ، لا ينبغي الإصغاءُ إليه ، ولا التعريجُ عليه ، لأنه لو فُتِحَ بابُ الاحتمال لكان قَدْحًا في الرواة والروايات ، وهذا ظاهر البطلان » « الفيض » (١ : ٤٦٨) .

(٧) مبني على ما أسلفه من مختاره ، والحقُّ أن اللفظَ أيضًا مطلوب كالأدعية النبويّة ، وغيرها .

مع تقادُم السماع [1] ، وعدمِ ضبطه بالكتابة ، والاتّكالِ على الحفظ ، والضابطُ منهم من ضَبَطَ المعنى ، وأما ضبطُ اللفظ فبعيدٌ جدًّا [2] ، لاسيّما في الأحاديث الطوال [3] .

وقد قال « سفيانُ الثوريُّ » [4] : « إنْ قلتُ لكم : إني أُحَدِّثُكُمْ كما سمعتُ فلا تُصَدِّقُوني » [5] إنما هو المعنى [6] ، ومن نظر في الحديث أدنَى نظرٍ علم العلمَ اليقينَ أنهم إنما يروون بالمعنى [7] .

---

(١) إنْ أراد تقادُمَ السماع بالنسبة إلى الصحابة من النبيّ ☺ فلا فرق فيما يَرْوونه بلفظ النبيِّ ☺ أم بالمعنى بألفاظهم ، وهو قليلٌ جدًّا ، فهم عرب فصحاء ، وليس الأعراب السابقون بأولى منهم في الاستدلال بشعرهم ونثرهم . والتابعون الذين أدركوا الصحابة ، وشافهوا العربَ على تقدير أنهم يروون بالمعنى يجوز الاستدلال بكلامهم أيضًا ، لما تقرّر من أن الإسلاميين يُحْتَجُّ بكلامهم ، ومن ثَمَّ جاز الاستدلالُ بكلام « الفرزدق » و« جرير » وأضرابهما .
وأما مَنْ بعدهم من تابعيهم فالقول في حقِّه بالرواية بالمعنى بعيد جدًّا ، لأنّ أجلَّهم « مالكٌ » وهو لا يجيزه . « الفيض » (١ : ٤٧٠ – ٤٧١) تصرف .

(٢) بل هو القريب الذي دلّت عليه عباراتهم . « الفيض » .

(٣) حِفْظُ الصحابة للأحاديث الطوال مما لا يُستبعد ولا يُستنكر ؛ لتنوير بصائرهم ، وصفاء أذهانهم. ولقد سجَّل التاريخُ الصحيحُ من ذلك العَجَبَ العُجَابَ ، فقد كانوا يحفظون القصائدَ والخُطَبَ الطويلة بسماعها مرة أو مرتين أو ثلاثًا ، ثم تبقى في أذهانهم ما بقوا ؛ لأنهم قومٌ أُمِّيُّونَ ، دواوينُهم صُدُورُهُمْ ، وكتبهم حوافِظُهم .

(٤) هو « سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق ، الثوري ، أبو عبد الله » المتوفَّى سنة ١٦١هـ كان أمير المؤمنين في الحديث . مترجم له في « حلية الأولياء » (٦ : ٣٥٦) و« الأعلام » (٣ : ١٠٤) .

(٥) « الكفاية » (٣١٥) .

(٦) زيادة من الراوي وهو « زيد بن الحُباب » .

(٧) الصوابُ عكس ذلك ، ويَعْرِفُ ذلك مَنْ مارس علم الحديث ، ورأى اعتناءَ الصحابة بالمحافظة على ألفاظه ☺ ، وشدةَ اعتنائهم بحفظها ، وتوقفهم فيما يحصل لهم فيه نوعُ شكٍّ .

الأمر الثاني : أنه وَقَعَ اللحنُ كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث [1] ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع ، ولا يعلمونَ لسانَ العرب بصناعة النحو [2] ، فَوَقَعَ اللحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعًا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناسِ ، فلم يكن ليتكلمَ إلا بأفصح اللغات ، وأحسنِ التراكيب ، وأشهرِها وأجزلها ، وإذا تكلَّمَ بلغةٍ غير لغته فإنما يتكلَّم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليمِ الله ذلك له من غير معلِّم .

والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر [3] ، مُتَعَقِّبًا [4] بزعمه على

---

(١) الصواب أنه وقعت في بعض الأحاديث أساليب وتراكيب يمكن أن تُخَرَّج على لغات العرب ، ومصطلحات النحاة .

(٢) كونُ الكثير من الرواة غيرَ عرب صحيحٌ ، وادعاءُ أنَّهم لا يعلمون « النحو » مخالفٌ لما أطبق عليه علماء الحديث من أنّ شرط المحدِّث أن يكون عالمًا بما يحتاج إليه من العربية واللغة . انظر « التبصرة والتذكرة » (٢ : ١٧٤-١٧٥) .

(٣) (الأثر) يطلقُه المحدِّثون على المرفوع والموقوف . قاله « النوويُّ » ٦٧٦هـ في « التقريب » (النوع السابع) واختاره « ابنُ حجر » .

قال « أبو الطيب » : وكأنَّ أبا حيان أطلقه على الحديث المرفوع لعدم معرفته في الاصطلاحات .

(٤) « التَّعَقُّب » : هو استدراكُ قاعدةٍ لم يَقُلْهَا غيرُه على مَنْ قَبْلَهُ . وهذا غيرُ موجود في كلام «ابن مالك » . وإنما رجح بعض لغات العرب ، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث الشريف مضافًا إلى القرآن الكريم أو إلى الشواهد العربية . أما خرم قاعدة أو إثباتها فليس يوجد في كلامه ، وما ذكره من الأحاديث النبوية في القواعد النحوية ليس للإثبات بل للاعتضاد . « الفيض » (١ : ٤٨٨) .

النحويين ، وما أَمْعَنَ النظرَ في ذلك ، ولا صَحِبَ من له التمييز [1] ، وقد قال لنا قاضي
[٢٣] القضاة « بدرُ الدين بنُ جماعة » [2] -وكان / ممن أخذ عن « ابن مالك »- :

---

(١) هو مِنْ تحامل « أبي حيان » ، فهو يزعم أنّ الإمام « ابنَ مالك » ليس له شيخٌ في العلوم يرجع إليه، ولا أستاذ يُعوَّلُ عليه ، وهو زعمٌ ليس تحته طائل . فقد ذكر « ابن الجوزي » في « غاية النهاية » (٢ : ١٨٠) أنه أخذ القراءات والنحو عن « أبي الحسن ، ثابت بن خيار » و« أبي الفضل ، مكرم بن محمد بن أبي الصقر » و« محمد بن أبي الفضل المرسيّ » و« أبي علي الشلَوْبين » . وفي « حلب » لازم حلقة « ابن يعيش » و« ابن عمرون » . وفي « دمشق » سمع من « أبي صادق ، الحسن بن الصباح » و« أبي الحسن ، علي بن محمد السخاويّ » .

وذكر « المَقَّرِيُّ » في « نفح الطيب » (٢ : ٢٢٣) أنه أخذ القراءات عن « أبي العباس ، أحمد بن نَوَّار » ، وقرأ كتابَ « سيبويه » على « أبي عبد الله بن مالك المرشاني » وانظر « طبقات الشافعية » (٨ : ٦٧) .

أقول : ومن شيوخه في الحديث الشريف « شرفُ الدين ، أبو الحُسَيْن ، علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليُونِينيّ » البعلبكي الحنبلي . المتوفى سنة ٧٠١هـ . فقد عقد الحافظ « اليُونِينيُّ » مجالسَ بدمشقَ ، لإسماع « صحيح البخاري » بحضرة « ابن مالك » وجماعةٍ من الفضلاء ، في واحدٍ وسبعين مجلسًا . فكان « اليُونِينيُّ » في هذه المجالس شيخًا قارئًا مُسْمِعًا ، وكان « ابنُ مالك » - وهو أكبرُ منه بأكثر من عشرين سنة- تلميذًا سامعًا راويًا ، وكان « اليونينيُّ » في هذه المجالس نفسِها تلميذًا مستفيدًا من « ابن مالك » فيما يتعلق بضبط ألفاظ الصحيح ، من جهة العربية ، والتوجيه والتصحيح . انظر ما جاء في صدر « صحيح البخاري » (٣ ، ٥ ، ٦) للشيخ أحمد محمد شاكر .

(٢) هو « محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني ، أبو عبد الله » الحموي ، الشافعي ، المتوفَّى سنة ٧٣٣هـ . مترجم له في « الأعلام » (٥ : ٢٩٧) .

« قلت له : يا سيدي هذا الحديثُ رواية [1] الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يُعْلَمُ أنه ليس من لفظ الرسول ، فلم يُجِبْ بشيءٍ » [2] .

قال « أبو حيان » : « وإنما أمعنتُ [3] الكلام في هذه المسألة لئلا يقول متبدئٌ [4] : ما بالُ النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلمُ والكافرُ ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كـ« البخاري » و« مسلم » وأضرابهما ؟ [5] فمَنْ طالعَ ما ذكرناه أدركَ السببَ الذي لأجله لم يَسْتَدِلَّ النحاةُ بالحديث » انتهى كلامُ « أبي حيان » بلفظه .

وقال « أبو الحسن بنُ الضائع » [6] في « شرح الجمل » : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كـ « سيبويه » وغيره – الاستشهادَ على إثبات اللغة [7] بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا

---

(١) (رواته) في « الفيض » .

(٢) عدمُ جوابه لا يدّل على العجز عن الجواب ، فإن الشيوخ قد يتركون الجواب لأمورٍ ، منها : وضوحُ الجواب . وتحريضُ الطالب على البحث . وكونُ السائل أجلَّ من أن يصدر عنه مثلُ سؤاله . وكونُ الاشتغال بالجواب ، وما له وما عليه يشوشُ أذهان الحاضرين . وغير ذلك . « الفيض » (١ : ٤٩٢ – ٤٩٣) بتصرف .

(٣) أطلت واستقصيت .

(٤) (المبتدئ) في حيدر .

(٥) يدل ظاهره على أنهم لا يستدلون ، وهذه دعوى لا ينهض عليها دليلٌ ، فالمحققون منهم يستدلون بالحديث الشريف . و« الأضراب » : الأمثال .

(٦) هو « عليُّ بن محمد بن عليّ بن يوسف ، أبو الحسن ، الكتاميُّ ، الإشبيلي » المتوفى سنة ٦٨٠هـ صاحب شرح الجمل . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٠٤) .

(٧) المراد علم العربية إفرادًا وتركيبًا .

تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلَى [1] في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبيّ ﷺ ؛ لأنه أفصح العرب » .

قال [2] : « و [3] « ابنُ خروفٍ » [4] يستشهدُ بالحديث كثيرًا ، فإنْ كان على وجه الاستظهار [5] والتبرُّك بالمرويّ فحَسَنٌ ، وإنْ كان يَرَى أنَّ مَنْ قَبْلَه أغفلَ شيئًا وَجَبَ عليه استدراكُه فليس كما رأى » . انتهى .

ومثلُ ذلك [6] قولُ صاحب « ثمار الصناعة » [7] : « النحوُ علمٌ يُستنبطُ [8] بالقياس والاستقراءِ من كتاب الله تعالى ، وكلامِ فصحاءِ العرب » .

فقَصَرَه [9] عليهما ، ولم يذكر الحديثَ [10] . نعم اعتمد عليه صاحب « البديع » ، فقال في أفعل التفضيل : لا يُلْتَفَتُ إلى قول من قال : إنه لا يَعْمَلُ ؛ / لأن القرآن [٢٤]

---

(١) هكذا في س ، وحيدر وإستانبول ، وهو موافق لما في « الخزانة » و« أولَى » في « الفيض » . و« أولى » خبر « كان » ، و« كلامُ » النبي ﷺ اسمُ « كان » .

(٢) أي : قال « ابنُ الضائع » .

(٣) هكذا بالواو في س ، م ، ودون (و) في حيدر .

(٤) هو « عليّ بن محمد بن عليّ ، أبو الحسن ، الأندلسيّ » المتوفى سنة ٦٠٩هـ ، كان إمامًا في العربية محققًا مدققًا . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٠٣) . و« ابن خروف » : مبتدأ ، وجملة « يستشهد » خبرُه .

(٥) أي : تقوية ما ثبت بغيره من قرآن أو كلام عرب ، دون الإثبات .

(٦) أي : القصر المذكور للدليل على القرآن وكلام العرب .

(٧) هو « حسين بن موسى بن هبة الله ، أبو عبد الله ، الدينوريّ » المشهور بـ« الجَلِيس » . المتوفى بعد سنة ٣٤٠هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٥٤١) و« معجم المؤلفين » (٤ : ٦٥) .

(٨) (مستنبط) في س .

(٩) أي : الدليل .

(١٠) لا يلزم من عدم الذكر عدم الاستدلال .

والأخبار والأشعار نطقتْ بعمله ، ثم أورد آياتٍ ، ومن الأخبار حديثُ : « ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ »[1] .

ومما يدل لصحَّة ما ذهب إليه « ابنُ الضائع » و« أبو حيان » أن « ابن مالك » استَشْهَدَ على لغةِ « أكلوني البراغيثُ »[2] بحديث الصحيحين : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار »[3] وأكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها لغةَ

---

(١) هكذا أورده « سيبويه » في « الكتاب » (٢ : ٣٢) ، والظاهر أن النحاة من بعده أخذوه عنه ، كما في « شرح الكافية » (٢ : ٢٢٣) ، و« الفصول الخمسون » (٢٢٢) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢ : ١١٤٠) وغيرها . وهذا اللفظ الذي استشهد به النحاةُ لم أقف عليه ولكن وقفت على مايقاربه وفيه الشاهد .

وأخرجه « الترمذي » في « جامعه » في (أبواب الصوم- باب ما جاء في العمل في أيام العشر) (٢ : ١٢٩) برواية مختلفة من حديث « أبي هريرة » و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الصوم- باب صيام العشر) (١ : ٥٥٠ ، ٥٥١) برواية مختلفة من حديث « ابن عباس » و« عائشة » .

وانظر « فيض القدير » (٥ : ٤٧٤) وقد بسطت القول فيه في كتابي « ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه » في الشاهد (٥٣) فارجع إليه إن شئت .

(٢) هي لغةٌ لبني الحارث بن العنبر ، وطيِّئ ، وأزد شنوءة .

(٣) الذين خرَّجوا هذا الحديث على هذه اللغة اعتمدوا على رواية « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر) (١ : ١٣٩) و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) (٢ : ١١٣) ، والرواية هي : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . ولو تَتَبَّعوا رواياتِ الحديث لعثروا على الروايات الأخرى . ففي « البخاري » في (كتاب بَدْءِ الخَلْقِ - باب ذكر الملائكة، صلوات الله عليهم) (٤ : ٨١) عن « أبي هريرة » -رضي الله عنه- قال قال النبيّ ﷺ : « الملائكة يتعاقبون . ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » الحديثَ . والظاهر أن الحديث رُوِيَ مختصرًا ومطوَّلًا من طريق « أبي الزِّناد » . وهذا يُقوِّي بحث « أبي حيان » كما قال « ابنُ حجر » . وانظر « فتح الباري » (٢ : ٣٤-٣٥) .

« يتعاقبون » وقد استدل به « السهيليُّ » [1] ، ثم قال : لكنِّي أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه « البزار » [2] مطوّلًا مجوَّدًا [3] ، فقال [4] فيه : « إنَّ لله ملائكةً يتعاقبونَ فيكم ، ملائكةٌ [5] بالليل وملائكةٌ بالنهار » .

وقال « ابنُ الأنباريّ » في « الإنصاف » [6] في منع « أنْ » في خبر « كاد » : وأمّا حديثُ « كادَ الفقرُ أن يكون كفرًا » [7] فإنَّه من تغييراتِ الرواةِ [8] ؛ لأنه ☺ أفصحُ مَنْ نطقَ بالضاد .

---

(١) هو « عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش بن سَعْدون ، أبو زيد ، وأبو القاسم السهيلي ، الخثعمي الأندلسي ، المالقي » المتوفَّى سنة ٥٨١هـ كان عالمًا بارعًا بالعربية والقراءات، جامعًا بين الرواية والدراية . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٨١) انظر نصَّ « السهلي » في « نتائج الفكر في النحو » (١٦٦) فالسهيلي لم يخرج الحديث على لغة (أكلوني البراغيث) كما نسب إليه في « حاشية الصبان » في (باب الفاعل) (٢ : ٤٨) .

(٢) هو « أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، أبو بكر البصريّ » المتوفَّى سنة ٢٩٢هـ . من حفَّاظ الحديث. مترجم له في « شذرات الذهب » (٢ : ٢٠٩) و« الأعلام » (١ : ١٨٩) والحديث رواه « أحمد » في « المسند » (٢ : ٢٥٧) من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه .

(٣) هكذا في « الفيض » ، و(مجردًا) في حيدر ، وإستانبول ، و(تجوزًا) في س .

(٤) هكذا في س ، و« الفيض » وإستانبول ، ودون (فاء) في حيدر .

(٥) (ملائكة) ساقط من س .

(٦) (٢ : ٥٦٧) .

(٧) أخرجه « أبو نعيم » في « حلية الأولياء » (٣ : ٥٣ ، ١٠٩) و(٨ : ٢٥٣) . وانظر « المقاصد الحسنة » (٣١١) .

(٨) هذا مبنيٌّ على ما أَصَّلوه من الرواية بالمعنى ، وليس بشيء . واقتران خبر « كاد » بـ« أنْ » كثيرٌ في الكلام ، وإن كان الأفصحُ والأكثر تجرده منها . انظر « شواهد التوضيح والتصحيح » (١٥٩) .

فصل

وأما كلامُ العرب فيُحْتَجُّ منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم .

قال أبو نصرٍ الفارابيُّ[1] في أول[2] كتابه المسمَّى بـ « الألفاظ والحروف »[3] : « كانت قريش أجودَ العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنَها مسموعًا وأبْيَنَهَا[4] إبانةً عمَّا في النفس ، والذين عنهم نُقِلَتِ اللغةُ العربيةُ ، وبهم اقْتُدِي ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب ، هم قيس ،

---

(١) هو « محمد بن محمد بن طَرْخان » المتوفى بـ« دمشق » سنة ٣٣٩هـ ، التركي الحكيم . من كتبه « الألفاظ والحروف » كما في « هدية العارفين » .

وهذا مما غاب عن « ابن الطيب الفارسي » فذكر أنه « إسحاق بن إبراهيم » خالُ « الجوهريّ » وليس كما قال ، فإسحاق هو أبو إبراهيم ولم يَنسب إليه أحدٌ كتاب « الألفاظ والحروف » انظر « البداية والنهاية » (١١ : ٢٢٤) و« وفيات الأعيان » (٥ : ١٥٣) و« مفتاح السعادة » (١ : ٣١٦) و« هدية العارفين » (٦ : ٣٩) و« الأعلام » (٧ : ٢٠) .

(٢) قال د. محسن مهدي في المقدمة (٤٠) : النص ليس في أول (كتاب الحروف) في النسخة الخطية بل في وسطه تقريبًا . ولعل النسخة التي وقف عليها « السيوطي » غير هذه المطبوعة . ثم يذكر احتمالات سبب التغيير فارجع إليه إن شئت .

(٣) هكذا يسميه « السيوطيُّ » وغيرُه ، وأما النسخة الخطية فتسميه « رسالة الحروف » انظر المقدمة لـ « رسالة الحروف » (٣٤) بتحقيق محسن مهدي .

(٤) هكذا في س ، وإستانبول ، وساقط من حيدر .

وتميم ، وأَسَد ، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكْثَرُ ما أُخِذَ [١] ومعظمُه ، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب [٢] ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هُذَيْل وبعض كِنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

[٢٥] وبالجملة فإنه لم يُؤخذ عن حضريّ قط / ، ولاعن سكان البراري ممن كان يسكن أطرافَ بلادهم التي تجاورُ سائرَ الأمم الذين حولهم [٣] .

فإنه لم يُؤْخَذْ لا من لَخْم [٤] ، ولا من جُذام [٥] ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقِبْطِ [٦] ، ولا من قُضاعَة ، ولا من غَسَّان ، ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام [٧] ، وأكثرُهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغْلِب [٨] والنَّمِر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بَكْر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَبَط [٩] والفرس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سُكان البَحْرَيْنِ ، مخالطين للهند والفرس ، ولا مِنْ أَزْد عمان ؛ لمخالطتهم للهِنْد والفُرس ، ولا مِنْ أهل اليمن [١٠] أصلًا ؛ لمخالطتهم للهند والحبشه ، ولولادة الحبشه فيهم ، ولا مِنْ بني حنيفه وسكان

---

(١) (أخذوا) في س .

(٢) هو الذي لا يكون واضحَ المعنى لعدم تداوله . وعند أهل المعاني المفقود من الدواوين المتداولة.

(٣) أي : من العرب الذين هم بالشام ومصر .

(٤) حي من أحياء اليمن .

(٥) أخو لَخْم .

(٦) جمع : قِبْطِيّ ، وهم نصارَى مصر

(٧) مسكن الروم ، فاختلطت ألسنتُهم ، واختلفتْ لغتهم .

(٨) هكذا في س ، وإستانبول ، و(ولا) في حيدر .

(٩) هم جِيلٌ من الناس كانوا ينزلونَ سوادَ العراقِ . « المصباح » (نبط) .

(١٠) المراد بهم العرب النازلون في اليمن من يعرب وقحطان .

اليمامة [١]، ولا مِنْ [٢] ثَقيف وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا مِنْ حاضرة الحجاز [٣] ؛ لأن الذين نَقَلُوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا [٤] ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرَهم من الأمم ، وفسدتْ ألْسِنَتُهم [٥] .

والذي نَقَلَ اللغة واللسان العربيَّ [٦] عن هؤلاء ، وأثْبَتَها في كتاب ، وصَيَّرها عِلْمًا وصناعةً ، هم أهلُ [٧] الكوفة والبصرةِ [٨] فقط ، مِنْ بين أمصار العرب .

وكانت صنائعُ هولاء التي بها يعيشون الرعايةَ [٩] والصيدَ واللُّصوصيةَ [١٠] ، وكانوا [١١] أقواهم نفوسًا ، وأقساهم قلوبًا ، وأشدُّهم توحشًا [١٢] ، وأمنعهم جانبًا ،

---

(١) أي : من غير بني حَنيفة .

(٢) هكذا في حيدر ، و(من ثقيف) في إستانبول ، و(لا ثقيف) في س .

(٣) هي مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والطائف ، واليمامة ، وما بينها من المخاليف والقرى . « الفيض » (١ : ٥٣٨) .

(٤) هو من أفعال الشروع ، أي : حين ابتدأ الناقلون ، وخبره جملة « ينقلون » .

(٥) جملة حالية ، والألسنة : اللغات .

(٦) و« اللسان » كعطف التفسير على « اللغة » .

(٧) « هم » ضمير فصل ، و« أهلُ » خبر « الذي نَقَلَ » .

(٨) مدينتان مشهورتان مصَّرَهُما « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه .

(٩) أي : رعاية المواشي .

(١٠) هي أَخْذُ مال الغير خفية ، وفعل الشيء في سِتر .

(١١) أي : هؤلاء العرب المنقول عنهم .

(١٢) أخرج « أحمد » في « مسنده » (٢ : ٣٧١) من حديث « أبي هريرة » : « مَنْ بَدَا جَفَا » أي : من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب . « الصحاح » (٦ : ٢٢٧٨) .

وأشدُّهم حميةً ، وأحبهم لأن يَغْلِبُوا ولا يُغْلَبُوا ، وأعسرهم انقيادًا للملوك ، وأجفاهم أخلاقًا ، وأقلهم احتمالًا للضيم والذلة » . انتهى [1] .

[٢٦] ونقل ذلك « أبو حيان » في « شرح / التسهيل » معترِضًا به على « ابن مالك » حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لَخْم ، وخزاعة ، وقضاعة ، وغيرهم ، وقال [2] : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأنِ [3] .

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ، ونظمهم [4] ، وقد دُوِّنَتْ دواوينُ عن العرب العرباء كثيرة مشهورة ، كديوان « امرئ القيس » و« الطِّرِمَّاحِ » و« زُهَيْر » و« جرير » و« الفرزدق » و [5] غيرِهم .

---

(١) أي : نَصُّ « الفارابي » انظر « رسالة الحروف » (١٤٦-١٤٧) و« المزهر » (١ : ٢١١-٢١٢) ، والذي يظهر لي أن للفارابي نصًّا ساقطًا من النسخة المطبوعة وقد وقف « السيوطي » على هذا النص من غير هذه النسخة أو أن العبارة تلخيصٌ لما قاله « الفارابي » مع أشياء أضافها السيوطيُّ » والاحتمال الأول هو الأقرب . والله أعلم .

(٢) القائل : أبو حيان .

(٣) أي : ليس الاحتجاج بلغة « لَخْم » ونحوهم من عادة أئمة النحو . وجوابه : أن « ابن مالك » سار في علوم العربية سَيْرَ المجتهدين ، فلا يَرَى فيها تقليدَ أحدٍ . « الفيض » (١ : ٥٤٣) .

(٤) بيان لـ « ما رواه » .

(٥) (و) في س ، وإستانبول ، ولم تذكر في حيدر .

ومما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك مصنفاتُ الإمام « الشافعي » - رضي الله عنه- فقد قال « ابنُ شاكر »[1] في مناقبه : حدثنا[2] « أحمدُ بنُ غالب » حدثنا « عمرُ بن الحسن الحرانيّ » حدثنا «محمدُ بن أحمد الهروي » حدثنا « زكريا بن يحيى السَّاجي » حدثنا « جعفر بن محمد » قال : قال « أحمدُ بن حنبل » : « كلامُ الشافعيِّ في اللغةِ حُجَّةٌ »[3] .

---

(١) هو « محمد بن أحمد بن شاكر القطان ، أبو عبد الله المصريّ » ، المتوفَّى سنة ٤٠٧هـ . من كتبه « مناقب الإمام الشافعيّ » . له ترجمة في « حسن المحاضرة » (١ : ٣٧٢) و« شذرات الذهب » (٣ : ١٨٥) و« كشف الظنون » (٢ : ١٨٣٩) و« معجم المؤلفين » (٨ : ٢٦٨) .

وهذا مما غاب عن « ابن الطيب الفاسي » فقال : هو صاحب « مسالك الأبصار في ممالك الأعصار » . وليس الأمر كذلك بل صاحب « المسالك » هو « شهاب الدين أحمد بن يحيى بن محمد الكرماني » الشافعي . المعروف بـ « ابن فضل الله العَمْرِي » الكاتب ، الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ . انظر « الدرر الكامنة » (١ : ٣٥٢) و« كشف الظنون » (٢ : ١٦٦٢) و« الأعلام » (١ : ٢٦٨) .

(٢) (ثنا) بدل (حدثنا) في هذا السند في س .

(٣) « محمد بن إدريس الشافعي » المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، نشأ في بيئة عربية ، وهي « مكة المكرمة » ، وهو حجة في كلامه وعباراته ، يصح الاستشهاد بما استعمله من الألفاظ ، لأنه كَتَبَ وتَكَلَّم بلغته على سجيته ، وتَخَيَّرَ من لغات العرب ما شاء .

ولقد كان « الشافعيُّ » فصيحَ اللسان ، ناصعَ البيان ، في الذروة العليا من البلاغة ، تأدَّب بأدب البادية ، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضر .

قال « عبد الملك بن هشام » صاحب السيرة النبوية عن « الشافعي » - وكان بصيرًا بالعربية - : « الشافعيُّ ممن تُؤْخَذُ عنه اللغةُ » .

وقال « الربيع بن سليمان » : « كان الشافعيُّ عربيَّ النفسِ ، عَرَبِيَّ اللِّسانِ » .

وقال « أحمد بن أبي سُريج » : « ما رأيتُ أحدًا أفْوَهَ ولا أنْطَقَ من الشافعيِّ » .

وقال الجاحظ : « نظرتُ في كتب هؤلاء النَّبَغَةِ الذين نبغوا في العلم ، فلم أرَ أحسنَ تأليفًا من المطلبيّ ، كأن كلامَه ينظم درًّا إلى درٍّ » . انظر « آداب الشافعي ومناقبه » (١٣٦-١٣٧) .

فـــروع

أحـــــدها

ينقسم المسموع إلى مطَّرد ، وشاذ .

قال في « الخصائص » [1] : وأصل [2] مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابعُ والاستمرار ، ومنه مُطاردة الفُرسانِ بعضهم بعضًا ، واطَّرد الجَدْوَلُ إذا تتابعَ ماؤُه بالريح [3] .

ومواضعُ [4] (ش ذ ذ) التَّفَرُّقُ والتَّفَرُّدُ ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمته [5] في غيرهما ، فجعل [6] أهلُ علمِ العربية ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة [7] مطَّردًا ، وما فَارَقَ ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا [8] .

---

(١) (١ : ٩٦) .

(٢) « أصل » : مبتدأ ، وخبره « التتابعُ » .

(٣) هكذا في س ، وهو موافق لـ « الخصائص » ، و(بالريح) ساقط من حيدر وإستانبول .

(٤) « مواضع » : مبتدأ ، وخبره « التفرُّق » .

(٥) طريقه .

(٦) « جَعَلَ » تأخذ مفعولين : الأول « ما استمر » ، والثاني « مطردًا » .

(٧) أي : الصناعة النحوية ، كالنسبة والتصغير والتكسير ، ونحو ذلك .

(٨) أي : وجعلوا الكلمات التي انفردت بمفارقتها ما عليه بقيةُ بابه ، والمراد به الأصلي ، وانفرد عن ذلك إلى غيره؛ لورود السماع به مخالفا شاذًّا ، لانفراده عن باقي أصله .

قال [١] : ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

- مطَّردٌ في القياس والاستعمال معًا ، وهذا هو الغايةُ المطلوبةُ ، نحو : « قام زيد » و« ضربتُ عمرًا » و« مررتُ بسعيد » .

- ومطَّردٌ في القياس ، شاذٌّ في الاستعمال [٢] ، نحو الماضي من : « يَذَرُ » و« يَدَعُ » [٣] / . [٢٧]

وقولهم : « مكانٌ مُبْقِلٌ » [٤] ، هذا هو القياس ، والأكثر في السماع : « باقلٌ » [٥] ، والأول مسموعٌ أيضًا .

ومنه أيضًا مجيء مفعول [٦] « عسى » اسمًا صريحًا [٧] نحو : « عسى زيدٌ قائمًا » فهو القياس ، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلًا ، والأول مسموع أيضًا .

---

(١) القائل : ابن جني في « الخصائص » (١ : ٩٧) .

(٢) أي : العربي .

(٣) الماضي منهما « وَذَرَ » و« وَدَعَ » كلاهما بمعنى : تَرَكَ . وقد أجمع علماء الصرف على أن الماضي منهما لم يستعمل . انظر « شرح السيد الشريف الجرجاني » (٨٤) .

(٤) اسم فاعل « أبقل » ، إذا نبتَ فيه البقل .

(٥) (باق) في س .

(٦) يقصد بمفعول « عسى » خبرَها .

(٧) (صرفًا) في س .

- ومطَّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس ، نحو قولهم : « استَحْوَذَ » و« اسْتَنْوَقَ الجملُ » [1] و« اسْتَصْوَبْتُ [2] الأمْرَ » [3] و« أَبَى يَأْبَى » والقياس والإعلالُ في الثلاثة وكسرُ عينِ الأخير .

- شاذٌّ في القياس والاستعمال معًا ، كقولهم : « ثوب مَصْوُون » و« فرس مَقْوُود » و« رجل مَعْوُود [4] من مرضه » . انتهى ملخصًا .

وقال الشيخ « جمال الدين بن هشام » [5] : « اعلم أنهم يستعملون : غالبًا ، وكثيرًا ، ونادرًا ، وقليلًا ، ومطَّرِدًا » .

فـ « المطَّردُ » لا يتخلَّف و« الغالبُ » أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف ، و« الكثيرُ » دونه و« القليل » دونه [6] و« النادر » أقلُّ من « القليل » .

---

(١) أي : صار ناقة . وهو مَثَلٌ يضرب فيمن يُخَلِّطُ في حديثه . « مجمع الأمثال » (٢ : ٤٧٨) .

(٢) (استصوب) في س .

(٣) أي : عددته صوابًا . فإن هذه الأفعال الثلاثة وردت مصححة الواو على غير قياس .

(٤) « مَصْوُون » و« مَقْوُود » و« مَعْوُود » بواوين في الكلمات الثلاث ، مخالف للقياس ، فلا يتكلم به ، ويجب حذفُ أحد الواوين ، بأن تنقل حركةُ العين ، فيصير وزنه (مَقُول) كما هو رأي « الأخفش » ، أو تحذف الواو الزائدة في « مفعول » ، فيصير وزنه (مفعُل) كما هو رأي « سيبويه » . انظر « شرح السيد الشريف الجرجاني » (١٠٠-١٠١) ففيه تفصيل جدُّ مفيد .

(٥) هو « عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري » المتوفَّى سنة ٧٦١هـ . « بغية الوعاة » (٢ : ٦٨) .

(٦) أي : دون الكثير .

فـ « العشرون » بالنسبة إلى « ثلاثة وعشرين » غالبٌ [1] ، و« الخمسةَ عشَرَ » بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب ، و« الثلاثةُ » قليلٌ ، و« الواحد » نادرٌ ، فاعلم بهذا مراتبَ ما يُقالُ فيه ذلك . انتهى [2] .

الثـــاني

قال الشيخُ « عز الدين بن عبد السلام » [3] - من كبار أصحابنا الشافعية - : « اعتُمِدَ [4] في العربية على أشعار العرب [5] ، وهم كفار [6] ؛ لبُعْدِ التدليس فيها ، كما اعتُمِد في الطبّ ، وهو في الأصلِ مأخوذ عن قومٍ كفار لذلك » [7] .

فَعُلِمَ [8] أن العربيَّ الذي يُحْتَجُّ بقوله لا يشترط فيه العدالة ، نعم تشترط [9] في راوي ذلك .

---

(١) (غالبها) في س .

(٢) انظر « المزهر » (١ : ٢٣٤) .

(٣) هو « عبد العزيز بن عبد السلام ، عز الدين ، السلمي ، الدمشقي » الملقب بسلطان العلماء . المتوفى سنة ٦٦٠هـ . « الأعلام » (٤ : ٢١) .

(٤) هكذا في أصل نسخة الفيض وس وجميع النسخ . و(اعتمدوا) في « داعي الفلاح » .

(٥) الأولى أن يقال : (كلام العرب) ليشمل النثر والشعر .

(٦) مراده عرب الجاهلية .

(٧) هكذا في س ، ل ، و(كذلك) في حيدر وإستانبول . والذي أثبته هو الصواب . و(لذلك) متعلق بـ(اعتُمِد) أي : لأجل بُعْدِ التدليس في ذلك .

(٨) بدء كلام « السيوطي » . وهذا تفريع من تفقهات المصنِّف ، وإنما لم تشترط فيه العدالة؛ لأن أساسها الإسلامُ ، وهو مفقود منه . والعدالة تشترط في الراوي ؛ لأنها أصلٌ في قبول خبره . « الفيض » (١ : ٥٦٣) .

(٩) (يشترط) في س .

وكثيرًا ما يقع في كتاب سيبويه وغيره : « حدَّثني مَنْ لا أتَّهِمُ » [1] و« مَنْ أثِقُ به » [2] ، وينبغي / الاكتفاءُ بذلك ، وعدم التوقف في القبول ، ويحتمل المنع [3] . [٢٨]

وقد ذكر المَرْزُبَانيُّ [4] عن « أبي زيدٍ [5] النحويِّ » قال : كلُّ ما [6] قال سيبويه في كتابه : « أخبرني الثقةُ » فأنا أخبرتُه .

وقد وَضَعَ المُوَلَّدُونَ أشعارًا ودسُّوها [7] على الأئمة ، فاحتجوا بها ظنًّا أنها للعرب .

وذُكِرَ أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتًا [8] ، وأنّ منها قولَ القائل :

---

(١) انظر « الكتاب » (١ : ٢٤٥) . والمراد به « أبو زيد » .

(٢) انظر « الكتاب » (١ : ٢٥٥) . والمراد به « أبو زيد » أيضًا ، ولم يصرِّح « سيبويه » بذكره ، ولا أدري ما السبب الذي من أجله فَعَل ذلك ، على حين يصرِّح بأسماء آخَرِين ، ربما كان في ذلك نوعٌ من التكريم لـ « أبي زيد » ؛ لأنه يكنيه بأفضل ما يكنى به العلماء . وانظر « سيبويه إمام النحاة » (٩٧) .

(٣) أي : من القبول ، وعدم الاكتفاءِ بذلك التوثيق؛ لاحتمال أن فيه جرحًا خفيَ على ذلك الموثِّق.

(٤) هو « محمد بن عمران بن موسى ، أبو عبيد الله » المتوفّى بـ « بغداد » سنة ٣٨٤هـ . كان جاحظ زمانه . « الأعلام » (٦ : ٣١٩) .

(٥) هو « سعيد بن أوس بن ثابت ، الأنصاري ، الخزرجي » المتوفَّى سنة ٢١٥هـ (في أحد الأقوال) . من شيوخ « سيبويه » ، وكان إمامًا في النحو ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب . مترجم له في « إنباه الرواة » (٢ : ٣٠) و« بغية الوعاة » (١ : ٥٨٢) .

(٦) (كلما) في س .

(٧) (دلسوها) دون (و) في إستانبول .

(٨) انظر « خزانة الأدب » (١ : ٣٦٩) .

أعرفُ منها الأنفَ والعَيْنانا ومِنْخَرَيْنِ أشْبَهـا ظَبْيَانا [1]

ومن الأسباب الحاملة على ذلك : نصرةُ رأيٍ ذهبَ إليه ، وتوجيهُ كلمةٍ صَدَرَتْ منه .

وقـال « ابـنُ النحـاس » [2] في « التعليقـة » : حكـى « الحريـريُّ » [3] في « درّة الغـوّاص » [4] : رَوَى « خلـف الأحمـر » [5] أنَّهـم صـاغوا « فُعـال » [6]

---

(١) قيل : البيتان لرؤبة كما في ملحق ديوانه (١٨٧) ، وقيل : هما لرجل من بني ضَبَّةَ ، كما في « النوادر » (١٦٨) و« المقاصد النحوية » (١ : ١٨٤) و« خزانة الأدب » (٧ : ٤٥٢) و« الدرر اللوامع » (٢١) . وذُكر بلا نسبة في « شرح المفصل » لابن يعيش (٣ : ١٢٩ ، ٤ : ٦٧ ، ١٤٣) و« همع الهوامع » (١ : ٤٩) و« شرح الأشموني » (١ : ٩٠) و« التصريح » (١ : ٧٨) .

والراجز يريد العينين ، ثم إنه جاء بـ « مِنْخَرَيْنِ » على اللغة الفاشية ، و« ظَبْيان » : اسم رجل ، أراد منخري ظبيان ، فحذف .

(٢) هو « محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، أبو عبد الله بهاء الدين » الحلبي ، النحوي ، شيخ الديار المصرية في علم اللسان ، المتوفَّى سنة ٦٩٨هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ١٣) . و« التعليقة » كتاب له أودعه تحقيقات على « المقرب » لـ « ابن عصفور » ، قال « أبو حيان » : لا أعلم أنه صنَّفَ غيره . « الفيض » (١ : ٥٦٧) . وقال « السيوطي » نحو هذا .

(٣) هو « القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، البصري ، أبو محمد » المتوفَّى سنة ٥١٦هـ . كان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة . مترجم في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٥٧) .

(٤) (٢٠١) .

(٥) « البصري ، أبو محرز بن حيان » المتوفَّى في حدود سنة ١٨٠هـ . كان راويةً علَّامة ثقة . « بغية الوعاة » (١ : ٥٥٤)

(٦) معدول من العدد المكرّر .

متسقًا [1] من أُحاد إلى عُشار ، وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه [2] ، أبياتًا [3] من جملتها :

وثُلاثًـــا ورُباعـــا وخُماسًـــا فَاطَّعَنَّـــا
وَسُـــداسًا وسُبَاعًـــا وثُمانًـــا فاجْتَلَـــدْنا
وتُساعًـــا وعُشـــارًا فَأَصَبْنَـــا وأُصِبْنـــا

الثـالـث

المسموعُ الفردُ هل [4] يُقبلُ ويُحتج به ؟

له أحوال لخصتها من متفرقات كلام ابن جني في « الخصائص » .

أحدها : أن يكون فردًا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به ، فهذا يُقْبَلُ ويُحْتَجُّ به ، ويُقاسُ عليه إجماعًا ، كما قيس على قولهم

---

(١) هكذا في الفيض ، وحيدر ، بمعنى : متتابعًا متناسقًا من أُحاد بمعنى واحد واحد ، إلى عُشار بمعنى عشرة عشرة . و (مشتقًا) في س ، وإستانبول ، من الاشتقاق ، وهو تحريف ، ولا معنى للاشتقاق هنا ، ولو صح للزم اشتقاق الشيء من نفسه ، وهو باطل . و(منسَّقًا) في « الدرة » .

(٢) أي : مختلق من « خلف الأحمر » .

(٣) بدلٌ من « ما » ، وهي مفعول (أنشد) و(أبياتٌ) في س .

(٤) (هل) ساقط من س .

في « شَنُوءَة » : « شَنَئِيّ »[1] ، مع أنه لم يُسْمَع غيرُه ؛ لأنه لم يسمع[2] ما يُخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

الحال الثاني : أن يكون فردًا بمعنى أنَّ المتكلمَ به[3] من العرب واحدٌ ويخالف ما عليه الجمهور .

قال « ابنُ جني »[4] : فيُنْظَرُ / في حال هذا المنفرد به ، فإن كان فصيحًا في جميع ما [٢٩] عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس[5] ، إلا أنه لم يَرِد[6] به استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسانِ ، فإنّ الأوْلَى في ذلك أن يُحَسَّنَ الظنُّ به ولا يُحمَلَ على فساده .

قال : فإن قيل : فمن أين ذلك ، وليس يجوز أن يَرتجل لغةً لنفسه ؟

قيل : قد يمكن أن يكون[7] ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ طالَ عهدُها ، وعفا رَسْمُها ، فقد أخبرنا « أبو بكرٍ جعفرُ بنُ محمد بنِ الحجَّاج » عن « أبي خَليفة الفضلِ بنِ الحُبَاب »[8] .

---

(١) انظر « الخصائص » (١ : ١١٥) و« شرح المفصل » لابن يعيش (٥ : ١٤٧) و« شرح الشافية » للرضي » (٢ : ٢٤-٢٥) .

(٢) (لأنه لم يسمع) ساقط من س .

(٣) (به) ساقط من س .

(٤) في « الخصائص » (١ : ٣٨٥) .

(٥) أي : غير مخالف للقياس اللغوي .

(٦) هكذا في س ، وإستانبول ، وهو موافق لـ « الخصائص » . و(لم يرو) في حيدر .

(٧) (يكون) ساقط من حيدر .

(٨) المتوفَّى سنة ٣٠٥هـ وهو من رواة الأخبار والأشعار والأنساب وهو بصري . مترجم له في « شذرات الذهب » (٢ : ٢٤٦) و« معجم المؤلفين » (٧ : ٦٦) .

قال : قال لي « ابنُ عَوْنٍ » [١] عن « ابنِ سيرين » [٢] قال : قال [٣] « عمرُ بنُ الخطاب » : « كان الشِّعْرُ عِلْمَ قومٍ ، ولم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه [٤] ، فجاء الإسلامُ فتشاغلتْ عنه العربُ بالجهادِ وغزوِ فارس والرومِ ، ولَهَتْ [٥] عن الشعر وروايتِه ، فلمّا كثُر الإسلامُ ، وجاءتِ الفتوحُ ، واطمأنَّتِ العربُ في الأمصارِ [٦] ، راجَعُوا [٧] روايةَ الشعرِ ، فلم يَؤُولوا [٨] إلى ديوانٍ مدوَّنٍ ، ولا كتابٍ [٩] مكتوب ، وألْفَوا ذلك ، وقد هلكَ من العرب مَنْ هلكَ بالموتِ والقتلِ ، فحَفِظوا أقلَّ [١٠] ذلك ، وذهبَ عنهم كثيرُهُ » [١١] .

---

(١) هو « عبد الله بن عون ، أبو عون الخزار ، البصري » تابعي . المتوفى سنة ١٥١هـ . مترجم له في « تهذيب التهذيب » (٥ : ٣٤٦) .

(٢) هو « محمد بن سيرين البصري ، أبو بكر » الأنصاري – بالولاء – تابعي . المتوفى سنة ١١٠هـ . مترجم له في « تهذيب التهذيب » (٩ : ٢١٤) و« الأعلام » (٦ : ١٥٤) .

(٣) (قال) ساقط من س .

(٤) لكمال اهتمامهم به .

(٥) « لهت » كعطف التفسير على « تشاغلت » .

(٦) (الإسلام) في س .

(٧) استعمل المفاعلة في أصل الفعل للمبالغة .

(٨) أي : يراجعوا ، وهو مضارع « آل » .

(٩) عطف تفسير ، أو عطف عام على خاص .

(١٠) هكذا في ل وحيدر ، وإستانبول ، وهو موافق لـ« الخصائص » ، و(قل) في س .

(١١) هكذا في ل ، م ، وإستانبول ، وهو موافق لـ« الخصائص » ، و(كثره) في س وحيدر وانظر هذا النص في « طبقات فحول الشعراء » (١ : ٢٤-٢٥) .

ثم رَوَى [1] بسنده عن « أبي عمرو بن العلاء » قال : « ما انتهى [2] إليكُم مما قالتِ [3] العربُ إلا أقلُّهُ [4] ، ولو جاءكم وافرًا لجاءَكم عِلْمٌ وشعرٌ كثيرٌ » .

وعن « حمّاد الراوية » [5] قال : أمَرَ « النعمانُ » [6] فنُسِختْ له أشعارُ العرب في الطُّنُوج [7] - وهي الكراريسُ - ثم دَفَنَها في قصره الأبيض ، فلمّا كان « المختار بن أبي عُبَيْد » [8] قيل له : إن تحت القصر كنزًا ، فاحْتَفَرَهُ [9] ، فأخرج [10] تلك الأشعارَ ، فمِنْ ثَمَّ [11] أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة .

---

(١) أي : « ابن جني » .

(٢) أي : ما وصل .

(٣) (قالته) في س .

(٤) (قله) في س .

(٥) اسمه عند ابن خلكان : « أبو القاسم ، حماد بن أبي ليلى » وقيل : « ميسرة بن المبارك بن عبد الله الديلمي الكوفي » (مولَى بني بكر بن وائل) وعند ابن قتيبة : « حماد بن هرمز » ، وقيل : « حماد بن سابور بن المبارك » المتوفَّى سنة ١٥٥هـ . كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها . مترجم في « نزهة الألباء » (٣٥) و« الأعلام » (٢ : ٢٧١) .

(٦) « ابن المنذر ، أبو قابوس » قتله « كسرى » نحو ١٥ق.هـ. من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية . مترجم في « خزانة الأدب » (١ : ٣٨٣) و« الأعلام » (٨ : ٤٣) .

(٧) ليس لها واحد ، كما في « القاموس » و« اللسان » .

(٨) « ابن مسعود الثقفي » المتوفَّى سنة ٦٧هـ . كان أبوه من جلّة الصحابة ، ووُلِدَ « المختار » عام الهجرة ، وليست له صحبةٌ ، وأخباره غير مرضية . مترجم في « الإصابة » (٦ : ٣٤٩) و« الأعلام » (٧ : ١٩٢) .

(٩) من « يحفره » آثر « الافتعال » للمبالغة .

(١٠) هكذا في س، وإستانبول ، وهو موافق لـ « الخصائص » ، و(فاحتقره فلما فتحه أخرج) في حيدر.

(١١) أي : فمن أجل أن إخراج الكنز كان بالكوفة انتشر بينهم ، ودار على الألسنة هناك .

[٣٠] قال « ابن جني »[١] : فإذا كان كذلك / لم يُقْطَعْ على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما دام القياس يعضده ، فإن لم يعضدْه ، كرفع المفعول ، والمضاف إليه ، وجرِّ الفاعل ، أو نصبه ، فينبغي أن يُرَدَّ ؛ لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميعًا .

وكذا[٢] إذا كان الرجل الذي سُمِعَتْ منه تلك اللغةُ المخالِفة ، مَضْعوفًا[٣] في قوله ، مألوفًا منه اللحنُ ، وفسادُ الكلامِ ، فإنه يُرَدُّ عليه ولا يُقْبلُ منه .

وإن احْتَمَلَ أن يكون مُصيبًا في ذلك لغةً[٤] قديمةً ، فالصوابُ رَدُّهُ ، وعَدَمُ الاحتفال[٥] بهذا الاحتمال .

الحال الثالث : أن ينفردَ به المتكلمُ ، ولا يُسْمَعَ من غيره ، لا ما يوافِقُه ولا ما يخالفه .

قال « ابنُ جني »[٦] : والقولُ فيه[٧] أنه يجب قبولُه إذا ثَبَتَتْ فصاحتُه ؛ لأنه[٨] إمّا أن يكون شيئًا أخذَه عمَّنْ نطقَ به بلغةٍ قديمةٍ ، لم يُشارِكْ في سماع ذلك منه ، على حَدِّ[٩] ما قلناه فيمَنْ خالفَ الجماعة وهو فصيح ، أو شيئًا ارتجله[١٠] ؛ فإن الأعرابيَّ إذا

---

(١) في « الخصائص » (١ : ٣٨٧) .

(٢) « الخصائص » (١ : ٣٩٠) . وقوله : « كذا » أي : يجب ردُّ الكلام مطلقًا .

(٣) أي : موصوفًا بالضعف في قوله ، وعدم الثقة بنقله .

(٤) (لغة) مفعول « مصيباً » .

(٥) المبالاة والاهتمام .

(٦) في « الخصائص » (٢ : ٢٤-٢٥) .

(٧) أي : القول الصحيح .

(٨) أي : المنفرد .

(٩) هكذا في س ، وإستانبول ، وهو موافق لـ « الخصائص » ، و(حد) ساقط من حيدر .

(١٠) أي : اخترعه .

قويتْ فصاحتُه ، وسَمَتْ طبيعتُه تصرَّفَ وارتجل ما لم يُسْبَقْ إليه ، فقد حُكِيَ عن « رؤبة »[1] وأبيه أنهما[2] كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها ، أما لو جاء عن مُتَّهم ، أو من لم تَرْقَ به فصاحتُه ولا سبقتْ إلى الأنفس ثِقَتُه ، فإنه يُرَدُّ ولا يُقْبلُ ، فإنْ ورد عن بعضهم[3] شيءٌ يدفعه كلامُ العربِ ، ويأباه القياسُ على كلامها ، فإنه لا يُقْنَعُ[4] في قبوله أن يُسْمَعَ[5] من الواحد ولا من العِدَّة القليلة ، إلا أن يكثُر مَنْ ينطِق به منهم ، فإن كَثُرَ قائلوه[6] إلا أنه[7] مع هذا ضعيف الوجه في القياس ، فمجازه[8] وجهان :

---

(١) هو « رؤبة بن العجاج ، عبد الله بن رؤبة ، أبو الجَحَّاف ، أو أبو محمد التميمي ، السعدي » المتوفَّى سنة ١٤٥هـ . راجز من الفصحاء المشهورين ، يحتجُّ بشعره . مترجم في « خزانة الأدب » (١ : ٨٩) و« الأعلام » (٣ : ٣٤) .

(٢) « أنهما » نائب فاعل « حُكِيَ » .

(٣) أي : من المنفردين .

(٤) (لا مقنع) في س .

(٥) « أن يُسْمَعَ » نائب فاعل « لا يُقْنَعُ » .

(٦) أي : الناطقون به من المنفردين .

(٧) أي : لكنه مع العدد الكثير ضعيف .

(٨) « فمجازه » : مصدر ميمي ، أو اسم مكان ، أي : فجوازه ، أو طريق جوازه .

أحدهما : أن يكون مَنْ نطقَ به لم يُحْكِم قياسَه .

[٣١] **والآخر** : أن تكون أنت قَصُرْتَ / عن استدراكِ وجهِ صحَّتِه .

ويحتمل أن يكون [١] سَمِعَهُ من غيره ممَّن ليس فصيحًا ، وكثر استعمالُه [٢] له فسَرَى في كلامه ، إلّا أن ذلك [٣] قَلَّما [٤] يَقَعُ ؛ فإنَّ الأعرابيَّ [٥] الفصيح إذا عُدِلَ به عن لغته الفصيحة إلى [٦] أخرى سقيمةٍ عافَها [٧] ولم يَعْبَأْ بها .

فالأقوى [٨] أن يُقْبَلَ ممن شُهِرَتْ فصاحتُه ما يُورِدُهُ ، ويُحْمَل أمرُه على ما عُرِفَ من حاله ، لا على ما عَسَى أن يُحْتَمَلَ ، كما أن على القاضي قبولَ شهادةِ مَنْ ظهرتْ عدالتُه ،

---

(١) أي : المنفرد ، سمع ذلك الكلام المنفرد به .

(٢) هكذا في س ، م ، ل ، وهو موافق لـ« الخصائص » (٢ : ٢٦) ، و(استعماله) في « الفيض » .

(٣) أي : السريان .

(٤) « قلَّما » أصله « قلَّ » وهو فعل ماضٍ اتصلتْ به « ما » الحرفية الكافة ، فصار يستعمل بمعنى النفي ، وكَفَّتْهُ « ما » عن العمل في الفاعل ، فهو فعلٌ لا فاعل له .

ومثله : « طالما » و« كثر ما » و« قصر ما » . « حاشية العطار على شرح الأزهرية » (١٩) .

وانظر « مغني اللبيب » (٤٠٣) .

(٥) واحد « الأعراب » .

(٦) (إلى لغة) في س .

(٧) أي : لم يعبأ بها .

(٨) هكذا في س ، م ، ل ، و« الفيض » وهو الذي في « الخصائص » و(فالأولى) في حيدر وإستانبول . أي : فأقوى القياسين .

قوله : « فالأقوى » مبتدأ ، خبرُه « أن يُقبل » ونائبه « ما يورده » .

وإن كان يجوز كذبُه في الباطن ، إذ لو لم يُؤْخَذْ بهذا [1] لأدَّى [2] إلى ترك الفصيح بالشكّ ، وسقوط كلِّ اللغات [3] .

الفـــرع الرابـــع

قال « ابنُ جني » [4] : اللغاتُ على اختلافها كلُّها حجةٌ ألَا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال « ما » ولغةَ التميميِّين في تركه ، كلٌّ منهما [5] يَقْبَلُهُ القياسُ ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحِبَتِها .

وسيأتي في ذلك مزيدُ كلام في (الكتاب السادس) [6] .

---

(١) هكذا في س ، م ، ل ، وإستانبول ، و(بذلك) في حيدر .

(٢) أي : لأفضى . فطروق الاحتمال إنما يمنع الاستدلال إذا قوي قوةً ظاهرة ، وإلَّا فهو كالخيال في الاختلال . « الفيض » (١ : ٥٨٢) .

(٣) أي : المعتدّ بها ، المنسوبة لإحدى القبائل .

(٤) في « الخصائص » (٢ : ١٠) بتصرف .

(٥) أي : في الإعمال والإهمال . و(منهما) في س ، ل ، وإستانبول ، و(منها) في حيدر .

(٦) في المسألة (الثانية) .

obeikandl.com

الخـامـس

قال « ابنُ جني » [1] : عِلَّةُ [2] امتناعِ [3] الأخذِ عن [4] أهل المَدَرِ ، كما يُؤخذ عن أهل الوَبَرِ [5] ما عَرَضَ للُّغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المَدَرِ من الاختلال والفَسَاد [6] ، ولو عُلِمَ أن أهلَ [7] مدينةٍ باقون على فصاحتهم لم يَعْرِض للغتهم شيءٌ من الفساد لوجب الأخذُ عنهم ، كما يُؤخذ عن أهل الوبر [8] .

وكذلك لو فشا في أهل الوَبَر ما شاعَ في لغة أهل المدَرِ من الخلل والفساد لوجب رَفْضُ لُغَتِها [9] .

---

(١) في « الخصائص » (٢ : ٥) .

(٢) « علة » مبتدأ خبره « ما عرَضَ » .

(٣) (الامتناع) في س .

(٤) (على) بدل (عن) في س .

(٥) أهل الوبر : البوادي ، من وَبَرَ الإبل ؛ لأن بيوتهم يتخذونها منه .

وأهل المدر : المدن والقُرَى ، جمع : مَدَرة ، وهي البِنْيَة . « النهاية » (٥ : ١٤٥) .

(٦) بياض لـ « ما عرض » .

(٧) قوله : « أن أهل » نائب فاعل الفعل « عُلِمَ » .

(٨) وفي « القاموس » (عكد) : جبلٌ قُرْبَ (زَبِيدَ) ، أهلها باقون على اللغة الفصيحة .

وقال شارحه محمد مرتضى الزبيدي في « تاج العروس » (٢ : ٤٢٩) : أي : « إلى الآن ، ولا يقيم الغريبُ عندهم أكثرَ من ثلاث ليالٍ خوفًا على لسانهم » . اهـ ، ووفاة الشارح كانت سنة ١٢٠٥هـ .

(٩) لأن الحكم يدور مع علَّته ثبوتًا وعدمًا . انظر « المدخل الفقهي العام » (١٠٨٤ ، ١٠٨٥) .

obeikandl.com

قال [١] : وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا لأنَّا لا نكاد نَرَى بدويًّا فصيحًا [٢] ، وإذا كان [٣] قد رُوِيَ أنه ﷺ سَمِعَ رجلًا يَلْحَنُ فقال : « أرشِدُوا أخاكم فقد ضَلَّ »[٤] .

وسَمِعَ « عمرُ » رجلًا يلحن [٥] . وكذلك « عليّ » حتى حمله ذلك على وضع النحو [٦] ، إلى أن شاع [٧] ، واستمرَّ فسادُ الألسنة مشهورًا ظاهرًا [٨] / فينبغي أن [٣٢] يُسْتَوْحَشَ من الأخذ عن كلِّ أحد ، إلا أن تقوى لغتُه ، وتَشيعَ فصاحتُه .

وقد قال « الفرَّاء » في بعض كلامه : « إلَّا أن تسمَع شيئًا من بدويّ فصيح فتقولَه »[٩] .

---

(١) أي : « ابن جني » .

(٢) لغلبة اللحن ، وفساد الألسنة .

(٣) اسمُ « كان » ضميرُ شأن .

(٤) أورده ابن جني في « الخصائص » (٢ : ٨) هكذا ورواه « الحاكم » في « المستدرك » في (كتاب التفسير باب تفسير سورة حم السجدة) (٢: ٤٣٨) من دون « فقد ضلَّ » وقال : صحيح الإسناد .

(٥) هذه العبارة موجودة في « الخصائص » بمعناها متصلة بما سبق ، وهي هنا مبتورة ، لعدم ذِكْرِ الخبر بتمامه ، والعبارة هي : « ورووا أيضًا أن أحد وُلاةِ « عُمر » – رضي الله تعالى عنه – كَتَبَ إليه كتابًا لحن فيه ، فكتب إليه « عُمَرُ » : أن قَنِّعْ كاتبك سَوْطًا » . وانظر « كنز العمال » (١٠ : ٣٠٩) .

(٦) أي : مقدمات النحو . انظر « كنز العمال » (١٠ : ٢٨٣) .

(٧) فاعله ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على اللحن المفهوم من الكلام .

(٨) حالان مترادفان من « فساد » .

(٩) أي : فتقول ما سمعت منه ، لأن كلامه حجة ؛ لسلامة سليقته من الفساد .

السادس

في العربي الفصيح ينتقل لسانُه [1]

قال « ابن جني » [2] : العمل في ذلك أن تَنْظُرَ [3] حال ما انتقل إليه ، فإن كان فصيحًا مثلَ لغته أُخِذَ بها ، كما يُؤْخَذُ بما انتقل عنها ، أو فاسدًا [4] فلا ، ويُؤْخَذُ بالأُولَى [5] .

قال : فإن قيل : فما يُؤْمِنُكَ - أن تكونَ [6] كما [7] وَجَدْتَ في لغته فسادًا بعد أن لم يكن فيها- أن يكونَ [8] فيها فسادٌ آخَرُ لم تعْلَمْهُ ؟

قيل : لو أُخِذَ بهذا [9] ؛ لأدّى إلى ألَّا تطيبَ نفسٌ بلُغَةٍ ، وأن يُتَوَقَّفَ [10] عن

---

(١) أي : إلى لغة غيره .

(٢) في « الخصائص » (٢ : ١٢) . وانظر « المزهر » (١ : ٢٥٩-٢٠٦) .

(٣) هكذا في س ، وهو الموافق لـ« الخصائص » ، و(ينظر) في إستانبول وحيدر .

(٤) (فاسدًا) معطوف على « فصيحًا » .

(٥) أي : بلغته الأُولَى ، حتى كأنه لم يزَل من أهلها .

(٦) هكذا في « الخصائص » وإستانبول وحيدر ، و(يكون) في س .

(٧) الكاف اسم ، وهو خبر « تكون » و« ما » مصدرية .

(٨) « يكون » تامة وفاعلها « فساد » . و(فسادًا) في س . وهو خطأ .

(٩) أي : الاحتمال البعيد . و(بها) مكان (بهذا) في س .

(١٠) أي : يَتَوَقَّفُ كلُّ ناقل عن الأخذ عن كل شخصٍ من الفصحاء .

الأخْذِ عن كل أحدٍ ، مخافةَ أن يكون [1] في لغته زيْغٌ [2] لا نعلمه الآن ، ويجوزُ أن يُعْلَمَ [3] بعد زمانٍ ، وفي هذا [4] من الخَطَل [5] ما لا يخفى .

فالصوابُ الأخذُ بما عُرِفَ صحتُه [6] ، ولم يَظْهَرْ فسادُهُ ، ولا يُلْتَفَتُ إلى احتمال الخللَ فيه ما لم يَبِنْ .

---

(١) « يكون » هنا تامة ، وفاعلها « زيغٌ » .

(٢) مَيْلٌ وانحراف عن الصواب لا نطلع عليه الآن لخفائه .

(٣) أن يُعْلَمَ : نائب فاعله ضمير مستتر عائد لـ « زيغٌ » .

(٤) أي : في هذا التوقّف .

(٥) الخَطَل : الخَطَأ ، وذلك يفضي إلى عدم الاعتداد بشيء من اللغات أصلًا ، والإعراض عن كل واحدٍ من العرب . وهذا خارج عن قوانين الكلام ، والمذاهب الصحيحة .

(٦) « صحةُ » نائب فاعل ، وهو مؤنث لفظي؛ لأن معناه الحَدَثُ ، وهو مذكر فاعتبر المعنى .

obeikandl.com

السابع

في تداخُلِ اللغات[1]

قال في « الخصائص »[2] : إذا اجتمعَ في كلام الفصيح[3] لغتان فصاعِدًا[4] كقوله :

وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إلَّا لأنّ عُيُونَهْ سالَ[5] وادِيها[6]

فقال : « نَحْوَهو » بالإشباع[7] ، و« عُيُونَهْ » بالإسكان ، فينبغي أن يُتَأَمَّلَ حالُ كلامِه[8] .

---

(١) أي : دخول بعضها في بعض .

(٢) (١ : ٣٧٠ ـ ٣٨١) وانظر « المزهر » (١ : ٢٦٢) .

(٣) صفة لمحذوف ، أي : في كلام الرجل الفصيح .

(٤) حال ، محذوف صاحبه وعامله ، والتقدير : فذهب الاجتماع صاعدًا .

(٥) هكذا في س ، ل ، م ، و« المزهر » و(سيل) في إستانبول ، وحيدر و« الخصائص » و« المحتسب » و« المقرب » .

(٦) البيت رواه « ابن جني » عن « قطرب » وهو في « المحتسب » (١ : ٢٤٤) و« الخصائص » (١ : ١٢٨ ، ٣٧١) و(٢ : ١٨) و« المقرب » (٢ : ٢٠٤) و« الهمع » (١ : ٥٩) .

وجملة « ما بي نحوه عطشٌ » جملة حالية ، أي : أن شربه ليس لأجل العطش ، بل شوقًا لذلك الماء لسيلان عيونه ورقته وصفائه .

(٧) أي : للهاء من « نَحْوَهُ » ؛ لأنها تتولد عن الضمة ، فينطق بها لفظًا ، ولا ترسم في الخط . « الفيض » (١ : ٥٩٨) . (نحوهو) في ل ، م .

(٨) أي : حال كلام الفصيح الذي اشتمل على لغتين .

فإنْ كانتِ اللفظتانِ في كلامه مُتساوِيتَيْن في الاستعمال ، كَثْرَتُهما واحدةٌ[1] ، فأَخْلَقُ الأمرِ به أن تكون قبيلتُه تواضعَتْ[2] في ذلك المعنى على تَيْنِكَ[3] اللفظتَيْنِ ؛ لأن العربَ قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسَعَةِ تصرُّف أقوالها .

ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما[4] ، ثم إنه استفاد الأخرَى من قبيلة أخرَى ، وطال بها[5] / عهدُه ، وكَثُرَ استعمالُه لها[6] ، فلحقت لطولِ ، المُدَّة ، واتصالِ [٣٣] الاستعمال بلغته الأولَى[7] .

وإن كانت إحدَى اللفظتَيْنِ أكثرَ في كلامه من الأخرى ، فأَخْلَقُ الأمرِ به أن تكون القليلةُ الاستعمالِ هي الطارئة عليه ، والكثيرة هي الأولَى الأصليَّة .

ويجوز أن تكونا[8] معًا لغتين له ولقبيلته ، وإنما قَلَّتْ إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه .

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة[9] ، فسُمِعَتْ[10] في لغة إنسانٍ فعلى ما ذكرناه ، كما جاء عنهم في أسماء « الأسد » و« السيف » و« الخمر » وغير ذلك ، وكما

---

(١) جملة مفسرة للتساوي المذكور ، ويجوز كونها حالية .

(٢) أي : توافقت واصطلحت .

(٣) هكذا في حيدر ، و« ذينك » في س ، ل ، م ، وإستانبول .

(٤) يجوز كون « لغته » اسم « تكون » ، و« إحداهما » أي : إحدى اللغتين خبر ، ويجوز العكس .

(٥) الضمير عائد لـ « اللغة » .

(٦) (وكثر استعماله لها) ساقط من س .

(٧) الأصلية التي نشأ عليها .

(٨) أي : أن تكون اللغتان لغتين مستعملتين لذلك الفصيح . و(يكونا) في ل .

(٩) هذا ما يسمى بـ « المترادف » .

(١٠) نائب فاعله ضميرٌ يعود على « ألفاظ » .

تَتَحَرَّفُ [١] الصيغة واللفظ الواحدُ [٢] كقولهم : « رَغْوَة اللبن » و« رُغْوَته » و« رِغْوَته » و« رُغَاوَته » [٣] كذلك مُثلّثًا [٤] .

كقولهم [٥] : « جِئْتُ [٦] من عَلُ » و« من عَلِ » [٧] و« من عَلًا » و« من عُلُوّ » و« من عُلْو » و« من عَلْوٍ » و« من عَالٍ » و« من مُعَالٍ » [٨] فكلُّ ذلك لغاتٌ لجماعات [٩] قد تجتمع لإنسانٍ واحدٍ [١٠] .

قال « الأصمعيُّ » [١١] : اخْتَلَفَ رجلان في الصَّقْرِ ، فقال أحدهما : بالصاد ، وقال الآخر : بالسين ، فتراضَيا بأوَّلِ وارِد عليهما ، فحَكَيَا له [١٢] ما هُما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتُما ، إنما هو الزَّقْرُ [١٣] .

---

(١) أي : تتغير من فتح لضم لكسر ، فالمراد من الصيغة الهيئةُ .

(٢) هو كعطف التفسير ، أي : ويتغير اللفظ الواحد إلى هيئات .

(٣) (رغواته) في س .

(٤) « الصحاح » (رغا ٦ : ٢٣٦٠) و« الخصائص » (١ : ٣٧٣) .

(٥) (وكذلك قولهم) في حيدر .

(٦) (جئته) في حيدر ، وإستانبول .

(٧) (على) في س ، وحيدر .

(٨) ذُكِرتْ هذه اللغات في « الصحاح » (علا ٦ : ٢٤٣٥) و« الخصائص » (١ : ٣٧٤) .

(٩) أي : كل لفظة لغةُ جماعة .

(١٠) وذلك بالتلقي عن القبائل .

(١١) هو « عبد الملك بن قُرَيْب بن عليّ بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد » . مختلف في سنة وفاته ، قيل : سنة ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ١١٢) .

(١٢) (له) ساقط من حيدر .

(١٣) وقال ابن جني في « الخصائص » (١ : ٣٧٤) بعد إيراد هذه الحكاية : « أفلا ترَى إلى كلِّ واحد من الثلاثة ، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ معها ، وهكذا تتداخل اللغات » .

وعلى هذا [1] يتخرَّجُ جميعُ ما وردَ من التداخل ، نحو : « قلا يَقْلَا » [2] و« سَلَا يَسْلَا » [3] و« طهُر » فـ « هو طاهر » و« شَعُر » فـ « هو شاعر » [4] فكلُّ ذلك إنما هو لغات تداخلتْ فتركبتْ ، بأن أُخِذَ الماضي [5] من لغةٍ ، و المضارعُ أو الوصف [6] من أخرى لا تَنْطِقُ بالماضي كذلك ، فحصلَ التداخلُ والجمعُ بين اللغتين ، فإن من يقول « قَلَا » يقول في المضارع « يَقْلِي » ، والذي يقول : « يَقْلَا » يقول في الماضي : « قَلِيَ » ، وكذا من يقول : « سَلَا » يقول في المضارع : « يَسْلُو » ، ومَنْ يقول فيه : « يَسْلَا » ، يقول في الماضي : « سَلِيَ » فتَلَاقَى أصحابُ اللغتين فسَمِعَ / هذا لغةَ هذا ، [٣٤
وهذا لغةَ هذا ، فأخذ كلُّ واحدٍ من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته ، فتركبتْ هناك لغةٌ ثالثةٌ ، وكذا « شاعر » و« طاهر » إنما هما من « شَعَرَ » و« طَهَرَ » بالفتح ، وأما بالضم فوصفُه على « فعيل » ، فالجمع بينهما من التداخل . انتهى كلامُ « ابن جني » [7] .

---

(١) أي : ما ذكر من التفصيل .

(٢) وهذا نادر عند سيبويه كما في « لسان العرب » (قلا ١٥ : ١٩٨) ، واللغة المشهورة « قَلَا » « يقلِي » كـ « رمى » . كما في « تاج العروس » (١٠ : ٣٠٢) . وماضي « يَقْلَى » : « قَلِيَ » كرَضِيَ ، فركَّبوا من اللغتين لغةً ثالثة . حكاه ابن جني . انظر « الخصائص » (١ : ٣٧٦) .

(٣) بالفتح فيهما ، مع فقدان حرف الحلق من العين واللام ، والمشهور : « سلا » « يَسْلو » كدعا ، أو « سَلِيَ » « يَسْلَى » كرَضِيَ ، فالفتح فيهما مركب منهما والسلوان : النسيان ، وسَلاهُ : نَسِيَه . « الفيض » (١ : ٦٠٧) .

(٤) الأصل أن يكون اسم الفاعل على « فاعل » من « فَعَلَ » المفتوح العين كقاعد ، واسم فاعل « فَعُل » المضموم العين على « فعيل » ككريم من « كَرُمَ » و« شريف » من « شرُف » .

(٥) أي : في الفعلين الأولين .

(٦) المراد به اسم الفاعل من « طهُر » و« شَعُر » .

(٧) « الخصائص » (١ : ٣٨١) .

وقد حكى غيرُه [1] في استعمال اللغتين المتداخلتين قولَيْنِ :

أحدهما : أنه [2] يجوز مطلقًا .

والثاني : إنّما يجوز بشرط ألّا يؤديَ إلى استعمال لفظٍ مهمل كـ « الحِبُك » [3] .

---

(١) (غيرهم) في س .

(٢) (أن) في حيدر ، وإستانبول .

(٣) وفي « شرح الشافية » للرضي (١ : ٣٩) : « و« الحِبُك » قراءة شاذّة ، إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال " ابن جني " – زعم أن « الحِبِك » بكسرتين ، و« الحُبُك » بضمتين ، بمعنى – : إن « الحِبُكَ » مركب من اللغتين ، يعني أن المتكلِّم به أراد أن يقول : « الحِبِك » بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة ، وهي « الحُبُك » بضمتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خَلَّاها مكسورة وضمَّ الباء ، فتداخلت اللغتان : « الحِبِكُ » و« الحُبُكُ » في حرفي الكلمة الحاء والباء .

وفي تركيب « حِبُك » من اللغتين – إن ثبت – نَظَرٌ ؛ لأن « الحُبُك » جمع : « الحِبَاك » ، وهو الطريقه في الرمل ، ونحوه ، و« الحِبِك » بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِه ، لأن « فِعِلًا » قليل ، حتى إنّ سيبويه قال : لم يجئ منه إلّا « إبِل » ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع » . انظر « المحتسب » (٢ : ٢٨٧) . وجاء في حاشيته : « وهذا الذي يقوله الرَّضي مُسَلَّمٌ في التركيب من لغتين ؛ لأنه حينئذ أخذ من مفرد وجمع . أما التركيب من قراءتين – إن صحَّ الأخذُ به – فلا يبدو بعيدًا ، لأن قراءتي الجمع والمفرد مرويتان ، والقارئ بالتركيب منهما يريد أن يروي ما يؤثر ، لا التعبير عما يريد التعبير عنه » . (الذاريات : ١١٩) .

obeikandl.com

الثامن

أجمعوا [1] على أنه لا يُحتج بكلام المولَّدين ، والمحْدَثِين [2] في اللغة والعربية [3] .

وفي « الكشاف » [4] ما يقتضي تخصيصَ ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألةٍ بقول « حبيب بن أوس » [5] ثم قال : وهو وإن كان مُحْدَثًا لا يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللغة [6]، فهو من علماء العربية فأجْعَلُ ما يقولُه بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قولِ العلماء : الدليلُ عليه بيتُ الحماسةِ [7] ، فيقتنعون بذلك

---

(١) أي : أئمة النحو والصرف واللغة .

(٢) عطف تفسيري .

(٣) كعطف التفسير على « اللغة » ، أو كعطف العام على الخاص .

(٤) في أوائل سورة « البقرة » آية : ٢٠ « الكشاف » (١ : ٤٣) .

(٥) هو « أبو تمام الطائي » المتوفى سنة ٢٣١هـ . أحد أمراء البيان . مترجم في « خزانة الأدب » (١ : ٣٥٦) و« الأعلام » (٢ : ١٦٥) . و(حبيب بن أبي أوس) في س .

(٦) احترازًا عن « المعاني » . انظر « الخصائص » (١ : ٢٤) و« المحتسب » (١ : ٢٣١) و« خزانة الأدب » (١ : ٥) .

(٧) هو الديوان المشهور الذي جمعه « أبو تمام » واختاره من كلام العرب والإسلاميين ، وأودعه أبوابًا من الأدب ، وصدَّره بباب الحماسة ، وهي الشجاعة ، فسُمِّيَ الكتابُ بأوّل أبوابه وفي « خزانة الأدب » (١ : ٣٥٧) : له (كتاب الحماسة) الذي دل على غزارة علمه ، وكمال فضله ، وإتقان معرفته ، بحسن اختياره ، وهو في جمعه للحماسة أشعر منه في شعره .

لتوثقهم بروايته وإتقانه [1] .

فائدة

أولُ الشعراء المُحْدَثِينَ : « بشَّارُ بن بُرْد » [2] ، وقد احتج سيبويه في « كتابه » ببعض شعره تقرُّبًا إليه ؛ لأنه كان هجاء لتركه [3] الاحتجاجَ بشعره . ذَكَرَهُ « المرزباني » [4] وغيرُه .

---

(١) ونحا هذا النحوَ « الرضيُّ » فقد استشهد بشعر « أبي تمّام » في عدّة مواضع من « شرحه » لـ « كافية ابن الحاجب » . « خزانة الأدب » (١ : ٧) . وجَرَى على هذا المذهب « الشهابُ الخفاجيُّ » . انظر « دراسات في العربية وتاريخها » (٣٧) .

وضعْفُ هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أمّا الثقةُ بصحة الكلام، أو فصاحته فمدارها على مَنْ ينكلم بالعربية بمقتضَى النشأة والفطرة .

وكم يُحْتَجُّ بأقوال هؤلاء المولَّدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة ، لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول . ولا يجوز فتح هذا الباب . ولا بأس بذكر أقوالهم على سبيل الاستئناس بها فقط .

(٢) « أبو معاذ » العُقَيْلي – بالولاء – البصري ، الأعمى ، المتوفَّى سنة ١٦٧هـ . كان أشعر المولدين على الإطلاق . مترجم له في « معاهد التنصيص » (١ : ٢٨٩) و« شذرات الذهب » (١ : ٢٦٥) و« خزانة الأدب » (٣ : ٢٣٠) .

(٣) (لتركه) في حيدر ، وإستانبول .

(٤) كما في « الموشح » (٣٨٥) . أقول : هذا ادعاءٌ على « سيبويه » في أنه استشهد بشعر « بشَّار » ، لا لأنه يرى الاستشهاد به ، ولكن لأنه كان يخافه ، ويتقي معرّة لسانه . ولو رجعنا إلى « الكتاب » لم نجد اسمَ « بشار » فيه . والحقُّ أن « سيبويه » أوَّلُ واضعٍ لقواعد العربية بشموليةٍ فائقةٍ ، وهو يَرْجِعُ في شؤون الاستعمال إلى « العرب » المتفق على الاحتجاج بهم ، ولا يحيد عن ذلك ، ولا يرهُبه التهديد والتنديد . انظر « سيبويه إمام النحاة » (١٥٢-١٥٣) و« العربية » (٥٢) .

ونَقَلَ « ثعلبٌ »[1] عن « الأصمعيِّ » قال : خُتِمَ الشعر بـ « إبراهيمَ بنِ هَرْمَة »[2] وهو آخر الحجج .

التـــاســـع

لا يجوز الاحتجاجُ بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائلُه . صَرَّحَ بذلك « ابنُ الأنباري » في « الإنصاف »[3] .

وكأنَّ علّة[4] ذلك خوفُ أن يكون لمولَّدٍ أو مَنْ لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يُعْلَمُ[5] أنه يُحْتاجُ إلى معرفة أسماءِ شعراءِ العرب وطبقاتهم .

قال « ابنُ النحاس » في « التعليقة » : أجاز الكوفيون إظهار « أنْ » بعد / [٣٥] « كي » ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْما أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[6]

---

(١) هو « أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، أبو العباس » الشيباني -بالولاء- المتوفَّى بـ« بغداد » سنة ٢٩١هـ إمام الكوفيين في النحو واللغة . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٣٩٦) .

(٢) المتوفَّى في خلافة « الرشيد » سنة ١٧٦هـ . مترجم له في « البداية والنهاية » (١٠ : ١٦٩) و« خزانة الأدب » (١ : ٨).

(٣) (٢ : ٥٨٣) .

(٤) (علم) في م .

(٥) نائب فاعله « أنه يحتاج » .

(٦) البيت في « الإنصاف » (٢ : ٥٨٠) و« شرح المفصل » لابن يعيش (٧ : ١٩ ، ٩ : ١٦) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٤٠٥) و« التصريح » (٢ : ٢٣١) و« خزانة الأدب » (٨ : ٤٨٤). وصدرُه في « مغني اللبيب » (٢٤٢) و« أوضح المسالك » (٤ : ١٥٤) و« شرح الأشموني » (٣ : ٢٨٠). والشَّن: القربة البالية ، والبَلْقع: الأرض القفر التي لا شيء بها . =

قال [1] : والجواب أنَّ هذا البيتَ غيرُ معروفٍ قائلُه ، ولو عُرِفَ لجازَ أن يكون من ضرورة الشعر .

وقال أيضًا : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول « اللامِ » في خبر « لكنّ » واحتجوا بقول الشاعر:

..... ولكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ [2]

والجوابُ : أن هذا البيتَ لا يُعْرَفُ قائِلُه ، ولا أوَّلُه ، ولم يُذكر منه إلَّا هذا ، ولم يَنْشُدْه أحدٌ ممن وُثِّقَ في اللغة ، ولا عُزِيَ إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه [3] .

= قالوا : يجوز أن تكون « كي » مصدرية ، و« أن » مؤكدة لها ، وذلك لتقدم اللام التعليلية ، ويجوز أن تكون « كي » تعليلية مؤكدة للام ، فتكون « أن » مصدرية .

(١) أي : ابن النحاس .

(٢) عجز بيت ، وهو في « معاني القرآن » (١ : ٤٦٥) و« الإنصاف » (١ : ٢٠٩) برواية « لكميدُ » و« شرح المفصل » لابن يعيش (٨ : ٦٢ ، ٦٤) و« مغني اللبيب » (٣٠٧ ، ٣٨٥) و« همع الهوامع » (١ : ١٤٠) و« شرح الأشموني » (١ : ٢٨٠) برواية « لعميدُ » .

وأوله كما ذكره « ابنُ عقيل » في شرحه (١ : ٣٦٣) :

يلُومُونَني في حُبِّ ليلَى عواذِلي

و« العميد » : هو الذي أمرضه العشق وهدَّه . و« الكميد » : هو الذي أصابه الكمد ، وهو أشدُّ الحزن .

استشهد الكوفيون بالبيت على جواز دخول اللام في خبر « لكنّ » . ومَنَعَهُ البصريّون ، وأجابوا عن البيت بأنه إما شاذٌّ ، وإمّا أن أصله : « لكن إنَّني » .

(٣) أي : من موجبات التوقف عن الاستدلال به .

وفي تعاليق ابن هشام على « الألفية » استدلَّ الكوفيون على جواز مدِّ المقصور [1] للضرورة بقوله :

قد عَلِمَتْ أُختُ بَنِي السَّعْلاءِ
وعلمتْ ذاكَ مع الجَراءِ [2]
أنْ نِعْمَ ما أكُولًا على الخَوَاءِ
يا لَكَ [3] مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ [4]

فمد « السَّعْلا » و« الخَوَا » و« اللَّهَا » [5] وهي مقصورات [6] .

---

(١) (القصر) في س .

(٢) (الجزاء) في س ، و« الخيراء » في إستانبول .

(٣) (مالك) في س .

(٤) هذه الأبيات من الرجز المشطور ، وقد ذكرت في « ضرورة الشعر » (٩٨) و« ضرائر الشعر » (٣٩) و« سمط اللآلي » (٢ : ٨٧٤) و« الإنصاف » (٢ : ٧٤٦) و« المزهر » (١ : ١٤١-١٤٢) . وذُكر الرابعُ والخامسُ منها في « شرح المفصل » لابن يعيش (٦ : ٤٢) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٥٠٧) .

و« السعلاة » : أخبث الغيلان ، وكذلك : السعلاء ، والسعلى ، يمد ويقصر والجمع : « السَّعالي » . و« الجراء » : بفتح الجيم وكسرها : الفتاء ، من قولهم : جارية بينة الجراء ، وهو من الجراءة والإقدام . و« الخواء » : خلو الجوف من الطعام . « والشيشاء » : الشيص ، وهو أردأ التمر .

و« يَنْشَبُ » : يعلق . و« مَسْعَل » : موضع السعال من الحلق . و« اللهاء » : بفتح اللام وكسرها ، جمع : لهاة ، وهي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم .

(٥) (السعلاء ، والخواء ، واللهاء) في إستانبول .

(٦) و« الخَوَا » يُقال بالقصر والمَدّ . القاموس .

قال [1] : والجوابُ عندنا [2] : أنه لا يُعْلَمُ قائلُه ، فلا حجةَ فيه .

لكن [3] ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك ؛ فإنه قال : طَعَنَ « عبدُ الواحد الطَّوَّاحُ » [4] في كتابه « بغية الآمل » [5] في الاستشهاد بقوله :

لا تُكْثِرَنْ [6] إنِّي عَسَيْتُ صائمًا [7]

---

(١) أي : « ابن هشام » .

(٢) أي : معاشر البصريين .

(٣) (إلا أنه) في « الفيض » وفيه : وفي نسخة (لكنه) .

(٤) (الطواخ) في « كشف الظنون » (١ : ٢٤٧) .

(٥) على صيغة اسم الفاعل . كتاب عجيب ، وضعه على ترتيب « الكامل » ، وسماه « بغية الآمل ومنية السائل » . «الفيض » (١ : ٦٢٦) .

(٦) (لا يكثرن) في ل .

(٧) رجز ، وقبله :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا

نسبه « البغدادي » إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه : (١٨٥) . وذُكر في « الخصائص » (١ : ٩٨) و« المقرب » (١ : ١٠٠) و« شرح الحماسة » للمرزوقي (١ : ٨٣) و« شرح المفصل » لابن يعيش (٧ : ١٤) و« الكافي في شرح الهادي » (١٤١٠) (آلة الكتابة) و« مغني اللبيب » (٢٠٣) و« شرح الأشموني » (١ : ٢٥٩) و« خزانة الأدب » (٩ : ٣١٦) . ويروى : « لا تَعْذُلَنْ » كما يروى « لا تَلْحَنِي » مكان « لا تُكْثِرَنْ » . يقال : لحيته ، ألحاه لَحْيًا : إذا لُمْتُهُ .

والمعنى : أيها العاذل الملحُّ في عذْلِهِ ، إنه لا يمكن مقابلةُ كلامك بما يناسبُه من السبِّ ، فإني صائم عن مخاطبتك .

الشاهد في « صائمًا » فإنه اسمٌ مفرد جيء به خبرًا لـ« عسى » كذا قالوا . والحقُّ خلافُه ، وأنّ « عسى » هنا فعلٌ تامٌّ خبريٌّ ، لا فِعْلٌ ناقِصٌ إنشائي ، يدلُّك على أنه خبريٌّ وقوعُه خبرًا لـ« إنَّ » . « البغدادي » .

وقال [1] : هو بيتٌ مجهولٌ لم يَنْسِبْهُ الشرَّاحُ إلى أحدٍ ، فسقطَ الاحتجاجُ به .

ولو صحَّ [2] ما قاله لسقَطَ الاحتجاجُ بخمسينَ بيتًا من « كتاب سيبويه » ، فإنَّ فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائِلوها ، وخمسينَ مجهولةُ / القائلين [3] . [٣٦]

---

(١) القائل هو « عبد الواحد » .

(٢) هو كلام « ابن هشام » .

(٣) ذَاعَ هذا الكلامُ على الألسنة وشاعَ ، وهو خالٍ من الدليل والإقناع . وقد فَصَلَ القولَ في ذلك الدكتور رمضان عبد التواب في مقال بعنوان « أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه » أفاد فيه وأجاد . انظر « بحوث ومقالات في اللغة » (٨٩) .

obeikandl.com

العـاشـر

إذا قال [1] : حَدَّثني الثقةُ فهل يُقْبَلُ؟ قولان :

في علم الحديثِ [2] وأصولِ الفقه رَجَّح كُلًّا مُرَجِّحُون ، وقد وقع ذلك لـ « سيبويه » كثيرًا ، يعني به « الخليلَ » وغيرَه [3] .

وكان « يونس » [4] يقول : حدَّثني الثقةُ عنِ العرب ، فقيل له : مَنِ الثقةُ ؟ قال : « أبو زيد » ، قيل له : فلِمَ لا تُسَمِّيه؟ قال : هو حيٌّ [5] بعدُ ، فأنا لا أُسمِّيهِ [6] .

---

(١) أي : النحوي واللغوي المفهوم من الكلام .

(٢) وفي « قواعد التحديث » (١٩٦) : قولُ الراوي : حدثني الثقةُ ، أو من لا يُتّهم ، هل هو تعديل له ؟ ذهب الأكثرون إلى أنه لا يُكتفى به في التعديل حتى يُسَمِّيَهُ ؛ لأنه وإن كان ثقةً عنده ، فلعلّه ممن جُرح بجرح قادح عند غيره ، بل إضرابه عن تسميته ريبةٌ تُوقع تردُّدًا في القلب .

وقيل : إنّ قائل ذلك متى كان ثقةً مأمونًا ، فإنه يُكْتَفَى به كما لو عَيَّنَهُ ، إذ لو عَلِمَ فيه جرحًا لَذَكَرَه ، ولو لم يذكرْه لكان غاشًّا في الدين ، ولا يلزم من إبهامه له تضعيفُه عنده ؛ لأنه قد يبهم لصغر سنه ، أو لطبيعة المعاصرة ، أو المجاورة مما تقتضيه ظروف المكان .

والمحققون على الأول . وانظر « شرح نخبة الفكر » (١٥٢) و« تدريب الراوي » (النوع الثالث والعشرون) (١ : ٣١٠) .

(٣) سبق في الفرع الثاني ما يتعلق بذلك . انظر (٧٠) .

(٤) هو « يونس بن حبيب ، الضبي – بالولاء – أبو عبد الرحمن » المتوفّى سنة ١٨٢هـ . بارعٌ في النحو ، من أصحاب « أبي عمرو بن العلاء » . « بغية الوعاة » (٢ : ٣٦٥) .

(٥) أي : ربما يَنْسَى ما حدَّثه به فيقع التناكر فيؤدي إلى المعارضة والعقوق . « الفيض » .

(٦) انظر « المزهر » (١ : ١٤٣) .

الحادي عشر

قال « ابنُ السراج » في « الأصول » [1] - بعد أن قَرَّر أنَّ « أفعلَ » التفضيل لا يأتي [2] من الألوان [3] - : فإنْ قيل : قد أنشد بعضُ الناس :

يا لَيْتَني مِثْلُـــكَ في البيـاضِ أَبْيَضُ من أُخْتِ بني أَبَاضِ [4]

فالجواب : أنَّ هذا معمول [5] على فسادٍ [6] ، وليس البيتُ الشاذُّ ، والكلامُ المحفوظُ بأدنَى إسنادٍ [7] حجةً على الأصل المجتمَعِ عليه في كلامٍ ولا نَحْوٍ ولا فقهٍ [8] ، وإنما يركَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النحو ومَنْ لا حجة معه .

---

(١) (١ : ١٠٤-١٠٥) .

(٢) أي : قياسًا .

(٣) أي : ولا من العُيوب . وضابطه : ما وَصْفُه على « أَفْعَل ، فَعْلَاء » ، كأحمر وأعور ؛ لئلا يلتبس التفضيل بما يدل على أصل الفعل .

(٤) البيتان من أرجوزة لرؤبة كما في ملحقات ديوانه (١٧٦) وهما في « الأصول » (١ : ١٠٤) و« أمالي المرتضَى » (٢ : ٣١٧) .

والثاني منهما في « الجمل » (١٠٢) و« الإنصاف » (١ : ١٥٠) و« شرح المفصل » لابن يعيش (٦ : ٩٣) و(٧ : ١٤٧) و« شرح الكافية » للرضي (٢ : ٢١٣) و« خزانة الأدب » (٨ : ٢٣٠) . و« بنو أَباض » بفتح الهمزة : قوم اشتهروا ببياض ألوانهم .

والشاهد فيه : « أبيض » وذلك أن الكوفيين أجازوا بناء « أفعل التفضيل » من لفظي السواد والبياض ، وهو شاذّ عند البصريين .

(٥) (معلول) في بعض النسخ ، أي : فيه علّة ، وهي الخروج عن القياس . « الفيض » .

(٦) هو الخروج عن الأصل المتداول .

(٧) أي : أقرب من غير بحث فيه .

(٨) لأن الحكم للغالب، والنادرُ لا حكم له ، ولو ثبت لاقتصر به على مورده من غير أن يقاس عليه.

وتأويلُ هذا [1] وما أشبهه كتأويل ضَعَفَة أصحابِ الحديث وأتباع القُصَّاص في الفقه . انتهى .

فأشار [2] بهذا الكلام إلى أن الشاذَّ ونحوَه يُطْرَحُ طرحًا ، ولا يُهْتَمُّ بتأويله .

الثاني عشر

قال « أبو حيان » في « شرح التسهيل » : التأويل [3] إنما يسوغ [4] إذا كانت الجادة [5] على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول . أما إذا كان [6] لغة طائفة من العرب لم تتكلم [7] إلا بها فلا تأويل .

ومن ثَمَّ كان مردودًا تأويلُ « أبي علي » : « ليس الطيبُ إلا المسكُ » [8] على أن فيها [9] ضميرَ الشأنِ ؛ لأن أبا عمرو نقلَ أن ذلك لغةُ تميم [10] .

---

(١) الإشارة لمن ذكر من الضَعَفَة ، أي : تأويل الضعيف في العربية السالك هذه المسالك الخارجة عن الأصول ، كتأويل ضَعَفَةِ الحديث .

(٢) فاعل « أشار » ضميرٌ يعود على « ابن السراج » .

(٣) هو صرف الكلام عن ظاهره .

(٤) أي : يجوز .

(٥) الطريقة المسلوكة الواضحة .

(٦) أي : ما ثبت عن العرب ، وكان مخالفًا للقواعد ، وهو لغةٌ معروفةٌ لطائفة ...

(٧) (يتكلم) في س ، وإستانبول .

(٨) انظر « الكتاب » (١ : ١٤٧) و« ذيل الأمالي والنوادر » (٣٩) و« شرح الكافية الشافية » (١ : ٤٢٥) و« مغني اللبيب » (٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٩١٧) .

(٩) أي : في « ليس » . أي : والجملة الاسمية هي خبر « ليس » .

(١٠) إذا اقترن خبر « ليس » بـ« إلَّا » فـ« تميم » ترفع هذا الخبر حملًا لـ« ليس » على « ما النافية » على حين تنصبه « قريش » إطلاقًا .

الثالث عشر

قال « أبو حيان » أيضًا : « إذا دخلَ الدليلَ [1] الاحتمالُ / سقطَ به الاستدلالُ » . وردَّ [2] به على « ابن مالك » كثيرًا في مسائلَ استدلَّ عليها بأدلة تَقْبَلُ [3] التأويلَ . [٣٧]

منها : استدلالُه على قصر الأخ بقوله :

أخاكَ الذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ
يُجِبْكَ بما تَبْغِي ويَكْفيكَ مَنْ يَبْغِي [4]

فإنه يحتمل أن يكون منصوبًا بإضمار فعلٍ ، أي : « الزم » ، وإذا دخله الاحتمالُ سقطَ به الاستدلال .

---

(١) « الدليلَ » مفعول به مقدمٌ على « الاحتمالُ » الذي هو فاعل « دَخَلَ » .

(٢) أي : أبو حيان . و« به » أي : بهذا الأصل .

(٣) هكذا في س ، ل ، م ، وإستانبول ، و(بعيدة) مكان (تقبل) في حيدر .

(٤) (من تبغي) في س .

والبيت في « شرح التسهيل » (١ : ٤٩) و« شرح شذور الذهب » (٢٢٣) برواية « ويَكْفِكَ » و« شفاء الغليل » (١ : ١٢٠) .

و« مُلِمَّة » أصله اسم فاعل من « ألمَّ بالقوم » إذا نزل بهم ، والمراد بها النازلة من نوازل الدهر . وحذفت « الياء » من « يجيْك » للتخلص من التقاء الساكنين . و« تبغي » تطلب ، و« يبغي » يجور عليك .

والشاهد فيه : « أخاك » فإنه مبتدأ ، واسم الموصول خبره ، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخ بالألف على كل حال ، وتُسَمَّى لغةَ القَصْرِ ، كقولهم : « مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ » . وهذا إعراب « ابن مالك » . ولا يتعين ؛ لاحتمال أن يكون منصوبًا على الإغراء ، جريًا على اللغة الفاشية ، والتقدير : الزم أخاكَ .

الرابع عشر

كثيرًا [١] ما تُرْوَى الأبياتُ على أوجهٍ مختلفَةٍ ، ربما [٢] يكون الشاهدُ في بعضها [٣] دون بعض ، وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديمًا . فأجَبْتُ باحتمال [٤] أن يكون الشاعرُ أنشده [٥] مرةً هكذا ومرةً هكذا ، ثم رأيتُ « ابن هشام » قال في « شرح الشواهد » : رُوي قولُه :

..... ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا [٦]

---

(١) منصوب على الظرفية ، أو المفعولية المطلقة ، وهو الأكثر ، و« ما » تأكيد .

(٢) (وربما) في حيدر ، وإستانبول .

(٣) هكذا في س ، ل ، م ، وإستانبول ، و(بعض) في حيدر .

(٤) قال « ابن الطيب » - رحمه الله - : « وهلّا أجاب المصنف بهذا عما ورد من الأحاديث كذلك توثيقًا للرواة ، وسدًّا لباب التصرف في الأحاديث بالتغيير والتبديل ، فإنها أجدرُ بذلك من الأبيات » . « الفيض » (١ : ٦٤٢) .

(٥) هكذا في س ، ل ، م ، وإستانبول . و(أنشد) في حيدر .

(٦) عجز بيت وصدره : فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

وهو لـ « عامر بن جُوَيْنٍ الطائي » يصف أرضًا مخصبة لكثرة الغيث .

و« المزنة » : واحدة المزن ، وهو السحاب يَحْمِلُ الماء و« الوَدَق » : المطر ، أبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر .

والبيت في « الكتاب » (٢ : ٤٦) و« شرح المفصل » (٥ : ٩٤) و« همع الهوامع » (٢ : ١٧١) و« التصريح » (١ : ٢٧٨) و« خزانة الأدب » (١ : ٤٥) .

كان القياس « أبْقَلَتْ » ؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حَذَفَ التاء للضرورة .

وحكى « الأعلم » في شرح أبيات « الكتاب » أنه روي « أبقَلتِ ابقالها » بتخفيف الهمزة . انظر « التصريح » (١ : ٢٧٨) .

وقد استشهد « ابنُ هشام » بالبيت على أن « أبْقَلَ » روي بروايتين : بالتذكير والتأنيث .

بالتذكير والتأنيث مع نَقْل الهمزة [1] ، فإنْ صحَّ أنّ القائل بالتأنيث هو القائلُ بالتذكير صحّ الاستشهادُ به على الجواز في [2] غير الضرورة ، وإلَّا فقد كانتِ العربُ ينشد [3] بعضُهم شِعْرَ بعض ، وكلٌّ يتكلَّمُ على مُقتضَى سجيَّتِه التي فُطِرَ عليها ، ومن هنا تَكَثَّرَتِ [4] الرواياتُ في بعض الأبيات . انتهى .

---

(١) هو على حذف مضاف ، أي : نقل حركة همزة « إبقالها » للتاء في « أبقلت » وحَذَفَ الهمزة لإقامة الوزن .

(٢) هكذا في س ، ل ، و(من) في حيدر ، وإستانبول .

(٣) (تنشد) في م .

(٤) في نسخة : (يكْثِرون) اي : العرب ، وفي أخرى : (كَثُرت) وفي النسخ التي في حوزتي (تكثرت) على « تَفَعَّل » من الكثرة ، أي : تعددت الروايات بتعدد الراوي . والكلُّ يُعْمَلُ به لفصاحة القائل والناقل . انظر « الفيض » (١ : ٦٤٣) .

obeikandl.com

فصل

مُلَخَّصٌ من « المحصول »[1] للإمام « فخر الدين »[2] مع زيادات من شروحه[3].

---

(١) هو من أهم كتب الإمام « فخر الدين الرازي » الأصولية .

وقد استشكل « القرافيُّ » في « النفائس » هذه التسمية ، حيث قال: تسميةُ الكتاب بـ «المحصول» مشكلٌ ؛ لأن الفعل إن كان « حَصَلَ » فهو قاصر لا يصاغ على زِنة « مفعول » ، وإن كان « حَصَّلَ » بالتشديد ، فاسم المفعول منه « محصِّل » ، فعلى هذا لفظ « محصول » ممتنع لغة .

وأجيب بأن اسم الكتاب كاملًا « المحصولُ في علم الأصول » أي : أصول الفقه . وهذه الصلة، وهي « في علم الأصول » سوَّغت بناء مفعول من « حَصَلَ » اللازم . وقد جاء في « المصباح » عن « ابن فارس » : أصلُ التحصيل : استخراج الذهب من حجرِ المعدن ، وحاصلُ الشيء ومحصولُه واحد . كما ذكر « الرازيُّ » أن المصادر تجيء على « المفعول » نحو : « المعقود » و« الميسور » – بمعنى العَقْد واليُسْر – ، يقال : « ليس له معقود رأي . أي : عقد رأي » . انظر « تفسيره » (٨ : ١٩٦) الخيرية . نقلًا عن مقدمة التحقيق لكتاب « المحصول » (١/١/٥٤) .

(٢) هكذا في س ، وإستانبول دون ذكر « الرازي » ، وبذكرها في حيدر .

وهو « فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله » الرازي (المولد) ، الطبرستاني (الأصل) ، القرشيّ ، التيميّ ، البكريّ (النسب) المتوفّى سنة ٦٠٦ . مترجم له في « البداية والنهاية » (١٣ : ٥٥) و« شذرات الذهب » (٥ : ٢١) .

(٣) ممن شرحه : « شمس الدين ، محمد بن محمود الأصبهاني » المتوفَّى سنة ٦٧٨هـ وسمَّاه بـ « الكاشف عن المحصول » منه مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٤٧٣) أصول . له ترجمة في « بغية الوعاة » (١ : ٢٤٠) .

و« شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن إدريس القرافيُّ » المتوفى سنة ٦٨٤هـ ، وسمَّاه بـ « نفائس الأصول في شرح المحصول » . منه مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٤٧٢) أصول . له ترجمة في « الديباج المذهب » (١ : ٢٣٦) .

قال : اعلم أنَّ معرفةَ اللغة والنحوِ والتصريفِ فرضُ كفايةٍ ، لأنّ معرفةَ الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع ، ومعرفةُ الأحكام بدون معرفة أدلتها مُسْتحيلٌ ، فلا بدّ من معرفة أدلتها ، والأدلةُ راجعةٌ إلى الكتابِ والسنة ، وهما واردانِ [1] / بلغة العرب [٣٨] ونحوِهم وتصريفِهم . فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفةُ الأدلة [2] تتوقفُ على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق [3] ، وهو مقدورٌ [4] للمكلَّف فهو واجبٌ [5] .

فإذن [6] معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبةٌ .

قال [7] : ثم الطريقُ إلى مَعْرِفتها [8] إمَّا النقلُ المحضُ كأكثر اللغةِ ، أو العقلُ مع النقل ، كقولنا : «الجمع المُحَلَّى باللام [9] للعموم » ؛ لأنه يصح استثناء أيّ فرد منه ، فإن صحةَ الاستثناء بالنقل ، وكونَه [10] معيارَ العموم بالعقل .

---

(١) (وارد) في إستانبول .

(٢) أي : الأصلية ، وهي الكتاب والسنَّة .

(٣) أخرجَ الواجبَ ا لمقيد وجوبُه بذلك الأمر ، كالنّصاب للزكاة ، لتوقف وجوبها عليه ، فإنَّ وجوبَها لا يستلزم وجوبَه ، لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب « الفيض » (١ : ٦٤٦) .

(٤) الجملة حالية ، أخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه مما يتوقف عليه الواجب المطلق ، كالسلامة من موانع الوجوب .

(٥) « المحصول » (١/١/٢٧٥) .

(٦) (فإن) في س .

(٧) في « المحصول » (١/١/٢٧٦-٢٨٥) .

(٨) أي : معرفة لغة العرب ونحوها وتصريفها .

(٩) (اللام) في إستانبول .

(١٠) (وكونَه) معطوف على « صحةَ » .

فمعرفةُ كونِ الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقلِ ، وأمّا العقلُ المحضُ فلا مجالَ [1] له في ذلك .

قال : فالنقلُ المحضُ إمَّا تواتر أو آحاد ، وعلى كُلٍّ منهما إشكالاتٌ :

أما « التّواترُ » فالإشكال عليه من وُجُوه :

أحدُها : أنَّا نَجدُ الناسَ مختلفينَ في معاني الألفاظِ التي [2] هي أكثرُ الألفاظِ تداولًا ودَوَرَانًا [3] على ألسِنَةِ المسلمين اختِلافًا شديدًا لا يمكن فيه [4] القطعُ بما هو الحقُّ كلفظة (الله) فإن [5] بعضَهم زعم أنا عِبْرِيَّةٌ ، وقال قوم : إنها [6] سُرْيَانِيَّة .

---

(١) مصدر ميمي ، أي : جولان .

(٢) (الذي) في ل .

(٣) كعطف التفسير على « تداولًا » .

(٤) هكذا في س وإستانبول ، و(فيها) في حيدر .

(٥) (قال) في س .

(٦) (إنها) ساقط من س .

obeikandl.com

والذين جعلوها عربيّةً [1] اختلفوا ، هل هي مشتقة أوْ لا [2] ؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافًا شديدًا ، ومن تأمَّلَ أدلتَهم في تعيين مدلولِ هذا اللفظ [3] عَلِمَ أنَّها متعارضةٌ ، وأنَّ شيئًا منها لا يُفيدُ الظنَّ الغالِبَ فضلًا عن اليقين .

وكذلك اختلفوا في لفظ « الإيمانِ » [4] و« الكُفْرِ » [5] و« الصلاةِ » [6] و« الزكاةِ » [7] فإذا كان هذا الحالُ في هذه الألفاظِ التي هي أشهَرُ الألفاظِ والحاجةُ إليها ماسَّةٌ / جدًّا ، فما ظنُّك بسائرِ الألفاظِ؟! [٣٩]

وإذا كان كذلكَ ظهر أن دعوَى التواتر في اللغة والنحو مُتَعذِّرٌ .

وأُجيبَ عنه : بأنه وإن لم يُمكن دعوى التواترِ في معانيها على سبيل التفصيل ، فإنَّا نَعْلَم معانيها في الجملة ، فنعلم أنَّهم يُطْلقونَ لفظةَ (الله) على الإله المعبود بحقّ ، وإنْ

---

(١) هكذا في م وحيدر . و(عبرية) في س ، ل ، وإستانبول .

(٢) أي : أوْ ليست بمشتقة ، أي : مرتجلة ؛ لأن الأعلام منحصرة في القسمين .

(٣) أي : هل هو الذات الواجب الوجود أو المعبود مطلقًا ، ثم غلب على الذات . . إلخ ؟

(٤) هو مصدر « آمن به » على أفعل إفعالا . اختلفوا : هل همزتُه للتعدية ، أو للصيرورة ؟ وهل مسماه التصديق الجناني ، أو النطق اللساني ، أو هما معًا ؟

(٥) اختلفوا : هل هو الجحد أو الستر أو غير ذلك ؟.

(٦) اختلفوا : هل هي مصدر ، أو اسم مصدر ؟ وهل معناها الدعاء أو الرحمة أو العطف أو الحنو؟ أو غير ذلك .

(٧) هي هل مصدر كذلك؟ وهل معناها الطهارة أو النموُّ والزيادة ؟ أو غير ذلك .

كنّا لا نَعْلَمُ مُسَمَّى هذا اللفظِ أَذَاتُهُ [1] ، أم كونه معبودًا [2] ، أم كونه قادرًا على الاختراعِ ، أم كونُه ملجأً للخَلْقِ [3] ، أم كونُه بحيث تَتَحَيَّرُ العقولُ في إدراكه ؟

إلى غير ذلك من المعاني المذكورةِ لهذا [4] اللفظِ، وكذا القول في سائر الألفاظ [5].

الإشكالُ الثاني : أن من شَرْطِ التواترِ استواءَ الطرفينِ والواسطةِ .

فَهَبْ أنَّا علمنا حصولَ شرائطِ [6] التواتر في حُفَّاظِ اللغة والنحو والتصريف -في زماننا- فكيف نعلمُ حصولَها في سائر الأزمنة؟

وإذا جهلنا شَرْطَ التواترِ جهلنا التواتُرَ ضرورةً ، لأنّ الجهلَ بالشرط يوجب الجهلَ بالمشروط .

فإن قيل : الطريقُ إليه أمرانِ :

أحدُهما : أنَّ الذينَ شاهدناهُم أخبرونا أنَّ الذينَ أخبروهم بهذه اللغاتِ كانوا موصوفينَ بالصفاتِ المعتَبَرَةِ في التواتر ، وأنَّ الذينَ أخبَروا مَنْ أَخْبَرَهُمْ كانوا كذلكَ ، إلى أن يَتَّصِلَ النقلُ بزمانِ الرسول ☺ .

---

(١) أي : فيكون اسمًا للذات بناء على أنه مرتجل .

(٢) بناءً عل أنه مشتق من : أَلَهَ إلاهةً ، كعَبَد عبادة .

(٣) (للخلق) ساقط من س .

(٤) (بهذا) في س .

(٥) أي : تُعْلَمُ على جهة الإجمال دون التفصيل .

(٦) هكذا في « المحصول » (١/١/٢٨٠) ، و(شرط) في نسخ « الاقتراح » وهو تصحيف ؛ لأن الضمير في قوله : « حصولها » عائد على « شرائط التواتر » ، ولا يجوز أن يعود على « شرط ». وهذا مما غاب عن صاحب الفيض .

والآخَرُ : أنّ هذه الألفاظَ لو [1] لم تكنْ موضوعةً لهذه اللغات ، ثم وَضَعَها واضعٌ لهذه المعاني ، لاشْتَهَرَ ذلك وعُرِفَ ، فإنَّ ذلك ممَّا تَتَوَفَّرُ الدواعي على نقلِهِ .

[٤٠] قلنا : أمّا / الأوّلُ فغيرُ صحيحٍ ؛ لأن كلَّ واحدٍ منَّا حين سَمِعَ لغةً مخصوصةً من إنسانٍ ، فإنّه لم يَسْمَعْ منه أنه سَمِعَه [2] من أهلِ التواترِ ، وهكذا ، بل تحريرُ [3] هذه الدعْوى على هذا الوجه ممّا لا يفهمُه [4] كثيرٌ من الأدباء ، فكيف يُدَّعَى عليهم أنّهم عَلِمُوهُ [5] بالضرورة ؟ بل الغايةُ القصوَى في راوي اللغة أنْ [6] يُسْنِدَهُ إلى كتابٍ صحيحٍ [7] ، أو إلى أستاذٍ [8] مُتْقِنٍ ، ومَعْلُومٌ أن ذلك لا يُفيدُ اليقينَ [9] .

وأما الثاني فضعيف أيضًا ؛ لأنَّ ذلك الاشتهارَ إنّما يجبُ في الأمورِ العظيمة [10] ، وليس هذا منه ، سلّمْنا أنه منه ، لكن لا نُسَلِّمُ أنه لم يشتهر فإنه قد اشتهرَ ، بل بلغَ مبلغَ التواتُرِ أنَّ هذه اللغاتِ [11] إنما أُخِذَتْ عن جمعٍ مخصوصٍ كـ « الخليل » و« أبي عمرٍو »

---

(١) (إن) في ل ، م ، وحيدر ، وإستانبول ، واثبتُّ الذي هو في س و« المحصول » .

(٢) أي : المسموع .

(٣) (تجويز) في س وإستانبول .

(٤) أي : لأنهم لا اعتناء لهم بالإسناد ، ولا اهتمام لهم بما يرجع إليه من تواترٍ وآحاد .

(٥) أي : علموا المسموع . و(علموها) في س .

(٦) (أنه) في س .

(٧) (مُصَحَّح) في « المحصول » أي : كالمحكَم والمخَصَّص والصحاح والعُباب ونحوها .

(٨) هكذا في س ، ل ، م ، و(إسناد) في حيدر ، وإستانبول ، وهو تصحيف .

(٩) أي : لعدم وجود التواتر .

(١٠) أي : المهمة ، وذلك كأمر الخلافة ، والأحكام الشرعية الظاهرة ، فعدمُ نقلها آيةُ عَدَمِها .

(١١) قوله : « أن هذه اللغات » يتنازعه « اشتهر » و« بَلَغَ » .

و« الأصمعيِّ » وأقرانهم ، ولا شكَّ أنّ هؤلاء ما كانوا معصومينَ ، ولا بالِغينَ حدَّ التواتُرِ ، وإذا كان كذلك لم يَحْصُلِ [1] القطعُ واليقينُ بقولهم .

أقصَى ما في الباب [2] أن يُقالَ : نعلمُ [3] قطعًا أن هذه اللغات بأسْرِها غيرُ منقولةٍ على سبيل الكذب ، ونقْطَعُ بأنّ فيها ما هو صدقٌ قطعًا ، لكنّ كلَّ لفظةٍ عَيَّنَّاها فإنّا [4] لا يُمْكِنُنا القطعُ بأنَّها [5] من قبيلِ ما نُقِلَ صدقًا ، وحينئذٍ لا يبقَى القَطْعُ في لفظٍ مُعَيّنٍ أصْلًا ، وهذا هو الإشكالُ على مَنِ ادَّعَى التواترَ في نقلِ اللغات . . . هذا كلامُ الإمام .

وتَعَقَّبَهُ [6] « الأصبهانيُّ » [7] بأن كونَ اللغةِ مأخوذةً عمن لم يَبْلغْ عددَ التواتر ، لا يَصْلُحُ أن يكون سندًا لمنْعِ عدمِ شُهرة نَقْلِ اللغات عن مَوْضوعاتها الأصليَّةِ إلى غيرها ؛ لأنَّ عدمَ عصمتهم لا يَستلزم / وقوعَ النقلِ والتغييرِ [8]، بل يثبتُ به احتمالُه ، [٤١] وذلك لا يقْدَحُ في دعوى انتفاء اللازم [9] . انتهى . والأمرُ كما قال .

---

(١) (يحسن) في س ، وأثبتُّ الذي هو موافق لنسخ « الاقتراح » الأخرى ، الموافقة لما في « المحصول » .

(٢) أي : أبعد ، والمراد غاية ما في الباب ومنتهاه أن يقال .

(٣) (نعم) في س .

(٤) أي : معاشر أهل العربية .

(٥) بأن كل لفظ منها .

(٦) أي : اعتراض كلامه في شرحه ، وناقشَه في مواضع من أبحاثه .

(٧) (الإصبهاني) في ل . و« أصبهان » بفتح الهمزة والباء ، وكسرهما ، وبفتح الهمزة وكسر الموحدة وعكسه ، وإبدال الموحدة فاءً فارسيَّة . « الفيض » (١ : ٦٦٠) .

(٨) (والتغيير واليقين) مكان (والتغيير واليقين) في س .

(٩) أي : بأنه الأصل؛ لأن الأصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه ، وحينئذٍ فيكون بقاء الموضوعات بحالها لا من جهة نقلهم بذلك ، والأصل عدم التغيير حتى يثبت مقتضيه ، فيبقى خبرهم الأول بحاله لعدم وجود ما يقتضي خلافَه . « الفيض » (١ : ٦٦١) .

ثم قال الإمام [1] : وأمّا الآحادُ فالإشكال عليه [2] من وجوهٍ :

منها : أنّ الرُّواة له مُجَرَّحُون [3] ليسوا سالمين عن القَدْح [4] .

بيانُه : أنّ أصل [5] الكتب المُصَنَّفَةِ في النحو واللغة « كتابُ سيبويه » وكتابُ « العين » . أمّا « كتاب سيبويه » فقَدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهَرُ من الشمسِ [6] ، وأيضًا فـ « المُبَرِّدُ » كان من أجَلِّ البصريين وهو أفردَ كتابًا في القدحِ فيه [7] .

---

(١) في « المحصول » (١/١ : ٢٨٥) .

(٢) (عليها) في « المحصول » .

(٣) هكذا في ل و (مَجْرُوحُون) في س .

(٤) بيان لـ « مجروحون » .

(٥) (أجل) في « المحصول » .

(٦) والقَدْح في كتاب سيبويه غير ضارٍّ ولا مُلْتَفَتٍ إليه ؛ لأنه الأصل المرجوع إليه ، والمعوَّل عليه .

(٧) سمّاه « مسائل الغَلَط » ، قال ابن جني في « الخصائص » (٣ : ٢٨٧) : « أما ما تعقب به « أبو العباس » كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها : « مسائل الغَلَط » فقلما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلّا الشيء النزر » . وانظر (١ : ٢٠٦) من نفس المصدر .

ولقد أَلَّف « أحمدُ بن ولّاد » المتوفَّى سنة ٣٣٢هـ كتاب « الانتصار » ردَّ فيه على نقد « المبرد » ، وأبطله . انظر مقدمة محقق « المقتضب » (١ : ٩٦ ، ١٠٢) .

والمبرد هو « محمد بن يزيد ، الأزدي ، أبو العباس » المتوفَّى سنة ٢٨٦هـ . كان إمامَ العربية بـ « بغداد » في زمانه .

و« المبرِّد » ضبطها كثيرون بفتح الراء ، وبعضهم بكسرها ، وكان « الشنقيطي » متشددًا في كسر « الراء » ، وكان ينشد في ذمِّ من فتحها :

والكسرُ في راءِ « المبرِّد » واجبٌ ... وبغيرِ هـذا ينطـق الجُهَـلاءُ

مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٢٦٩) و« الأعلام » (٧ : ١٤٤) وانظر مقدمة محقق « المقتضب » (١ : ١٤) .

وأمّا كتابُ « العين » فقد أطبق الجمهورُ - من أهل اللغةِ - على القدحِ فيه [١] .

وأيضًا فإنّ « ابنَ جنّي » أورد بابًا في كتابِ « الخصائص » [٢] في قدحِ أكابر الأدباء بعضِهم في بعضٍ ، وتكذيبِ بعضِهم بعضًا . وأَوْرَدَ [٣] بابًا آخر في أنَّ لغةَ أهلِ الوَبَرِ أصحُّ من لغةِ أهل المَدَرِ ، وغَرَضُهُ [٤] من ذلك القَدْحُ في الكوفيين .

وأورد [٥] بابًا آخرَ في كلماتٍ من الغريب لا يُعْلَمُ أحدٌ أتى بها إلا « ابنُ أحمرَ الباهلّي » [٦] .

ورُوِيَ عن « رُؤبةَ » وأبيه أنهما كانا يَرْتَجِلانِ ألفاظًا لم يَسْمَعاها ، ولا سُبِقَا إليها . وعلى ذلك قال « المازِنيُّ » [٧] : « ما قِيسَ [٨] على كلامِ العربِ فهو من كلامهمْ » [٩] .

---

(١) أكثرَ الناسُ في الطعن فيه، لكنَّ الغالب اعتراضُهم عليه من حيث الاشتقاقُ وصناعةُ التصريف ، وذكر ذوات الواو في ذوات الياء ، ونحو ذلك ، أما كونه ذَكَرَ شيئًا من اللغة ليس له أصل ، أو نَقَلَ كلامًا باطلًا فلا . « الفيض » (١ : ٦٦٣) . وانظر : « الخصائص » (٣ : ٢٨٨) .

(٢) (٣ : ٢٨٢-٣٠٩) .

(٣) في « الخصائص » (٢ : ٥) .

(٤) أي : ابن جني .

(٥) في « الخصائص » (٢ : ٢١) .

(٦) هو « عمرو بن أحمر الباهلي » المتوفَّى نحو سنة ٦٥هـ ، شاعر مخضرم ، وهو صحيح الكلام ، كثير الغريب . مترجَم له في « سمط اللآلي » (١ : ٣٠٧) و« الإصابة » (٥ : ١٤٠) و« خزانة الأدب » (٦ : ٢٥٧) و« الأعلام » (٥ : ٧٣) .

(٧) هو « بكر بن محمد بن عثمان ، أبو عثمان » المتوفَّى سنة ٢٤٧ أو ٢٤٨ أو ٢٤٩هـ . كان حاذقًا بالنحو . مترجم له في « إنباه الرواة » (١ : ٢٨١) و« إشارة التعيين » (٦١) .

(٨) أي : فيما بابه القياس .

(٩) انظر « الخصائص » (١ : ٣٥٧) و(٢ : ٢٥) .

وأيضًا فـ « الأصمعيُّ » كان منسوبًا إلى الخَلَاعةِ ، ومشهورًا بأنه كان يَزيدُ في اللغةِ ما لم يكُنْ منها [١] .

والعَجَبُ من الأصوليِّين [٢] : أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحدِ [٣] أنه حُجَّةٌ في الشرع . ولم يقيموا الدِّلالةَ على ذلك في اللغة ، وكان هذا أوْلَى [٤] ، وكان من الواجب عليهم أن يَبْحَثُوا عن أحوال رواة اللغاتِ والنحوِ ، وأن يتفحَّصُوا [٥] عن أحوال جَرْحِهِمْ ، وتعديلهم ، كما فَعَلُوا ذلك في رواية الأخبار ، لكنَّهم تركوا ذلك / بالكُلِيَّةِ [٤٢] مع شدّة الحاجةِ إليه ، فإنَّ اللغةَ والنحوَ يجريانِ مَجْرَى الأصلِ للاستدلالِ بالنصوص . انتهى .

---

(١) هذا كلامٌ مردودٌ ، لا وزن له . فقد جاء في « نزهة الألباء » (١١٥) : كان « الأصمعي » صدوقًا في الحديث ، أخذ عن « عبد الله بن عَوْن » و« شعبة بن الحجاج » و« حمَّاد بن سلمة » و« حمّاد بن زيد » و« الخليل بن أحمد » . وجاء في « تهذيب التهذيب » (٦ : ٤١٦-٤١٧) : قال « الشافعي » : ما عَبَّرَ أحدٌ من العرب بأحسنَ من عبارة « الأصمعيِّ » .

وقال « نصرُ بنُ عليّ » : كان الأصمعيّ يتَّقي ان يفسر حديث رسول الله ﷺ كما يتقي أن يفسر القرآن . وقال « يحيى بن معين » : الأصمعيُّ ثقةٌ صدوقٌ .

قال « ابن الطيب » : على أن ما نسبوه إليه من الزيادة يمكن حمله على القياس على ما سُمِعَ من العرب . وهذا رأيٌ صحيحٌ نصرَهُ جماعة من النحاة والأصوليين « الفيض » (١ : ٦٦٧) .

(٢) « المحصول » (١/١ : ٢٨٩) .

(٣) انظر « شرح تنقيح الفصول » (٣٥٦) .

(٤) لأن الأمور الشرعية مبنيةٌ على معرفة الفنون العربية ؛ لأنها آلاتُها ووسائلها ، فكانت أحقَّ بالاعتناء بها ؛ لأنها كالأصول لها . « الفيض » (١ : ٦٦٧) .

(٥) هكذا في س وحيدر ، وإستانبول ، و« المحصول » و(يفحصوا) في م و(يفصِحوا) في ل .

قال « الأصبهانيُّ » [1] : أمّا قوله : وأورد « ابنُ جني » بابًا في كلمات من الغريب لم يأتِ بها إلا « الباهليُّ » ، فاعلم أن هذا القدر ، وهو انفرادُ شخصٍ بنَقْل شيءٍ من اللغة الغريبة [2] لا يَقْدَحُ في عدالتِه [3] ، ولا يَلْزَمُ من نقل الغريب أن يكون كاذبًا في نقله [4] ، ولا قَصَدَ « ابنُ جني » ذلك .

وأمَّا قولُ « المازنيّ » : ما قيس إلى آخره [5] ، فإنه ليس بكذب ولا تجويزٍ للكذب ، لجواز أن يُرَى القياس في اللغات ، أو يُحمل كلامُه على هذه القاعدة وأمثالها [6] ، وهي أنَّ الفاعلَ في كلامِ العرب مرفوعٌ ، فكلُّ ما [7] كان في معنى الفاعل [8] فهو مرفوعٌ .

وأما قوله : إن الأصوليين لم يقيموا إلى آخره ، فضعيف جدًّا ، وذلك أن الدليل الدَّال على أن خبرَ الواحدِ حجة في الشرع يُمْكِنُ التمسكُ به في نقل اللغة آحادًا ، إذا وُجِدَتِ الشرائطُ [9] المعتبرة في خبر الواحد ، فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاءً منهم بالأدلة الدالة [10] على أنه حجةٌ في الشرع .

---

(١) (الإصبهاني) في ل .

(٢) (العربية) في حيدر .

(٣) لأن غاية ما فيه زيادة الثقة ، وهي مقبولة . وهذا مذهبُ جمهور الفقهاء والمحدِّثين . انظر « علوم الحديث » (٧٧) و« تدريب الراوي » (١ : ٢٤٥)

(٤) والحافظ حجة على مَنْ لم يحفظ .

(٥) (إلخ) في ل .

(٦) أي : مما هو كُلِّيٌّ يتخرج عليه جزئيات كثيرة .

(٧) (فكلما) في س .

(٨) بأن أُسْنِدَ إليه غيرُه ، كالمبتدأ ، واسم « كان » ، و« كاد » .

(٩) جمع « شريطة » وهي « الشرط » وجمعه : « شروط » .

(١٠) (الدالة) ساقط من س .

وأمّا قوله : كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة إلى آخره ، فهذا حقٌّ [1] ، فقد كان الواجبُ أن يُفْعَلَ ذلك ، ولا وجهَ لإهماله مع احتمال كذبِ مَنْ لم تُعْلَم [2] عدالتُه .

وقال « القرافيُّ » في [3] هذا الأخير : إنما أهملوا ذلك ؛ لأنّ الدواعي متوفرةٌ على الكذب في الحديث ؛ لأسبابه المعروفةِ الحامِلَةِ [4] للواضعين على الوضع .

وأمّا اللغةُ فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف ، وكذلك كُتُبُ الفقه لا تكاد تجد فروعًا [5] موضوعةً على « الشافعي » أو « مالك » أو غيرهما /؛ ولذلك جمع [٤٣] الناس من [6] السُّنَّةِ موضوعاتٍ كثيرةً [7] وجدوها ، ولم يجدوا من [8] اللغة وفروع الفقه مثلَ ذلك ، ولا قريبًا منه ، ولما كان الكَذِبُ والخطأُ في اللغة وغيرها في غاية

---

(١) ظاهره ككلام « القرافي » أنهم أهملوه ، وليس كذلك ، بل اعتنى بذلك أئمةُ الأدب ، وصفنوا في طبقات الأدباء وأحوالهم ، وقد ألَّف « أبو الطيِّب اللغوي » كتاب « مراتب النحويين واللغويين » ، ومَيَّزَ أهلَ الصدقِ من أهل الكذب .
وأورد « السيوطيُّ » الكثيرَ من ذلك في كتابه « المزهر » في « معرفة مَنْ تُقْبَلُ روايتُه ومن تُرَدُّ » (١ : ١٣٧) و« معرفة المصنوع » (١ : ١٧١) و« معرفة الطبقات » (٢ : ٣٩٥) .

(٢) (يعلم) في س .

(٣) (في) ساقط من س .

(٤) (الحاصلة) في س .

(٥) (فروعها) في حيدر .

(٦) (في) بدل (من) في س .

(٧) (كثير) في س .

(٨) (في) في ل .

النَّدْرة اكتفَى العلماءُ فيه بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتَها وتداوُلَها يمنع ذلك مع ضعفِ الداعيةِ له ، فهذا هو الفرقُ .

ثم قال الإمام [١] : والجوابُ عن الإشكالات كلِّها [٢] : أنّ اللغةَ والنحوَ والتصريفَ ينقسم إلى قسمين :

- قسمٌ منه « متواترٌ » ، والعلمُ الضروريُّ حاصلُ بأنه كان في الأزمنة الماضية موضوعًا لهذه المعاني ، فإنَّا نجِدُ أنفُسَنا جازِمةً بأنَّ « السماء » [٣] و« الأرض » كانتا مُسْتَعْمَلَتَيْن في زمنه ﷺ في معناهما المعروف .

وكذلك « الماء » و« الهواء » و« النار » وأمثالها [٤] .

وكذلك [٥] لم يَزَلِ الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعولُ منصوبًا ، والمضاف إليه مجرورًا [٦] .

- وقسمٌ منه « مظنونٌ » ، وهو الألفاظُ الغريبةُ [٧] ، والطريقُ إلى معرفتِها الآحادُ .

وأكثرُ ألفاظِ القرآن ونحوِه وتصريفِهِ من القسم الأول .

---

(١) في « المحصول » (١/١ : ٢٩٤) (بتصرّف) و« المزهر » (١ : ١١٨) .

(٢) أي : المتعلقة بالمتواتر والآحاد .

(٣) أي : لفظ السماء .

(٤) أي : من كل ما يكثر دورانُه ، وتدعو إليه الحاجة . وهذه أمثلة لمسائل اللغة .

(٥) (ولذلك) في س .

(٦) أمثلة لمسائل النحو .

(٧) (العربية) في س .

والثاني فيه قليلٌ جدًّا فلا يُتَمَسَّكُ به في القطعيَّات ، ويُتَمسَّكُ به في الظَّنِّيَّاتِ .

انتهى .

خاتمة

قال الشيخُ « بهاءُ الدين بنُ النحَّاس » في « التعليقة » : النقلُ [1] عن النفي فيه شيءٌ ؛ لأن حاصله أنني لم أسمع هذا ، وهذا لا يدُلُّ على أنه لم يكُنْ .

---

(١) « النقل » : مبتدأ ، وجملة « فيه شيء » خبره . أي : فيه بحث ومناقشة . وهو أنْ يقول قائل : لم أَرَهُ ، أو لم أقفْ فيه على شيء ، أو لم أجده ، أو نحو ذلك . ونفي العلم لا يدل على نفي الوجود .

ويمكن أن يجاب : بأن هذا إذا صدر من إمام نحرير مُتَتَبِّع ، واسعِ الاطلاع ، كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك ، نظير ما قاله المحدِّثون في مثله .

قال « المصنف » في « تدريب الراوي » في أواخر (النوع الثاني والعشرين) (١ : ٢٩٦) : « إذا قال الحافظ المُطَّلِعُ الناقِدُ في حديث : « لا أعرفه » اعتُمد ذلك في نَفْيِه . كما ذكر شيخ الإسلام - يعني : ابن حجر - » .

obeikandl.com

تنبيه

بعد أن حررت [1] هذا الكتاب [2] بفروعه وجدتُ « ابنَ الأنباريِّ » قال في « أصوله » [3] : أدلّةُ النحو ثلاثةٌ : نَقْلٌ ، وقياسٌ ، واستصحابُ حالٍ .

[٤٤] فـ « النقل » [4] هو الكلام العربي الفصيح / ، المنقولُ النقلَ [5] الصحيحَ ، الخارجَ عن حدِّ القلّة إلى الكثرة .

وعلى هذا يخرج [6] ما جاء من كلام غير [7] العرب من المولَّدين ، وغيرهم ، وما جاء شاذًّا في كلامهم ، نحو الجزم بـ « لن » [8] ،

---

(١) (قررت) في س ، ل .

(٢) هكذا في ل ، وهو المناسب ، و(الباب) في سائر نسخ « الاقتراح » .

(٣) المسمى بـ « لمع الأدلة » (٨١-٩٢) .

(٤) مصدر بمعنى المفعول .

(٥) (بالنقل) في حيدر ، وإستانبول .

(٦) (ليخرج) في حيدر ، وإستانبول .

(٧) وعلى حاشية م : (نسخة الشر - أي : الشرح - : على غير كلام العرب) .

(٨) كرواية « مغني اللبيب » (٣٧٥) لقول « كُثَيِّر » :

[أيادي سَبا يا عزَّ ما كنتُ بعدَكُم] فلَنْ يحْلَ للعَيْنَيْنِ بعدَكِ مَنْظَرُ

ورواية « الديوان » (٣٢٨) : « فلم يحْلَ » .

وبيت « مغني اللبيب » (٩١٦) الآخر :

لن يَخِبِ الآن من رجائِكَ مَنْ حرَّك مِنْ دُونِ بابِك الحلقهْ

الرواية بكسر الباء .

والنصب بـ « لم » [1] ، والجر بـ « لعلّ » [2] ، ونصب الجزأين بها وبـ « ليت » [3] .

وهو [4] ينقسم إلى : تواتُرٍ ، وآحادٍ :

فأما « التواتر » فلغةُ القرآن [5] ، وما تواترَ من السُّنَّةِ ، وكلامِ العرب ، وهذا القسمُ دليل قطعيٌّ من أدلة النحو يُفيد [6] العلمَ .

وأما « الآحاد » فما تَفَرَّدَ [7] بنقله بعضُ أهل اللغة ، لم يُوجَدْ فيه شرطُ التواتر ، وهو دليلٌ مأخوذٌ به [8] ، والأكثرون على أنه يفيد الظنّ .

---

(١) وفي « شرح الكافية الشافية » (٣ : ١٥٧٥) : وزعم بعضُ الناسِ أنَّ النصبَ بـ « لم » لُغَةٌ ، اغترارًا بقراءة بعض السلف : « ألم نشرحَ لك صدرك » بفتح الحاء . ويقول الراجز :

في أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرّ
أيَوْمِ لم يُقْدَرَ أمْ يـومَ قُـدِر

(٢) هي لغة « عُقَيْل » ، واستشهد لها النحاة بقوله :

لعلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقول « كعب بن سعد الغنوي » :

فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارفعِ الصوتَ جَهْرَةً لَعَـلَّ أبي المغـوارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ

انظر « أوضح المسالك » (٣ : ٧) و« ومغني اللبيب » (٣٧٧) .

(٣) كقول « العجاج » :

يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رواجِعا

انظر الكتاب (٢ : ١٤٢) و« مغني اللبيب » (٣٧٦) .

(٤) أي : النقل .

(٥) أي : غير القراءات الشاذّة أمّا الشاذة فلا خلاف أنّها آحاد .

(٦) (مفيد) في س .

(٧) (انفرد) في س . وانظر « المزهر » (١ : ٢٤٨) .

(٨) هكذا في حيدر ، ل ، و(منه) في س ، م ، وإستانبول ، وعلى حاشية ل .

وشرطُ [1] « التواتر » أن يَبْلُغ عَدَدُ ناقِليه عددًا لا يجوز على مثلهم الاتفاقُ على الكذب [2].

وشرطُ [3] « الآحاد » أن يكون ناقِلُه عدلًا [4]، رجلًا كان أو امرأةً، حُرًّا كان أو عبدًا، كما يُشترطُ في نَقْلِ الحديث، لأنّ باللغة معرفةَ [5] تفسيرِه، وتأويله، فاشتُرِطَ في نقلها ما اشْتُرِطَ في نقلِهِ، فإن كان ناقلُ اللغةِ فاسقًا لم يُقْبَلْ نَقْلُهُ.

ويُقْبَلُ نقْلُ العدلِ الواحدِ، وأهلِ الأهواء إلَّا أن يكونوا ممن يتدين [6] بالكَذِبِ.

وأمَّا « المُرْسلُ » [7] وهو الذي انقطَع سندُه، نحو أن يَرْوِيَ « ابنُ دُرَيْدٍ » [8] عن « أبي زيدٍ » [9].

---

(١) « شرط » مبتدأ، وخبره « أن يبلغ . . . ».

(٢) انظر « المزهر » (١ : ١١٤).

(٣) (وأما الآحاد فأن يكون) في حيدر.

(٤) أي : في الرواية.

(٥) « معرفةَ » اسم « أنَّ » مؤخرًا.

(٦) (يتدينون) على حاشية ل و« الفيض » (١ : ٦٨٤). أي : يتخذونه دينًا كالخَطَّابِيَّة. وأثبت الذي في نسخ « الاقتراح » لموافقتها لما جاء في « لمع الأدلة » (٨٧).

(٧) انظر « لمع الأدلة » (٩٠).

(٨) هو « محمد بن الحسن بن دُرَيْد، الأزديُّ، أبو بكر » المتوفَّى بـ « بغداد » سنة ٣٢١هـ. كان أشعرَ العلماء، وأعلمَ الشعراء. مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٧٦).

(٩) هو سعيد بن أوس، من شيوخ سيبويه، المتوفى سنة ٢١٥هـ تقريباً. ولم يلتقِ « ابن دريد » به. انظر ترجمته في ص (٢٠٠).

و« المجهولُ » وهو الذي لم [1] يُعرفْ ناقِلُهُ ، نحو أن يقول « أبو بكر بن الأنباريُّ » [2] : حدَّثني رجلٌ عن ابن الأعرابي [3] .

فلا يُقْبَلَانِ [4] ؛ لأنّ العدالةَ شرطٌ في قبول النقل ، وانقطاعُ السند ، والجهلِ بالناقل يوجبان الجهلَ بالعدالة ، فإنّ مَنْ لم يُذكر اسمُه ، أو ذُكِرَ [5] ولم يُعْرَفْ ، لم [6] تُعْرَفْ عدالتُه ، فلا يُقْبَلُ نقلُه .

وقيل : يُقْبَلَان [7] ؛ لأنّ الإرسال صَدَرَ ممن لو أَسْنَدَ لقُبِلَ / ولم يُتَّهَمْ في [٤٥] إسناده ، فكذلك في إرساله ، فإن التهمة لو تطرقتْ إلى إرساله لتطرقتْ إلى إسناده ، وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده [8] ، فكذلك في إرساله .

وكذلك النقل عن المجهول صدَرَ ممن لا يُتَّهَمُ في نقله؛ لأن التُّهْمَةَ لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقتْ إلى نقله عن المعروف ، وهذا ليس بصحيح .

---

(١) (لا) على حاشية ل .

(٢) انظر « المزهر » (١ : ١٤١) .

(٣) (الأعراب) مكان (ابن الأنباري) في س . وأثبتُّ الذي هو في سائر نسخ « الاقتراح » وهو الموافق لما في « لمع الأدلة » (٩٠) .

و« ابن الأعرابي » هو « أبو عبد الله ، محمد بن زياد » المتوفّى سنة ٢٣١هـ ، راوية ، نسَّابة ، علَّامة باللغة ، كوفي . مترجم له في « نزهة الألباء » (١٥٠) و« الأعلام » (٦ : ١٣١) .

(٤) أي : كل واحد من المرسل والمجهول .

(٥) (أو ذكر اسمه) في ل .

(٦) هكذا في ل ، م ، وهو الموافق لما في « لمع الأدلة » (٩١) ، و(أو لم) في سائر نسخ « الاقتراح ».

(٧) أي : المرسل والمجهول .

(٨) انظر « المزهر » (١ : ١٢٥) .

واختلف العلماء في جواز الإجازة[1]، والصحيحُ جوازُها.

هذا حاصل ما ذكره «ابنُ الأنباري» في ثمانية فصول من كتابه.

obeikandl.com

(١) «الإجازة من أقسام تَحَمُّلِ الحديث الشريف، وهي متنوعة.
وعرَّفها «الشُّمُنِّي» بأنّها إذْنٌ في الرواية لفظًا أو خطًا، يفيد الإخبار الإجماليَّ عرفًا، يعني أنها تتضمن إخبارَه بما أَذِنَ له بروايته عنه. اهـ. وقيَّدها «السيوطي» في «المزهر» (١: ١٦٢) في هذا المكان برواية الكتب والأشعار المدوَّنة. انظر «علوم الحديث» (١٣٤ - ١٤٦) و«تدريب الراوي» (النوع الرابع والعشرون) (٢: ٢٩) و«شرح المنظومة البيقونية» (٢٠١).

الكتاب الثاني

في الإجماع

obeikandl.com

والمرادُ به إجماعُ نحاةِ البلَدَيْن : البصرة والكوفة [1] .

قال في « الخصائص » [2] : وإنما يكون حجةً إذا لم يخالفِ المنصوصَ ، ولا المقيس على المنصوص ، وإلَّا فلا ؛ لأنه لم يَرِد في قرآن ولا سنّة ، أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النصُّ [3] بذلك في كلِّ الأمة ، وإنما هو علم منتزع من استقراءِ هذه اللغة ، فكُلُّ مَنْ فُرِقَ [4] له عن علةٍ صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ [5] كان خليلَ نفسِه ، وأبا عمرو فِكْرِهِ [6] .

---

(١) « (الإجماع) في اللغة مصدر يستعمل على معنيين :

أحدهما : « العزمُ » قال تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ (يونس : ٧١) ، وقال ﷺ : « لا صيامَ لمَنْ لم يُجْمِع الصيامَ من الليل » .

وثانيهما : « الاتفاق » ، يقال : « أجمعَ الرجلُ » إذا صار ذا جمعٍ ، كما يقال : « أَلْبَنَ وأَتْمَرَ » إذا صار ذا لبنٍ وذا تمرٍ . فقولهم : « أجمعوا على كذا » ، أي : صاروا ذوي جمعٍ عليه » . « المحصول » (١/٢ : ١٩) .

وفي الاصطلاح يرجع إلى المعنى الثاني ، وعند النحويين ما أشار إليه من اتّفاق أهلِ البلدين . « الفيض » (٢ : ٦٩٩) .

(٢) (١ : ١٨٩) .

(٣) يشير بالنص إلى نحو قوله ﷺ : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » وهو حديث مشهور المتن ، وله أسانيد كثيرة ، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره . انظر تخريجه في « الأسرار المرفوعة » (٥١) و« كشف الخفاء » (٢ : ٣٥٠) .

(٤) أي : كشف .

(٥) صفة « طريق » ، أي : واضحة .

(٦) أي : قام له من نفسه دليل أغناه عن « الخليل بن أحمد » وثبت لديه من فكره برهان ساطع كفاه عن « أبي عمرو بن العلاء » .

إلَّا أننا مع ذلك لا نَسْمَحُ له بالإقدام على مُخالفةِ [1] الجماعةِ التي طال بحثُها ، وتقدّم نظرُها إلّا بعدَ إمعان وإتقان . انتهى .

وقال في موضع آخرَ [2] : يجوز الاحتجاجُ بإجماع [3] الفريقين .

وذلك كإنكار « أبي العباس » [4] جوازَ تقديم خبر « ليس » عليها ، فأحد ما [5] يُحْتَجُّ به عليه أن يُقال له [6] : هذا أجازَه [7] « سيبويه » وكافةُ أصحابنا [8] ، والكوفيون أيضًا [9] .

---

(١) (مخالفته) في س .

(٢) « الخصائص » (١ : ١٨٨) .

(٣) (باجتماع) في حيدر .

(٤) هو « المبرد » إذا أطلق عند البصريين ، وإذا أطلق عند الكوفيين فهو « ثعلب » والمراد هنا الأول . « الفيض » (٢ : ٧٠٢) .

(٥) أي : أحد الوجوه ، أو الأدلة ، أو الحجج التي يحتج بها .

(٦) (له) من د ، وهو هكذا في « الخصائص » ولا توجد في سائر النسخ .

(٧) (إجازة) في س ، و(هذه إجازة) في إستانبول .

(٨) كتب على حاشية ل : (أصحابه) كما في نسخة الشرح .

(٩) جاء في « توضيح المقاصد والمسالك » (١ : ٣٠١) عند قول « ابن مالك » :

ومنعُ سَبْق خبرٍ ليس اصطُفِي

« يعني أن المختار منعُ تقديم خبر « ليس » عليها ، وفاقًا للكوفيين و« المبرد » و« ابن السراج » و« السيرافي » و« الزجاج » و« الفارسي » في « الحلبيات » و« الجرجاني » وأكثر المتأخرين ؛ وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ « ما » النافية .

تنبيه : ينبغي أن يكون الخلاف في غير « ليس » المستثنى بها ، بل ينبغي أن يمنع التقديم فيها قولًا واحدًا » . اهـ .

والصحيح أن « سيبويه » ليس له في ذلك نصٌّ ، لا بالجواز ولا بالمنع . انظر « الإنصاف » (١ : ١٦٠) (مسألة ١٨) .

فإذا كان / ذلك مذهبًا للبلدين وجبَ [1] أن تَنْفِرَ [2] عن خلافه . [٤٦]

قال : ولَعَمْرِي إنّ هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم ؛ لأن للإنسان أن يرتجلَ [3] من المذاهب ما يدعو إليه القياسُ ما لم يخالف نصًا [4] .

قال [5] : فمما جاز [6] خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ [7] هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، قولُهم [8] في [9] « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » : إنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مِثْلَ ذلك نيِّفًا [10] على ألْفِ موضِعٍ ، وذلك أنه[11] على حذف المضاف ، والأصل: جُحْرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ ، فجرى « خَرِب »

---

(١) (جاز) في إستانبول .

(٢) (يُنْفَرَ) في س . والمصدر المؤول من « أن تنفرَ » فاعل « وجب » .

(٣) أي : يخترع ويبتكر .

(٤) وفي « الخصائص » : « ما لم يُلْوِ بنصّ ، أو ينتهك حُرْمَةَ شرع » .

(٥) في « الخصائص » (١ : ١٩١) .

(٦) هكذا في ح ، س ، ل ، وإستانبول ، وحيدر ، وهو هكذا في « الخصائص » . وكتب على حاشية ل : (في نسخة الشرح جاء) .

(٧) (بدا) في س ، (بدء) في إستانبول .

(٨) « قولهم » مبتدأ ، وخبره مقدم ، وهو « فمما » .

(٩) (في) ساقط من ح .

(١٠) (نيفًا) ساقط من س ، وهو اسم « أنَّ » و« في القرآن » خبرٌ مقدم . ويجوز كون « مثل » اسم « أنَّ » و« نيفًا » بدلًا منه .

(١١) أي : المثال المذكور .

وصفًا على « ضبّ » وإن كان في الحقيقة لـ « الجُحْرِ »[1] ، كما تقول : « مررت برجلٍ قائمٍ[2] أبوه » ، وإن كان القيام لـ «الأب» لا لـ «الرجُل» ، ثم حُذِف «الجُحْرُ» المضافُ إلى الهاء ، وأقيمتِ[3] « الهاء » مُقامَهُ فارتفعت ؛ لأن المضافَ المحذوف كان مرفوعًا ، فلما[4] ارتفعَتْ استتر الضمير المرفوع في نفسِ « خَرِبٍ » . انتهى .

وقال غيرُه[5] : إجماعُ النحاةِ على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ ، خلافًا لمن تردَّد فيه ، وخَرْقُه ممنوعٌ ، ومِنْ ثَمَّ[6] رُدَّ .

وقال « ابنُ الخشاب »[7] في « المُرْتَجَلِ »[8] : لو قيل : إنّ « مَنْ » في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولًا ، إجراءً لها مُجْرَى « إنِ » الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفةُ المتقدمين لا تجوز[9] . انتهى .

---

(١) قال « سيبويه » : « وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجوارِ على أنْ جرُّوا : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ونحوَه ، فكيف ما يصِحُّ معناه » . انظر « الكتاب » (١ : ٦٧ ، ٤٣٦) و« ضرورة الشعر » (١٢٣) .

(٢) (قام) في س .

(٣) (فأقيمت) في حيدر .

(٤) (فلما حذفت) في ل .

(٥) أي : غير « ابن جني » .

(٦) أي : من حيث كونه معتبرًا ، معمولًا فيه .

(٧) هو « عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ، أبو محمد » المتوفى سنة ٥٦٧هـ . كان أعلم أهل زمانه بالنحو مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٩) .

(٨) « المرتجل » أملاه على المختصر الموسوم بـ « الجمل » لـ « عبد القاهر الجرجاني » المتوفَّى سنة ٤٧١هـ . يجرى مجرى الشرح له ، ولم يستقصِ ، ارتجله في أيامٍ قليلة العدد ، ولذلك سماه بـ « المرتجل » .

(٩) (لا يجوز) في « الفيض » لم أعثر على هذا القول في « المرتجل » المطبوع وفيه (٢٦٩) : « مَنْ : هي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط ، وجازمة بتقديره ، ولها موضع من الإعراب بحسب المعنى » .

مسألة

وإجماعُ العرب أيضًا حجةٌ ، ولكن أنَّى [1] لنا بالوقوف عليه .

ومن صُوَرِه : أن يتكلمَ العربيُّ بشيء ويَبْلُغَهُمْ ويسكتون عليه [2] .

قال « ابنُ مالك » / في « [شرح] [3] التسهيل » : استُدِلَّ على جواز توسيط خبر [٤٧]
« ما » الحجازية ونصبِه بقول « الفرزدق » [4] :

فـأصْبَحُـوا قد أعــادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ [5]

---

(١) أي : من أين لنا ، و« أنَّى » تقال في استبعاد حصول الشيء ، وفي مقامات التمني ، ونحو ذلك . « الفيض » (٢ : ٧١٤) .

(٢) يشير إلى « الإجماع السكوتي » وهو نوع من أنواع إجماع العرب .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من س ، وساقط من سائر نسخ الاقتراح . وهي ضرورية؛ لأن نص « ابن مالك » هذا لا يوجد في « التسهيل » (٥٦-٥٧) وهو في « شرح التسهيل » (١ : ٣٧٣) .

(٤) كما في « ديوانه » (١ : ١٨٥) .

(٥) البيت في « الكتاب » (١ : ٦٠) و« المقتضب » (٤ : ١٩١) و« المقاصد النحوية » (٢ : ٩٦) و« شرح الأشموني » (١ : ٢٣٠ ، ٢٤٨) و« التصريح » (١ : ١٩٨) و« خزانة الأدب » (٤ : ١٣٣) .

وهو من قصيدة يمدح بها « عمر بن عبد العزيز » أي : أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده « مروان » واليًا عليهم .

استُشهد به على تقديم خبر « ما » منصوبًا ، و« الفرزدق » تميمي يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم ، وهو هنا أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط ، ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاءَ الترتيب بين الاسم والخبر . وهذا عند (سيبويه) شاذٌّ لا يكاد يعرف .

وردَّه المانعون : بأن « الفرزدق » تميميٌّ ، تكلَّم [1] بهذا معتقِدًا جوازَه عند الحجازيين ، فلم يُصِبْ .

ويُجاب : بأن « الفرزدق » كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مُناهم أنْ يظفروا له بزلة يُشَنِّعونَ بها عليه ، مبادرين لتخطئته ، ولو جَرى شيءٌ من ذلك لَنُقِلَ ؛ لِتَوَفّر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله . انتهى .

---

(١) (فتكلم) في س ، وإستانبول .

obeikandl.com

فصل

مما يُشْبِهُ تداخلَ اللغات السابقَ تركيبُ المذاهب . وقد عقد له ابنُ جني باباً في « الخصائص » [1] . ويُشبهه في أصول الفقه إحداثُ قولٍ ثالثٍ [2] ، والتلفيقُ [3] بين المذاهب .

قال « ابنُ جني » : وذلك أن تَضُمَّ [4] بعضَ المذاهب إلى بعض ، وتنتحل [5] بين ذلك مذهبًا ثالثًا . مثالُه أن « المازنيَّ » كان يعتقد مذهبَ « يونس » في ردِّ المحذوف في التحقير [6] ، وإن غَنِيَ [7] المثالُ عنه ، فيقول في تحقير « يَضَعُ » [8] – اسمَ [9] رجل – : « يُوَيْضِعُ » .

---

(١) (٣ : ٧١) .

(٢) أي : في مسألة فيها قولان ، هل يجوز أوْ لا ؟

(٣) عطف على « إحداث » .

(٤) (يَضُمَّ) في ل .

(٥) (ينتحل) في ل .

(٦) أي : التصغير .

(٧) لغة بمعنى : استغنَى . والمراد أن « المثال » أي : الهيئة والصيغة تستغني عن ردِّ المحذوف بحروفها الموجودة فتقبل التصغير بلا ردّ . « الفيض » (٢ : ٧١٩) .

(٨) مضارع « وَضَعَ » حذفت فاؤه ، وهي الواو؛ لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها في الأصل ، ثم فتحت بحرف الحلق . انظر « شرح الجرجاني على العزي » (٨٣ – ٨٤) .

(٩) حال منصوب ، أي : في حال كون هذا اللفظ نُقل عن الفعلية وصار علمًا .

و« سيبويه » إذا استوفى التحقيرُ مثالَه لا يَرُدُّ ، فيقول : « يُضَيْع » [1] .

وكان « المازنيُّ » يرى رأيَ [2] « سيبويه » في صَرْفِ نحو « جوارٍ » علمًا [3] .

و« يونس » لا يصرفه .

فقد تحصَّلَ إذن لـ « المازني » مذهبٌ مركب من مذهب الرجلَيْنِ ، وهو الصرف على مذهب « سيبويه » والرد / على مذهب « يونس » ؛ فيقول [4] على مذهبه [5] في [٤٨]
تحقير اسم رجل سميته « يَرَى » : « رأيت يُرَيْئِيًا » ، فرد [6] الهمزة من « يَرَى » ؛ إذ أصله « يَرْأَيُ » على [7] قول « يونس » ، ويصرف [8] على قول « سيبويه » .

و« يونس » : يردّ ولا يصرف [9] ، فيقول : « رأيت يُرَيْئِي » .

و« سيبويه » يصرفُ ولا يردّ [10] ، فيقول : « رأيت يُرَيًّا » [11] ، بإدغام « ياء » التحقير في « الياء » المنقبلة عن « الألف » .

---

(١) انظر « الكتاب » (٣ : ٤٥٦-٤٥٧) و« شرح الشافية » للرضي (١ : ٢٢٤) .

(٢) (أن رأي) في س .

(٣) انظر « سيبويه » (٣ : ٣١٠) . منع صرف « جوارٍ » إنما كان لصيغة منتهى الجموع ، وقد فُقدت بتصييره مفردًا فيفقد المنع ، ويبقى مصروفا . « الفيض » (٢ : ٧٢٠) .

(٤) (فتقول) في ل .

(٥) أي : مذهب « المازني » الذي هو التركيب .

(٦) (فيرد) في س .

(٧) متعلق بـ « ردّ » . تقول في تصغيره : « يُرَيّ » كما في تصغير « قفا : قُفَيّ » .

(٨) أي : لزوال مانع الصرف الذي هو وزن الفعل بسبب التصغير . و(الصرف) في حيدر .

(٩) أي : يَرُدُّ المحذوفَ الذي هو الهمزة ، ولا يصرفُ مراعاة للأصل الذي نقل عنه .

(١٠) يصرف لزوال المانع ، ولا يرد اكتفاء بالحروف الموجودة ؛ لأنها كافية فلم يعتبر الأصل .

(١١) كما يقال في تصغير « قفا » و« عصا » ، ونحوهما بإدغام « ياء » التصغير في الياء المنقلبة عن الألف ، كما قال في الأصل .

فقد عُرِفَ تَرَكُّبُ [1] مذهب « المازني » عن مذهب الرجلَيْنِ [2] .

مسألة

قال « أبو البقاء » [3] في « التبيين » : جاء في الشعر : « لولايَ » [4] ، و« لولاكَ » ، فقال معظمُ البصريين : « الياء » و« الكاف » في موضع جر [5] .

وقال « الأخفش » والكوفيُّون : في موضع رفع .

قال « أبو البقاء » : وعندي [6] أنه يمكن أمران آخران :

---

(١) (تركيب) في إستانبول .

(٢) وقد عرفت في الآراء والمذاهب تركيب مذهب « المازني » من مذهب « يونس » و« سيبويه » ، فأخذ « المازني » الرد من قول « يونس » ، والصرف من رأي « سيبويه » .

(٣) هو « عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين » ، المتوفَّى سنة ٦١٦هـ . قصده الناس لعلمه ، من الأقطار ، وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٣٨) .

(٤) انظر « الإنصاف » (مسألة : ٩٧) (٢ : ٦٨٧) . وكلامُ « سيبويه » صريح في أنه لا يختص بالشعر . انظر « الكتاب » (٢ : ٣٧٣ ، ٣٧٦) .

(٥) أي : « ولولاي » جارَّة في موضع رفع .. إلخ ، اي : على الأصل في أن « لولا » إنما يليها المبتدأ ولا عمل لها أصلًا .

(٦) أي : من طريق البحث والنظر والاجتهاد .

أحدهما : ألَّا يكونَ للضمير موضعٌ ، لتعذر العامل [1] ، وإذا [2] لم يكن عاملٌ لم يكن عَمَلٌ ، وغيرُ ممتنعٍ أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل .

ويمكن [3] أن يقال : موضعُه نصبٌ ، لأنه من ضمائر المنصوب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص ، ألَّا ترى أن التمييزَ في نحو : « عشرين درهمًا » ، لا ناصب له على التحقيق [4] ، وإنَّما هو مشبه بالمفعول [5] ، حيث كان فضلةً .

وكذلك [6] قولُهم : « لي ملؤه [7] عسلًا » ، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق ، وإنّما هو مُشَبَّهٌ بما له عامل .

ومثلُ ذلك يمكن [8] في « لولاي » [و« لولاك »] [9] ، وهو أن يجعل منصوبًا من حيث كان من ضمائر المنصوب [10] .

---

(١) إن أراد مطلقاً فممنوع ، وإن أراد في اللفظ فظاهر . « الفيض » (٢ : ٧٢٧) .

(٢) (وإن) في س .

(٣) هكذا في الفيض ول ، و(ممكن) في س ، وحيدر ، وإستانبول ، وهذا هو الأمر الثاني .

(٤) بل التحقيق أنّ له ناصبًا . « الفيض » (٢ : ٧٢٨) .

(٥) نصب بذلك الشبه .

(٦) هو مبني على ما قدمه، وقد علم فساده ، فيلزم منه فساد هذا أيضًا . « الفيض » (٢ : ٧٢٨).

(٧) (مملوءه) في إستانبول .

(٨) (ممكن) في ح .

(٩) زيادة من ل .

(١٠) أي : في « أكرمني » ، فنصب بعد « لولا » ؛ لشبهه بضمير المفعول به في الفضلية .

فإن قيل : الحكمُ بأنه [1] لا موضعَ له [2] ، وأنّ موضعَه نصبٌ [3] خلافُ الإجماعِ ؛ إذ الإجماعُ منحصرٌ في قولين : إمّا الرفع وإمّا الجر / ، والقولُ بحكم آخرَ [4] خلافُ [٤٩] الإجماع ، وخلافُ الإجماع مردود .

فالجواب [5] عنه من وجهين :

أحدهما : أن هذا من إجماعٍ مستفادٍ من « السكوت » وذلك أنهم لم [6] يصرحوا [7] بالمنع من قول ثالث ، وإنما سكتوا عنه [8] ، والإجماعُ هو الإجماعُ [9] على حكم الحادثة [10] قولًا [11] .

---

(١) أي : الضمير .

(٢) على الوجه الأول الذي مال إليه « أبو البقاء » .

(٣) على الشبه ، وهو الوجه الثاني .

(٤) هو إهماله ، وجعله لا محل له ، أو نصبه بغير عامل .

(٥) حاصله : أن ما ادعيتم من الإجماع غيرُ ثابت ؛ لأنه إمّا أن يكون سكوتيًا ولا اعتداد به عنده ، وإمّا اقتصار أهل عصر واحد على تخير قولين مثلًا فلِمَنْ بعدهم أن يُحْدِثوا قولًا آخر جاريًا على القواعد ، وفي كل منهما نظر .

فالإجماع السكوتي مختلف فيه ، وكثير من المحققين اعتبره ، وأجراه مُجرى القَوْلي . « الفيض » (٢ : ٧٣٠) .

(٦) (لهم أن) مكان (لم) في س . و(لو) مكان (لم) في إستانبول . وأثبتُّ الذي هو في سائر نسخ « الاقتراح » لموافقته للشرحَيْن .

(٧) (لم يصرحوا جوابا بالمنع) في م ، و(صرحوا) في إستانبول .

(٨) ولا ينسب لساكتٍ قولٌ ، والسكوت عن الشيء لا ينفيه . « داعي الفلاح » .

(٩) (هو الإجماع) ساقط من س .

(١٠) أي : النازلة التي يقع البحث فيها .

(١١) تمييز ، أو حال بمعنى المفعول ، أي : مقولًا منصوصًا مصرحًا به . أو على إسقاط الجار ، أي : بالقول الصريح ، فلا يكتفى بالسكوت .

والثاني : أنَّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداثُ قولٍ ثالث .

هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصولُ اللغة محمولةٌ على أصول الشريعة .

وقد صنع مثلَ ذلك [١] من النحويين على الخصوص « أبو عليّ » ، فإنّ له مسائلَ كثيرة قد سُبِقَ إليها بحكم ، وأثبت هو [٢] فيها حكمًا آخر .

منها : أن لفظة « كلّ » لا يدخلُها « الألفُ واللام » في أقوال الأُوَل ، وجوز هو فيها ذلك [٣] ، وقد أفردها بمسألة في « الحَلَبِيَّات » . واستدل [٤] على ذلك بالقياس ، فغير ممتنع أن يذهبَ ذاهبٌ هنا [٥] إلى مذهبٍ ثالثٍ ؛ لوجود الدليل عليه . انتهى [٦] .

---

(١) أي : من اختراع قول آخر ، والزيادة على المتقدمين .

(٢) أي : أبو علي ، ومثل أبي علي مَنْ يستَنْبِط ويزيد في الأقوال والعلل ويردها ، وأنَّى لـ « أبي البقاء » ذلك المنصب الذي فَنِيَ الزمان وهو مع الدهر دائمُ البقاء . « الفيض » (٢ : ٧٣٣) .

(٣) قال الإمام « أبو نزار الحسن بن أبي الحسن » النحوي في كتابه « المسائل السفرية » بجواز دخول الألف واللام على « غير » و« كل » و« بعض » معللًا ذلك بأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف ، ولكنها المعاقبة للإضافة . انظر « تهذيب الأسماء واللغات » (٢ : ٦٥) من (القسم الثاني) وكتابي « الحديث النبوي في النحو العربي » (١٢٠) .

(٤) (وأسند) في إستانبول .

(٥) أي : في الضمير المتصل الواقع بعد « لولا » .

(٦) لم أعثر على هذا النص في « التبيين » المطبوع .

الكتاب الثالث

في القياس *

obeikandl.com

قال « ابنُ الانباريّ » في « جَدَله » [1] : « هو حملُ غير المنقول على المنقول [2] إذا كان في معناه » . انتهى .

وهو [3] معظم أدلة النحو ، والمُعَوَّلُ في غالب مسائله عليه ، كما قيل :

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع .....[4]

---

* « القياس » في اللغة : التقدير ، وهو مصدر : قايست الشيء بالشيء مقايسة ، وقياسًا : قدرته . « لمع الأدلة » (٩٣) .

(١) (٤٥) .

(٢) (على المنقول) ساقط من س ، م .

(٣) هكذا في م ، وإستانبول . و(قال وهو) في س ، وحيدر .

(٤) مطلع قصيدة لـ « الكسائي » في وصف « النحو » ذُكرت في « معجم الأدباء » (١٣ : ١٩١) و« إنباه الرواة » (٢ : ٢٦٧) :

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ ... وبه في كُلِّ أمرٍ يُنتَفَعْ
فإذا ما أبصرَ النحوَ الفتَى ... مَرَّ في المَنْطِقِ مَرًّا فاتَّسَعْ
فاتَّقَاهُ كُلُّ مَنْ جالَسَهُ ... من جَلِيسٍ ناطق أو مُسْتَمِعْ
وإذا لم يبصِرِ النحوَ الفَتَى ... هابَ أنْ يَنطِقَ جُبْنًا فانْقَطَعْ
فتراه ينصبُ الرفعَ وما ... كان من نصبٍ ومن خَفْضٍ رَفَعْ
يقرأ القرآنَ لا يعرف ما ... صَرَّفَ الإعرابُ فيه وصنعْ
والذي يعرفُه يقرؤه ... وإذا ما شكَّ في حرفٍ رَجَعْ
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف اللحن صَدَعْ
فهما فيه سواء عندكمْ ... ليستِ السُّنَّةُ منّا كالبِدَعْ
كم وضيع رفعَ النحوُ وكم ... مِنْ شريفٍ قد رأيناه وَضَعْ

ولهذا [1] قيل في حدِّه [2] : « إنه عِلْمٌ بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب » [3] .

---

(١) أي : لما ذكر من التعويل .

(٢) (حد) في م .

(٣) هذا تعريف « أبي عليّ » في « التكملة » (١٦٣) .

أي : علم كائن بالمقاييس ، وهي جمع : مقياس ، وهو الآلة التي يحصل بها القياس .

وحقيقتُها ها هنا : ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته .

والمستنبطة : المستخرجة ، والاستقراء : التتبع . « الكافي في شرح الهادي » (١ : ٨) .

وعرَّفه « ابنُ عصفور » في « المقرب » (١ : ٤٥) بقوله : « النحوُ علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها » .

و« النحو » – على هذا التعريف – مرادفٌ لـ « علم العربية » وليس بقسيم الصرف .

وعرَّفه « الزجاجيُّ » في « الإيضاح » (٤١) بأنه « علمٌ قياسيٌّ ومسبار لأكثر العلوم ، لا يُقبل إلا ببراهين وحجج » .

و« النحو » مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : المنحو ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وخَصَّتْهُ غلبةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كلُّ علم منحوًّا ، أي : مقصودًا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية ، وإن كان كلُّ علم فقهًا ، أو مفقوهًا ، أي : مفهومًا .

وقال « ابن مالك » في « ألفيته » : مقاصدُ النحوِ بها محوية

مع اشتمال ألفيته على كلٍّ من النحو والصرف .

وعرَّفه « الخضري » في مقدمة حاشيته على « شرح ابن عقيل » على الألفية بقوله : يطلق على ما يعم الصرفَ تارة ، وعلى ما يقابله أخرى .

ويُعَرَّف على الأول : بأنه علم بأصولٍ مستنبطة من كلام العرب ، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها – كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال– وحال تركيبها – كالإعراب والبناء – ، وما يتبعها من بيان شروطِ لنحوِ النواسخ ، وحذف العائد ، وكسر « إنَّ » أو فتحها ، ونحو ذلك . ويُعرَّف على الثاني : بأنه يخص بأحوال التركيب .

وقال صاحبُ « المستوفَى » : كلُّ عِلْم ، فبعضُه مأخوذٌ بالسماع والنصوص ، وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخرَ .

قال : فـ « الفقهُ » بعضه بالنصوص [١] الواردة في الكتاب والسنة / ، وبعضه [٥٠] بالاستنباط والقياس . و« الطِّبُّ » بعضُه مستفاد من التجربة [٢] ، وبعضه من علوم أُخَرَ . و« الهيئةُ » [٣] بعضُها من علم التقدير [٤] ، وبعضُها تجربة يشهد [٥] بها الرصد [٦] . و« المُوسِيقَى » [٧] جلُّها منتزعٌ من علم الحساب .

و« النحوُ » بعضُه مسموعٌ مأخوذ من [٨] العرب ، وبعضُه مستنبطٌ بالفكر والرويَّة ، وهو [٩] التعليلات ، وبعضها يُؤْخَذُ من صناعةٍ أخرَى ، كقولهم : الحرفُ الذي تُخْتَلَسُ [١٠] حركتُه هو [١١] في حكم المتحرّك لا الساكن ، فإنه [١٢] مأخوذ من علم العروض .

---

(١) (من النصوص) في س ، م ، وإستانبول .

(٢) مصدر : جرَّبه تجريبًا وتجربة ، إذا اختبره وبلاه المرة بعد المرة حتى يحصل له العلم .

(٣) هي « علم يعرف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلها » . « الفيض » (٢ : ٧٤٤) . وانظر « مفتاح السعادة » (١ : ٣٧٢) و« أبجد العلوم » (١ : ٥٧٦) .

(٤) هو المعروف بالهندسة .

(٥) (شهد) في حيدر .

(٦) بها : أي : بالتجربة ، والرصد : مشاهدة جريان التجريبيّات على القانون المعروف عند أهل الهيئة ، فإنه لا يختلف إلَّا نادرًا .

(٧) كلمة عجمية .

(٨) (عن) في س ، ل .

(٩) أي : المستنبط بالفكر والروية .

(١٠) أي : كـ « ذِه » و« تِه » بكسر الهاء فيهما من غير إشباع .

(١١) (هو) ساقط من حيدر .

(١٢) أي هذا القول .

وكقولهم : الحركاتُ أنواع : صاعدٌ عالٍ [١] ، ومنحدرٌ [٢] سافل [٣] ، ومتوسط [٤] بينهما [٥] ، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى . انتهى [٦] .

وقال « ابنُ الانباريّ » في « أصوله » [٧] : اعلم أن إنكار القياس [٨] في النحو لا يتحقَّق ؛ لأن النحوَ كلَّه [٩] قياسٌ ؛ ولهذا قيل في حدّه : « النحوُ علم بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلام العرب » ، فمَنْ أنكرَ القياسَ فقد أنكرَ النحوَ ولا يُعْلَمُ أحدٌ [١٠] من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنّا أجمعنا [١١] على أنه إذا قال العربيُّ : « كَتَبَ زيدٌ » ، فإنه يجوز أن يسندَ هذا الفعل إلى كلِّ اسم مسمى [١٢] تصح [١٣] منه الكتابةُ ، نحو : « عمرو » و« بِشْر » و« أزدشير » [١٤] ،

---

(١) أي : كفتحة « دَعَا » .

(٢) (متحدر) في إستانبول .

(٣) ككسرة « يرمي » .

(٤) كالمختلس .

(٥) (بينها) في إستانبول .

(٦) هذا النص تصرّف فيه الإمام « السيوطي » تصرُّفًا شديدًا . انظر « المستوفَى » (١ : ٤ - ٧) .

(٧) أي : « لمع الأدلة » (٩٥-١٠٠) .

(٨) جريًا على إنكار جماعة له في الفقه ، كالظاهرية .

(٩) أي : معظمه وأكثره .

(١٠) (ولا نعلم أحدًا . . . بثبوته) في إستانبول .

(١١) (جمعنا) في س .

(١٢) (يسمى) في م ، وإستانبول .

(١٣) (يصح) في حيدر ، وإستانبول .

(١٤) (أردشير) في إستانبول .

إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ [1] .

وكذلك القولُ في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ، الرافعة والناصبة والجارّة والجازمة ، فإنه يجوز إدخالُ كلٍّ منها على ما لا يدخل تحت الحصر [2] ، وذلك [3] بالنقل متعذر ، فلو لم يجز القياس ، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثيرٌ من المعاني / لا يمكن التعبيرُ عنها لعدم النقل ، وذلك [4] [٥١] منافٍ لحكمة الوضع [5] ، فوجب أن يوضع وضعًا قياسيًّا عقليًّا [6] لا نقليًّا [7] ، بخلاف اللغة [8] ، فإنها وضعت وضعًا [9] نقليًّا [10] ، لا عقليًّا ، فلا يجوز القياسُ فيها ، بل يقتصر على ما ورد به النقلُ ، ألا تَرى أنَّ « القارورة » سميتْ بذلك لاستقرارِ الشيء فيها ، ولا يُسمى كلُّ مستقَر فيه [11] « قارورةً » ، وكذلك سميت « الدارُ » دارًا لاستدارتها ، ولا يسمّى كلُّ مستديرٍ دارًا . انتهى .

---

(١) أي : عادة ، وإذا استحال النقلُ فيما ذكر كان قياسًا لا نصًّا على كل فرد فرد من تلك التراكيب غير المنحصرة في الوجود . « الفيض » (٢ : ٧٤٨) .

(٢) بدليل الوجدان .

(٣) أي : ما لا يدخل تحت الحصر .

(٤) أي : عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني .

(٥) أي : وضع الألفاظ .

(٦) أي : مقتصرًا على معرفة أنواعه دون الأفراد .

(٧) أي : مقتصرًا فيه على التراكيب الواردة عنهم لما عُلِم من تعذّر ذلك واستحالته .

(٨) أي : مفردات الألفاظ .

(٩) (وضعًا) ساقط من س .

(١٠) أي : شخصيًّا يرجع كله إلى النقل .

(١١) (فيه) نائب فاعل « مستقَر » . و(في) مكان (فيه) في ل .

فصل

للقياس أربعةُ أركان : « أصلٌ » وهو المقيس عليه ، و« فرعٌ » وهو المقيسُ ، و« حكمٌ » ، و« علةٌ جامعة » .

قال « ابنُ الأنباري » [1] : وذلك مثل أن تركِّبَ قياسًا في الدَّلالة على رفع ما لم يُسَمّ فاعلُه ، فتقول : « اسمٌ أُسندَ الفعلُ إليه مقدَّمًا عليه ، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل » .

فـ « الأصلُ » هو الفاعل ، و« الفرعُ » هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، و« الحكم » [2] هو الرفع ، و« العلَّة الجامعة » هي الإسناد .

والأصلُ في الرفع أن يكون للأصل [3] الذي هو الفاعل ، وإنّما أُجْرِيَ [4] على الفرع الذي [5] هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه [6] بالعلّة الجامعةِ التي هي الإسنادُ . انتهى .

وقد عقَدْتُ لهذه الأركانِ أربعةَ فصولٍ :

---

(١) في « لمع الأدلة » (٩٣) .

(٢) أي : المقصود نقله من الفاعل لنائبه هو الرفع .

(٣) « يكون » تامة ، و« للأصل » متعلق به ، أي : أن يثبت له لأصالة الإسناد فيه .

(٤) نائب فاعله ضمير يعود على « الرفع » ، وهو الحكم .

(٥) (على الفرع الذي) ساقط من س .

(٦) مع أن الإسناد فيه خلاف الأصل ، ولذلك أوجبوا تغيير صيغة الفعل عن هيئتها الأصلية إعلامًا بذلك .

الفصل الأول : في المقيس عليه

وفيه مسائل

الأُولى

من شرطه [1] : ألّا يكونَ شاذًّا خارجًا عن سَنَن القياس [2] ، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه ، كتصحيح « اسْتَحْوَذَ » و« اسْتَصْوَبَ » [3] و« اسْتَنْوَقَ » .

وكحذف « نون » التوكيد [4] في قوله :

اِضْرِبَ عنك الهمومَ طارِقَهَا ..... [5]

---

(١) أي : المقيس عليه .

(٢) أي : طريقه ، ونهجه الواضح ، فإن خرج عن نهج القياس فإنه لا يقاس عليه ، وإن لم يكن مردودًا في نفسه عند البلغاء لورود السماع به .

(٣) انظر « الخصائص » (١ : ٩٩) .

(٤) (التأكيد) في حيدر .

(٥) نسبه بعضهم لـ« طرفة » .

قال « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ١٢٦) : « وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرح ، غير أنه قد يجيء منه الشيءُ إلّا أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشده « أبو زيد » من قول الشاعر :

اِضْرِبَ عنك الهمـــومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَس الفَرَسِ

قالوا : أراد « اِضْرِبَنْ » فحذف نون التوكيد » اهـ .

وطارق : اسم فاعل من « طرق » « يطرق » إذا أتى ليلًا . وقونس الفرس : العظم الناتئ بين أذني الفرس . والبيت في « النوادر » (١٦٥) و« المحتسب » (٢ : ٣٦٧) و« الإنصاف » (٢ : ٥٦٨) و« مغني اللبيب » (٨٤٢) .

=

أي : اِضْرِبَنْ ، وَوَجْهُ ضعفِهِ في القياس أنّ التوكيدَ للتحقيق ، وإنّما يليق به الإسهابُ والإطناب / لا الاختصار والحذف . [٥٢]

وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله :

له زَجَلٌ كأنَّهْ صَوْتُ (١) حادٍ .....(٢)

ووجْهُ ضعفِه في القياس أنه ليس على حدّ الوصل ، ولا حدِّ الوقف ؛ لأنّ الوصل يجب أن تتمكن (٣) فيه صلة (٤) ، كما تمكنت في قوله : « له زَجَلٌ » ، والوقف يجب أن

= و(اِضْرِبَ) في حيدر ، و(اصرِفَ) في سائر نسخ « الاقتراح » ، وأثبتُّ الأول لموافقته للمصادر القديمة ، ولأنه أدق وأوفق ببقية البيت .

ويُروى (بالسوط) مكان (بالسيف) ، وهو أليق .

(١) هكذا في حيدر ، و(حبسُ) في إستانبول ، و« خُنْس » في س ، م . وأثبت الذي هو في حيدر ، لموافقته للمصادر القديمة ، ولصدق المعنى به .

(٢) نُسب في « الكتاب » لـ « الشمّاخ » . قال « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ١٢٧) : « ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعًا بيت « الكتاب » :

له زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوسيقةَ أو زَمِيرُ

فقوله : « كَأنَّهُ » - بحذف الواو ، وتبقية الضمة - ضعيف في القياس ، قليلٌ في الاستعمال ... » اهـ .

قاله يصف حمارَ وحشٍ هائجًا . يقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أُنثاه ، صَوَّتَ بها في تطريب وترجيع ، كالحادي يتغنَّى بالإبل ، أو كأن صوته صوتُ مزمار . وزجل : صوت فيه حنين وتطريب . والبيت في « الكتاب » (١ : ٣٠) و« الإنصاف » (٢ : ٥١٦) .

(٣) (يتمكن) في ل ، وحيدر .

(٤) بالإشباع . (واوه) في حيدر .

تُحذف [١] فيه الواوُ والضمةُ معًا [٢] ، فحذفُ الصلة [٣] وإبقاءُ الضمة [٤] مَنْزِلةٌ بين منزلتي الوصلِ والوقفِ لم تعهد [٥] قياسًا .

نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة .

قال « أبو علي » [٦] : كما جاز لنا أن نقيسَ منثورَنا على منثورِهم [٧] ، كذلك يجوز أن نقيس شعرَنا على شعرِهم [٨] ، فما أجازتْه الضرورةُ لهم أجازتْه لنا ، وما لا فلا .

قال « ابنُ جني » [٩] : فإن قيل : هلَّا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القومُ لا يترسَّلون [١٠] في عمل أشعارهم تَرَسُّلَ المولَّدين ، وإنّما كان ارتجالًا ، فضرورتهم إذن أقوَى من ضرورتنا ، فينبغي أن يكون عذرُهم فيه أوسعَ [١١] ؟

قلنا : ليس جميعُ الشعرِ القديمِ مرتجلًا ، بل كان لهم فيه نحوُ ما للمولدين من الترسُّل .

---

(١) (يحذف) في إستانبول .

(٢) لأن الوقف يقتضي السكون .

(٣) أي : الواو الناشئة عن الضمة من قوله : « كأنه » .

(٤) بلا إشباع .

(٥) أي : تلك المنزلة ، والجملة مجردة من الواو صفة لـ« منزلةٌ » .

(٦) انظر « الخصائص » (١ : ٣٢٣) .

(٧) (نثرنا على نثرهم) في حيدر .

(٨) لأن الأصل القياسُ على الوارد عنهم بوجهٍ صحيحٍ حتى يَمْنع فيه مانعٌ ، ولا مانع هنا .

(٩) في « الخصائص » (١ : ٣٢٤) .

(١٠) الترسُّلُ في الأمر : التمهل فيه والترفق .

(١١) أي : فلا يجوز لنا ما يجوز لهم لهذا الفارق الذي أبداه الباحث ، وقد قال به جماعةٌ من أهل الأدب ، والتزموه .

رُوِيَ عن « زُهيرٍ » أنه عملَ سبعَ قصائدَ في سبع سنين ، فكانت تسمَّى : حوليَّات « زهير » .

وعن « ابن أبي حفصة » [1] قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأُحَكِّكُها [2] في أربعةِ أشهر ، وأَعرِضها في أربعة أشهر ، ثم أُخْرِجُ بها إلى الناس .

وحكاياتهم في ذلك كثيرة .

وأيضًا فإنّ مِن المولَّدين مَن يرتجل [3] .

---

(١) هو « مروان بن أبي حفصة » يكنى : « أبا السمط » المتوفّى سنة ١٨٢ هـ وهو شاعر مفلق . مترجم له في « معجم الشعراء » (٣٩٦) .

(٢) (وأُحكمها) في « الفيض » ، وأثبتُّ الذي هو في نسخ « الاقتراح » لموافقته لأكثر نسخ « الخصائص » . والتحكيك مبالغة في الحك ، وحَكُّ الشيء ؛ قَشْرُه ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفي الرديء عنه .

وفي « الأغاني » (٣ : ٢٥) : « وكان الأصمعيُّ يعجب بشعر « بشار » لكثرة فنونه ، وسعة تصرفه ، ويقول : كان مطبوعًا لا يكلف طبيعته شيئًا متعذرًا ، لا كمن يقول البيت ويحككه أيامًا » .

(٣) فتساوى الأول والآخر .

obeikandl.com

الثانية

كما لا يقاس على الشاذِّ نطقًا [1] لا يقاس عليه تَرْكًا [2] .

قال في « الخصائص » [3] : إذا كان الشيءُ شاذًّا في السماع ، مطَّردًا في القياس تحامَيْتَ ما تحامتِ العربُ من ذلك ، وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب / في أمثاله . [٥٣]

من ذلك امتناعُكَ من « وَذَرَ » و« وَدَعَ » ؛ لأنهم لم يقولوهمـــا [4] ، ولا مُنِـــع أن

---

(١) فلا يقال : « اسْتَقْوَمَ » قياسًا على « اسْتَحْوَذَ » .

(٢) أي : كتركهم ماضي « يدع » و« يذر » ، فلا يقاس عليه ماضي « يترك » وغيره .

(٣) (١ : ٩٩) .

(٤) أي : على سبيل الكثرة والشيوع والاطراد ، وإلَّا فقد قرأ « مجاهد » و« عُروة بن الزبير » و« ابن أبي عبلة » : « ما وَدَعك ربك » بالتخفيف . انظر « المحتسب » (٢ : ٣٦٤) و« البحر المحيط » (٨ : ٤٨٥) و« المغرب » (٢ : ٣٤٦) و« روح المعاني » (٣٠ : ١٩٩) و« الفيض » .

وأخرج « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة - باب التغليظ في ترك الجمعة) (٢ : ٥٩١) من حديث عبد الله بن عمر ، وأبي هريرة أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد مِنْبَره : « لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعاتِ ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قلوبهم ، ثم لَيَكُونُنَّ من الغافلينَ » . وكذلك أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الجمعة - باب التشديد في التخلف عن الجمعة) (٣ : ٨٨) من حديث « ابن عباس » و« ابن عمر » . و« ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب المساجد والجماعات - باب التغليظ في التخلف عن الجماعة) (١ : ٢٦٠) .

وأخرج « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الملاحم- باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة) عن « أبي سُكينةَ » -رجل من المحرَّرين- عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : « دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكُم ، واتركوا التُّرك ما تركوكم » انظر « مختصر سنن أبي داود » (٦ : ١٦٦) ، والشاذ من القراءات ، والثابتُ من الحديث تثبتُ به اللغة .

يستعمل [1] نظيرُهما [2] ، نحو : « وَزَنَ » و« وَعَدَ » ، وإن لم تسمعها [3] أنت ، انتهى .

الثالثة

ليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له .

مثال الأول [4] : قولُهم في النسب إلى « شَنُوءة » : « شَنَئِيّ » ، فلك أن تقول [5] في « رَكُوبة » [6] : « رَكَبِيّ » ، وفي « حَلُوبَة » [7] : « حَلَبِيّ » ، وفي « قَتُوبة » [8] : « قَتَبِيٌّ » قياسًا على « شَنَئِيّ » [9] ، وذلك أنهم أجروا « فَعُولة » مُجْرَى « فَعِيلَة » ؛ لمشابهتها إيّاه [10] من أوجه :

---

(١) (تستعمل) في حيدر .

(٢) أي : الذي اطرد قياسًا ولم يشذّ سماعًا .

(٣) (تسمعها) في « الفيض » أي : فالشذوذ في التَّرْك، والنطق قاصرٌ على محلّه لا يتجاوزه لغيره.

(٤) أي : القياس على القليل .

(٥) (أن تقيس) في بعض النسخ .

(٦) ما يركب من الدواب .

(٧) ناقة معدّة للحلب .

(٨) القتوبة من الإبل الذي يقتب بالقتب إقتابًا ، وهي ما أمكن أن يوضع عليها القتب . و« فَعولة » بمعنى « مفعولة » ، كالركوبة ، والحلوبة . والنسبة للكل بالتحريك وحذف الواو .

(٩) انظر « الكتاب » (٣ : ٣٣٩) و« شرح الشافية » للرضي (٢ : ٢٣-٢٤) .

(١٠) (إياها) في حيدر ، وإستانبول .

أن كُـلًّا مـنهما ثلاثـيٌّ ، وأن ثالثَـه حـرفُ لـينٍ ، وأنّ آخـرَه تـاءُ التأنيـثِ ، وأنّ « فعولًا » و« فعيلًا » يتواردان [1] ، نحو : « أثيم » و« أثوم » ، و« رحيم » و« رحوم » ، و« مَشِي » و« مَشُوّ » ، و« نَهِيّ عن الشيء » و« نَهُوّ » [2] .

فلما استمرتْ [3] حال « فَعيلة » و« فَعولة » هذا الاستمرار [4] جرتْ واو « شَنوءة » مَجْرَى « ياء » « حَنيفة » ، فكما قالوا : « حَنفيّ » قياسًا ، قالوا : « شَنئيّ » قياسًا .

قال « أبو الحسن » : فإن قلتَ : إنما جاء هذا في حرفٍ واحد ، يعني « شَنُوءة » .

فالجواب : أنه جميع ما جاء [5] .

قال في « الخصائص » [6] : وما ألطفَ هذا الجوابَ ! ومعناه : أن الذي جاء في « فَعُولة » هو هذا الحرف ، والقياس قابِلُهُ ، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه .

فإذا قاس الإنسانُ على جميع ما جاء ، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولًا فلا لوم .

---

(١) أي : يأتي أحدُهما مكانَ الآخر ، ويَرِدُ موردَه ، ويؤدي معناه .

(٢) من أمثلة المبالغة ، فالأول الكثير الإثم ، والثاني المبالغ في الرحمة ، والثالث المبالغ في المشي ، والرابع بمعنى العاقل .

(٣) (استمر) في ل .

(٤) الذي هو التوارد لمعنى واحد .

(٥) كلّ ما تقدم مأخوذ من « الخصائص » (١ : ١١٥) .

(٦) (١ : ١١٦) تأييدًا لجواب « أبي الحسن » في أنه لم يرد ما يخالفها ، وهي جميع ما سمع .

ولِمَا [1] ذكرناه من المناسبة بين « فعولة » و« فعيلة » لم [2] يَجُزْ في نحو « ضَرُورَة » : « ضَرَرِيّ » [3] .

ولا في « حَرُورة » [4] : « حَرَرِيّ » ؛ لأن باب « فَعيلة » المضاعف نحو « جَليلة » ، لا يقال فيه : « جَلَلِيّ » استثقالًا [5] ، بل هو « جَليليّ » .

ومثال الثاني [6] قولُهم في « ثقيفَ » و« قُريش » و« سُلَيم » : « ثَقَفِيّ » و« قُرَشِيّ » و« سُلَمِيّ » ، فهو وإن كان / أكثر من « شَنَئِيّ » ، فإنه عند « سيبويه » [7] ضعيف في القياس . [٥٤]

ولا يقال في « سَعيد » : « سَعَدِيّ » ، ولا في « كريم » : « كَرَمِيّ » [8] .

---

(١) (لما) متعلق بـ « لم يجز » .

(٢) (لم) ساقط من س .

(٣) (ضَرُورة : ضَرَرِي) في مطبوعة « الخصائص » وهو الذي لا يأتي النساء . وفي بعض مخطوطاته (ضرورة ضرري) كما في الذيل .

(٤) من الحر .

(٥) أي : لتوالي اللامين . ومثلها « الضرورة » . انظر « الكتاب » (٣ : ٣٣٩) .

(٦) هو عدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته للقياس .

(٧) وفي « الكتاب » (٣ : ٣٣٥) : « قال الخليل : كلُّ شيء من ذلك عَدَلَتْه العربُ تَرَكْتَهُ على ما عَدَلَتْه عليه ، وما جاء تامًّا لم تُحدِثِ العربُ فيه شيئًا فهو على القياس .

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في « هُذَيْل » : « هُذَلِيٌّ » وفي « فُقَيْم كنانةَ » : « فُقَمِيٌّ » ، وفي « مُلَيْح خزاعةَ » : « مُلَحِيٌّ » ، وفي « ثقيفٍ » : « ثَقَفِيٌّ » . . . » .

(٨) لضعفه عند « سيبويه » ويجيزه « المبرد » ففي « المقتضب » (٣ : ١٣٣) : « واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره ، وكانت الياءُ ساكنةً ، فَحَذْفُها جائزٌ ؛ لأنها حرف ميِّت ، وآخر الاسم ينكسِر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك . و« سيبويه » وأصحابه يقولون : إثباتُها هو الوَجْه . وذلك قولك في النسب إلى (سُلَيْم) : (سُلَميّ) وإلى (ثَقِيف) : (ثَقَفِيّ) وإلى (قُرَيْش) : (قُرَشِيّ) » .

الرابعة

القياسُ في العربية على أربعة أقسام :

حمل فرعٍ على أصل ، وحمل أصلٍ على فرع ، وحمل نظيرٍ على نظير ، وحمل ضدّ على ضدٍّ .

وينبغي أن يسمى الأولُ والثالثُ : قياسَ المساوي [١] ، والثاني : قياس الأَوْلَى [٢] ، والرابع : قياسَ الأَدْوَنِ [٣] .

فمن أمثلة الأول : إعلالُ الجمع وتصحيحُه ، حملًا على المفرد ، في [٤] ذلك ، كقولهم [٥] : « قِيَم » و« دِيَم » في : « قِيمة » و« دِيمة » [٦] و« زِوَجة » و« ثِوَرة » [٧] في : « زَوْج » و« ثَوْر » .

---

(١) أي : للمساواة بين المحمول والمحمول عليه .

(٢) أي : لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به .

(٣) في « لسان العرب » (دون ١٣ : ١٦٤-١٦٥) : « الدُون : الحقير الخسيس ، وقال :

إذا ما علا المرءُ رامَ العَلاء ويقنع بالدُّون مَنْ كان دونا

ولا يشتق منه فعل . . .

وقال « ابن جني » : في شيءٍ دُونٍ ، ذكره في كتابه الموسوم بـ « المعرب » ، وكذلك أَقَلُّ الأمرين وأَدْوَنُهما ، فاستعمل منه « أفعل » ، وهذا بعيد؛ لأنه ليس له فِعْلٌ ، فتكون هذه الصيغة مبنيةً منه ، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال ، كقولك : أَوْضَعُ منه . . . » .

(٤) (فمن) في حيدر .

(٥) (قولهم) في حيدر ، وإستانبول .

(٦) « القيمة » من التقويم ، و« الديمة » من الدوام ، فأبدلت الواو ياء؛ لوقوعها إثرك كسرة .

(٧) « زِوَجَة » مثال للتصحيح ، و« ثِوَرة » جمع : ثور ، وهو الفحل . لم يُعِلُّوا الواو في الجمع لسلامتها في المفرد .

ومن أمثلة الثاني : إعلالُ المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحُه لصحته ، كـ« قمتُ قيامًا » و« قاومت قِوَامًا »[1] .

وفي « الخصائص »[2] : من حملِ الأصل على الفرع[3] تشبيهًا له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع[4] من ذلك الأصل[5] ، تجويزُ « سيبويهِ »[6] في قولك : « هذا الوجهِ » ، أن يكون الجرّ في « الوجه » تشبيهًا بـ« الضارب الرجلِ » ، الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا بـ« الحسن الوجه » .

قال[7] : فإن قيل : وما[8] الذي سوَّغ لـ« سيبويهِ » هذا ، وليس ممَّا رواه[9] عن العرب ، وإنَّما هو شيء رآه[10] وعلَّل به ؟

قيل : يدل على صحته ما عُرِف من أن العرب إذا شبّهت شيئًا بشيءٍ مكَّنت ذلك الشَّبَه الذي لهما ، وعَمَرَتْ[11] به الحالَ بينهما ، ألا تراهم[12] لما شبَّهوا المضارع

---

(١) انظر « الخصائص » (١ : ١١٢ - ١١٣) .

(٢) (١ : ٣٠٣-٣١١) بتصرف .

(٣) الأصل : هو المصدر . والفرع : هو الفعل .

(٤) (الفرع) ساقط من س .

(٥) من ذلك الأصل المحمول على الفرع .

(٦) (الكتاب) (١ : ١٩٩-٢٠١) .

(٧) (قال) ساقط من س .

(٨) (وأما) في س .

(٩) أي : نقله .

(١٠) أي : اعتقده ، وصيره رأيًا .

(١١) أي : جمعت بينهما ، وقاربَت هيئتهما ، وحملت كُلًّا على حكمِ صاحبه ، تثبيتًا للمشابهة ، وإظهارًا لأثر المماثلة بينهما ، « الفيض » (٢ . ٧٨٨) .

(١٢) أي : تُبصرهم ، فجملة « لما شبَّهوا المضارع » حالية ، أو تَعْلَمُهُمْ ، فالجملة مفعول ثان .

بالاسم [1] فأعربوه تمَّموا ذلك المعنى بينهما [2] ، بأن شبَّهوا اسمَ الفاعل بالفعل فأعملوه [3] . ولما شبَّهوا الوقفَ [4] بالوصل في نحو قولهم : « عليه السلام والرحمَتْ » [5] ، وقوله :

اللهُ نَجَّاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ [6]

---

(١) في « التصريح » (١ : ٤٤) : « وإنما سمي هذا الفعل مضارعًا لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى . أمّا من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف مطلقًا ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالِّها ، ما عدا الزيادة الأولى . وأمّا من جهة المعنى فلأن كلَّ واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال .

قال « الشاطبي » : وهذا التوجيه أحسن ما سمعت » .

(٢) أي : بين المضارع والاسم ، بأن عكسوا فشبهوا اسم الفاعل بالفعل في الدلالة على التجدُّد والحدوث ، فأعلموه عمله .

(٣) انظر « التصريح » (٢ : ٦٥-٦٦) .

(٤) أي : في إبقاء التاء بحالها ، ولم يبدلوه هاءً ، كما هو قياس الوقف .

وورد في « شرح المفصل » (٩ : ٨١) : « أن من العرب من يُجري الوقف مُجرى الوصل ، فيقول في الوقف : « هذا طلحت » ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب » .

وقد عُزيت هذه اللغة في « المصباح » (هاء ٦٤٤) إلى « حمير » كما عُزيت في « همع الهوامع » (٢ : ٢٠٩) إلى « طيِّئ » ، يقولون : شجرت ، وجحفت ، يريدون : شجرة ، وجحفة .

ومن ذلك قولُ بعض العرب عندما نادى : « يا أهل سورة البقرت » ، فقال مجيب : « لا أحفظ فيها ولا آيت » .

(٥) (الرحمة) في إستانبول و(الرحمة عليه السلام) في س

(٦) قال الرجز « أبو النجم العجلي » كما في « لسان العرب » (ما ١٥ : ٢٧٤) .

وهو في « الخصائص » (١ : ٣٠٤) و« شرح المفصل » (٥ : ٨٩) و (٩ : ٨١) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٥٥٩) و« همع الهوامع » (٢ : ٢٠٩) و« شرح الأشموني » (٤ : ٢١٤) =

كذلك أيضاً شبهوا الوصل بالوقف [1] في قولهم : « سَبْسَبًّا » و« كَلْكَلًّا » [2] .

= و« التصريح » (٢ : ٣٤٤) و« شرح شواهد الشافية » (٢١٨) و« خزانة الأدب » (٤ : ١٧٧) .

وتتمته :

مِنْ بَعْـدِما وبعـدِمَا وبَعْـدِمَـتْ
صارَتْ نُفُوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ
وكـادَتِ الحُـرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَـتْ

والمراد بقوله : « بعدِمَتْ » : بعدِما ، فأبدلت من الألف هاء ، ثم أُبدل الهاء تاءً؛ لتوافق بقية القوافي . والغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق .

والشاهد : أن هاء التأنيث في نحو : « مسلَمَتْ » و« الغَلْصَمَتْ » و« أَمَتْ » يقف عليها بعضُ العرب بالتاء ، والقياس الوقف عليها بالهاء .

(١) أي : وإلَّا فحقه التنوين .

(٢) (سبا سبا) و (كلا كلا) في حيدر ، والسبسب : القفر والمفازة ، والكلكل : الصدر .

الشاهد : تشديد « سَبْسَبًّا » و« كَلْكَلًّا » في الوصل ضرورة ، وإنما يشدّد في الوقف ليعلم أنَّه متحرِّك في الوصل .

ومثل ذلك قول من قال في الوقف : « هذا خالدُّ » ، فإذا وصل قال : « هذا خالدٌ »

ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي مجرى الوقف . « خزانة الأدب » (٦ : ١٣٧) .

وقال الزمخشري في « المفصل » (٣٤٢) : « وقد يُجْرَى الوصل مُجرى الوقف . منه قوله :

مِثْل الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا

ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : « ثَلَاثَـهْ أربعـهْ » ، وفي التنزيل : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ » (الكهف : ٣٨) . يريد : ثلاثة أربعة ، ثم تخفف الهمزة .

انظر « شرح المفصل » (٣ : ٩٤) و(٨ : ٣١) و(٩ : ٦٨) و« شرح شواهد الشافية » (٢٥٥).

وكما أجْرَوا غيرَ اللازم مُجْرَى اللازم في قوله :

..... فقلْتُ أهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ [1]

وقوله :

ومـن يَتَّقْ فـإنّ اللهَ مَعْهُ [2] .....

---

(١) عجز بيت وصدره :

وقُمْـتُ لِلـزَّوْرِ مُرْتـاعًا وأرَّقَنِي فقلت : أهْيَ سَرَتْ أم عَادَنِي حُلُمُ

نسبه « البغدادي » في « خزانة الأدب » (٥ : ٢٤٥) و« شرح شواهد الشافية » (١٩٠) إلى « المرار العدوي » . ونسبه « خالد الأزهري » في « التصريح » (٢ : ١٤٣) لـ « زياد بن حَمَل ». وفي «الحماسة» : قاله « زياد بن حَمَل » ، وقيل : « زياد بن مُنقذ » انظر « شرح الحماسة» للمرزوقي » (٣ : ١٣٩٦) و« سمط اللآلي » (١ : ٧٠) و« الخصائص » (١ : ٣٠٥) .

و« الزور » مصدر بمعنى الزائر ، والمراد به طيفها ، يريد أني قمت لأجل الطيف منتبهًا مذعورًا للقائه ، وأرقني لما لم يَحْصُلْ اجتماع محقق ، ثم ارتبت لعدم الاجتماع ، هل كان على التحقيق ، أو كان ذلك في المنام .

والشاهد فيه : أن سكون الهاء من « أهْيَ » عارضٌ ، ولهذا لم يؤت بألف الوصل ، والإسكان مع همزة الاستفهام قليل . وقيل : ضعيف .

(٢) صدر بيت وعجزه :

..... ورِزْقُ اللهِ مُؤتَابٌ وغادي

« مؤتاب » : راجع ، من ائتاب بمعنى آب .

والشاهد فيه : إجراء « تَقِ فَ » مُجرى « عَلِمَ » حتى صار « تَقْفَ » كـ « عَلْمَ » والقياس كسر القاف. والبيت في « الخصائص » (١ : ٣٠٦) و« المحتسب » (١ : ٣٦١) و« شرح شواهد الشافية » (٢٢٨) .

[٥٥] كذلك أجْرَوُا اللازمَ مُجْرَى غيرِه في قوله تعالى : ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (١) / فأُجْرِيَ النصبُ مُجْرَى الرفع الذي (٢) لا يلزم فيه الحرف أصلًا .

وكما حُمِلَ النصبُ على الجرّ في المثنَّى والجمعِ حُمِلَ الجرُّ على النصب فيما لا ينصرف.

وكما شبهت « الياء » بـ « الألف » في قوله :

كَأَنَّ أيْدِيهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ (٣)

---

(١) (القيامة : ٤٠) . أي : بالاقتصار على ياء واحدة مع سكونها . وهذا في قراءة « طلحة بن سليمان » و« الفيض بن غزوان » . أمّا قراءة الجمهور فنصب « يُحْيِيَ » ، وإظهار الياء الثانية . « البحر المحيط » (٨ : ٣٩١) .

(٢) هذه بعض عبارة « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ٣٠٦) وتمامها : « الذي لا تلزم فيه الحركة ، ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلًا » .

(٣) الرجز لـ « رؤبة » (وهو في « ملحقات ديوانه » (١٧٩) ، وبعده:

أيدِي جَوَارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

وضمير « أيديهن » لـ « الإبل » و« القَرِق » : الأملس ، وقيل : المستوي من الأرض الواسع .

والشاهد فيه : تسكين الياء من « أيديهن » وهو شاذ ، والقياس نصبها بـ « كأنَّ » .

قال « ابن الشجري » في « أماليه » (١ : ١٠٥) : « قال « المبرِّد » : هذا من أحسن الضرورات؛ لأنهم ألحقوا حالةً بحالتين ، يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع ، مع أن السكونَ أخفُّ من أخفِّ الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء في ذوات الياء من المركَّبات ، نحو : (معدي كرب) و (قالي قلا) » . والرجز في « الخصائص » (١ : ٣٠٦) و« المحتسب » (١ : ١٢٦) و« خزانة الأدب » (٨ : ٣٤٧) و« شرح شواهد الشافية » (٤٠٥) .

حملت « الألف » على « الياء » في قوله :

ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ [1]

وكما وُضِعَ الضميرُ المنفصلُ موضعَ المتصلِ [2] في قوله :

..... قد ضمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ ..... [3]

---

(١) الرجز لـ « رؤبة » وهو في « ملحقات ديوانه » (١٧٩) ، وقبله:

إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

والشاهد فيه : إثبات حرف العلة ، وهو الألف في « ترضَّاها » مع الجازم وهو « لا » الناهية ، وقُدِّر السكون عليها حملًا على الياء التي حُملت هي في تقدير الفتحة عليها على الألف ، حملًا للأصل على الفرع .

وقيل : هذا الحرف إشباع ، والحرف الأصلي محذوف للجازم . وقيل : الألف أصلية بناء على قوله من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ، ويقرُّ حرفَ العلَّة على حاله .

وقال : « ابنُ عصفور » في « ضرائر الشعر » (٤٦) : « ينبغي أن تجعل (لا) في (ولا ترضَّاها) نافية ، والواو فيه للحال . فيكون المعنى : فطلِّقْها غير مَتَرَضٍّ لها ، ويكون قولُه :(ولا تملَّقِ) جملةَ نهي معطوفةً على جملة الأمر التي هي (طَلِّقْ) » اهـ .

وينبغي أن تكون على هذا جملة (لا ترضَّاها) خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، أي : وأنت لا تترضَّاها .

وقال « ابن جني » في « سر صناعة الإعراب » (١ : ٧٩) : « وقد جاء على الوجه الأعرف : (ولا تَرَضَّها) » . أي : بحذف الألف للساكن . ولا شاهد فيه حينئذٍ . والبيت أيضا في « الخصائص » (١ : ٣٠٧) و« شرح المفصل » (١٠ : ١٠٦) و« التصريح » (١ : ٨٧) و« خزانة الأدب » (٨ : ٣٥٩) و« شرح شواهد الشافية » (٤٠٩) .

(٢) أي : فصل مع إمكان الاتصال للضرورة .

(٣) قطعة من بيت لـ « الفرزدق » وهو بتمامه :

بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدهاريرِ

ونسبه « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ٣٠٧) و(٢ : ١٩٤) لـ « أمية بن أبي الصلت » . وليست بصحيحة . كما في « المقاصد النحوية » (١ : ٢٧٤) . =

وُضِعَ المتصلُ موضعَ المنفصلِ في قوله :

.... إلَّاكِ ديَّارُ [1]

فلما رأى « سيبويه » العربَ إذا شَبَّهتْ شيئًا بشيءٍ ، فحملتـه على حكمـه [2] ،

= الباء في « بالباعث » متعلقة بـ « حَلَفْتُ » في بيتٍ متقدم ، وهو :

إنِّي حَلَفْتُ ولم أَحْلِفْ على فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ من السَّاعينَ مَعْمُورُ

و« الباعث » هو الذي يبعث الأموات ويحييهم ، و« الوارث » هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلَّاك ، وهما اسمان من أسماء الله الحسنى أقسم بهما . و« الأموات » مضاف لـ « الباعث » ، أو مفعول به له . و« ضَمِنَتْ » بمعنى : تضمنت ، أي : اشتملت عليهم ، أو بمعنى : تكلفت بأبدانهم ، و« الأرض » : فاعل « ضمنت » و« إياهم » : مفعوله . « التصريح » (١ : ١٠٤ - ١٠٥) و« خزانة الأدب » (٥ : ٢٨٨) .

والشاهد فيه : مجيء الضمير المنصوب منفصلًا ، للضرورة ، والقياس « قد ضَمِنَتْهُمُ الأرض » بالاتصال . انظر « الإنصاف » (٢ : ٦٩٨) و« أمالي ابن الشجري » (١ : ٤٠) و« شرح الأشموني » (١ : ١١٦) .

(١) قطعة من عجز بيتٍ مجهول القائل ، وهو بتمامه :

وما نُبَالي إذا ما كنْتِ جارتَنَا أنْ لا يجاوِرَنَا إلَّاكِ ديَّـــارُ

والشاهد فيه : وقوع الكاف موضع « إيَّاكِ » . ووقوع الضمير المتصل بعد « إلَّا » شاذٌّ ، والقياسُ وقوعُه بعدها منفصلًا ، نحو : أن لا يجاورَنا إلا إيَّاكِ ديَّارُ . وإنما استحقَّ النصب لأنه استثناءٌ مقدَّم على المستثنى منه ، وهو « ديَّار » . وينكر « المبرد » هذا الاستعمال ، ويرويه « سِوَاكِ » ، وحقّه لولا الضرورُة : « إلَّا أنت » .

والبيت في « الخصائص » (١ : ٣٠٧) و(٢ : ١٩٥) و« شرح المفصل » (٣ : ١٠١ ، ١٠٣) و« المقاصد النحوية » (١ : ٢٥٣) و« شرح الأشموني » (١ : ١٠٩) و« التصريح » (١ : ٩٨) و« خزانة الأدب » (٥ : ٢٧٨) .

(٢) أي : حملت المشبه على حكم المشبه به .

عادتْ أيضًا فحملت الآخرَ على حكم صاحبه [١] ، تثبيتًا [٢] لهما ، وتتميمًا لمعنى الشبه بينهما ، حَكَمَ [٣] أيضًا بأنَّ « الوجهَ » [٤] محمولٌ على « الرجل » [٥] .

ولما كان [٦] النحاةُ بالعرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهِم [٧] آخذين ، جاز لهم أن يَرَوْا فيه نحوَ ما رأوْا [٨] ، ويحذُوا [٩] على أمثلتهم الذي [١٠] حذَوْا .

قال : ومِن حَمْلِ الأصلِ على الفرع حذفُ الحروف [١١] للجزم ، وهي أصولٌ ، حملًا على حَذْفِ الحركات له ، وهي زوائد ، وحملُ الاسمِ على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف [١٢] في البناء ، وهو أصل عليهما ، وحَمْلُ « ليس » و« عسى » في عدم التصرف على « ما » و« لعلَّ » كما حُمِلَتْ « ما » [١٣] على « ليس »

---

(١) أي : فحملت الآخر ، وهو المشبه به ، على حكم صاحبه ، وهو المشبه .

(٢) أي : تقريرًا ، وضمير « لهما » للحكمين .

(٣) أي : سيبويه ، وهو جواب « لمَّا » .

(٤) أي : في « الحسن الوجه » . و(الحسن الوجه) مكان (الوجه) في حيدر .

(٥) أي : في « الضارب الرجل » ، كما أجازوا النصب في « الحسن الوجه » حملًا على « هذا الضارب الرجل » . و(الضارب الرجل) في حيدر .

(٦) (كانت) في إستانبول .

(٧) أي : قصدهم ونهجهم .

(٨) أي : أن يخترعوا قواعد من آرائهم الجارية على رواياتهم عن العرب .

(٩) من الحذو ، وهو الإتِّباع والاقتفاء .

(١٠) (التي) في حيدر .

(١١) أي : حروف العلّة ، والنون .

(١٢) أي : الذي مرتبته دون الاسم ؛ لأنه للربط بينه وبين الفعل .

(١٣) فرعٌ ؛ لأنها حرف .

في العمل [1] انتهى [2] .

وفي « التذكرة » لـ « أبي حيان » ذكر بعضهم : أنه [3] إنما اشتُرِطَ اتحاد الزمان [4] في عطف الفعل على الفعل ؛ لأن العطف نظيرُ التثنية [5] ، فكما لا يجوز تثنية المختلِفَيْنِ لا يجوز عطفُ المختلفين في الزمان [6] .

قال « أبو حيان » : وهذا من حمل الأصل على الفرع [7] ؛ لأن العطف أصلُ التثنية ، إلّا أن يدعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم .

وأما الثالث [8] : فالنظير إمّا في اللفظ ، أو في المعنى ، أو فيهما .

فمن أمثلة الأول زيادة « إنْ » بعد « ما » المصدرية الظرفية [9] ،

---

(١) لكون « ليس » فعلًا ، وأصل العمل للأفعال ، والجامع نفي الحال والجمود .

(٢) ملخصًا من « الخصائص » (١ : ٣٠٣-٣١١) .

(٣) أي : الشأن .

(٤) أي : وإن اختلفت الصيغ .

(٥) أي : لأن العطف في الأفعال كالتثنية في الأسماء .

(٦) أي : نحو « ضاربٌ الآن » و« ضاربٌ غدًا » أو « أمس » ، فلا يقال فيهما : « ضاربان » ؛ لهذا الاختلاف .

(٧) الأصل هو العطف ، والفرع هو التثنية .

(٨) أي : حمل النظير على النظير .

(٩) مثاله قول « المَعْلُوط بن بدل القريعي » :

ورَجِّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

والشاهد فيه : زيادة « إن » بعد « ما » المصدرية الظرفية ؛ لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية .

والبيت في « الكتاب » (٤ : ٢٢٢) و« الخصائص » (١ : ١١٠) و« شرح المفصل » (٨ : ١٣٠) و« التصريح » (١ : ١٨٩) .

والموصولة [١] ، لأنهما [٢] بلفظ « ما » النافية . ودخول « لام » الابتداء على « ما » النافية [٣] ، حملًا لها في اللفظ على « ما » الموصولة / . وتوكيد المضارع بـ « النون » بعد [٥٦]
« لا » النافية [٤] ، حملًا لها في اللفظ على « لا » [٥] الناهية . وحذف فاعل « أَفْعِلْ [٦] به » في التعجب [٧] ، لما كان مُشَبَّهًا لفعل [٨] الأمر في اللفظ .

وبناء باب « حَذَامِ » على الكسر ، تشبيها له بـ « دَرَاكِ » [٩]

---

(١) مثاله قول « جابر بن رَألان الطائي الجاهلي » أو « إياس بن الأرتّ » :

يُرَجِّى المرءُ ما إن لا يُلاقي وتَعْرِضُ دونَ أبْعَدِه الخطوبُ

والشاهد فيه : زيادة « إنْ » بعد « ما » الموصولة ، لشبهها باللفظ بـ « ما » النافية .

والبيت في « النوادر » (٢٦٤) و« خزانة الأدب » (٨ : ٤٤٠) .

(٢) أي : « ما » المصدرية ، والموصولة في اللفظ ، كـ« ما » النافية ، وتقع بعدها « إن » الزائدة كثيرًا لتأكيد النفي .

(٣) مثاله قولُ القائل:

ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا ولكِنْ لا خيارَ مع اللَّيالي

والشاهد فيه : دخولُ اللام على جواب « لو » المنفي . وهذا قليل . والأكثر تجرد جواب « لو » من « اللام » إذا كان منفيًّا . « الفيض » (٢ : ٨٠٧) . والبيت في « شرح الأشموني » (٤ : ٤٣) و« التصريح » (٢ : ٢٦٠) و« شرح أبيات مغني اللبيب » (٥ : ١١١) .

(٤) مثاله قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾(الأنفال : ٢٥).

(٥) (لا) ساقط من حيدر .

(٦) (فعل) في س .

(٧) أي : لدليل ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (مريم : ٣٨) .

(٨) (بفعل) في ح ، م .

(٩) اسم فعل أمر ، بمعنى « أَدْرِكْ » ، وهو من « أَدْرَكَ » الرباعي ، وهو مسموع . وأجاز « ابن طلحة » القياسَ عليه . « توضيح المقاصد والمسالك » (٤ : ٧٦) .

و« نَزَالِ »[1] ، وبناء «حاشا» الاسمية ، لشبهها في اللفظ بـ« حاشا » الحرفية .

ومنها إدغام الحرف في مُقَارِبِه في المخرج .

ومن أمثلة الثاني[2] : جواز « غيرُ قائمٍ الزيدانِ » ، حملًا على « ما قامَ[3] الزيدانِ» ؛ لأنه في معناه[4] ، لولا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إمَّا أن يكون ذا خبرٍ ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر .

ومنها إهمال « أنِ » المصدرية مع المضارع[5] حملًا على « ما » المصدرية .

---

(١) اسم فعل أمر ، وهو من الثلاثي المجرّد . وهو مقيس . انظر « شرح ابن عقيل » (باب أسماء لازمت النداء) . و(تراك) في حيدر ، وإستانبول .

(٢) أي : حمل النظير على النظير في المعنى

(٣) (قائم) في س .

(٤) وإن اختلفا صورة ، فإن النفي الذي تدل عليه « ما » دلت عليه « غيره » .

(٥) مثاله قولُ القائل :

أن تَقْـــرَآنِ على أسماءَ ويَحْكُمَا منِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

الشاهد فيه : إهمال « أنِ » المصدرية عن العمل ، حملًا على « ما » المصدرية . ومذهب « الفارسي » و« ابن جني » أنها مخففة من الثقيلة . والمعنى : أنكما تقرآن ، وترك الفصل لضرورة إقامة الوزن .

ومثله قراءة « ابن مجاهد » : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾(البقرة : ٢٣٣) برفع « يتمُّ » .

والبيت في « الخصائص » (١ : ٣٩٠) و« الإنصاف » (٢ : ٥٦٣) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٣٨٠) و« شرح الأشموني » (٣ : ٢٨٧) و« التصريح » (٢ : ٢٣٢) و« خزانة الأدب » (٨ : ٤٢٠) و« شرح أبيات مغني اللبيب » (٤ : ١٢٢) .

ومن أمثلة الثالث [1] : اسم التفضيل ، و« أَفْعَلَ » في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يَرْفَعَ الظاهرَ لشبهه بـ « أَفْعَلَ » في التعجب وزنًا وأصلًا [2] وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير « أَفْعَلَ » [3] في التعجب ؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك .

قال « الجوهريُّ » [4] : ولم يُسمَعْ تصغيرُه [5] إلّا في « أَمْلَحَ » و« أَحْسَنَ » ، ولكِنِ النحويون [6] قاسوه فيما عداهما .

---

(١) أي : حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى .

(٢) أي : مأخذًا ، والمعنى : أن الشروطَ المطلوبة لبناء « أفعل » التفضيل مشروطةٌ في التعجب أيضًا . وهذا والذي قبله نظيرٌ باعتبار المَبْنَى ، وإفادةُ المبالغة باعتبار المعنى

(٣) مع أنه فعل ، والتصغير من خصائص الأسماء .

(٤) وفي « الصحاح » (ملح : ١ : ٤٠٧) : « ويقولون : « ما أُمَيْلِحَ زيدًا » . ولم يُصَغِّروا من الفعل غيرَه ، وغيرَ قولهم : « ما أُحَيْسِنَهُ » . قال الشاعر:

يا مـا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا عَطَوْنَ لنـا ... من هَؤُلَيَّاءِ بين الضَّالِ والسَّمُرِ »

ويرويه النحاة هكذا :

ياما أميلحَ غزلانا شَدَنَّ لنـا ... من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

و« الجوهريُّ » هو « أبو نصر ، إسماعيل بن حماد ، الجوهريُّ » المتوفّى سنة ٣٩٨هـ وقيل غير ذلك . مترجم له في « إشارة التعيين » (٥٥) .

(٥) « أَفْعل » في التعجب .

(٦) الكوفيون يقيسونه دون البصريين . « الفيض » (٢ : ٨١٤) .

وأما الرابع [1] : فمن أمثلة النصب بـ « لم » [2] حملًا على الجزم بـ « لن » [3] ، فإنَّ الأُولَى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل [4] .

وفي « الجُزُولية » [5] : قد يُحمل الشيء على مقابله ، وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله .

مثال الأول : « لَمْ يضربِ الرّجلُ » ، حُمِلَ الجزمُ على الجرّ .

---

(١) هو حمل النقيض على النقيض .

(٢) (بلن) بدل (بلم) في س .

مثال ذلك قولُ « عليّ بن أبي طالب » – رضي الله عنه – أو « الحارث بن المنذر الجرمي » :

مِنْ أيِّ يَومَيّ من المَوْتِ أفِرّ أَيَوْمَ لم يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُـــدِرْ

الشاهد في الثاني نصب المضارع بالجازم على لغةٍ ، وقيل : إن الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . والبيتان في « النوادر » (١٦٤) و« المحتسب » (٢ : ٣٦٦) و« الخصائص » (٣ : ٩٤) و« شرح الأشموني » (٤ : ٨) .

(٣) مثال ذلك قول القائل:

لن يَخِبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ من دُونِ بابِـــكَ الحَلَقَهْ

الشاهد فيه الجزم بـ « لن » على لغة . والبيت في « شرح الأشموني » (٣ : ٢٧٨) و« همع الهوامع » (٢ : ٤) و« الدرر اللوامع » (٢ : ٤)

(٤) بيان لوجه النقيضية ، وأن كل واحدة تدل على نقيض ما تدل عليه الأخرى .

(٥) هي المقدمة المشهورة ، وحواشٍ على « الجمل » للزجاجي . ومؤلفها : « أبو موسى ، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت » المتوفى سنة ٦٠٧هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٢٣٦) .

ومثال الثاني : « اضربِ الرجلَ » ، حُمِلَ الجزم فيه [1] على الكسر [2] الذي هو [3] مقابلُ [الجرّ ، من جهة أن الكسرَ في البناء مقابلُ الجرِّ في الإعراب .

ومثال الثالث : « اضربِ الرجلَ » ، حُمل السكون فيه على الكسر ، الذي هو [4] مقابلٌ] [5] للجرّ ، الذي هو [6] مقابلٌ للجزم ، والجزم مقابلٌ للسكون .

---

(١) أي : في « اضرب » .

(٢) أي : في « لم يضرب » .

(٣) أي : الكسر .

(٤) أي : الكسر .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٦) أي : الجر .

obeikandl.com

الخامسة

اختُلف هل يجوز تعدّد الأصول المقيس عليها لفرعٍ واحدٍ [١] ؟

والأصحُّ نعم ، ومن أمثلة ذلك « أيّ » في الاستفهام [٢] والشرط [٣] ، فإنها [٤] أُعْرِبَتْ [٥] حملًا على نظيرتها [٦] « بعض » ، وعلى نقيضتها [٧] « كل » .

---

(١) (الفرع الواحد) في س .

(٢) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ (الكهف : ١٩) .

(٣) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(الإسراء : ١١٠) .

(٤) أي : « أيًّا » فيهما .

(٥) مع قيام سبب البناء ، وهو الشبه المعنوي ، لما عارضه من الحمل المذكور .

(٦) أي : من حيث المعنى ، فإن « أيًّا » سواء كانت استفهامية أو شرطية مدلولها « بعض » ، وكذلك النقيضية في « كل » ؛ لأنها دالة في المعنى على العموم لمدلولها وغيره . وكلاهما معرب ، فأعربت هي بالحَمْل عليهما . « الفيض » .

(٧) (نقيضها) في حيدر .

obeikandl.com

الفصل الثاني : في المقيس

وهل يوصف بأنه من كلام العرب أوْ [1] لا ؟

قال [2] « المازني » /: « ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب » [3] . [٥٧]

قال : ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعتَ البعض ، فقِسْتَ عليه [4] غيرَه ، فإذا سمعت « قام زيدٌ » أجزتَ [5] : « ظَرُفَ بِشْرٌ » و« كَرُمَ خالدٌ » .

قال « أبو علي » : وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق « اللام » ما شئت ، كقولك : « خَرْجَج » [6] و« دَخْلَل » و« ضَرْبَبْ » [7] من « خَرَجَ » [8] و« دَخَلَ » و« ضَرَبَ »

---

(١) هكذا في الشَّرْحَيْن ، و(أم) في نسخ الاقتراح .

(٢) (قال) ساقط من ل .

(٣) أي: لأنه صِيغَ في قوالبهم، وجاء على نهج كلامهم، ونُسِجَ على منوالهم. انظر قول « المازني » في « المنصف شرح التصريف » (١ : ١٨٠) و« الخصائص » (١ : ١١٤ ، ٣٦٠) .

(٤) (على) في م .

(٥) أي : قياسًا على ما سمعته من الجملة الفعلية .

(٦) (خرجرج) في س ، وإستانبول .

(٧) من الخروج والدخول والضرب . وهذه كلّها تبنى للإلحاق بـ « فَعْلَلَ » دون نظر إلى معانٍ معروفة . وفائدته : الامتحان والتدريب . وقد عقد العلماء في ذلك بابًا بعنوان : « مسائل التمرين » . انظر « الممتع » (٢ : ٧٣١) و« شرح الشافية » للرضي » (٣ : ٢٩٤) .

(٨) متعلق بـ « تَبْني » .

على مثال : « شَمْلَل » و« صَعْرَر »[1] .

قال « ابنُ جني »[2] : وكذلك تقول في مثال « صَمَحْمَحْ »[3] من الضَّرْب «ضَرَبْرَبْ» ومن القَتْل « قَتَلْتَل » ، ومن الشُّرب « شَرَبْرَبْ » ، ومن الخروج «خَرَجْرَجْ» وهو من العربية بلا شكّ ، وإن لم تنطقِ العربُ بواحد من هذه الحروف[4] .

قال : فإن قيل : فقد[5] منع « الخليل » لما أُنْشِدَ :

ترافَعَ العِزُّ بنا فَارفَنْعَعَا

قياسًا على قول « العجاج » :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فَاقْعَنْسَسَا[6]

---

(١) من شَمِلَ ، وصعَّر . فـ « شملل » و« صعرر » على وزن « فعلل » ، وهما من أبنية الصرف ، وليس لهما معنى في وضع اللغة ، وإنما هذان على بناء مثال « جعفر » .

(٢) في « الخصائص » (١ : ٣٦٠) .

(٣) وهو الشديدُ المجتمعُ الألواحِ ، والقصيرُ ، والأصلعُ ، والمحلوقُ الرأسِ « قاموس » . والضّربرب ، وما عطف عليه يراد بها المبالغة ، وليست من متون اللغة الموضوعة بإزاء معانٍ معيّنة . ومع ذلك فهي مقيسة بالنسبة إلى ما ذكروا .

(٤) أي : الكلمات .

(٥) (فقد) ساقط من إستانبول .

(٦) « ديوان العجاج » (١٣٨) و« الخصائص » (١ : ٣٦٠ ، ٣ : ٢٩٨) ، و« المحتسب » (٢ : ١٣٤) . وتقاعس العز بنا : امتنع بنا العزُّ فيما يرام جنابه ، من تقاعسَ الفرسُ : إذا لم ينقَدْ لقائده ، واقعنسس : تمكن واستعصى .

وورد في « المحتسب »: « قولُك : (تعالى اللهُ) أبلغُ من (علا) ، كقول « العجاج » :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فَاقْعَنْسَسَا =

فدلَّ على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية .

فالجوابُ أنه إنّما أنكر ذلك لأنه فيما [1] لامه حرف حلقيّ ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامُهُ حرفُ حلق ، خصوصًا وحرف الحلق فيه متكرر ، وذلك مستنكرٌ عندهم ، مستثقل .

قال : فثبت إذن أن كلَّ [2] ما قيسَ على كلامهم فهو من كلامهم ؛ ولهذا قال مَنْ قال في « العجاج » [3] و« رؤبة » : إنهما قاسا اللغة وتصرَّفا فيها ، وأقْدَمَا على ما لم يأت به مَنْ قبلَهما .

قال [4] : وذكر « أبو بكر » أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكُّ [5] فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلًا لها أنِسَ بها وزال استيحاشُه منها ، وهذا تثبيت [6] اللغة [7] بالقياس .

= وهو أبلغ معنى من (قَعِسَ) ، كما أن (احْدَوْدَبَ) أقوى معنى من (حَدِبَ) و(اعْشَوْشَبَ) أقوى من (أَعْشَبَ) ؛ وذلك لكثرة الحروف » .

(١) (لأن فيها ما لامه) في س .

(٢) (كلما) في س .

(٣) هو « عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء » ، المتوفى نحو ٩٠ هـ . ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وهو راجز مُجيد ، وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد (رؤبة) . « الأعلام (٤ : ٨٦) .

(٤) في « الخصائص » (١ : ٣٦٩) .

(٥) أي : أهي عربية أم لا ؟

(٦) أي : تقرير لذلك .

(٧) هكذا في حيدر ، وإستانبول ، و(للغة) في س ، ل ، م .

وقال في موضع آخر من « الخصائص »[1] : من قوة القياس عندهم اعتقادُ النحويين أن ما[2] قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[3] ، نحو قولك في بناء مثل « جَعْفَر » من ضرب : « ضَرْبَبْ » ، وهذا[4] من كلام العرب / ، ولو بنيت منه [٥٨] « ضَوْرَب » أو « ضَيْرَب » لم يكن من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقلِّ استعمالًا والأضعف قياسًا . انتهى[5] .

---

(١) في آخر (باب في تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع) (١ : ١١٤) .

(٢) « أنما » في س .

(٣) أي : جار على قوانينه ، مبني على قواعده وضوابطه .

(٤) هكذا في حيدر وإستانبول ، و(فهذا) في س ، وبلا (و) في « الخصائص » .

(٥) (انتهى) ساقط من س ، ل .

obeikandl.com

الفصل الثالث : في الحكم

فيه مسألتان

الأولى

إنما يقاس على حكمٍ ثبت استعمالُه عن العرب .

وهل يجوز أن يقاس على [1] ما ثبت بالقياس والاستنباط ؟

ظاهر كلامهم : نعم . وقد ترجم عليه في « الخصائص » [2] « باب الاعتلال لهم [3] بأفعالهم » [4] .

قال : من ذلك أن تقول : إذا كان اسمُ الفاعل - على [5] قوةِ تَحَمُّلِهِ للضمير- متى

---

(١) (عليه) في س .

(٢) (١ : ١٨٦) .

(٣) (لهم) ساقط من س ، وإستانبول .

(٤) الاعتلال : طلبُ العلّة وإظهارها ، أي : في أن يعتلّ النحويُّ للعرب ، أي : يذكر علّةً لأحكام كلامهم ، ويوجهها بتوجيهٍ مأخوذ من أصولِ قواعِد خطاباتِهم بأفعالهم الصادرة منهم ، فيستنبط منها توجيهاتٍ لأفعالٍ أُخَرَ في الكلام ، والمرادُ بأفعالهم تصرفاتُهم في الكلام ، وَتَفَنُّناتُهم فيه « الفيض » (٢ : ٨٣١) .

(٥) « على » للمصاحبة ، بمعنى « مع » .

جرى على غير مَنْ هو له - صِفةً ، أو صِلَةً ، أو حالًا ، أو خبرًا - لم يتحمل الضميرَ [1] ، فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل [2] ، فإن الحكم [3] الثابت للمقيس عليه ، إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقُه العلاماتُ [4] .

---

(١) أي : كما يتحمله الفعل . ومقتضَى هذا الكلامِ أن الضمير مع الفعل إذا جَرى على غير من هو له يجوز استتاره . كما في « الإنصاف » في (المسألة الثامنة) (١ : ٥٧) .

وفي « همع الهوامع » (١ : ٩٦) : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضًا ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، و(يضربها هو) على الخلاف » . وانظر « حاشية الصبان على شرح الأشموني » (١ : ١٩٨) عند قول « ابن مالك » في « الابتداء » :

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حيثُ تَلَا ما ليس معناهُ له مُخَصَّلا

(٢) فإنها ضعيفةُ الشبه بالفعل ؛ لأنها مشبَّهة باسم الفاعل القاصر .

وتمام عبارة « الخصائص » : « فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل نحو قولك : (زيدٌ هندٌ شديد عليها هو) ، إذا أَجْرَيْتَ (شديدًا) خبرًا عن (هند) ، وكذلك قولك : (أخوك زيدٌ حَسَنٌ في عينه هما) و(الزيدون هند ظريفٌ في نفسِها هم) .

وما ظنُّك أيضًا بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو قولك : (أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو) و(غلاماك أبوك أحسنُ عنده من جعفرٍ هما) و(الحَجَرُ الحيَّةُ أشدُّ عليها من العصا هو) » .

(٣) أي : إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير مَنْ هو له .

(٤) أي : لا تلحق الفعلَ الرافعَ لما ذُكِرَ العلاماتُ الدالةُ على التثنية في الفاعل ، أو كونه جمعًا في اللغة الفصيحة ، ولو كان باقيًا على رفعه الضمير لوجب ذلك ، واسم الفاعل حينئذ كذلك.

ثم المراد من كلام « ابن جني » المذكور : أن عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير مَنْ هو له حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للظاهر ؛ فإنه لا فاعل فيه مضمر ، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له ، فعُلِمَ أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز ، فكذا الصفة المشبهة به . « الفيض » (٢ : ٨٣٤ - ٨٣٥) .

الثانية

قال « ابنُ الأنباري » [1] : اختُلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ، فأجازه قوم ؛ لأن المختلَف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه . ومَنَعَه آخرون ؛ لأنّ المختلَف فيه فرعٌ لغيره ، فكيف يكون أصلًا ؟

وأُجيبَ : بأنه يجوز أن يكون فرعًا لشيء أصلًا لشيءٍ آخر ، فإنَّ اسمَ الفاعل فرعٌ على [2] الفعل في العمل ، وأصلٌ للصفة المشبهة .

وكذلك [3] « لاتَ » فرع على « لا » ، و« لا » فرع على « ليس » ، فـ« لا » أصلٌ لـ« لات » وفرع على « ليس » ، ولا تناقض في ذلك [4] لاختلاف الجهة .

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه : أن تستدلَّ [5] على أن « إلَّا » [6] تنصب المستثنَى ، فتقول : حرفٌ قام مقامَ فعل يعمل النصبَ ، فوجب أن يعمل النصب كـ « يا » [7] في النداء ، فإنّ إعمالَ « يا » في النداء مختلَف فيه ، فمنهم مَنْ قال : إنه العامل ، ومنهم من قال : فعلٌ مقدر .

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٢٤-١٢٥) قَدَّمَ « السيوطيُّ » وأخَّر في نصِّ « الأنباري » .

(٢) (عن) في س ، و« فرع الفعل » في « الفيض » ، والذي أثبته موافق لـ« لمع الأدلة » . أي : لمشابهته له في الحركات والسكنات والتجدّد والحدوث .

(٣) أي : مثل اسم الفاعل في أصالته بالنسبة للصفة ، وفرعيته بالنسبة إلى الفعل « لات » .

(٤) أي : في كون الشيء الواحد يتصف بالأصلية والفرعية ، لاختلاف الجهة .

(٥) (يستدل) في س .

(٦) (لا) في س .

(٧) فـ« يا » مقيس عليه .

الفصل الرابع : في العلّة

فيه مسائل

الأولى

[٥٩] قال صاحب / « المستوفَى » : « إذا استقريتَ [١] أصول هذه الصناعة علمتَ أنها في غاية الوَثاقة [٢] ، وإذا تأملتَ عللها عرفتَ أنها غيرُ مدخولة [٣] ولا مُتَسَمَّح [٤] فيها .

وأما ما ذهبَ إليه غَفَلَةُ العوامّ من أنّ علَلَ النحو تكون واهيةً ومُتمحلة [٥] ،

---

(١) (استقرت) في م ، وإستانبول .

(٢) بفتح الواو ، وكسرها لغةٌ فيه . مصدر « وُثُق الشيء » ككَرُمَ ، صار ثابتًا محكمًا . « الصحاح » (وثق ٤ : ١٥٦٣) و« المصباح » (٦٤٧) .

(٣) بالنقص والإبطال .

(٤) (يَسَّمُحُ) في ل ، و(يتسمح) في م . والتَّسَمُّح : هو عدم التثبت في الأمر ، مع القدرة على تحققه. (يَسَّمُحُ) في ل ، و(يتسمح) في م .

(٥) أي : متناهية في الضعف ، وموضوعة مصنوعة .

تظهر حكمةُ العرب ، ويتضح سدادُ مقصدهم فيما جاؤوا به في لغتهم بتتبُّع العلَّة في تأليف لسانهم وتكوين لغتهم ، ولكن في حدود ما ينشرح به الصدر ، وما ترتاح له النفس ، أمّا ما لا تنطوي عليه النفس إلَّا على تجشم واستكراه ، بسبب تكلُّف بعض النحويين في إيجاد العلَّة فقد ضربَ بعضُهم المَثَلَ بضعفها ورِقَّتِها . قال « ابن فارس »- ٣٩٥هـ :

مَرَّتْ بِنَا هيْفَاءُ مَمْشُوقَةٌ تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لتركيّ =

= تَرْنُو بِطَـرْفٍ فاتِـرٍ فاتِنٍ أضْعَفَ من حُجَّةِ نَحْـوِيِّ

«وفيات الأعيان» (١ : ١١٩) و «البداية والنهاية» (١١ : ٣٣٥) و« الفيض » (٢ : ٨٤٤).

ومن الخير أن أسوق في هذا الموطن نصًّا للشيخ « محمد الخضر حسين » يوضِّح فيه « أقسام العلة» وهو: « العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنتْ عليها أحكام ألفاظها ، ترجع إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يقرب مأخذُه ، ويتلقاه النظرُ بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجَّهوا حذفَ أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفّة .

ثانيها : ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها كما أنك لا تضعها بمحل العِلْمِ أو الظنِّ القريب منه ، وهذا كما قالوا في وجه بناء « قبلُ » و« بعدُ » إذا قُطِعَا عن الإضافة لفظًا : إنهما شابها الحرفَ في احتياجهم إلى معنى المحذوف وهو المضاف إليه .

فإذا قلت : إن هذه العلة ثابتةٌ عند ذكر المضاف إليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرُها ، وهو حكم البناء؟

قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواصِّ الأسماء أبعدها عن شَبَهِ الحرف ، فعادت إلى أصلها الذي هو الإعراب .

فإن قلت لهم : ما بالُهم بنوا « أيّ » الموصولة فيما إذا أضافوها في اللفظ ، وحذفوا صَدْرَ صلتها ، فهذا يرد قولَكم : إن ظهور الإضافة يُبعد عن شَبَهِ الحرف؛ لأنها من خواص الأسماء ؟

أجابوك : بأن العرب أنزلوا المضاف إليه في باب « أي » منزلة صَدْر العلَّة المحذوف ، فصارت «أيٌّ» في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ ، فتستحقُّ ما استحقته « قبلُ » و« بعدُ » من البناء .

ولا يسعُك بعد هذا إلَّا أن تسلَّ يدك من هذه المجادلة ، وتنفصل منها وليس في ذهنك أثارةٌ من علمٍ .

ثالثها : ما يجري فيه بعضُ النحاة على ما يشبه التخييل .

ومثال هذا : أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو : « هل كتب عمرٌو؟ » . وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبرُه اسمٌ ، نحو : « هل عمرٌو كاتبٌ؟ » ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبرُه فعلٌ ، نحو : « هل عمرٌو كَتَبَ ؟ » . =

واستدلالُهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعةً للوجود [١] لا الوجودُ [٢] تابعًا لها ، فبمعزل [٣] عن الحقِّ .

وذلك أن هذه الأوضاع [٤] والصيغ [٥] ، وإنْ كنَّا نحن نستعملها ، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع [٦] ، بل على وجه الاقتداء والاتّباع ، ولا بدّ فيها من التوقيف [٧] ، فنحن إذا صادفنا الصيغَ المستعملة والأوضاعَ [المحصّلةِ] [٨] بحالٍ من

= وقد أراد بعضُهم أن يذكر علّةً لدخولها على اسم خبره اسمٌ ، وعدم دخولها على اسم خبرُه فعل ، فقال : لأن « هل » إذا لم تَرَ الفعلَ في حيِّزها تسلَّتْ عنه ذاهلةً ، وإن رأته في حيِّزها حنَّت إليه ؛ لسابق الإلفة ، فلم تَرْضَ حينئذٍ إلَّا معانقَته .

وكلامُ هذا النحويِّ وهو يقرِّر حقيقةً علميةً لا يختلف عن قول الشاعر ، وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحةٌ عشقتْ ظبيًا حوَى حـورًا ... فمـذ رأته سعـتْ فـورًا لخدمتـه

كـ« هَلْ » إذا ما رأت فعلًا بحيِّزها ... حنـتْ إليه ولم تـرضَ بفرقتـه »

« القياس في اللغة » (٧٥-٧٧)

فانظر إلى « هل » وهي تتسلى وتذهل ، وتحنّ وتتذكر الإلفة وتعانق !!

انظر « النحو العربي : العلّة النحوية » (١٢٥-١٢٦) .

(١) أي : فهي مناسبات تذكر بعد الوقوع ، فتجري على حسب ما وجدت له إن قويًّا أو ضعيفًا .

(٢) كما هو شأن العلَّة الحقيقية ، فإن الحكم دائر معها وجودًا وعدمًا ، لا عكسه .

(الموجود) في س .

(٣) (في معزل) في س .

(٤) هي الموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ .

(٥) هي الموضوعات النوعية ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وغيرهما .

(٦) الابتداء : الاختراع والابتكار . والابتداع : كعطف التفسير؛ لأن الجري على غير مثالٍ سابق.

(٧) (التوفيق) في إستانبول .

(٨) زيادة من « المستوفَى » .

الأحوال ، وعلمنا أنّها [1] كلّها أو بعضَها من وضع واضعٍ حكيمٍ - جلَّ وتعالى [2] - تطلبنا بها وجهَ الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه ، فذلك [3] غاية المطلوب ».

وقال « ابن جني » في « الخصائص » [4] : اعلم أن عِلَلَ النحويين أقربُ إلى عِلل المتكلمين [5] منها [6] إلى عِلَل المتفقهين [7] ، وذلك أنهم [8] إنما يُحيلون على الحسِّ [9] ويَحتجون فيه بثِقَل الحال [10] أو خِفَّتها على النفس ، وليس كذلك علل الفقه ؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات [11] ؛ لوقوع الأحكام ، وكثيرٌ منه [12] لا يظهر فيه وجهُ الحكمة ، كالأحكام التعبدية ، بخلاف النحو؛ فإن كلَّه أو غالبَه مما تدرك علتُه ، وتظهر حكمتُه .

---

(١) (أن) في إستانبول .

(٢) (وعلا) في حيدر .

(٣) أي : الحصول والاطلاع .

(٤) (١ : ٤٨ ، ٥٣) انظر « الخصائص » (١ : ١٤٤) . و (الخصائص) ساقط من س .

(٥) في القوة وظهور الوجه .

(٦) (فيها) في س .

(٧) لأنّ عللهم مبنيةٌ على الظنون ، لأن الفقه مبناه غلبةُ الظن . « الفيض » (٢ : ٨٤٦) .

(٨) الضمير عائد على « النحويين » .

(٩) أي : يُديرُون أمورهم النحوية على الحِسِّ الذي هو أقوى الأدلة ، دون الظنِّ والحَدْس .

(١٠) أمر الثقل والخفة على النفس إنّما يدرك بالأذواق السليمة ، والطبائع المستقيمة .

(١١) عطف تفسيري على « أعلام » جمع « عَلَم » وهو العلامة .

(١٢) أي : من الأحكام .

قال « سيبويه » [١] : وليس شيء مما يُضْطَرُّون إليه إلَّا وهُم يحاوِلون به وجهًا . انتهى [٢] . نعم ، قد لا يظهر فيه وجهُ الحكمة .

قال بعضُهم : إذا عجز الفقيهُ عن تعليل الحكم قال : هذا تعبديٌّ ، وإذا عجز النحويُّ عنه قال : هذا مسموع [٣] .

وفي موضع آخر من « الخصائص » [٤] : لا شكَّ أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض [٥] ما نسبناه إليها . . . ألا ترى إلى اطِّراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجرّ بحروفه / والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك [٦] من التثنية ، والجمع والإضافة ، والنسب والتحقير ، وما يطول شرحُه [٧] . [٦٠]

فهل يحسن بذِي لبّ أن يعتقد أن هذا كلَّه اتّفاقٌ وَقَعَ ، وتوارُدٌ اتَّجَهَ ؟

---

(١) « الكتاب » (١ : ٣٢) .

(٢) كلام « ابن جني » بتصرف ، ثم أردف كلام « سيبويه » بقوله: « وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرهوا عليه ، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به ، وتستمدّ التنبُّه على الأسباب المطلوبات منه » .

(٣) « الأشباه والنظائر » الفقهية للسيوطي (٤٠٧) قريب منه .

(٤) انظر « الخصائص » (١ : ٢٣٨) .

(٥) الغرض : هو الباعث على الأمر الداعي له ، وعطف « الأغراض » على « العلل » تفسيري .

(٦) من عوارض الكلمات .

(٧) من أبواب العربية العارضة للكلم .

فإن قلتَ : فلعلّه شيء طُبِعُوا [1] عليه ، من غير اعتقاد لعلّة ، ولا لقصدٍ من القُصود [2] التي تنسبها إليهم ، بل لأن آخِرًا [3] منهم حذا على ما نَهَجَ الأولُ [4] فقام به [5] .

قيل : إنّ الله إنما هداهم لذلك وَجَبَلَهُمْ عليه ؛ لأن في طِباعهم قَبولًا له ، وانطِواءً على صحَّة الوضع فيه [6] .

وتراهم [7] قد اجتمعوا على هذه اللغة ، وتواردوا عليها .

فإن قلت : كيف تَدَّعي الاجتماعَ وهذا اختلافهم موجودٌ ظاهرٌ ، ألا ترى إلى الخلاف في « ما » [8] الحجازية والتميمية ، إلى غير ذلك [9] ؟

---

(١) أي : شيء طَبَعَهُم الله عليه ، وأودعه في جِبِلَّاتهم وسجاياهم .

(٢) جمع « قَصْد » وكأنه جمعه باعتبار أنواع تجليها فيه ، وإلا فالمصادر لا تجمع .
وفي « الكتاب » (٣ : ٦١٩) : « ليس كلُّ مصدر يُجْمَعُ ، كـ« الأشغال » و« العُقول » و« الحلوم » و« الألباب » ، ألا ترى أنك لا تَجمع الفِكْر ، والعِلْم ، والنَّظر » .

(٣) « آخرًا » ضد الأول .

(٤) هكذا في ل ، وهو الموافق لما في « الخصائص » و« الفيض » و(للأول) في س ، وحيدر . و(منهج الأول) في إستانبول .

(٥) فاعل « قام » ضمير عائد على « الآخِر » .

(٦) « الخصائص » (١ : ٢٣٨-٢٣٩) .

(٧) (ونراهم) في حيدر .

(٨) الحجازيون أعملوا « ما » ، والتميميون أهملوها . انظر « الخصائص » (١ : ١٢٥) .

(٩) كوجوب نصب المستثنى المنقطع عند الحجازيين ، ورجحانه عند التميميين . وكبناء باب « حذامِ » و« أمسِ » عند الحجازيين ، وإعرابه عند التميميين .

قيل : هذا القدر والخلاف لقلته [1] محتقَر غير محتفَلٍ به ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير ، فأما الأصول وما عليه العامّة والجمهورُ فلا خلافَ فيه .

وأيضًا فإن أهل كل واحدةٍ من اللغتين عدد كثير ، وخَلْق عظيم ، وكلٌّ منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئًا [2] منها ، فهل ذلك إلّا لأنهم يحتاطون ، ويقتاسون ، ولا يفرِّطون ، ولا يُخَلِّطُونَ ؟

ومع هذا فليس شيءٌ من مواضع الخلاف -على قلّته- إلَّا وله وجه من القياس يُؤْخَذُ [3] به ، ولو كانت هذه اللغةُ حَشْوًا مَكِيلًا [4] ، وحَثْوًا مَهِيلًا [5] ، لَكَثُرَ خلافها وتَعادَتْ [6] أوصافُها ، فجاء عنهم جرُّ الفاعل ، ورفعُ المضافِ إليه ، والنصبُ بحروف الجزم [7] .

وأيضًا فقد ثبتَ عنهم التعليلُ في مواضع نقلتْ عنهم ، كما سيأتي [8] .

---

(١) أي : بالنسبة لما اتفقوا عليه .

(٢) لأنهم لا يستطيعون التلفظ بخلافه . و(شيء) في س .

(٣) هكذا في س ، م ، وهو الموافق لما في « الخصائص » ، و(يُوَجَّهُ) في « الفيض » .

(٤) الحشو : الرذال والردئ ، ووَصَفَه بالمكيل لأنه ليس مما يدق ويتنافس فيه ، فيوزن كالذهب .

(٥) الحثو : ما يحثَى ويثار ، كالتُّراب والرمل . ومهيلًا : ما ينهال وينصبُّ عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط .

(٦) أي : تجاوزت الحدّ .

(٧) « الخصائص » (١ : ٢٤٣-٢٤٤) .

(٨) في « ذكر مسالك العلة » عند الكلام على النصّ .

الثانية

في أقسام العلل

قال « أبو عبد الله الحُسَيْن بن موسى الدِّينَوري الجَلِيس » في كتابه « ثمار الصناعة » : اعتلالات النحويين صنفان :

• علّة تطرد على كلام العرب ، وتنساق / إلى قانون لغتهم . [٦١

• وعلة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأُولَى أكثرُ استعمالًا ، وأشدّ تداولًا ، وهي واسعةُ الشُّعَبِ [١] إلَّا أن مدار المشهورة منها [٢] على أربعةٍ وعشرين نوعًا ، وهي :

علَّة سماع [٣] ، وعلَّة تشبيه [٤] ، وعلَّة استغناء [٥] ، وعلَّة استثقال [٦] ، وعلَّة

---

(١) جمع : « شُعْبَة » مثل : غرفة ، وغُرَف . وهي ناحية الشيء ، أي : متسعة الأطراف والنواحي . والمراد أنها لا تحصر .

(٢) (الشهرة فيها) في س .

(٣) السماع : أصل هذا الفن ، وعليه مداره ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

(٤) هو كالقياس ، فهو قرين السماع ، كرفع اسم « كان » تشبيهًا بالفاعل ، ونصب خبر « ما » تشبيهًا بالمفعول .

(٥) كالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة .

(٦) كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص .

فَرْق [1]، وعلَّة توكيد [2]، وعلَّة تعويض [3]، وعلَّة نظير [4]، وعلَّة نقيض [5]، وعلَّة حَمْل على المعنى [6]، وعلَّة مشاكلة [7]، وعلَّة معادلة [8]، وعلَّة قُرْب ومجاورة [9]،

---

(١) كتجرُّد خبر أفعال الشروع من « أن » وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإنَّ الشروع لا يجامع الاستقبال؛ لما بينهما من المنافاة، فإن الشروع حاليٌّ لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء.

(٢) كوصف نحو « دَكَّة » بـ« واحدة » (الحاقة : ١٤).

(٣) كتنوين نحو : « جوارٍ » . انظر « أوضح المسالك » (١ : ١٥، ٤ : ١٣٩).

(٤) كحمل « سراويل » المفرد الأعجمي على مُوازنه من العربي في منع الصرف . انظر « أوضح المسالك » (٤ : ١١٧).

(٥) كإعمال « لا » النافية للجنس عمل « إنَّ »، فإنّ « لا » لتأكيد النفي، و« إنَّ » لتأكيد الإثبات . فلما توغَّلتا في الطرفين تشابهتا فأُعملت « لا » عمل « إنَّ ».

(٦) وهو ما يعبّر عنه النحاة بـ (العطف على المعنى، والعطف على المحلّ) وفي « مغني اللبيب » (٦٢٤) : « من العطف على المعنى قولُ البصريين نحو : « لألزمنك أو تقضيَني حقِّي »، إذ النصب عندهم بإضمار « أنْ »، و« أنْ » والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم، أي : ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقي ».

وفي « مغني اللبيب » أيضًا (٦١٦) : « العطف على المحلِّ، نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) ».

(٧) أي : لفظية، وهو المعروف بالازدواج والتناسب، كصرف ما لا ينصرف لمجاورته للمنصرف، نحو : « سلاسلًا وأغلالًا » (الإنسان : ٤).

(٨) أي : مقابلة، كتنوين المقابلة، كتنوين جمع المؤنث السالم، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر، فتنوين نحو : « مسلماتٍ » جَعَلُوه مقابلة النون في نحو : « مُسْلِمينَ ». انظر « أوضح المسالك » (١ : ١٥).

(٩) وفي « مغني اللبيب » (٨٩٤) : « القاعدة الثانية : أنَّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ » بالجرّ ».

وعلَّة وجوب [1] ، وعلَّة جواز [2] ، وعلَّة تغليب [3] ، وعلَّة اختصار [4] ، وعلَّة تخفيف [5] ، وعلَّة دلالة حال [6] ، وعلَّة أصل [7] ، وعلَّة تحليل ، وعلَّة إشعار ، وعلَّة تضاد ، وعلَّة أَوْلَى .

وشَرَحَ ذلك « التاج ابن مكتوم » [8] في « تذكرته » فقال : قولُه : علّة سماع ، مثل قولهم : « امرأةٌ ثَدْيَاءُ » [9] ، ولا يقال : « رجلٌ أثدَى » ، و [10] ليس لذلك [11] علةٌ سوى السماع .

---

(١) كانقلاب كلٍّ من الواو والياء عند تحركه وانفتاح ما قبله ألفًا .

(٢) كإلحاق علامة التأنيث لفعلٍ فاعلُه ظاهر مجازيُّ التأنيثِ ، مثل « أَوْرَقَتِ الشجَرُ » ، ويجوز التذكير فيقال : « أَوْرَقَ الشجَرُ » . انظر « أوضح المسالك » (٢ : ١١٦)

(٣) نحو : « الأبوان » للأب والأم ، و« العَمْرين » لـ« عَمْرو » و« عُمَر » ؛ لعدم اتفاق اللفظ . انظر « التصريح » (١ : ٦٧) و « شرح الأشموني » (١ : ٧٦) .

(٤) مثل باب الترخيم .

(٥) كنقل حركة همزة نحو : « يَرْأَى » للساكن قبلها ، ثم حذفها تخفيفًا . انظر « الممتع » (٢ : ٦٢٠) و« شرح الملوكي » (٣٧٠)

(٦) كما في حذف العامل في قول المستهل « الهلالُ » بالرفع على تقدير « هذا » ، وبالنصب على تقدير « انظر » .

(٧) يأتي شرحُها وشرحُ ما بعدها للمصنّف .

(٨) هو « أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، القيسي ، تاج الدين ، أبو محمد » الحنفي النحويّ ، المتوفَّى سنة ٧٤٩هـ من تصانيفه « التذكرة » ويقع في ثلاثة مجلدات ، سمَّاها : « قَيْد الأوابد » . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ٣٢٦) . و(ابن أم مكتوم) في س .

(٩) « ثدياء » : عظيمة الثديين . « الصحاح » (ثدا ٦ : ٢٢٩١) .

(١٠) هكذا بالواو في « الفيض » وم ، ولا توجد في س ، وحيدر وإستانبول .

(١١) أي : لذلك المنع .

وعلّة تشبيه : مثلُ إعرابِ المضارع لمشابهته الاسمَ [1] ، وبناءِ بعض الأسماء لمشابهتها الحرفَ [2] .

وعلَّة استغناء : كاستغنائهم بـ « تَرَكَ » عن « وَدَعَ » [3] .

وعلَّة استثقال : كاستثقالهم « الواو » في « يَعِدُ » ؛ لوقوعها بين « ياء » وكسرة [4] .

وعلَّة فَرْق : وذلك فيما ذهبوا [5] إليه من رفْعِ الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح « نون » الجمع ، وكسر « نون » المثنَّى .

وعلَّة توكيد : مثل إدخالهم « النون » الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر؛ لتأكيد [6] إيقاعه .

وعلَّة تعويض : مثل تعويضِهم الميمَ في « اللّٰهم » [7] من حرف النداء [8] .

---

(١) انظر « التصريح » (٢ : ٢٢٩) .

(٢) انظر « التصريح » (١ : ٤٧) . و(الحروف) في حيدر .

(٣) أي : في اللغة الفصيحة .

(٤) أصله « يَوْعِدُ » فحذفت الواو تخفيفًا ، لئلا يثقل على اللسان ، لأن الواو ثقيلة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، فكأنها بين الكسرتين ، إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو ، والثانية ياء . « شرح الجرجاني على تصريف العزّي » (٨١) .

(٥) (ذهبنا) في س .

(٦) (لتوكيد) في س .

(٧) (في اللّٰهم) ساقط من س ، م .

(٨) انظر « أوضح المسالك » (٤ : ٣١) .

وعلَّة نظير : مثلُ كسرهم / أحدَ الساكنين إذا التقيا في الجزم ، حملًا على الجرّ ؛ إذ هو نظيرُه [١٢] (١) .

وعلَّة نقيض : مثل نصبِهم النكرةَ بـ« لا » حملًا على نقيضها « إنَّ » (٢) .

وعلَّة حمل على المعنَى : مثل ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ (٣) ذَكَّر فعل الموعظة ، وهي مؤنثةٌ حملًا لها على المعنَى ، وهو الوعظ (٤) .

وعلَّة مشاكلة : مثل قوله : ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا﴾ (٥) .

وعلّة معادلة : مثل جَرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب ، ثم عادلوا بينهما (٦) ، فحملوا (٧) النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم (٨) .

---

(١) أي : الجرّ في الاسم نظير الجزم في الفعل .

(٢) أي : فإنَّ « لا » تأكيد للنفي ، و« إنَّ » تأكيد للإثبات ، وهما متناقضان . « التصريح » (١ : ٢٣٥) .

(٣) (البقرة : ٢٧٥) .

(٤) ولولا ذلك الحمل لكان الأحسنُ فيه التأنيث ، لكونه أسند لمجازي التأنيث . وانظر الحملَ على المعنى في « الإنصاف » (٢ : ٥٠٦ – ٥١١ ، ٧٦٢ – ٧٧٧) .

(٥) (الإنسان : ٤) . قرأ « نافع » و« عاصم » في رواية « أبي بكر » و« الكسائي » : « سَلَاسِلًا » منوَّنة . وروى حفص عن « عاصم » : أنه كان لا ينوِّن إذا وصل ، ويقف بالألف . « السبعة » (٦٦٣) .

(٦) أي : بين النصب والجرّ .

(٧) طلبًا للتعادل .

(٨) (السالم) ساقط من س .

وعلَّة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم : « جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ »[1] ، وضم لام « لله » في « الحمدُ لله » ؛ لمجاورتها[2] « الدال » .

---

(١) « خرب » حقه الرفع – وهو الأكثر – ؛ لأنه صفة « جحر » ، إلَّا أنه لما جاور « ضبًّا » المجرور بالإضافة جرُّ بمجاورته .

وفي « الكتاب » (١ : ٦٧) : « وقد حَمَلَهُم قُرْبُ الجِوَارِ على أن جَرُّوا : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ونحوه ، فكيف ما يصحُّ معناه » .

وفي « الكتاب » أيضًا (١ : ٤٣٦) : « ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » فالوجه الرفع ، وهو كلامُ أكثرِ العرب وأفْصَحِهم . وهو القياس؛ لأنَّ الخَرِبَ نَعْتُ الجُحْرِ ، والجحرُ رفعٌ ، ولكن بعض العرب يَجُرُّه ، وليس بنعتٍ للضبِّ ، ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضب فجرُّوه لأنه نكرةٌ كالضبِّ ، ولأنه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ ، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ . ألا ترى أنك تقول : هذا حَبُّ رُمانٍ . فإذا كان لك قلت : « هذا حبُّ رُمَّانيّ » فاضفتَ الرمانَ إليك ، وليس لك الرمانُ إنما لك الحَبُّ .

ومثلُ ذلك « هذه ثلاثةُ أثوابِك » . فكذلك يقع على « جُحْرِ ضبٍّ » ما يقع على حَبِّ رُمَّانٍ ، تقول : « هذا جُحْرُ ضَبِّي » ، وليس لك الضبُّ ، إنّما لك جُحْرُ ضبّ ، فلم يمنعك ذلك من أنْ قلتَ : « جحرُ ضَبِّي ، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسمٍ مفردٍ ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبِّ . ومع هذا أنَّهم أتْبَعُوا الجرَّ الجرَّ ، كما أتبعوا الكَسْر الكسرَ ، نحوُ قولهم ، « بِهِم وبدارهم » . وما أشبه هذا » أي : لولا كسرة الباء لقلت : هُم ، بضم الهاء . وانظر « الخصائص » (١ : ١٩٣) .

(٢) الجمهور على أن هذا من قبيل الإتباع ، لا الجوار ، والإتباع إمَّا لحركةٍ قبله ، كاللام في نحو : « الحمدُ لُله » ، أو لحركةٍ بعدَه كالدال في نحو : « الحمدِ لِلهِ » .

وفي « المحتسب » (١ : ٣٧) : قراءة أهل البادية : « الحمدُ لُلهِ » مضمومة الدال واللام .

وقرأ « إبراهيم بن أبي عبلة » و« زيد بن عليّ » و« الحسن البصريّ » : « الحمدِ لِلهِ » مكسورتان . =

وعلّة وجوب : وذلك تعليلهم [١] رفع [٢] الفاعل ونحوه [٣] .

وعلّة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل « الإمالة » [٤] من [٥] الأسباب المعروفة [٦] ، فإن ذلك علّة لجواز الإمالة فيما أُميل ، لا لوجوبها .

وعلّة تغليب : مثل ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ [٧] .

وعلّة اختصار : مثل باب الترخيم [٨] ، ﴿ وَلَمْ يَكُ ﴾ [٩] .

= وكلاهما شاذّ في القياس والاستعمال . إلا أن هذا اللفظ كثُر في كلامهم ، وشاع استعمالُه ، وهم لِمَا كثُر في استعمالهم أشدّ تغييرًا ، كما جاء عنهم لذلك : « لم يَكُ » و« لا أَدْرِ » و« لم أَبَلْ » و« أَيْشِ تقول » و« جايجي » و« سايسو » بحذف همزتَيْهما .

فلما اطّرد هذا ونحوُه لكثرة استعماله أَتبعوا أحدَ الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ، فصارت « الحمدُ لُله » كعُنُق وطُنُب ، و« الحمدِ لِله » كإِبِل وإِطِل » .

(١) (كتعليلهم) في ل .

(٢) (برفع) في حيدر .

(٣) أي : ونحو الرفع ، من الأحكام النحويّة الواجبة في الصناعة .

(٤) تعريفها : أن تنحوَ بالألف نحو الياء ، وبالفتحة التي قبلها نحوَ الكسرة ، لضربٍ من تجانسِ الصوتِ . « سر صناعة الإعراب » (١ : ٥٢) .

(٥) (في) في س .

(٦) انظر « الأصول » (٣ : ١٦٠) و« شرح المفصل » (٩ : ٥٨) و« شرح الشافية » (٣ : ١٢) .

(٧) (التحريم : ١٢) . فإنه غلب المذكر على المؤنث فأدرجها فيه .

(٨) هو : حذفُ آخر المنادى تخفيفًا ، وذلك بشرط كونِه معرفةً ، غيرَ مستغاثٍ ، ولا مندوبٍ ، ولا ذي إضافة ، ولا ذي إسناد . . . « أوضح المسالك » (٤ : ٥٥) .

(٩) (النحل : ١٢٠) .

وعلَّة تخفيف : كالإدغام [1] .

وعلّة أصلٍ : كـ« اسْتَحْوَذَ » ، و« يُوَكْرِمُ » [2] ، وصرف ما لا ينصرف [3] .

---

(١) قال « ابن عصفور » في « الممتع » (٢ : ٦٣١) : « (الإدغام) هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ووضعُك إيَّاه بهما موضعًا واحدًا . وهو لا يكون إلا في المِثْلَيْنِ أو المتقاربين .

والسبب في ذلك أنَّ النطق بالمثلين ثقيلٌ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعَّفُ مرَّتين ، فيكثر العمل على العضو الواحد . وإذا كان الحرفان غَيْرَيْنِ لم يكن الأمر كذلك ، لأنّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر .

وأيضًا فإن الحرفين إدا كانا مِثلَيْن فإنَّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول ، فلا يتسرَّحُ اللسان بالنطق كما يتسرَّحُ في الغَيْرَيْنِ ، بل يكون في ذلك شبيهًا بمشي المقيَّد . فلمَّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة ، ليقلَّ العمل ، ويخفَّ النطق بهما على اللسان .

وأمّا المتقاربان فلتقاربهما أُجريا مُجرى المِثلين ؛ لأنَّ فيهما بعض الثقل ، ألا تَرَى أنك تُعمِل العضو وما يليه كما كنت في المثلين تُعمل العضوَ الواحد مرتين . فكأنَّ العملَ باقٍ في العضو لم ينتقل .

وأيضًا فإنك تردّ اللسان إلى ما يَقربُ من مخرج الحرف الأول ، فيكون في ذلك عُقْلَةٌ للّسان ، وعدمُ تسريح له في وقت النطق بهما ، فلمَّا كان فيهما من الثقل هذا القدرُ فُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالمِثْلَيْن، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدة؛ ليخفَّ النطق بهما » . وانظر « شرح المفصل » (١٠ : ١٢١) و« شرح الشافية » (٣ : ٢٣٣-٢٣٨) .

(٢) وفي « الشافية » : أصل مضارع « أَفْعَلَ » : « يُؤَفْعِلُ » إلا أنه رُفِضَ لما يلزمُ من تَوَالي الهمزتين في المتكلّم فخُفِّفَ في الجميع . « شرح الشافية » (١ : ١٣٩ ، ١٤٣) ، وانظر « شرح الجرجاني على تصريف العزي » (٤٩) .

(٣) أي : لسببٍ من الأسباب . انظر « أوضح المسالك » (٤ : ١٣٥) .

وعلّة أَوْلى : كقولهم : إن الفاعل أَوْلى برتبة التقديم [١] من المفعول [٢] .

وعلّة دلالة حال : كقول المسْتهلّ [٣] ، الهلالُ ، أي : هذا الهلالُ ، فحذف لدلالة الحال عليه .

وعلّة إشعارٍ [٤] : كقولهم في جمع « موسى » : « مُوسَوْن » ، بفتح ما قبل «الواو» إشعارًا بأن المحذوف « ألف » [٥] .

وعلّة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها [٦] : متى تقدمتْ [٧] وأُكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلْغَ أصلًا [٨] لما / بين التأكيد والإلغاء من التضادّ [٩] . [٦٣]

قال « ابن مكتوم » [١٠] : وأمَّا « علّة التحليل » فقد اعتـــاص [١١] عليَّ شَرْحُها

---

(١) (التقدم) في س .

(٢) أي : به ، فإنه المراد إذا أطلق .

(٣) أي : الذي يرى الهلال .

(٤) كـ « إعلام » وزنًا ومعنًى .

(٥) أي : حُذف لالتقاء الساكنين ، فإن الأصل « مُوسَيُون » ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة مع الواو الساكنة .

(٦) كأفعال القلوب .

(٧) أي : على المفعول به .

(٨) هكذا في ل ، و« داعي الفلاح » و(أصلًا) ساقط من س ، وحيدر وإستانبول .

(٩) فإن الإلغاء يقتضي الإهمال وعدم الاعتداد بالشيء الملغى ، والتأكيد بخلافه .

(١٠) (ابن أم مكتوم) في س .

(١١) أي : اشتد وصعب ، مبالغة في « عَوِصَ » و« عَاصَ » و« هو عويص » صعبٌ شديدٌ لا يدرك إلابمشقة . و(اعتاض) في س ، وإستانبول .

وفكَّرت فيها أيّامًا فلم يظهر لي فيها شيءٌ [1] .

وقال الشيخ « شمس الدين بن الصائغ » [2] : قد رأيتُها [3] مذكورةً في كتب [4] المحققين ، كـ « ابن الخشَّاب البغداديّ » [5] ، حاكيًا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية « كيف » بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلامٌ [6] ، ونفي فعليتها لمجاورتها [7] الفعل بلا فاصل ، فَتَحَلَّلَ عَقْد شُبَه خلاف المُدَّعِي . انتهى .

وأما الصنف الثاني [8] : فلم يتعرض له « الجَلِيسُ » ولا بَيَّنَهُ . وقد بَيَّنَهُ « ابنُ السراج » في « الأصول » [9] فقال : اعتلالاتُ النحويين ضربان :

- ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، وكلُّ مفعولٍ منصوب .

---

(١) هكذا يكون الإنصاف ، والتحلّي بجميل الأوصاف . قال « محمد بن إدريس الشافعي » : سمعتُ « مالكَ بن أنسٍ » يقول : سمعتُ « ابن عجلان » يقول : (إذا أَغْفَلَ العالِمُ لا أدرى أُصِيبَتْ مَقَاتِلُه) . « آداب الشافعي » (١٠٧) . ونسبُ هذ القول أيضًا إلى « ابن عيينة » في « حلية الأولياء » (٧ : ٢٧٤) . وانظر « تذكرة السامع » (٤٢) .

(٢) هو « محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن، الزمرديُّ، شمس الدين ، بن الصائغ » الحنفي، النحوي ، المتوفى سنة ٧٧٦هـ . مترجم له في « بغية الوعاة » (١ : ١٥٥) . و« الصباغ » في س .

(٣) أي : علّة التحليل .

(٤) هكذا في « الفيض » ، وحيدر و(كلام) في س ، ل ، م ، وإستانبول .

(٥) انظر « المرتجل » (٢٦) .

(٦) أما الحرف فلا يكون بضميمته لمثله ، أو للفعل كلامًا .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (الفيل : ١) ؛ لأن الفعل لا يسند لمثله .

(٨) أي : غير المطّرد من العلّة .

(٩) (١ : ٣٥) .

• وضرب يسمى علّة العلّة ، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعولُ منصوبًا ؟

وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يستخرج [١] منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويتبين [٢] به فضل هذه اللغة على غيرها [٣] .

وقال « ابن جني » في « الخصائص » [٤] : هذا الذي سمّاه [٥] : علةَ العلّة ، إنما هو تَجَوُّزٌ في اللفظ ، فأمّا في الحقيقة فإنه شَرْحٌ وتفسيرٌ وتتميم للعلّة ، ألا ترى أنه إذا قيل : فَلِمَ ارتفع الفاعل ؟

قال : لإسنادِ الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جوابِ رفعِ « زيدٍ » من قولنا : « قام زيدٌ » : إنما ارتفع [٦] لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيًا عن قوله : إنّما ارتفع لأنه فاعل ، حتى يُسْأل فيما بعدُ عن العلّة التي لها [٧] رُفِعَ الفاعلُ .

---

(١) (تستخرج) في إستانبول .

(٢) (تتبين) في إستانبول .

(٣) فإن الأسرار مخصوصة بهذه اللغة دون غيرها .

(٤) (١ : ١٧٣) .

(٥) الضمير عائد لـ « ابن السراج » .

(٦) فتبين أن ذلك ليس بتعليل ، بل شرحٌ له وإيضاح ؛ لقيامَه مقامه وليس ذلك شأنَ المعلول وعلّته.

(٧) (بها) في س .

الثالثة

[٦٤] قال في « الخصائص » [١] : أكثر / العِلَل عندنا [٢] مبناها على « الإيجاب » [٣] بها كنصبِ الفضْلةِ أو [٤] ما شابهها [٥] ، ورفعِ العمدة [٦] ، وجرِّ المضاف إليه ، وغير ذلك، وعلى هذا مُفادُ كلام العرب .

وضرب آخر يُسَمَّى علَّةً ، وإنّما هو في الحقيقة « سببٌ » يُجَوِّزُهُ ولا يُوجِبه .

من ذلك أسباب الإمالة [٧] فإنّها علَّةُ الجواز ، لا الوجوب .

---

(١) (١ : ١٦٤-١٦٥) .

(٢) (عندنا) ساقط من حيدر .

(٣) أي : الصناعيّ ، فَيُلَحَّنُ تاركُه ، وينسبُ للجهل بالعربية . والشرعي أيضًا بالنسبة إلى اللحن في القرآن الكريم والحديث الشريف . فيحرم فيهما .

(٤) (و) بدل (أو) في « الفيض » وإستانبول .

(٥) كخبر « كان » ومفعولي « ظنّ » إنها عُمَدٌ في الأصل ، لكنها شابهتِ الفضلة ، فَجَرَتْ مجراها .

(٦) كرفع المبتدأ والخبر ، والفاعل .

(٧) أي : ولو كانتْ علّةً حقيقيَّةً لأوجبتها ؛ لِدَوَرَانِ الحكم مع علّته وجودًا وعدمًا .

و« الإمالة » هي انقلاب الألف عن الياء ، وصيرورتُها إلى الياء ، وكونها بدلًا عن مكسور من واو أو ياء ، ووجود ياء قبلها أو بعدها ، ووجود كسرة قبلها أو بعدها ، والتناسب . انظر «شرح المفصل » لابن يعيش (٩ : ٥٥) و« شرح الأشموني » ومعه « حاشية الصبان » (٤ : ٢٣٠) و« همع الهوامع » (٢ : ٢٠١-٢٠٣) و« التصريح » (٢ : ٣٤٨) .

وكذا علّة قلب واو « وُقِّتَتْ » همزةً [1] ، وهي كونها انضمت ضَمًّا لازمًا [2] ، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واوًا ، فَعِلَّتُها [3] مُجَوِّزة لا موجبة .

قال : وكذا [4] كلُّ موضع جاز فيه إعرابان فأكثر ، كالذي يجوز جعله بدلًا [5] وحالًا [6] ، وذلك النكرة بعد معرفةٍ هي في المعنى هي [7] ، نحو : « مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ » [8] و« رجلًا صالحًا » فإنّ علّته لجواز [9] ما جاز لا لوجوبه . انتهى .

فظهر بهذا الفرقُ بين العلّة والسبب ، وأنَّ ما كان مُوجِبًا يسمّى : علةً ، وما كان مجوِّزًا يسمَّى : سببًا .

وقال في موضع آخر [10] : اعلم أن محصولَ مذهب أصحابنا ، ومتصرَّفَ [11]

---

(١) أبدلت الواو همزةً لثقل الضمة على الواو ، وذلك أنَّ الضمة بمنزلة الواو ، فإذا كانت الواو مضمومةً فكأنه قد اجتمع لك واوانِ ، وهو مستثقل ، فكذلك اجتماع الواو والضمة . « الممتع » (١ : ٣٣٢) (باب إبدال الهمزة من الواو) .

(٢) لأن ذلك شأن المبني للمجهول .

(٣) أي : فعلّة قبلها .

(٤) (وهكذا) في حيدر .

(٥) (أو) بدل (و) في « الفيض » .

(٦) هو في الكلام كثير ، ومثاله : « رأيتُه رجلًا ضاحكًا » فلك في « رجلًا » أن تجعله بدلًا من الضمير ، وحالًا موطئة .

(٧) الضمير الأول يعود للنكرة ، والثاني للمعرفة ، أي : النكرة في المعنَى هي المعرفة السابقة . و(هي) ساقطة من إستانبول .

(٨) فـ« رجل » نكرة وقع بعد معرفة ، وهو المراد بها فيجوز فيه الأمران .

(٩) (بجواز) في س .

(١٠) « الخصائص » (١ : ١٤٤) .

(١١) عطف على « محصول » . و(منصرف) في حيدر .

أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العِلَل [1] ، فإنها وإن تقدَّمت علَلَ الفقه [2] ، فأكثرها ما يجري [3] مَجرى التخفيف [4] والفرق . فلو تكلَّف مُتَكَلِّف نقضها [5] لكان ذلك ممكنًا ، وإنْ كان على غير قياس مستثقلًا [6] كما لو تكلّف تصحيح فاء [7] « ميزان » و« ميعاد » ، ونصب الفاعل ، ورفع المفعول ، وليست كذلك عِلَلُ المتكلِّمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها [8] .

فإذن علَلُ النحويين [متأخرةٌ عن عِلَل المتكلمين ، متقدمةٌ عِلَلَ المتفقهين [9] . إذا عرفت ذلك فاعلم أن علَلَ النحويين] [10] ضربان :

- واجب لا بد منه ؛ لأن النفسَ لا تطيق في معناه غيرَه ، وهذا لاحق بعلل المتكلمين .

---

(١) أي : ببعض المعلولات ؛ لأنها مناسَبَات بعد الوقوع ، فلا يجب اطّرادها .

(٢) أي : في الدقة ولطف الاعتبار .

(٣) (تجري) في إستانبول .

(٤) أي : فيجوز ترك المعلول مع وجود علّته .

(٥) (بعضها) في س .

(٦) خبر « كان » والذي في « الخصائص » (ومستثقلًا) بالواو .

(٧) بإبقاء الواو بغير إعلال .

(٨) أي : لا قدرة على غير الإعمال بمقتضاها بوجهٍ من الوجوه .

وتمام العبارة في « الخصائص » : « ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محلٍّ واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحركًا ساكنًا في حالٍ واحدة فاسد ، لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصوره . وكذلك ما كان من هذا القبيل » .

(٩) لعِلل المتكلمين التقدمُ ؛ لقوتها بلزوم الوقوف عندها ، ثم تليها علَلُ النحويين ، لأنها تشبه العِلل القطعيّة . وعللُ المتفقهين متأخرةٌ ؛ لأن أدلة الفقه ظنيّة . فالعللُ النحوية متوسطة بين الفريقين .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

• والآخر : ما يمكن تحملُه لكن على استكراه ، وهذا لاحِقٌ بعلل الفقهاء .

فالأول : ما لا بدّ للطبع منه ، كقَلْبِ « الألفِ » واوًا للضمة قبلها ، و« ياءً » للكسرة قبلها [١] ، ومَنْعِ / الابتداء بالساكن ، والجَمْعِ بين الألفين المدتين ، إذ لا يكون [٦٥] ما قبل « الألف » إلا مفتوحًا ، فلوِ التقتْ ألفان مدّتان لوقعتِ الثانيةُ بعد ساكن .

والثاني : ما يمكن النطقُ به على مشقَّة ، كقلب « الواو » ياء بعد الكسرة ؛ إذ يمكن أن تقول في « عصافير » : « عصافِوْر » [٢] ، ولكن يكره .

قلت : ومن الأول : تقدير الحركات في المقصور [٣] .

ومن الثاني : تقدير الضمة والكسرة في المنقوص [٤] .

وقال في موضع آخر [٥] : اعلم أن أصحابَنا انتزعوا العِلَلَ من كتب « محمد بن الحسن » [٦] وجمعوها منها بالملاطفة والرِّفْق .

---

(١) نحو : « ضُورِب » و« قراطيس » .

(٢) في القياس تقلب الواو في الجمع ياءً ؛ لوقوعها إثر كسرةٍ ، فلو أبقيت الواو على حالها لأمكن ذلك ، لكنه في غاية الثقل والمشقة والكراهية .

(٣) فإنَّ الألف مع بقائها على حالها لا تقبل الحركة أصلًا .

(٤) فإنها لو أظهرا لأمكن ذلك إلاَّ أنه ثقيل .

(٥) « الخصائص » (١ : ١٦٣) .

(٦) المتوفَّ سنة ١٨٩هـ بالرَّيِّ في اليوم الذي مات فيه « الكسائي » . قال « الرشيد » : دَفَنْتُ الفقهَ والعربيةَ . أي : في يوم واحد . قال عنه « الشافعي » : كان إذا تكلَّم خُيِّلَ لك أنّ القرآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِ . وكان يملأُ القلبَ والعينَ . له ترجمة في « الانتفاء » (١٧٤) و« الجواهر المضية » (٣ : ١٢٢) و« مفتاح السعادة » (٢ : ٢٤١) .

الرابعة

قال « ابن الأنباري » [1] : اختلفوا في إثبات الحكم في محل النصِّ [2] ، بماذا ثبت بالنصّ [3] أم بالعلَّة ؟

فقال الأكثرون : بالعلَّة [4] لا بالنصِّ ؛ لأنه لو كان ثابتًا به لا بها [5] لأدّى إلى إبطال الإلحاق [6] ، وسدَّ باب القياس ؛ لأن القياس : « حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّة جامعة » ، فإذا فقدت العلَّة الجامعة بطل القياسُ ، وكان الفرع مُقْتَبَسًا [7] من غير أصل وذلك محال [8] ، ألا ترى أنَّا لو قلنا : إنّ الرفع والنصب في نحو « ضربَ زيدٌ عَمْرًا »

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٢١) .

(٢) أي : من الكتاب أو الحديث أو كلام العرب ، كرفع لفظ الجلالة من « قال اللهُ » .

(٣) قوله : « بالنصِّ » بحذف همزة الاستفهام ، أي : أبالنصّ ، ولذا جعل في مقابلتها « أم بالعلَّة » .

(٤) أي : التي هي الفاعلية في المثال المذكور ، لا بالنصّ من المتكلِّم به .

(٥) أي : بالنصّ لا بالعلّة .

(٦) وهو القياس ؛ لأنه إلحاق شيء بشيء في حكمٍ .

(٧) أي : مأخوذًا من غير أصلٍ ، لفقْد القياس بفقد علّته .

(مقتبسًا) في حيدر ، ول ، وم ، و« الفيض » ، و(متلبسًا) في س ، و(مقيسًا) في إستانبول ، و« لمع الأدلة » .

(٨) أي : لفقد الماهيَّة عند فَقْد جزءٍ من أجزائها .

بـالنصّ لا بالعلّـة ، لبطـل الإلحـاقُ بالفاعـل والمفعـول [١] والقيـاسُ علـيهما ، وذلـك لا يجوز [٢] .

و [٣] قال بعضُهم : يثبت [٤] في محل النصّ بالنصّ ، وفيما عداه [٥] بالعلّة ، وذلك نحو النصوص المنقولة [٦] عن العرب ، المقيس عليها بالعلّة الجامعة في جميع أبواب العربية .

واسْتَدَلَّ [٧] لذلك بأن النصَّ مقطوع به ، والعلَّة مظنونة ، وإحالةُ الحكمِ على المقطوع به أَوْلَى من إحالته على المظنون .

ولا يجوز أن يكون الحكمُ ثابتًا بالنصّ والعلَّة معًا ؛ لأنه يؤدّي إلى أن يكون الحكمُ / مقطوعًا به مظنونًا ، وكونُ الشيء الواحد مقطوعًا به مظنونًا في حالةٍ واحدة مُحالٌ [٨] . [٦٦]

---

(١) (فالقياس) في س .

(٢) أي : لما يلزم عليه من إلحاق فرعٍ بغير أصل .

(٣) دون (و) في س .

(٤) فاعل « يثبت » الحكمُ المقدَّر . و(ثبت) في س وحيدر .

(٥) أي : من الكلام المولَّد الذي لا يكون المتكلِّم به أهلًا للنصّ بالعلَّة ، أي : القياس للعلّة الجامعة ، وهي الفاعلية والمفعولية مثلًا .

(٦) هكذا في جميع نسخ « الاقتراح » و(المقبولة) في « لمع الأدلة » .

(٧) فاعله ضمير البعض السابق .

(٨) أي : لما بين القطع والظنِّ من التضاد .

وأُجيبَ عن هذا الاستدلال : بأنَّ الحكم إنما يثبت بطريقٍ مقطوع به وهو النصُّ [1] ، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظنّ أن العلَّة هي التي دعتِ الواضعَ إلى الحكم ، فالظنُّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطعُ ، بل هما متغايران [2] ، فلا منافاة . انتهى كلام « ابن الأنباري » .

---

(١) كأخذ الفقيه الحكمَ الاجتهاديَّ من النصّ القرآني ، فالنص مقطوعٌ به ، والحكم المستنبط منه مظنونٌ . « الفيض » (٢ : ٨٩٧) .

(٢) أي : فالأول باعتبار الوارد ، والثاني باعتبار العلَّة الجامعة .

obeikandl.com

الخامسة

العلّة قد تكون بسيطةً : وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد ، كالتعليل بالاستثقال ، والجوار ، والمشابهةِ [١] ، ونحو ذلك .

وقد تكون مركبةً [٢] من عدّة أوصاف ، اثنين [٣] فصاعدًا ، كتعليل قلب «ميزان» بوقوع الواو [٤] ساكنة بعد كسرة [٥] ، فالعلّة ليس مجردَ سكونها ، ولا وقوعَها بعد كسرة ، بل مجموعُ الأمرين ، وذلك كثير جدًّا .

وقد يزاد في العلّة صفةٌ [٦] لضَرْبٍ من الاحتياط بحيث لو أُسْقِطَتْ لم يَقْدَحْ [٧] فيها ، كما سيأتي في القوادح [٨] .

---

(١) الاستثقال كتقدير الضمة والفتحة في المنقوص ، والجوار كجرّ « خربٍ » من قولهم : «هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ » ، والمشابهة كإعراب المضارعِ لأجل مشابهته الاسم .

(٢) (مركبة) ساقط من س .

(٣) (الاثنين) في س .

(٤) (الياء) في جميع نسخ « الاقتراح » ، والصواب ما أثبته ، وهو في بعض نسخ « داعي الفلاح » .

(٥) الأصل في « ميزان » : « مِوْزان »؛ لأنه من الوزن ، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها . « الممتع » (٢ : ٤٣٦) .

(٦) أي : لا يترتب عليها حكم .

(٧) أي : سقوطُها المفهوم من « أُسْقِطَتْ » .

(٨) عند قوله : ومنها : « عدم التأثير » ... قال « ابن جني » في « الخصائص » : قد يزاد في العلّة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها . كقولهم : همز « أوائل » أصله « أواول » . . .

وقال « ابنُ النَّحاس » في التعليقة : علَّل « ابنُ عصفور » حذفَ التنوين من العلَمِ الموصوف بـ « ابن » مضاف إلى علم [1] ، بعلّةٍ [2] مركبةٍ من مجموع أمرين : وهو [3] كثرةُ الاستعمال ، مع التقاء الساكنين .

والنحـــاةُ [4] لم يعلِّلـــوه إلا بكثـــرة الاســـتعمال [5] فقـــط ، بـــدليل حذفـــه مـــن « هنـــد بنـــت عاصـــم » عـــلى لغـــة مَـــنْ صرفَ « هنـــد » [6] ،

---

(١) قاعدة : إذا وقع « ابن » بين علمين ، وكان صفة للعلم الذي قبله وجب أمران : حذف التنوين من العلم ، وحذف همزة « ابن » خطًّا . ومتى زال أحدُ الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين . قاله « الفخر الرازي » وغيره . انظر « التصريح » (٢ : ١٧٠) .

(٢) (لعلة) في س .

(٣) أي : مجموع الأمرين .

(٤) أي : غير « ابن عصفور » .

(٥) أي : بعلّة واحدة بسيطة .

(٦) (هندَ) في س ، م ، و(هندًا) في حيدر ، وإستانبول .

لا خلاف بين المتقدمين في أن العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه أمران : الصرف ، ومنع الصرف ، وترك الصرف عند « سيبويه » أجود ؛ لأنه قد اجتمع فيه التأنيث والتعريف ، ونقصان الحركة ليس ممّا يغير الحكم ، وإنما صَرَفَه مَنْ صَرَفَه لأن هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفّة في قلّة الحروف والحركات ، فقاومت خفتُها أحد الثقلين .

وكان « الزجاج » يخطِّئ مَنْ صرفه . ويقول : لو كانت هذه العلّة توجب الصرف لم يجز تركُ الصرف . فهم مجمعون معنا على أنّ الاختيار تركُ الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف . ويقول عن بيت « جرير » :

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْـزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ

إنه صرف ، وترك الصرف . فأمّا ترك الصرف فجيدٌ وهو الوجه . وأمّا الصرف فعلى جهة الاضطرار . =

وإن لم [1] يلتق هنا ساكنانِ ، وكأنه لما رأى انتقاض العلّة احتاج إلى قوله : ومِنَ العرب مَنْ يحذف لمجرَّد [2] كثرة الاستعمال ، وهذه العلّة [3] الصحيحة المطَّردة في الجميع ، لا ما علل به أوّلًا [4] .

ومِنَ العِلَلِ المركبة قولُ « الزمخشري » في « المفصل » [5] في « الذي » : ولاستطالتهم / إيّاه بصلته [6] ، مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه ، فقالوا : [٦٧]
« اللَّذِ » بحذف « الياء » ، ثم [7] « اللَّذْ » بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأسًا واجتزؤوا [8] بـ « لام » التعريف الذي في أوّله ، وكذا فعلوا في « التي » [9] .

= وقال « السيرافي » : والقول عندي ما قاله مَنْ مضَى ؛ لأنهم ما أجمعوا على الصرف إلا لشهرة ذلك في كلام العرب . انظر « الكتاب » (٣ : ٢٤٠-٢٤١) و« ما ينصرف وما لا ينصرف » (٥٠) و« الخصائص » (٣ : ٦١) .

(١) (لم) ساقط من س .

(٢) (بمجرد) في س .

(٣) أي : البسيطة .

(٤) لا ما علّل به « ابنُ النحاس » أوّلًا ؛ لأن الغرض إذا حصل بالأقل فلا حاجة لتكلّف ما زاد عليه . « داعي الفلاح » .
(أوّلًا) في جميع نسخ « الاقتراح » . و(أولى) في « الفيض » .

(٥) (١٤٣) وانظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٣ : ١٥٤) .

(٦) هكذا في س ، ل ، وهو موافق لـ« المفصل » . و(بصلة) في م ، وحيدر ، وإستانبول .

(٧) (و) مكان (ثم) في ل .

(٨) (احترزوا) في س .

(٩) فقالوا : « اللتِ » و« اللَّتْ » .

وقال « ابنُ النحاس » : إنما التزموا [1] الفصلَ بين « أنْ » - إذا خففت - وبَيْنَ خبرها إذا كان فعلًا [2] ؛ لعلَّةٍ مركبةٍ من مجموع أمريْنِ ، وهما : العوض من تخفيفها ، وإيلاؤها ما لم يكن يليها .

---

(١) أي : العرب ، وهو غالب غير لازم عند « ابن مالك » . انظر « التسهيل » (٦٥) و« شفاء العليل » (١ : ٣٧١) و« شرح الكافية الشافية » (١ : ٤٩٨) .

(٢) أي : متصرفًا .

obeikandl.com

السادسة

مِنْ شرط العلّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ، ومِنْ ثَمَّ خَطَّأَ « ابنُ مالك » البصريين [١] في قولهم : إنَّ علة إعراب المضارع مشابهتُه للاسم في حركاته ، وسكناته ، وإبهامه [٢] ، وتخصيصه [٣] ، فإن هذه الأمورَ ليست الموجبة [٤] لإعراب الاسم ، وإنَّما الموجب له [٥] قبولُه [٦] بصيغة [٧] واحدة معانيَ [٨] مختلفة ، ولا يميزها إلا الإعرابُ ، تقول : « ما أَحْسَنْ زيْدْ »[٩] فيحتمل : النفي ، والتعجب ، والاستفهام .

---

(١) انظر « التسهيل » (٢٢٨) و« همع الهوامع » (١ : ١٨) .

(٢) فإنه محتمل للحال والاستقبال .

(٣) أي : بأحد الزمانين بقرينة أو تنصيص .

(٤) وشرط القياس كون العلة موجبةً للحكم في المقيس عليه .

(٥) أي : لإعراب الاسم .

(٦) أي : الاسم .

(٧) متعلق بحال من الاسم ، أي : في حالة كونه مصاحبًا صيغةً واحدةً . و« معاني » مفعول « قبول » . و(لصفة) في حيدر ، وإستانبول .

(٨) (ومعاني) في حيدر .

(٩) أي : بالوقف في كلّ من الكلمتين ؛ لأن الاحتمال إنما يكون مع الوقف ، فإذا تحرك ظَهَرَ المعنى بظهور الإعراب ؛ لأنه موضح للمراد .

فإن أردت الأول رفعتَ « زيدًا » [1]، أو الثاني نصبته ، أو الثالث جرزْته [2] .

فلا بدّ أن تكون هذه العلَّة [3] هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإنك تقول : « لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ » [4] فيحتمل النهي عن كلٍّ منهما على انفراده ، و [5] عن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف [6] ، ولا يُبَيِّن ذلك [7] إلَّا الإعرابُ بأن تجزمَ الثاني [أيضًا إنْ أردت الأول ، وتنصبه إن أردت الثانيَ] [8] ، وترفعه إن أردت الثالث .

---

(١) (زيد) في حيدر .

(٢) مثّلوا لدخول الرفع والنصب والخفض في الاسماء بنحو : (ما أحسن زيد) برفع « زيد » على النفي ، وبنصبه على التعجب ، وبخفضه على الاستفهام . و« النون » في الأولين مفتوحة ، وفي الثالث مرفوعة . انظر « لمع الأدلة » (١٠٩) و« شرح الأزهرية » (٤٦) .

(٣) أي : تَعاقُبُ المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب .

(٤) مثلوا لدخول الرفع والنصب والجزم في الأفعال بنحو : (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن) برفع « تشرب » على الاستئناف ، وبنصبه على المصاحبة في النهي . وبجزمه على النهي عن الشرب أيضًا . انظر « شرح الأزهرية » (٤٦) .

(٥) (و) ساقط من س .

(٦) (يستأنف) في س .

(٧) أي : ما تقدم من المعاني .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

السابعة

قال « ابن الأنباري » [1] : اختلفوا في التعليل بالعلَّة القاصرة [2] ، فجوَّزها قومٌ ، ولم يشترطوا التعديةَ في صحتها ، وذلك كالعلَّة في قولهم : « ما جاءتْ حاجَتَكَ » [3] و« عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا » [4] ، فإن « جاءت » و« عسى » : أُجريا مُجرى « صار » / [فجُعل لهما اسمٌ مرفوعٌ ، وخبرٌ منصوبٌ ولا يجوز أن يجريا مجرى [٦٨]

---

(١) انظر « المحصول » (٢/٢ : ٣٨٦) .

(٢) أي : التي لا تتجاوز محلّ النصّ لغيره ؛ لكونها محلَّ الحكم أو جزأه ، أو وصفه الخاص به « الفيض » (٢ : ٩٠٨) .

(٣) بنصب « حاجتَك » لأنه خبر « جاء » ، ومعناها في هذا الأسلوب « صار » .

وفي «تاج العروس» (جيأ ١ : ٥٤) : وقال « الرضيُّ » : أي : ما كانت ، و « ما » استفهاميّة ، وأنّث الضمير الراجع إليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً ، كما في (ما كانت أمّك) . ويروى برفع (حاجتُك) على أنها اسم (جاءت) . وأوّلُ مَنْ قال ذلك الخوارج لابن عبّاس حين جاء رسولاً من عليّ – رضي الله عنهما – اهـ . وانظر « الكتاب » (١ : ٥٠ ، ٢ : ١٧٩ ، ٣ : ٢٤٨) و« شرح التسهيل » (١ : ٣٤٧) .

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الشهادات) (١٦) تعليقاً من قول « عمر » – رضي الله عنه – و « البيهقي » في « السنن الكبرى » في (كتاب اللقطة) (٦ : ٢٠٢) وفي (كتاب الولاء) (١٠ : ٢٩٨) و « الهيثمي » في « مجمع الزوائد » في (باب التقاط المنبوذ) (٤ : ١٧٠) . الغوير : ماء لكلب في ناحية السماواة . والأبؤس : جمع بؤس . يضرب للرجل يقال له : لعل الشرَّ يأتي من قبلك . وهو من قول « الزَّبَّاء » . انظر « الكتاب » (١ : ٥١) و« المقتضب » (٣ : ٧٠) و« شرح اللمع » (٢ : ٤٢٥) و« شرح التسهيل » (١ : ٣٩٣) و« مجمع الأمثال » (٢ : ٣٤١) .

« صار »][1] ، في غير هذين الموضعين [2] ، فلا يقال [3] : « ما جاءتْ حالتَكَ » ، أي : صارَتْ ، ولا : « جاء زيدٌ قائمًا » ، أي : صار زيدٌ قائمًا .

وكذلك لا يقال : « عسى الغُوَيْرُ أنعمًا » ولا « عسى زيدٌ قائمًا » بإجراء «عسى» [4] مُجرى « صار » ، واستدل على صحتها [5] بأنها ساوت العلّة المتعدية [6] في الإخالة [7] والمناسبة ، وزادت عليها بظاهر النقل [8] ، فإن لم يكن ذلك عَلَمًا [9] للصحة فلا أقلَّ من ألَّا يكون عَلَمًا على الفساد .

وقال قوم : إنها علّة باطلة [10] ؛ لأنّ العلَّة إنما تُرَادُ للتعدية [11] ، وهذه العلَّة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها ؛ لأنها لا فرع [12] لها ، فالحكم فيها ثابت بالنصّ [13] لا بها .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٢) الأولى أن يقال : المثالين .

(٣) (فلا تقول) في حيدر .

(٤) (بإجرائه) في حيدر ، وإستانبول .

(٥) أي : استدل « الأنباري » على صحة العلة القاصرة .

(٦) (المتقدمة) في س .

(٧) (الإحالة) في س ، و« الإخالة » : المناسبة ، فعطف ما بعدها عليها من عطف التفسير .

(٨) أي : فيما هي خاصة به وقاصرة عليه ، والأصح عند الأصوليين جوازُ التعليل بها . قالوا : من فوائدها معرفةُ المناسبة ، وتقويةُ النصّ .

(٩) الإشارة للتعليل ، وعَلَمًا : علامة .

(١٠) (باطنة) في س .

(١١) أي : يقصد بها لتعدية حكم الأصل على الفرع .

(١٢) (لا ضرورة) في حيدر .

(١٣) فيكون ذكرها حينئذٍ عبثًا .

وأُجيبَ : بأنَّا لا نسلِّم أنها إنما تراد [1] للتعدية ، فإنّ العلَّة إنما كانت علّةً لإخالتها [2] ومناسبتها ، لا لتعديتها [3] .

ولا نسلم أيضًا عدمَ فائدتها ، فإنها تفيد الفرقَ بين المنصوص الذي يُعْرَفُ معناه [4] ، والذي لا يُعرف معناه [5] . وتفيد [6] أنه ممتنع ردُّ غيرِ [7] المنصوص عليه . وتفيد أيضًا أن الحكم ثبت [8] في المنصوص عليه بهذه العلَّة [9] . انتهى كلام « ابن الأنباري » .

وقال « ابن مالك » في « شرح التسهيل » [10] : علّلوا سكونَ آخر الفعل المسند إلى « التاء » ونحوَه بقولهم : « لئلا تتوالى [11] أربعُ حركات فيما هو ككلمةٍ

---

(١) (تزاد) في س .

(٢) (لإحالتها) في س .

(٣) أي : وإن كانت التعدية لازمةً لها غالبًا .

(٤) هو الذي يعبر عنه بمعقول المعنى . فإذا وُجِدَ ذلك المعنى وكان متعديًا في غير المنصوص حُمِلَ عليه .

(٥) ويقال له : السماعي، فلا يقاس عليه لعدم تعقل معنى الحكم حتى يُنْظَرَ أَوُجِدَ في الغير أم لا .

(٦) أي : العلَّةُ . و« أنَّهُ » شانِيَّه ، وهي ومعمولاها مفعول « تفيد » ، و« ممتنعٌ » رُفِع على الابتداء؛ لأنه معتمد على موصوف ، و« رَدُّ » فاعل « ممتنعٌ » سدَّ مسدَّ الخبر . « الفيض » (٢ : ٩١٢) . و(يفيد) في س .

(٧) (لغير) مكان (ردُّ غيرِ) في س ، و(لا غير) مكانها في م .

(٨) أي : بالقياس .

(٩) أي : ما جهل معنى المنصوص عليه فلا يُعَدَّى عن محلّه ولا يتجاوزه .

(١٠) (١ : ١٢٤ - ١٢٥) بتصرف .

(١١) (يتوالى) في س ، م .

واحدة »[1] ، وهذه العلّة ضعيفةٌ[2] ؛ لأنها قاصرة[3] ؛ إذْ لا يوجد التوالي إلّا في الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي ، كـ« انْطَلَقَ » ، والكثير[4] لا يتوالى فيه ، والسكون عام[5] في الجميع ، انتهى . فَمَنَعَ العلَّةَ القاصرة[6] .

---

(١) فإن الفاعل كالجزء من فعله .

(٢) (فيما هو كالواحد ولهذه العلّة حقيقة) في س .

(٣) أي : لا تعمُّ جميعَ أفراد الماضي .

(٤) (وانكسر) في حيدر .

(٥) (عامة) في س .

(٦) فيه نظر ؛ فإنه لم يمنعْها ، وإنما أعَلَّها بعدم شمولها لأفراد الفعل فقد وُجِدَ الحكمُ مع فَقْدِها فيما ذكر . وأجاب البصريون عن ذلك بأن التسكين لِمَا ذكروه وحُمِلَ ما فُقِدَ فيه ذلك عليه .

obeikandl.com

الثامنة

قال في « الخصائص » [1] : يجوز التعليلُ بعلَّتَيْن [2] ، ومن أمثلة ذلك قولك : « هؤلاءِ مُسْلِمِيَّ » ، فإن الأصل : مُسْلِمُويَ ، قلبت [3] « الواو » ياء ؛ لأمرين كلّ منهما موجِب [4] للقلب :

أحدهما : اجتماعُ « الواو » و« الياء » ، وسَبْقُ الأُولى منهما / بالسكون . [٦٩]

والآخر : « ياء » [5] المتكلم ، أبدًا يُكْسَرُ الحرفُ الذي قبلها [6] ، فوجب قلبُ الواوِ ياءً ، وإدغامُها ليمكن كسرُ ما تليه [7] .

ومن ذلك [8] قولُهم : « سِيٌّ » في « لا سيَّما » ، أصله : سِوْيٌ ، قَلَبْتَ « الواوَ » «ياءً » إن شئتَ ؛ لأنها ساكنة ، غير مدغمة بعد كسرة ، [وإن شئت][9] لأنها ساكنة قبل

---

(١) (١ : ١٧٤ ، ١٧٧) ، وانظر « المحصول » (٢/ ٢ : ٣٦٧) .

(٢) لأن المعاني لا تتزاحم ، والعلل موضحة ومعرِّفة لا مؤثِّرة ؛ لأنها بعد الوقوع .

(٣) (فقلبت) في حيدر .

(٤) (يوجب) في ل .

(٥) (أن ياء) في حيدر .

(٦) أي : إذا كان صحيحًا نحو : « هذا غلامي » و« رأيت صاحبي » .

(٧) (يليه) في س .

(٨) أي : ومن المعلول بعلّتين .

(٩) ما بين الحاصرتين لا يوجد في س .

« ياء » ، فهاتانِ علّتان ، إحداهما كعِلَّةِ قلبِ « ميزانٍ » ، والأخرى كعلَّةِ « طَيّ » و « لَيّ » [1] مَصْدَرَيْ « طَوَيْتُ » و« لَوَيْتُ » ، وكل منهما مؤثّرة [2] .

وقال في موضع آخر [3] : قد يكثر الشيء فيُسْأَلُ عن علَّتِه ، كرفع الفاعلِ ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شيء ، وآخرون [4] إلى غيره [5] ، فيجبُ إذن تأملُ القولَيْن [6] واعتقادُ أقواهما ، ورفضُ [7] الآخر ، فإنْ [8] تساوَيَا في القوّة [9] لم ينكر اعتقادهما [10] جميعًا [11] ، فقد يكون الحكم الواحد معلولًا بعلَّتَيْن . انتهى .

وقال « ابن الأنباري » [12] : اختلفوا في تعليل الحكم [13] بعلتين فصاعدًا [14] :

---

(١) أصلهما : طوْيٌ ، ولَوْيٌ ؛ لأن عينهما واو .

(٢) أي : للقلب .

(٣) « الخصائص » (١ : ١٠٠) .

(٤) أي : وذهب .

(٥) أي : إلى شيء غيره وهما وجهان متقابلان .

(٦) هو الكثير ، الموافق لـ « الخصائص » . وفي « الفيض » : وفي نسخ « التعليلين » .

(٧) (ودفع) في س . وأثبتُّ الذي هو موافق لـ « الخصائص » .

(٨) (وإن) في س .

(٩) أي : قوة المُدْرَك ، وموافقة المنقول .

(١٠) فيجوز التعليل بكلٍّ .

(١١) جميعاً : حال من المضاف إليه عاملاً فيه قبل الإضافة ، فهو كقوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (يونس : ٤) « داعي الفلاح » .

(١٢) في « لمع الأدلة » (١١٧) .

(١٣) النحويّ .

(١٤) حال حُذف عاملُها وصاحبُها معًا ، أي : فذهبت صاعداً وزائدًا عليهما « داعي الفلاح ».

فذهب قومٍ إلى أنه لا يجوز ؛ لأن هذه العلّة مشبهة بالعلَّة العقلية ، والعلَّةُ العقليةُ لا يثبت الحكم معها [١] إلَّا بعلَّةٍ واحدةٍ [٢] ، فكذلك ما كان مشبَّهًا بها [٣].

وذهب قوم إلى الجواز [٤] ، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل يُنَزَّل [٥] منزلة الجزء من الفعل بعللٍ:

- كونه يُسَكَّن « لامَ » [٦] الفعل في نحو : « ضَرَبْتُ » .
- ويمتنع [٧] العطفُ عليه إذا كان ضميرًا متّصلًا [٨] .
- ووقوع الإعراب بعده [٩] في الأمثلة الخمسة .
- واتصال « تاء » التأنيث بالفعلِ إذا كان الفاعل مؤنثًا .
- وقولهم في النسب إلى « كُنْتُ » : « كُنْتِي » [١٠] .

---

(١) (فيها) في حيدر .

(٢) أي : لأنها مؤثِّرة ، ولا يوجد أثَرٌ واحد لمؤثِّرين .

(٣) (مشابهًا) في س .

(٤) (جوازه) في حيدر .

(٥) (منزل) في س ، و(منزلًا) في حيدر ، و(يتنزل) في ح ، م ، وإستانبول .

(٦) (يسكن له) في س .

(٧) (ويمنع) في حيدر .

(٨) أي : قبل توكيده ، أو الفصل بينه وبين المعطوف بفاصل ما . (منفصلًا) في إستانبول .

(٩) أي : بعد الفاعل . (بعد) في س .

(١٠) « الكنتي » : الرجل المسن ، نسبة إلى قوله : (كنتُ كذا وكنت كذا) . كقول الشاعر :

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحْتُ عاجِنًا وشرُّ خصالِ المرءِ كنتُ وعـاجنُ

ومعنى « عاجن » هو الذي قد أسنَّ فلا يستطيع القيامَ إلَّا بأن يعتمد على يَدَيْه إذا قام ، كما يَفْعَلُ الذي يعجن العجين . =

• وقولهم : « حَبَّذَا » بالتركيب [1] .

= الشاهد : النسبة إلى هذا اللفظ المركب من فعلٍ وفاعلٍ ، ولو لم يعتبروا أنه جزء من الفعل لاقتصروا فيه على النسب لصدره فقط . انظر « المقرب » (٢ : ٧٠) و« شرح الشافية » للرضيّ (٢ : ٧٧) .

(١) أي : بالتركيب والتزام الإفراد والتذكير . وما ذكره المصنِّف هنا هو مذهب الكوفيين إلا « الكسائي » ، يجعلون « نِعم » و« بِئس » و« حبَّذا » أسماءً . أمَّا البصريون و« الكسائي » فيعدونها أفعالًا .

قال « الأنباري » في « لمع الأدلة » (١١٩) : « فجعلوا « حبَّذا » من « حبذا زيدٌ » : مبتدأ ، وهو مركب من فعل وفاعل ، و« زيد » هو الخبر » .

وقال « سيبويه » في « الكتاب » (٢ : ١٨٠) : « وزعم « الخليل » – رحمه الله – أن « حبَّذا » بمنزلة حَبَّ الشيءُ ، ولكنَّ « ذا » و« حَبَّ » بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : « لَوْلَا » ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : « يا ابنَ عَمَّ » فالعمُّ مجرورٌ ، ألاَ ترى أنك تقول للمؤنث : « حَبَّذا » ولا تقول : « حَبَّذه » ؛ لأنه صار مع « حَبَّ » على ما ذكرتُ لك ، وصار المذكَّرُ هو اللازم؛ لأنه كالمَثَل » .

وممن ذهب إلى اسميتها « المبرد » في « المقتضب » (٢ : ١٤٣) و« ابن السراج » في « الأصول » (١ : ١١٥) . ولم يرتض « ابنُ مالك » هذا الرأيَ فقال في «شرح الكافية الشافية » (٢ : ١١١٧) : « والحاصلُ أن « حَبَّ » فعلٌ فاعلُه « ذا » ، ولا يُؤَنَّثُ ، ولا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَعُ ؛ لأنه بمنزلة المَثَلِ ، والأمثالُ لا تُغَيَّرُ .

ولا يَصِحُّ قولُ مَنْ قال : « حَبَّذا » في موضع رَفْعٍ بالابتداءِ ، والخبرُ ما بعده . ولا قول من قال : « حبذا » فِعْلٌ يَرْتَفِعُ به المخصوصُ على أنه فاعله . ثم قال : قال « ابن خروف » – بعد أن مَثَّلَ بـ « حَبَّذا زيدٌ »– : « حَبَّ » : فِعْلٌ ، و« ذا » فاعلُها ، و« زيدٌ » : مبتدأ ، وخبره « حَبَّذا » . هذا قول « سيبويه » ، وأخطأ عليه من زعم غيرَ ذلك . هذا قول « ابن خروف » وكَفَى به .

وقال « ابنُ كيسان » : « ذا » من قولهم : « حَبَّذا » إشارة إلى مفردٍ مضافٍ إلى المخصوص حُذِفَ وأُقيمَ هو مُقامَه . فتقدير : « حبذا هندٌ » : حَبَّذا حُسْنُها » . اهـ . =

• و« لا أُحَبِّذُهُ »[1] أي : لا أقول له[2] : حَبَّذَا .

وقولهم في « فَحَصْتُ » : « فَحَطْطُ »[3] بالإبدال « طاء » ؛ لتجانس الصاد في الإطباق ، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمةٍ / لا كلمتين . فهذه ثمان علل[4] . [٧٠]

واستُدِلّ على جواز ذلك بأن هذه العلّةَ ليستْ موجبة ، وإنما هي أمارة[5] ودَلالة على الحكم ، فكما يجوز أن يُستدلّ على الحكم بأنواع من الأمارات ، والدَّلالات ، فكذلك يجوز أن يُستدلَّ عليه بأنواعٍ من العِلل[6] .

= وانظر « سر صناعة الإعراب » (١ : ٢٢٢-٢٢٣) و« الإنصاف » (١ : ٧٩) و(باب نعم وبئس ، وما جرى مجراهما) في « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » و« همع الهوامع » (٢ : ٨٨-٨٩) .

(١) فعل مضارع . (ولا حبذه) في س ، و(لا أحبذه) هكذا بلا واو في حيدر .

(٢) (له) لا توجد في حيدر .

(٣) من الفحص ، وهو البحث عن الشيء والتنقير عنه . وفي « سر صناعة الإعراب » (١ : ٢٢٠) : « قالوا : « فَحَصْطُ برجلي » كما قالوا : « اصطبر » .

ووجه شبه تاء « فَعَلْتُ » بتاء « افتعل » أنها ضمير الفاعل ، وضمير الفاعل قد أُجري في كثير من أحكامه من الفعل مُجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة ، وذلك لشدة اتّصال الفعل بالفاعل» .

وانظر (١ : ٢٢٦) . و(محصت محصط) في حيدر .

(٤) أي : عُلِّلَ بها شيء واحد ، فدلَّ على جواز تعدُّد العلل لشيء واحدٍ في العربية .

(٥) (إدارة) في س .

(٦) قال « الأنباري » بعد هذا النص « وليس هذا بصحيح » .

وأُجيبَ : بأنه إنْ كان المعنى أنها ليست موجبةً ، كالعِلل العقلية ، كالتحرك لا يُعلل إلا بالحركة [١] ، والعالِمية [٢] لا تُعلل إلا بالعلم ، فمسلَّم [٣] ، وإن كان المعنى أنها غير مؤثِّرة بعد الوضع [٤] على الإطلاق [٥] فممنوع ، فإنَّها [٦] بعد الوضع بمنزلة العِلل العقلية [٧] ، فينبغي [٨] أن تُجْرى مُجراها . انتهى .

---

(١) أي : فإنها الموجبة له فإذا فُقِدَتْ فُقِدَ .

(٢) (والعملية) في س ، وأثبت الذي هو موافق لـ « لمع الأدلة » .

(٣) أي : عدم إيجابها .

(٤) أي : لئلا يلزم تحصيل الحاصل .

(٥) أي : الشامل للإيجاب وغيره .

(٦) (لأنها) في ل .

(٧) أي : في التأثير .

(٨) (ينبغي) في حيدر .

obeikandl.com

التاسعة

يجوز تعليل حكمين بعلَّة واحدة .

قال في « الخصائص » [1] : سواء لم يتضادَّا أم [2] تضادَّا [3] ، كقولهم : « مررت بزيدٍ » فإنّه [4] يستدل به على أن الجارّ معدود من جملة الفعل ، ووجه الدَّلالة منه أن « الباء » فيه معاقبة لهمزة [5] النقل في نحو « أمْرَرْتُ زيدًا » ، فكما أن همزةَ « أفعل » [6] موضوعةٌ فيه [7] ، كائنةٌ من جملته ، فكذلك [8] ما عاقبها من حروف الجرِّ [9] ، ينبغي أن يُعَدَّ من جملته لمعاقبته [10] ما هو من جملته .

---

(١) (١ : ١٠٦) في (باب تقاوُد السماع وتقارُع الانتزاع) بتصرف ، وانظر « الخصائص » (١ : ٣٤١) .

(٢) (أو) في حيدر .

(٣) تقديم وتأخيره في س .

(٤) أي : هذا التركيب .

(٥) (بهمزة) في س .

(٦) (النقل) في س .

(٧) أي : مجعولةٌ حرفًا من حروف بِنْيَةِ الفعل .

(٨) يُعَدُّ من أجزاء الفعل ماعاقبها . « داعي الفلاح » .

(٩) للعلة الجامعة وهي التعدية . « داعي الفلاح » .

(١٠) (لمعاقبة) في حيدر .

ويُستدل به [1] أيضًا على ضدِّ ذلك : وهو أنّ الجارَّ جارٍ مَجرى بعض ما جرَّه ، بدليل أنه لا يُفصل بينهما [2] ، فهذان تَقْديرانِ مختلفان [3] ، مقبولان في القياس ، مُتَلَقَّيَانِ بالبِشْرِ والإيناس .

وقال في موضع آخر [4] : « باب في أنّ سبب الحكم قد يكون سببًا لِضدّه على وجهٍ » .

هذا بابٌ ظاهرهُ [5] التدافع [6] ، وهو مع استغرابه [7] صحيح واقع ، وذلك كقولهم : « القَوَد » [8] و« الحَوَكة » [9] فإن القاعدة في مثله [10] الإعلالُ بقلب [11] «الواو» ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكنهم شبَّهُوا حركة العين التابعة لها

---

(١) أي : بالتركيب المذكور . « داعي الفلاح » .

(٢) أي : الجار والمجرور ، كما هو شأن الكلمة .

(٣) الأول كونه مقدرًا بجزء الفعل ، والثاني بجزء المجرور .

(٤) (٣ : ٥١) .

(٥) (ظاهر) في حيدر .

(٦) هو التعارض والمنافاة والمعارضة ؛ لأن كل واحد يَدْفَعُ صاحبَه ويعارضُه . ولا مدافعة في الحقيقة ؛ لاختلاف ذلك باختلاف الاعتبار والجهةِ ، ولذلك صرَّحَ بصحَّته ووقوعه . «الفيض» (٢ : ٩٢٧) .

(٧) (استقرائه) في حيدر ، وإستانبول .

(٨) القصاص .

(٩) (والحركة) في ل ، م ، وفي حاشية م (والحولة) .

(١٠) (أمثلة) في س .

(١١) (تقلب) في س .

بحرف اللين [١] التابع لها ، فكأنَّ « فَعَلًا » / « فَعَالٌ » [٢] ، فكما صحّ نحو [٣] : [٧١]
« جَوابٍ » [٤] و« هُيَام » صحَّ بابُ « القَوَدِ » و« الغَيَبِ » [٥] ونحوِه [٦] ، فأنت ترى حركةَ العين التي هي سببُ الإعلال ، صارت على وجه آخر [٧] سببَ التصحيحِ [٨] . وهذا مذهب غريبُ المأخذ . انتهى .

---

(١) أي : الألف .

(٢) أي : صَيَّروا حركة « فَعَلَ » المقصور كألف « فَعَال » كـ« سحاب » فمنعوه من الإعلال ، فحملوا نحو « القَوَد » على « جَوابٍ » و« صَوَاب » وأضرابها ؛ ولذلك قال : فكما صح . إلخ .

(٣) (نحو) ساقط من حيدر .

(٤) هو على حذف مضاف ، أي : واو نحو « جواب » وياء نحو « هُيام » ، فإنهما لوجود حرف اللين بعدهما ، وهو الألف لم يُعَلَّا .

(٥) بابُ القود كلُّ واوي العين محركها ، كـ« الحَوَر » و« الحَوَل » . وباب الغَيَب كل يائي العين محركها بلا إعلال ، وهو جمع « غائب » .

(٦) أي : ممّا جاء غير معلٍّ في كلامهم ، لتنزيل الحركة فيه منزلة حرف اللين .

(٧) هو تنزيلها منزلة حرف اللين .

(٨) وفي « الخصائص » : « سببًا للتصحيح » .

obeikandl.com

العاشرة

في دَوْر العلَّة [1]

قال في « الخصائص » [2] : هو نوع طريف [3] . ذهب « المبرد » في وُجوب إسكان لام نحو [4] : « ضَرَبْتُ » ، إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضمير ؛ لئلا يتوالى [5] أربعُ حركات .

وذهب أيضًا في حركة الضمير من ذلك [6] ، إلى أنها [7] لسكون ما قبله ، فاعتلَّ لهذا [8] بهذا [9] ، ثم دار فاعتلَّ لهذا بهذا .

قال [10] : وهو نظير ما أجازه [11] « سيبويه » في جرّ [12] « الوجه » من قولك :

---

(١) الأصوليون يعبرون عنه بالدوران . انظر « المحصول » (٢/٢ : ٢٨٥) .

(٢) (١ : ١٨٣) .

(٣) (ظريف) في نسخ الاقتراح ، وأثبت الذي هو في « الخصائص » .

(٤) (لامه ضربت) في س .

(٥) (تتوالى) في حيدر .

(٦) أي : نحو : « ضربت » .

(٧) الضمير للحركة .

(٨) هو سكون آخر الماضي .

(٩) أي : بدفع توالي أربع حركات ، ثم دار فاعتلّ لهذا ، وهو سكون آخر الماضي .

(١٠) أي : « ابن جني » .

(١١) (ما جازه) في س .

(١٢) هكذا في حيدر ، و « الخصائص » و(نصب) في س ، م ، وإستانبول .

« الحَسَنُ الوَجْهِ » ، وأنه [١] جعله [٢] تشبيهًا بـ « الضارب الرجل » ، مع أن [٣] جر « الرجل » تشبيهًا بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » .

قال [٤] : إلا أن مسألة « سيبويه » . أقوى [٥] من مسألة « المبرد » ؛ لأن الشيء ، لا يكون عِلَّةَ نفسه [٦] ، وإذا لم يكن كذلك [٧] كان مِنْ [٨] أن يكون علّةَ [٩] عِلّتِهِ أبعدَ [١٠] .

---

(١) أي : سيبويه .

(٢) أي : « الحسن الوجه » .

(٣) (أنه) في ل .

(٤) أي : « ابن جني » . و(قال) ساقط من حيدر .

(٥) أي : لاختلاف العلّة لكلٍّ من النصب والجرّ ، ولا كذلك في مسألة « المبرد » .

(٦) أي : وذلك لازم لقول « المبرد » .

(٧) أي : الشيء علة لنفسه .

(٨) متعلق بـ « أبعد » .

(٩) (علته) في س .

(١٠) وتمام ذلك في « الخصائص » قوله : « وليس كذلك قول سيبويه ، وذلك أن الفروع إذا تمكّنت قوِيت قوّةً تسوّغ حمل الأصول عليها ، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوّةِ الحكم » .

obeikandl.com

الحادية عَشْرَةَ

في تعارُضِ العلل

قال في « الخصائص »[1] : هو ضربان :

أحدهما : حكمٌ واحدٌ يتجاذبه[2] علَّتان فأكثرُ .

والآخر : حكمان في شيء[3] واحد مختلفان [دعت إليهما عِلَّتان مختلفتان][4] .

فالأول : ذكر في التعليل بعلتين[5] .

والثاني : كإعمال أهل الحجاز « ما » ، وإهمال بني تميم لها[6] .

فالأولون لما رأوْها[7] داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ « ليس » عليهما ، ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجرَوْها في الرفع والنصب مُجْرَاها .

---

(١) (١ : ١٦٦-١٦٨) بتصرف .

(٢) (تتجاذب) في إستانبول .

(٣) (لشيء) في إستانبول .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٥) أي : ومثّل بـ « مُسْلِمِيّ » في « مسلموي » .

(٦) أهل الحجاز يشبهون « ما » بـ« ليس » ، ويرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر . وبنو تميم لا يعملونها . انظر « الكتاب » (١ : ٥٧) و« الإنصاف » (٢ : ٦٩٤) و« شرح المفصل » لابن يعيش (١ : ١٠٨-١٠٩) و« الكافي في شرح الهادي » (٢٦٣) آلة كاتبة .

(٧) العبارة مضطربة في س .

والآخرون لما رأوْها حرفًا داخلًا بمعناه [١] على [٢] الجملة المستقلّة [٣] بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيْها [٤] أجرَوْها مُجْرَى « هل » [٥]، ولذلك كانت [٦] عند « سيبويه » أقوى [٧] قياسًا من لغة [٨] الحجاز [٩].

وكذلك [١٠] « ليتما » [١١] مَنْ ألغاها [١٢] ألحقَها بأخواتها [١٣] ومَنْ أعمَلَها [١٤]

---

(١) الذي هو النفي.

(٢) (بمعنى الجملة) مكان (بمعناه على الجملة) في إستانبول.

(٣) (المستقبلة) في حيدر.

(٤) أي: جزأي الجملة، و(جزئها) في حيدر، وإستانبول.

(٥) أي: في الإهمال.

(٦) أي: لغة تميم.

(٧) أي: مُدركًا، وإن كانت الحجازية أفصح.

(٨) (لغة) ساقط من حيدر.

(٩) وفي « الكتاب » (١ : ٥٧): « هذا باب ما أُجْرِيَ مُجرى « ليس » في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف « ما ». تقول: « ما عبدُ اللهِ أخاك » و« ما زيدٌ منطلقًا ».

وأما بنو تميم فيُجْرونها مُجْرَى « أمَّا » و« هلْ »، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس « ما » كـ« ليس »، ولا يكون فيها إضمارٌ...».

(١٠) الحكمان المعلل كل منهما بعلّة.

(١١) انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٨ : ٥٤-٥٨)، و« الكافي في شرح الهادي » (٣٢١-٣٢٤).

(١٢) لاتصال (ما) بها.

(١٣) طردًا للباب.

(١٤) لبقاء اختصاصها بالاسم معربًا.

[٧٢] ألحقها بحروف الجر إذا دَخَلَتْ /عليها « ما »[١] وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبَهُ[٢] بالفعل في الإفراد ، وعدد الحروف .

وكذلك « هَلُمَّ » ألحقها أهلُ الحجاز باسم الفعل ، فلم يُلْحِقوها العلامات . وبنو تميم يُلْحِقونَها العلامات[٣] اعتبارًا لأصلِ ما كانت عليه[٤] .

---

(١) وفي « الخصائص » (١ : ١٦٨) : « تكون « ما » كافَّةً لـ « ليت » عن عملها ، ومصيِّرةً لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعًا بعدها ، ومَنْ ألغى « ما » عنها وأقرّ عملها جعلها كحرف الجرّ في إلغاء « ما » معه ، نحو قول الله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ و﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ ﴾ وفرّق بينها وبين « كأنَّ » و« لعلَّ » بأنها أشبه بالفعل منهما ، ألا تراها مفردة ، وهما مركَّبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة » .

(٢) فإنَّ « ليت » بوزن « ليس » ، بخلاف باقي حروف الباب .

(٣) وفي « الكتاب » (٣ : ٥٢٩) : « (هَلُمَّ) في لغة الحجاز جعلوها للواحد والاثنين والجمع ، والذكر والأنثى سواء . وهي في لغة بني تميم بمنزلة « رُدَّ » و« رُدَّا » و« رُدِّي » و« ارْدُدْنَ » ، كما تقول : هَلُمَّ ، وهَلُمَّا ، وهَلُمِّي ، وهَلْمُمْنَ » .

(٤) أصل ما كانت عليه : « لُمَّ » ، أُدْخِلَتْ عليها الهاءُ ، كما أُدْخِلَتْ « ها » على « ذا » . وقول بني تميم « هَلْمُمَنْ » يقوّي ذا ، كأنك قلت : « الْمُمْنَ » فأذهبتَ ألف الوصل . « الكتاب » (٣ : ٣٣٢) .

الثانية عشرة

يجوز التعليلُ بالأمور العدميَّة ، كتعليل بعضهم بناءَ الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صِيَغه ، لحصول الامتياز بذلك [1] .

---

(١) قال « ابن مالك » في « التسهيل » (٢٩) : « وبنَى المضمرُ لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجُمودًا ، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِهِ لاختلاف المعاني » .

وقال في « شرحه » (١٦٧) : « والمراد باختلاف صِيَغه لاختلاف المعاني أنّ المتكلّم إذا عَبَّر عن نفسه خاصة فله تاءٌ مضمومة في الرفع ، وفي غيره ياء . وإذا عبَّر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع ، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ، ومكسورة في التأنيث فأغنى ذلك عن إعرابه ؛ لأن الامتياز حاصل بدونه » . وانظر « توضيح المقاصد والمسالك » (١ : ١٣٢) .

obeikandl.com

خاتمة [1]

قال « أبو القاسم الزجاجيُّ » [2] في كتاب « إيضاح علل النحو » [3] :

القول في علل النحو

أقول : أولًا : إنّ عِلل النحو ليست موجبة [4] ، وإنما هي مُستنبَطةٌ أوضاعًا ومقاييسَ [5] ، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها [6] ، ليس هذا من تلك الطريق [7] .

وعِلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : « عِلل تعليميَّة » و« عِلل قياسيّة » ، و« عِلل جدليَّة نظرية » .

---

(١) الخاتمة بُرمَّتها ساقطة من إستانبول ، ومن « داعي الفلاح » .

(٢) هو « عبد الرحمن بن إسحاق » المتوفى بـ« طبرية » سنة ٣٣٩هـ . لزم « أبا إسحاق الزجاج ، إبراهيم بن السري » حتى بَرَعَ في النحو ، وهو منسوب إليه . أقام بحلب مدّة ، ثم انتقل إلى دمشق . مترجم له في « نزهة الألباء » (٣٠٦) و« إنباه الرواة » (٢ : ١٦٠) و« بغية الوعاة » (٢ : ٧٧) .

(٣) (٦٤-٦٦) واسم الكتاب « الإيضاح في علل النحو » .

(٤) (بموجبة) في « الفيض » ، وأثبتُّ الذي هو في نسخ « الاقتراح » و« الإيضاح » .

(٥) (قوابيس) في س .

(٦) هنا اضطراب في حيدر .

(٧) وفي « الفيض » (الطرق) جمع : طريق ، أي : من طرق العلل الحقيقية الموجبة . وأثبتُّ الذي هو في نسخ « الاقتراح » و« الإيضاح » .

فأمّا التعليميّة فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلُّم [1] كلام العرب ، لأنَّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كلَّ كلامِها منها لفظًا ، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيرَه ، مثال ذلك انَّا [2] لمَّا سمعنا : قام زيدٌ فهو قائم ، وركب [3] فهو راكب ، فعرفنا [4] اسم الفاعل قلنا : « ذهب فهو ذاهب » و « أكل فهو آكل » .

ومن هذا النوع من العلل قولُنا : « إنَّ زيدًا قائمٌ » إن قيل : بِمَ [5] نصبتُم « زيدًا » ؟

قلنا [6] : بـ « إنَّ » ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك عُلِّمْنَاه ونُعَلِّمُه .

وكذلك « قام زيدٌ » إن قيل : لِمَ رفعتم « زيدًا » ؟

قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعلُه به فرفعه [7] ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه [8] ضُبِطَ كلامُ العرب .

---

(١) (تعليم) في حيدر .

(٢) (أننا) في حيدر .

(٣) (ركب عمرو) في حيدر .

(٤) عطف على « سمعنا » و« قلنا » الآتي هو جواب « لمَّا » .

(٥) هكذا في ل ، ح و« الإيضاح » و(لم) في س ، م ، وحيدر .

(٦) (قلنا) ساقط من س .

(٧) (فرفع) في س .

(٨) أي : التعليم .

وأمَّا العلَّةُ [1] القياسية فأنْ [2] يُقال : لِمَ نَصَبَتْ [3] « زيدًا » [4] « إنَّ » [5] في قوله : « إنّ زيدًا قائمٌ » ؟ ولِمَ وَجَبَ أن تنصب / « إنَّ » الاسمَ ؟ [٧٣]

والجواب في ذلك أن تقول [6] : لأنها وأخواتها ضارعتِ الفعلَ المتعدّي إلى مفعول ، فحُمِلَتْ عليه ، وأُعملت إعمالَه لمَّا ضارعته ، فالمنصوب [7] بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظًا ، فهي تُشْبِهُ [8] من الأفعال ما قُدِّم [9] مفعولُه على فاعله نحو : « ضَرَبَ أخاك محمدٌ » وما أشبه ذلك .

وأمَّا العللُ الجَدَلية النظرية : فكل ما يُعْتَلّ به في باب « إنّ » بعد هذا [10] ، مثل أن يقال : فمِنْ [11] أيّ جهةٍ شابهتْ [12] هذه الحروفُ الأفعال ؟ وبأي الأفعال

---

(١) (علته) في حيدر .

(٢) (كأن) في س .

(٣) هكذا في بعض نسخ « الاقتراح » و« الإيضاح » و(نصبتم) في س ، و(نصب) في حيدر .

(٤) (زيد) في حيدر .

(٥) هكذا في « الفيض » (٢ : ٩٤٤) على أن تعرب « إنَّ » فاعلاً مؤخرًا ، و« زيدًا » مفعولًا مقدمًا . وفي نسخ « الاقتراح » (بأن) .

(٦) (نقول) في حيدر .

(٧) (فالمنسوب) في س .

(٨) (لشبهه) في م .

(٩) هكذا في نسخ « الاقتراح » و« الإيضاح » ، و(تَقَدَّم) في « الفيض » .

(١٠) أي : بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب .

(١١) (من) في « الفيض » .

(١٢) (تشابهت) في س .

شبَّهْتُموها [1] ؟ أبالماضية [2] أم المستقبلة ؟ أم الحادثة في الحال ؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله [على فاعله [3] ؟ وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله] [4] ؛ لأنه [5] هو الأصل وذاك فرع ثانٍ [6] ؟ فأيُّ [7] عِلَّة دعتْ إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل ؟

إلى غير ذلك من السؤالات ، فكلُّ شيء اعتل به جوابًا [8] عن [9] هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر .

وذكر بعضُ شيوخنا أن « الخليلَ بنَ أحمدَ » سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن [10] العرب أخَذْتَها أم اخترعتها من نفسك ؟

---

(١) قال « ابن مالك » في « التسهيل » (٦١) : « ولهنَّ شَبَهٌ بكان الناقصةِ ، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهنَّ كمفعول قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهًا على الفرعية » .

(٢) (بالماضية) في س .

(٣) نحو : (ضرب زيدًا عمرو) .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٥) (فإنه) في س .

(٦) (ثان) ساقط من حيدر .

(٧) هكذا في س ، وحيدر و« الإيضاح » . و(أي) في ل ، ح .

(٨) (جواب) في ل .

(٩) (على) في ح .

(١٠) أي : « أعَن » . أجاز « الأخفش » حذف همزة الاستفهام في سياق المعادلة اختيارًا .

فقال : « إنَّ العرب نطقتْ على سجيَّتها وطِباعها [١] ، وعرفتْ مواقعَ كلامها ، وقامتْ في عقولها [٢] عِلَلُه [٣] وإن لم يُنْقَلْ ذلك [٤] عنها ، واعتللتُ [٥] أنا بما عندي أنه علَّةٌ لما عللتُه منه ، فإن أكن أصبتُ العلَّة فهو الذي التمستُ [٦] ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرتُ فالذي ذكرته محتمل [٧] أن يكون علةً له ، ومَثَلِي في ذلك مَثَلُ رجلٍ [٨] حكيم دَخَلَ [٩] دارًا محكمةَ البناء [١٠] ، عجيبةَ النظم والأقسام ، وقد صحَّت عنده حكمةُ / بانيها بالخبر الصّادق ، أو البراهين الواضحة ، والحجج اللائحة [١١] ، [٧٤] فكلّما وقف هذا الرجل الداخل الدارَ على شيءٍ منها قال : إنّما [١٢] فعل هذا هكذا لعلَّةِ كذا ، أو لسبب [١٣] كذا ، لعلَّةِ سنحتْ [١٤] له ، وخطرتْ

---

(١) عطف تفسيري على « سجيتها » .

(٢) الضمير عائد للعرب .

(٣) الضمير عائد للكلام .

(٤) الإشارة للتعليل المفهوم من العلل .

(٥) هكذا في ل ، م ، و« الإيضاح » ، و(أعللت) في س ، و(عللت) في حيدر .

(٦) طلبت .

(٧) أي : فهو خارج عن قواعدهم ، مأخوذ من ضوابط كلامهم ، والتعليلات تثبت بالاحتمالات ؛ لأنها لا تتزاحم ، فلو أظهروا علّة أخرى لم تكن منافية لما أبداه « الخليل » .

(٨) (رجل) ساقط من حيدر .

(٩) (داخل) في ل .

(١٠) (البنيان) في س .

(١١) أي : الظاهرة .

(١٢) (إنما) ساقط من س .

(١٣) (لعلةِ وسببِ كذا) في حيدر .

(١٤) ظهرت وعرضت .

بباله [1] ، محتملةً [2] أن تكون علةً لتلك [3] ، فجائز [4] أن يكون الحكيم الباني [5] للدار ، فَعَلَ ذلكَ للعلة [6] التي ذكرها هذا الذي دخلَ الدار ، وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلَّةِ ، إلَّا أن ما ذكره هذا [7] الرجل محتمل أن يكون علَّةً [8] لذلك [9] ، فإنْ سنحت لغيري علَّةٌ لما علَّلته [10] من النحو هي أَلْيَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها » [11] . وهذا كلام مستقيم وإنصاف من « الخليل » [12] .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدارُ عِلل جميع النحو . هذا آخر كلام الزجاجي .

---

(١) (بباله) ساقط من حيدر .

(٢) يجوز نصبها على الحال من فاعل « سَنَحَتْ » ، وجرها صفة لـ « علَّةٍ » السابقة .

(٣) (لذلك) في حيدر .

(٤) إشارة إلى أن ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصًّا ، إنما يكون محتَمَلًا ، فكذا ما أبداه هو من العلل في الكلام العربيّ .

(٥) هكذا في ل ، م و« الإيضاح » و(الثاني) في س ، وحيدر .

(٦) (العلة) في س ، وحيدر .

(٧) (هذا) ساقط من س .

(٨) (فعلة) في س .

(٩) (كذلك) في حيدر .

(١٠) (علمته) في حيدر .

(١١) إذن فلا حَجْرَ في التعليلات ، بل كل مَنْ رسختْ قدمُه وتصرف في الكلام ، وحصلتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العرب فهو بصَدَدِ أن يأتيَ بعلل مخْتَرَعة يحتمل أن تكون هي المقصودة .

(١٢) هذا على الرغم مما قيل فيه : « إنه نحويٌّ لغويّ عروضي ، استنبط من العروض وعِلَله ما لم يستخرجْه أحدٌ ولم يسبِقْه إلى علمه سابق من العلماء كلِّهم » . « إنباه الرواة » (١ : ٣٧٧) .

ذِكر مَسالك العلَّة [1]

أحدها : الإجماع [2]

بأن يُجْمِعَ أهلُ العربية على أن علَّة [3] هذا الحكم : كذا ، كإجماعهم على أن علَّة تقدير الحركات في المقصور « التعذّر » ، وفي المنقوص « الاستثقال » .

---

(١) « مَسالك » جمع : مسلك ، كـ « مقعد » مصدر ميمي ، أو مكان .

(٢) له في أصول الفقه تعاريفُ كثيرةٌ . منها: « هو أن يثبت كونُ الوصف علةً في حكم الأصل بالإجماع » . « مفتاح الوصول » (١٤٨) . وانظر ما تقدم في أول (الكتاب الثاني) (١٥٩) .

(٣) (العلة) في س .

obeikandl.com

الثاني : النص

بأن ينص العربيُّ على العلَّة .

قال « أبو عمرو » [1] : سمعتُ رجلًا من اليمن يقول : « فلان لَغُوبٌ [2] جاءته كتابي فاحتقرها » [3] فقلت له : أتقولُ : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة [4] ؟

قال « ابن جني » [5] : فهذا [6] الأعرابيُّ [7] الجِلْفُ علّل هذا الموضع بهذه العلَّة ، واحتجَّ لتأنيث المذكَّر بما ذكره .

---

(١) (أبو يحيى) في س . وهو تصحيف .

(٢) اللَّغوب : الأحمق .

(٣) (واحتقرها) في س .

(٤) (صحيفة) في س . وهذا الخبر ورد في « الخصائص » (١ : ٢٤٩ ، ٢ : ٤١٦) و« نزهة الألباء » (٢٩) يرويه « الأصمعي » عن « أبي عمرو بن العلاء » وورد في « لسان العرب » (لغب ١ : ٧٤٢) و « المغني » (٨٨٨) .

(٥) ونصه :« أفَتُراك تريد من « أبي عمرو » وطبقته وقد نظروا ، وتَدَرّبوا ، وقاسُوا ، وتصرَّفوا أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفلًا ، يعلِّل هذا الموضع بهذه العلَّة ، ويحتجُّ لتأنيث المذكَّر بما ذكَره فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيُّ ذلك ، ووقَفهم على سَمْتِهِ وأَمَّهِ » .

(٦) (هذا) في حيدر .

(٧) (العربي) في س .

قال : وعن « المبرد » أنه قال : سمعت « عُمارةَ بنَ عُقَيْلِ بن بلال بن جريرٍ » [1] يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [2] ، فقلت له : ما تريد ؟ قال : أردتُ (سابقٌ النهارَ) [3] فقيل له : فهلا قلتَه ؟ قال : لو قلته لكان أوزنَ [4] .

قال « ابنُ جني » : في هذه الحكاية ثلاثةُ أغراضٍ لنا :

أحدها : تصحيح قولنا : إنّ أصلَ كذا كذا .

والثاني : أنها [5] فَعَلَتْ كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخِفَّة ؟ يدلُّ عليه قولُه : لكان أوزنَ ، أي : أثقلَ في النفس ، من قولهم : « هذا درهم وازن / » ، أي : ثقيل له وزن . [٧٥]

والثالث : أنها قد تنطق بالشيء غيرُه في نفسها أقوى منه ، لإيثارها التخفيف .

---

(١) « ابن عطية الخَطَفَى » الشاعر ، المتوفى سنة ٢٣٩هـ . كان واسع العلم ، غزير الأدب ، وكان النحويُّون في « البصرة » يأخذون اللغة عنه . له ترجمة في « تاريخ بغداد » (١٢ : ٢٨٢) و« الأعلام » (٥ : ٣٧) والخَطَفَى كالجَمَزَى .

(٢) (يس : ٤٠) . وهذه القراءة وردت في « الشواذ » (١٢٥) و« الخصائص » (١ : ١٢٥، ٢٤٩) و(٢ : ٤٩٢) و« البحر المحيط » (٧ : ٣٣٨) و« شرح المفصل » لابن يعيش » (٢ : ٦) و« الكافي في شرح الهادي » (٦٥٨) آلة كاتبة و« الضرائر » (١١٤) .

(٣) ينصب « النهار » على إرادة التنوين في « سابق » .

(٤) أي : أثقل على السمع ، والمطلوب الخفة ، من قولهم : هذا درهمٌ وازنٌ : أي : ثقيل له وزن . « الخصائص » (١ : ٢٤٩) .

(٥) أي : العرب .

وقال « سيبويه » [1] : سمعنا بعضهم يدعو [2] : « اللّٰهم ضَبُعًا وذِئْبًا » ، فقلنا له : ما أردت [3] ؟ قال [4] : أردتُ : اللّٰهم اجمعْ فيها ضبُعًا وذئبًا ، ففسَّرَ ما نوَى [5] ، فهذا تصريح منهم بالعلّة . انتهى .

---

(١) وفي « الكتاب » (١ : ٢٥٥) : « ... من أمثالهم : « اللّٰهمَّ ضَبُعًا وذئبًا » إذا كان يدعو بذلك على غنم رجلٍ . وإذا سألتهم ما يَعْنون قالوا : اللّٰهم اجمَعْ أواجعَلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا ، وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِي . وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمرَ قد استُعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ » .

(٢) قال السيرافي : ذكر « أبو العباس المبرد » أنه سمعَ أن هذا دُعاءٌ له لا دعاءٌ عليه ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم .

قال : وأما ما وضعه عليه « سيبويه » فإنه يريد ذئبًا من هاهنا وضبعًا من هاهنا » . « شرح كتاب سيبويه » (٢ : ١٥٤) .

(٣) أي : بنصبها ولا ناصب .

(٤) (فقال) في حيدر .

(٥) (كلهم يفسر ما ينوي) في حيدر ، والمعنى : يفسر ما قصدَ من العامل المحذوف ، مع أنه لا دليلَ عليه في الكلام .

obeikandi.com

الثالث : الإيماء [1]

كما روي أنَّ قومًا من العرب أتوا النبيَّ ﷺ فقال : « مَنْ أنتم » ؟ فقالوا : « نحن بنو غَيَّان » ، فقال : « بل [2] أنتم بنو رَشْدَان » [3] .

---

(١) هو لغة : الإشارة الخفية . وتعريفه عند الأصوليين : اقتران وصْفٍ ملفوظٍ بحكم ولو مستنبطًا . إلخ . انظر « المحصول » (٢/١ : ١٩٧) و« مفتاح الوصول » (١٤٦) .

ومن سَنَنِ العرب أن تُشيرَ إلى المعنى إشارةً ، وتومئَ إيماءً دون التصريح . « المزهر » (١ : ٣٣٨) .

(٢) (بل) ساقط من حيدر .

(٣) هذا الحديث أورده « ابن حزم » في « جمهرة أنساب العرب » (٤٤٤) و« ابن جني » في « الخصائص » (١ : ٢٥٠) . و« السيوطي » في « همع الهوامع » (١ : ٣١) .

قال الحافظ « ابن حجر » في « تعجيل المنفعة » (٢١٢) في ترجمة « عبدالله بن بدر الجهني » : وقد أخرج ابن شاهين من طريق ابن الكلبي عن أبي عبد الرحمن المدني عن علي بن عبدالله بن بعجة الجهني قال : لما قدم النبي ﷺ المدينة وَفَدَ إليه عبد العزى بن بدر ومعه أخوه لأمه يقال له : أبو مروعة وهو ابن عمه فقال له النبي ﷺ : « ما اسمك ؟ » قال : عبد العزى . قال : « أنت عبدالله » ثم قال له : « ممن أنت ؟ » قال : من بني غيَّان . قال : « بل أنتم بنو رشدان » وكان اسم واديهم غوى فسماه رشدًا . وقال لأبي مروعة : « رعت العدوّ إن شاء الله تعالى » اهـ .

وبنو رشدان بطنٌ من بطون جهينة ، وهم ، بنو رشدان بن قيس بن جهينة . كما في « جمهرة أنساب العرب » (٤٧٩) .

وقد غيَّر الرسولُ – صلوات الله وسلامه عليه – سوى هذا مما فيه لفظ الغيّ إلى ما فيه الرشد . ففي « مختصر سنن أبي داود » في (كتاب الأدب – باب في تغيير الاسم القبيح) (٧ : ٢٥٥) : « وسمى بني مُغْوِيَة بني رِشْدَة » .

قال « ابن جني » : أشار إلى أن الألفَ والنون زائدتان ، وإن كان لم يتفوَّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إيَّاه من الغيّ ، بمنزلة قولنا [1] نحن : « إنَّ الألف والنون فيه زائدتان » .

ومن ذلك [2] أيضاً ما حكاه غيرُ واحد : أن « الفرزدق » حضر مجلس « ابن أبي إسحاق » [3] فقال له : كيف تُنْشِدُ هذا البيتَ :

وعيْنَانِ قال اللهُ : كُونا فكانَتَا فَعُولانِ بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخمرُ [4]

---

(١) أي : أهل الصناعة .

(٢) أي : من دلالة الإيماء .

(٣) هو « أبو بحر ، عبد الله بن أبي إسحاق ، الحضرمي – مولاهم – » المتوفّى سنة ١١٧هـ ، كان إمامًا بالعربية والقراءة .

قال عنه « ابن سلام » : « أول من بَعَجَ النحو ، ومدَّ القياس ، وشرح العللَ » وكان يردّ كثيرًا على « الفرزدق » ، ويتكلم في شعره . مترجم له في « نزهة الألباء » (١٨) و« إنباه الرواة » (٢ : ١٠٤) .

(٤) هو لـ « ذي الرمة » كما في ديوانه (١ : ٥٧٨) وقبله :

لها بَشَرٌ مثــلُ الحريــرِ ومنطقٌ دقيقُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

و« فعولان » يحتمل أن تكون جملة مستأنفة ، أي : هما فعولان . ويحتمل أن تكون صفة « عينان » .

وقد روى « الأصمعي » : « فعولين بالألباب » . فقال له « إسحاق بن سُوَيْد » : ألا قلت : « فُعولانِ » فقال : لو شئتَ سبَّحْتَ . والتقدير : كونا فكانتا فعولين حيث كانتا .

انظر الخبر في « أمالي المرتضى » (١ : ٢٠) و« الأغاني » (١٦ : ١١٧) .

فقال « الفرزدق » : كذا [1] أُنْشِدُ ، فقال « ابنُ أبي إسحاق » : ما كان عليك لو قلتَ : « فَعُولَيْنِ » ؟ فقال « الفرزدق » : لو شئتَ أن أسبِّحَ لسَبَّحْتُ ، ونَهَضَ ، فَلَمْ يَعْرِفْ أحدٌ في [2] المجلسِ ما أراد .

قال « ابن جني » [3] : أي : [4] لو نصبَ لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا [5] ذلك ، وإنما أراد : هما تفعلان [6] ، و(كان) هنا تامة [7] غيرُ محتاجه إلى خبر [8] ، فكأنه [9] قال : وعينانِ قال الله : احدُثا فَحَدثتا [10] ، انتهى .

فهذا [11] من « الفرزدق » إيماءٌ إلى العلَّة [12] .

---

(١) أي : كما انشدتَه أنت برفع « فعولان » كذلك أُنْشِدُه أنا .

(٢) (من) في حيدر (ممن في) في « الفيض » (٢ : ٩٦٢) .

(٣) في « الخصائص » (٣ : ٣٠٢) .

(٤) (أي) ساقط من حيدر .

(٥) (يفعلا) في س .

(٦) (يفعلان) في س .

(٧) (هذا تام) في س .

(٨) (الخبر) في حيدر .

(٩) (وكأنه) في س .

(١٠) تفسير « كونا فكانتا » ، وفي « الخصائص » : « أُحدُثا فحدثتا ، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا » .

(١١) (فكان ذلك) بدل (فهذا) في حيدر .

(١٢) أي : لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقًا ولا مفهومًا ولا تعريضًا ولا كناية .

الرابع : السَّبر والتقسيم [1]

بأن يذكرَ جميعَ الوجوهِ [2] المحتملة ثم يَسْبُرَها ، أي : يختبرها فيُبقي [3] ما يصلح ، ويَنْفِي ما عداه بطريقه .

قال « ابن جني » [4] : مثاله إذا سُئِلْتَ عن وزنِ « مروان » ، فتقول : لا يخلو إمَّا أن يكون « فَعْلان » أو « مَفْعالًا » /أو (فَعْوَالًا) [5] ، هذا ما يحتمله ، ثم يُفْسِد كونَه [٧٦] «مَفْعَالًا » أو « فَعْوالًا » بأنهما مثالان لم يجيئا [6] ، فلم يبق إلَّا « فَعْلان » .

---

(١) « السَّبْر » لغة : الاختبار ، و« التقسيم » هو ذكر الأقسام المحتملة .

وفي اصطلاح الأصوليين قال « الفخر الرازي » في « المحصول » (٢/٢ : ٢٩٩) : (السبر والتقسيم) : « التقسيم إمّا أن يكون منحصرًا بين النفي والإثبات ، أو لا يكون .

فالأول : هو أن يقال : الحكمُ إمّا أن يكون معلَّلًا ، أو لا يكون معلَّلًا .

فإن كان معلَّلًا ، فإمّا أن يكون معلَّلًا بالوصف الفلانيِّ ، أو بغيره . وبَطَلَ ألَّا يكون معلَّلًا ، أو يكون معلَّلًا بغير ذلك الوصف ، فتعيَّن أن يكون معلَّلًا بذلك الوصف . وهذه الطريقُ عليه التعويلُ في معرفة العلل العقليَّة .

وقد يوجدُ ذلك في الشرعيّات ، كما يقال : « أجمعتِ الأمَّة على أن حرمةَ الربا في البُرِّ معللةٌ ، وأجمعوا على أن العلّة إمّا المالُ أو القوتُ أو الكيلُ أو الطعمُ ، وبطلَ التعليل بالثلاثة الأُولَى ، فتعيَّن الرابع » .

(٢) أي : التي يحتملها ذلك الحكم النحوي . (جميع) ساقط من حيدر .

(٣) (ها فيبقى) ساقط من حيدر .

(٤) في « الخصائص » (٣ : ٦٧) .

(٥) « فعلان » فيكون أصله « مرو » ، أو « مفعال » فيكون أصله : « رون » ، أو « فعوال » فيكون أصله « مرن » .

(٦) أي : لم ينطق بهما العرب .

قال « ابن جني »[1] : وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يجوز[2] أن يكون « فَعْوَان » أو « مَفْوالًا »[3] أو نحو ذلك ؛ لأن هذه ونحوَها[4] أمثلةٌ ليست موجودةً أصلًا ، ولا قريبةً من الوجود[5] ، بخلاف « مَفْعال » فإنه ورد قريب منه وهو « مِفْعَال »[6] ، بالكسر كـ « مِحراب » و« فَعْوَال » ورد قريب منه ، وهو « فِعْوال »[7] بالكسر كـ « قِرْوَاش »[8] .

وكذلك تقول[9] في مثل « أيمُن » من قوله :

يَبْرِي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[10]

---

(١) في « الخصائص » (٣ : ٦٨) .

(٢) لم يجز في ذلك لما فيه من الحكم قبل سبر أقسام الأوزان المحتملة عقلاً وتصورها ، والحكم على الشيء فرعُ تصوره ، فسبر الأقسام أوّلاً ، وتُبقي بعدُ ما يصح وتنفى ما عداه . فالحكم بالنفي لما ذكر قبل السبر . « داعي الفلاح » (٢١٨ خ) .

(٣) (مفعوان) في س ، و(مفعوالًا) في م .

(٤) من الموازين التي لا وجود لها .

(٥) (الموجود) في « الخصائص » .

(٦) (فعول) في س .

(٧) (فعول) في س .

(٨) هو الطُّفَيْليُّ ، والعظيمُ الرأس . كما في « القاموس » (قرش) . و(قرواس) في ح ، س ، م .

(٩) (تقول) ساقط من س .

(١٠) هذا رجز لـ « أبي النجم بن قدامة العِجْليّ » في صفة الراعي وإبله ، يعرض لها يمينًا وشمالًا مزعجًا لها . وهو في « الكتاب » (١ : ٢٢١ ، ٣ : ٢٩٠ ، ٦٠٧) و« الخصائص » (٢ : ١٣٠) و« الإنصاف » (١ : ٤٠٦) و« شرح المفصل » لابن يعيش (٥ : ٤١) و« خزانة الأدب » (٢ : ٣٩١) برواية : « يأتي لها » و« الخصائص » (٣ : ٦٨) و« أمالي ابن الشجري » (١ : ٣٠٦) برواية : « يبري لها » و« شرح المفصل » لـ « ابن يعيش » (٩ : ٩٢) برواية : (يسري لها) . ومعنى يبري لها : يعرض لها . و(يقويها) في س ، و(هولها) في ح ، و(لقوي لها) في إستانبول .

لا يخلو[1] إمَّا أن يكون « أَفْعُلًا »[2] أو « فَعْلُنًا »[3] أو « أَيْفُلًا »[4] أو « فَيْعُلًا »[5]؛ لأنَّ الأولَ كثيرٌ كـ « أكلُبٍ » و« فَعْلُنٌ » لـه نظير في أمثلتهم نحو : « جَلْبُنٍ »[6] و« عَجْلُنٍ »[7] و« أَيْفُلٍ » نظيره « أَيْنُق »، و« فَيْعُل » نظيره « صَيْرِف ».

ولا يجوز[8] أن يقول : ولا يخلو أن يكون « أيفُعًا » ولا « فَعْمُلًا » ولا « أفعمًا »[9]، ونحو ذلك ، لأنّ هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها في التقسيم[10] . انتهى .

قال « ابن الأنباري »[11] : الاستدلالُ بالتقسيم ضربان :

---

(١) أي : أيَمُنُ .

(٢) نَظَّره بـ « أكلب » ، وهذا الوزن متعين دون ما عداه .

(٣) بزيادة النون في آخره وأصالة ما عداه . ونظيره « جَلْبُن » و« عَجْلُن » من الجلب ، و العجل .

(٤) بحذف العين من الكلمة ، وقد نظَّره بـ « أَيْنُق » جمع : ناقة ، وأصله : أَنْوُق .

(٥) بزيادة الياء . وقد نَظَّره بـ« صَيْرِف » بكسر الراء ، و« أَيمُن » بضم الميم .

(٦) هكذا في حيدر ، ح ، م ، و(حلبن) في س ، و(خلبن) في إستانبول .

(٧) في « الخصائص » : « ولك فَعْلَن في نحو : خَلْبَنٍ ، وعَلْجَنٍ ، قال « ابن العجاج » أي : رؤبة :

وخَلَّطَتْ كُلَّ دِلاثٍ عَلْجَنِ
تَخْلِيطَ خَرْقاءِ اليَدَيْنِ خَلْبَنِ

(٨) صناعة واشتقاقًا حملُه على شيء من هذه الأوزان الثلاثة ونحوها من الأمثلة التي لا وجود لها في كلامهم .

(٩) هكذا في س ، و(لا أيفما) في ح ، كما في « الخصائص » ، ودون « لا » في حيدر .

(١٠) (في التقسيم) ساقط من حيدر .

(١١) في « لمع الأدلة » (١٢٧-١٣١) .

أحدهما : أن تذكر [١] الأقسام التي يجوز [٢] أن يتعلَّق الحكمُ بها فيبطلها جميعًا [٣] فيبطل بذلك قولُه [٤] ، وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول « اللام » في خبر « لكِنَّ » لم يخل إمَّا أن تكون [٥] « لَامَ » التوكيد [٦] أو « لامَ » القسم ، بطل أن تكون «لَامَ » التوكيد ؛ لأنها [٧] إنما حسنتْ مع « إنَّ » [لاتفاقهما [٨] في المعنى ، وهو التأكيد [٩] و« لكنَّ » ليست كذلك [١٠] .

وبطل أن تكون [١١] « لامَ » القسم ؛ لأنها][١٢] إنَّما حسنت مع « إنَّ » ؛ لأنَّ « إنَّ » تقع في جواب القسم كـ « اللام » [١٣] و« لكنَّ » ليست كذلك .

---

(١) (يذكر) في حيدر .

(٢) أي : عقلًا .

(٣) (جميعها) في م ، كما في « لمع الأدلة » .

(٤) أي : قول المثبت للحكم المتعلق بها في ضِمْن ما أبطله من الاقسام .

(٥) (يكون) في س .

(٦) (التأكيد) في حيدر .

(٧) أي : لام التوكيد .

(٨) أي : اللام و« إنَّ » في التأكيد .

(٩) (التوكيد) في ح .

(١٠) أي : لأنها ليس فيها توكيدٌ ، ولا هي موضوعة له .

(١١) (يكون) في ح .

(١٢) لأنها ، أي : لام القسم . وما بين الحاصرتين ساقط من س .

(١٣) مثاله قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ جواب لقوله تعالى : ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (يس : ١ ، ٢ ، ٣) فحَلَّتْ « إنَّ » التوكيدية محل لام القسم ، فصارت بينهما مناسبة ، بخلاف « لكنَّ » .

وإذا بَطَلَ أن تكون « لامَ » التوكيد و« لامَ » القسم بَطَلَ أن يجوز دخول « اللام » في خبرها .

والثاني : أن تذكر [1] الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها ، إلَّا الذي يتعلق الحكم به من جهته [2] فيصحّ قوله ، وذلك كأنْ يقول : لا يخلو نصب المستثنَى في الواجب [3] نحو : « قام القومُ إلَّا زيدًا » إمَّا أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية « إلّا » [4] أو بـ « إلَّا » ؛ لأنها بمعنى : أستثني ، أو لأنها / مركبة من [5] « إنِ » المخففة [٧٧] و« لا » ، أو لأن التقدير فيه : إلّا أنَّ زيدًا لم يقمْ [6] . والثاني [7] : باطل بنحو : « قام القومُ غيرَ زيد » ، فإنّ نصب « غير » لو كان بـ « إلَّا » لصار التقدير : إلَّا غير زيد ، وهو يفسد المعنَى .

وبأنه لو كان العامل « إلَّا » بمعنى « أستثني » ، لوجب النصبُ في النفي ، كما يجب في الإيجاب ؛ لأنها فيه [8] أيضًا بمعنى « أستثني » [9] .

---

(١) (يذكر) في حيدر .

(٢) (جهة) في حيدر .

(٣) أي : الموجب غير المنفي . (الموجب) في س .

(٤) (بتقوية إلّا) ساقط من س .

(٥) (مع) في س .

(٦) إشارة إلى الوجه الثاني من وجهي التركيب .

(٧) هو كون النصب بـ« إلّا » نفسها .

(٨) أي : لأن « إلّا » في النفي .

(٩) (أستثني) ساقط من س .

[وبأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وذلك لا يجوز [1] .

وبأنه لو جاز النصبُ بتقدير : « أستثني »] [2] لجاز الرفع بتقدير : امْتَنَعَ ؛ لاستهوائهما [3] في حسن التقدير .

كما أورد ذلك « عضدُ الدولة » [4] على « أبي عليّ » حيث أجابه بذلك [5] .

---

(١) ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : « ما زيدًا قائمًا » على معنى : نفيت زيدًا قائمًا ، على إعمال معنى الحرف ، فكذلك هاهنا .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من حيدر .

(٣) أي : « أستثني » بصيغة المضارع ، و« امْتَنَع » بصيغة الماضي ، فإن المعنى مع كل منهما مستقيم ظاهر ، فترجيحُ أحدهما على غيره تَحَكُّمٌ .

(٤) هو « فَنَّاخُسْرو بن الحسن بن بوي ، الديلمي ، أبو شجاع » المتوفَّ سنة ٣٧٢هـ . نحوي لغوي . وكان يُقرأ عنده « الإيضاح » و« التكملة » لأبي عليّ . وهو أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق . تولى ملك فارس والموصل ، وبلادَ الجزيرة . مترجم له في « البداية والنهاية » (١١ : ٢٩٩) و« الأعلام » (٥ : ١٥٦) .

(٥) سأل « عضد الدولة » « أبا عليّ الفارسي » - وهما في الميدان - : بِمَ ينتصبُ المستثنى ؟ فقال : بتقدير : « أستثني » ، فقال له : لِمَ قدَّرت « أستثني » فنصبتَ ؟ هلا قدرت « امتنعَ زيدٌ » فرفعتَ ؟ فقال : هذا جوابٌ ميدانيٌّ ، فإذا رجعتَ قلتُ الجوابَ الصحيح . انظر هذه الحكاية في « لمع الأدلة » (١٢٩) و« نزهة الألباء » (٣١٦) « معجم الأدباء » (٧ : ٢٣٧) و« بغية الوعاة » (١ : ٤٩٦) .

والذي اختاره « أبو عليّ » في « الإيضاح » (٢٠٥) أنّ عاملَ المستثنى الفعلُ المقدَّم بتقوية (إلَّا) حيث قال : « فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا) ، كما أنَّ الاسم الذي بعد (الواو) في باب المفعول معه منتصب بتوسط (الواو) » .

والثالث [1] باطل بأنَّ « إنِ » المخففةَ لا تعمل ، وبأنَّ الحرفَ إذا رُكِّبَ [2] مع حرف آخر خرج كلٌّ منهما عن حكمه ، وثَبَتَ له [3] بالتركيب حكمٌ آخرُ [4] .

والرابع [5] باطل بأنَّ « أنَّ » [6] لا تعملُ [7] مقدرةً .

وإذا بَطَلَ الثلاثةُ ثَبَتَ الأوَّلُ ، وهو أن النصبَ بالفعل السابق بتقوية « إلَّا » [8] . انتهى ملخّصًا .

وقال « أبو البقاء » في « التبيين » [9] : الدليلُ على أن « نِعْمَ » و« بِئْسَ » فِعْلَانِ السبرُ والتقسيمُ ، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع ، وقد دَلَّ الدليلُ على أنهما ليسا اسمين لوجهين [10] :

---

(١) هو كونها بمعنى « إنِ » المخففة ، و « لا » النافية إلخ . والأولى أن يقال : « أيضًا » بعد قوله : « باطل » « الفيض » (٢ : ٩٧٤) .

(٢) (الحروف إذا ركبت) في س .

(٣) أي : للمركب .

(٤) أي : لم يكن له في حالة الإفراد .

(٥) هو التركيب بتقدير « أن » بعد « إلَّا » . وإنما كان باطلًا ؛ لأن التقدير فيه : « إلَّا أنَّ زيدًا لم يقم » ، و« أنَّ » لا تعمل مقدرة وإنما تعمل ظاهرة .

(٦) (أن المخففة) بدل (أن) في ح .

(٧) (لا تستعمل) في س .

(٨) وعبارة « لمع الأدلة » (١٣١) : « وإذا بطل أن يكون العاملُ للنصب (إلَّا) ؛ لأنها بمعنى (أستثني) ، أو لأنها مركبة من (أنَّ) و(لا) ، أو لأن التقدير : إلَّا أنَّ زيدًا لم يقمْ ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعلُ المتقدم بتقوية (إلَّا) » .

(٩) (٢٧٥) .

(١٠) (بوجهين) في حيدر .

أحدهما : بناؤهما على الفتح ، ولا سبب له لو كانا [1] اسمين ؛ لأن الاسمَ إنما يُبْنَى إذا أشبه الحرفَ ، ولا مشابهة بين « نِعْمَ » و« بِئْسَ » وبين الحرف ، فلو كانت [2] اسمًا لأُعربت .

والثاني : أنها لو كانت اسمًا لكانت إمَّا جامدًا ، أو وصفًا ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها [3] ؛ لأن وجهَ الاشتقاقِ فيها ظاهرٌ؛ لأنها من « نَعِمَ الرجلُ » إذا أصاب نعمةً ، والمُنْعَم عليه يُمْدَحُ ، ولا يجوز أن يكون وصفًا ، إذ لو كانت كذلك لظَهَرَ [4] الموصوف معها [5] ، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء ، وإذا بطلَ كونُها /حرفًا [٧٨] وكونُها [6] اسمًا ثبت أنها فعلٌ . انتهى .

وقال « ابن فلاح » [7] في « المغني » : الدليل على أن « كيف » اسمٌ السبرُ والتقسيمُ، فنقول : لا يجوز أن تكون [8] حرفًا ؛ لحصول الفائدة [9] منها [10]

---

(١) (كانتا) في حيدر

(٢) أي : « نِعْمَ » .

(٣) لأنه ينافي الفعلية .

(٤) هكذا في س ، م ، وهو موافق لـ« التبيين » ، والعبارة مضطربة في ح ، وحيدر .

(٥) وهو لم يظهر أصلًا . و(فيها) مكان (معها) في س .

(٦) (حرفًا وكونها) ساقط في حيدر .

(٧) هو « منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ، أبو الخير ، تقيّ الدين » اليمني . المتوفَّى سنة ثمانين وستّ مئة . إمامٌ في العربية . من مؤلفاته « المغني » في النحو . مترجم له في « بغية الوعاة » (٢ : ٣٠٢) و« الفيض » (٢ : ٩٨٠) و« الأعلام » (٧ : ٣٠٣) .

(٨) (يكون) في س .

(٩) نحو : « كيف زيدٌ ؟ » فـ« كيف » خبر مقدم لصدارته و« زيدٌ » مبتدأ مؤخر .

(١٠) (فيها) في س .

مع الاسم ، وليس ذلك [1] لغير حرف النداء ، ولا فِعلًا ؛ لأن الفعل يليها [2] بلا فاصل ، نحو : « كيف تصنعُ ؟ » فيلزم [3] أن يكون [4] اسمًا ؛ لأنه الأصلُ في الإفادة [5] .

(١) الإشارة تعود لحصول الفائدة .

(٢) والفعل لا يلي الفعل إلا بفاعل .

(٣) من انتفائها . و(فلزم) في حيدر ، وإستانبول .

(٤) (تكون) في حيدر .

(٥) لحصول الفائدة منه وحدَه ، ولا كذلك الفعل والحرف ، فإنه لا يستقيم بهما وحدَهما ، أو بمجموعهما كلام وانظر نصَّ« ابن فلاح » في « المغني في النحو » (١ : ١١٩) .

obeikandl.com

الخامس : المناسبة

وتسمى « الإخالةَ » أيضًا ؛ لأن بها يُخال - أي : يُظَنُّ - أن الوصفَ علّةٌ ، ويسمَى قياسُها « قياسَ علّة » ، وهو أن يُحْمَلَ الفرعُ على الأصل بالعلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل .

كحملِ ما لم يسمَّ فاعلُه على الفاعل في الرفع بعلَّة الإسناد . وحملِ المضارع على الاسم في الإعراب بعلَّة اعتوار [١] المعاني عليه .

ذكره « ابنُ الأنباري » [٢] قال [٣] : واختلفوا هل يجب إبرازُ [٤] المناسبة عند المطالبة ؟ فقال قوم : لا يجب ، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر « كان » عليها فيقول [٥] : فِعْلٌ [٦] متصرف فجاز تقديمُه [٧] عليها ، قياسًا على سائر الأفعال المتصرفة [٨] فيُطالِبُهُ [٩] بوجه الإخالة والمناسبة [١٠] .

---

(١) الاعتوار : التوارد ، وهو علة إعراب الاسم . فالإعراب أصلٌ في الفعل المضارع لاعتوار معانٍ عليه تفتقر إلى الإعراب ، كالمعاني المعتورة على الاسم . « الفيض » (٢ : ٩٨٣) .

(٢) في « لمع الأدلة » (١٢٣) .

(٣) (قال) ساقط من م ، وحيدر .

(٤) أي : إظهار المناسبة بين الأصل والفرع .

(٥) أي : المستدل ، و(فنقول) في إستانبول .

(٦) أي : كان .

(٧) أي : الخبر .

(٨) أي : في جواز تقديم مفاعيلها عليها .

(٩) أي : الخصم .

(١٠) أي : بين « كان » وباقي الأفعال حتى يحمل عليها .

واستدل لعدم الوجوب بأن المستدلَّ أتى بالدليل بأركانه [١] ، فلا يبقَى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط ، وهو الإخالة ، وليس على المستدل بيانُ الشروط [٢] ، بل يجب على المعترض بيانُ عدم [٣] الإخالة التي هي الشرط [٤] ، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل [٥] بالمناظرة وحدَه ، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز [٦] .

وقال قوم : يجب ؛ لأن الدليل إنما يكون دليلًا إذا ارتبط به الحكمُ ، وتعلَّق به ، وإنما يكون متعلِّقًا به إذا بانَ وَجْهُ الإخالة .

وأُجيبَ بوجود الارتباط ، فإنه قد صرح بالحكم ، فصار بمنزلة ما قامت عليه البيِّنَةُ بعد الدعوى ، / فأما [٧] المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة [٨] عدالة [٧٩] الشهود ، فلا يجب ذلك على المدَّعِي [٩] ، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود [١٠] ، فكذلك [١١] لا يجب على المستدل إبرازُ الإخالة ، وإنما على المعترض أن يقدح . انتهى .

---

(١) أي : الاصل ، والفرع ، والعلَّة الجامعة .

(٢) (الشرط) في ح .

(٣) (علم) في ح .

(٤) أي : لصحة القياس ، وذلك بمنع المناسبة بين الحكم والوصف . و(الشروط) في س .

(٥) (يشتغل) في س .

(٦) أي : لأنه إلزامٌ بما لا يتوقف عليه القياس .

(٧) (وأما) في س .

(٨) (فمنزلة) في س ، وإستانبول .

(٩) لأنه عليه إحضار الشهود ، لا القدح فيهم .

(١٠) وعلى المدَّعي حينئذٍ تزكيتهم وإظهار عدالتهم .

(١١) (وكذلك) في ح ، م ، حيدر .

السادس : الشَّبَه

قال « ابنُ الأنباريّ » [1] : وهو « أن يُحْمَلَ الفرعُ على أصلٍ بضربٍ [2] من الشَّبَهِ ، غير العلَّة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل » .

وذلك مثل أن يدلّ على إعراب المضارع بأنه يتخصص [3] بعد شياعه ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربًا كالاسم [4] ، أو بأنه [5] يدخل عليه [6] « لام » الابتداء كالاسم ، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه [7] .

وليس شيءٌ من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل [8] ، إنما هو [9] إزالةُ [10] اللبس ، كما تقدم [11] .

قال : وقياسُ الشَّبَهِ قياسٌ صحيحٌ ، يجوز التمسُّك به في الأصح ، كقياس العلَّةِ .

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٠٧ ، ١٠٩) .

(٢) (الأصل كضرب) في س .

(٣) أي : بزمن معيَّن ، بعد أن كان شائعًا في زمني الحال والاستقبال .

(٤) أي : فإنه يكون شائعًا كـ « رجل » ، ثم يتخصص بالألف واللام أو الإضافة فيصير مُعَيَّنًا .

(٥) أي : الفعل ، تدخل عليه لام الابتداء ، نحو : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (النحل : ١٢٤) .

(٦) (على) في ح ، س .

(٧) حركات الفعل وسكناته في يَضْرِبُ ويُكْرِم كحركات الاسم وسكناته في ضارب ومُكْرِم .

(٨) أي : الاسم ، حتى يحمل عليه الفرع فيها .

(٩) أي : الموجب للإعراب .

(١٠) (إزالته) في م .

(١١) في المسألة السادسة من (الفصل الرابع في العلّة) .

السابع : الطَّرد [1]

قال « ابنُ الانباريِّ »[2] : « وهو الذي يوجد معه الحكم ، وتفقد الإخالة في العلَّة » واختلفوا في كونه حجةً :

فقال قوم : ليس بحجة ؛ لأنّ مجردَ الطّردِ لا يوجب غلبةَ الظن [3] ، ألا ترى أنك لو علَّلت بناءَ « ليس » بعدم التصرف ، لاطِّراد [4] البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف ؛ لاطِّراد [5] الإعراب في كل اسم غير منصرف ، لَمَا [6] كان ذلك [7] الطردُ يغلب [8] على الظنّ أن بناء « ليس » لعدم التصرف ، ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم يقينًا أن «ليس» إنَّما بُنِيَ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ ، وأنَّ ما لاينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وإذا ثَبَتَ بطلانُ هذه العلَّة مع اطرادها عُلِمَ / أن مجردَ الطرد لا يُكتفَى [٨٠] به [9] ، فلا بدّ من إخالة أو شَبَهٍ .

---

(١) انظر الكلام على « قياس الطرد » في « المحصول » (٢/٢ : ٣٠٥) و« مفتاح الوصول » (١٥٤) .

(٢) في « لمع الأدلة » (١١٠) .

(٣) أي : بعلّة جامعة بين الأصل والفرع .

(٤) (لا طرد) في « لمع الأدلة » وهو الأنسب للمعنى .

(٥) (لا طرد) في « لمع الأدلة » وهو الأنسب للمعنى .

(٦) هو جواب « لو » .

(٧) « ذلك » اسم « كان » و« يغلب » خبرها ، وفاعل « يغلب » ضمير الطرد ، ومفعوله « أنَّ بناء ليس . . . » .

(٨) (فغلب) في ح ، م .

(٩) أي : في القياس في نقل حكم الأصل للفرع ، ونحوه .

ويدل على أن الطَّرد لا يكون علَّةً أنه [1] لو كان علَّة لأدَّى إلى الدور [2] ، ألا ترى أنه إذا قيل له [3] : ما الدليلُ على صحة دعواك ؟

فيقول : أنْ أَدَّعِي أن هذه العلَة [4] علةٌ في محلٍ آخر [5] .

فإذا قيل له : وما الدليل على أنَّها علَّة في محل آخر ؟

فيقول : دعواي على [6] أنها [7] علَّة في مسألتنا ، فدعواه [8] دليلٌ على صحة دعواه .

فإذا قيل له : ما الدليل على أنَّها علّةٌ في الموضعين معًا ؟

---

(١) (إذ) في ح .

(٢) الدَّور : هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه . ويسمّى الدور المصرّح ، كما يتوقف « أ » على « ب » ، وبالعكس .

أو بمراتب ، ويسمَّى الدور المضمر ، كما يتوقف « أ » على « ب » ، و« ب » على « ج » ، و« ج » على « أ » .

والفرق بين الدور وتعريف الشيء بنفسه هو أنَّ في الدور يلزم تقدّمه عليها بمرتبتين إن كان صريحًا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدّمه على نفسه بمرتبة واحدة . « التعريفات » (٥٦) .

(٣) أي : للمستدل مثلًا .

(٤) (العلة) ساقط من حيدر ، وإستانبول .

(٥) أي : غير ما هي علّة فيه بالطرد .

(٦) (على) ساقط من م ، وحيدر .

(٧) (أنه) في س .

(٨) أي : دعوى أنها علّة في محل آخر دليل على صحة دعواه في مسألتنا ، وإثباتُ كلٍّ موقوفٌ على إثبات الآخر .

obeikandl.com

فيقول : وجود الحكم معها في كلّ موضعٍ دليلٌ على أنها علَّة [1] .

فإذا قيل له : إنَّ الحكمَ قد يوجدُ مع الشرط كما يوجدُ مع العلَّةِ ، فما الدليل على أنَّ الحكم يثبت بها في المحلّ الذي هو فيه [2] ؟

فيقول : كونُها علةً .

فإذا قيل له : وما الدليل على كونها علَّة [3] ؟

فيقول : وجودُ الحكم معها في كل موضع وُجِدَتْ فيه [4] ، فيصير الكلام « دورًا » [5] .

وقال قوم : إنه حجةٌ ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلَّة اطِّرادُها [6] وسلامتُها من النقص ، وهذا موجود هنا ، وربما قالوا : عَجْزُ المعترضِ [7] دليلٌ على صحة العلَّةِ .

وربما قالوا : نوع [8] من القياس ، فوجب أن يكون حجّةً كما لو كان فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ .

---

(١) أي : لوجوده عند وجودها ، وذلك شأن العلَّة .

(٢) (الذي هو فيه) كذا في نسخ « الاقتراح » و« لمع الأدلة » بتذكير الضمير ، والظاهر أن يقال : « هي » بتأنيثه ؛ لأن مُفادَه العلّة ، أي : في الموضع الذي هي ، أي : العلّة فيه ، وهو الفرع ؛ لأن شأن العلّة أن يثبُت بها الحكم في الفرع عند قيام علّة الأصل في الفرع « الفيض » (٢: ٩٨٩) .

(٣) أي : وهلَّا كانت شرطًا .

(٤) وليس ذلك للشرط ، إذ شأنه فَقْدُ المشروط عند فَقْدِه ، أمّا عند وجوده فيجوز الوجود والعدم .

(٥) أي : لأنه أثبت الحكم بها ، وأثبتها به .

(٦) هنا سقط وتحريف في حيدر .

(٧) عن الفرق بين الموضعين المطردة فيهما العلة ؛ لأنها لو لم تكن علة لهما لأبدَى فَرْقًا .

(٨) « نوعٌ » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : « الطرد » .

ورُدَّ الأول : بأنهم جَعَلُوا الطَّردَ دليلًا على صحة العلَّة [١] ، وادعوا هنا أنه العلَّةُ نفسها ، وليس من ضرورة كونه دليلًا على صحة العلَّة أن يكون هو العلَّة [٢] ، بل ينبغي أن يثبتوا [٣] العلَّة ثم يدلوا على صحتها بالطَّرد ؛ لأن الطَّرد [٤] نظرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلَّة .

ورُدَّ الثاني : بأن العجزَ عن تصحيح [٥] العلَّة عند المطالبة دليلٌ على فسادها .

ورُدَّ الثالث : بأنه تَمَسُّكٌ [٦] بالطّرد في إثبات الطّرد ، فإن ما فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ لم يكن حجةً ؛ لكونه قياسًا لقبًا / وتسميةً [٧] ، بل لما فيه من الإخالة والشَّبَهِ المغلب على [٨١] الظنّ ، وليس ذلك [٨] موجودًا في الطَّرد ، فوجب أن لا [٩] يكون حجةً . انتهى .

---

(١) أي : لعمومه . وبين هذا وما بعده ، مخالفة ، فلذلك صحَّ به الردُّ .

(٢) بيان لوجه الطرد . والمراد أنَّ دليل صحة الشيء أعم من كونه غير دليله هو أوَّلًا .

(٣) (يبينوا) في « لمع الادلة » .

(٤) أي : النظر إليه مرتبة أخرى ، ونظر آخر من المناظر . و (الطرد) ساقط من حيدر .

(٥) (صحيح) في ح .

(٦) أي : أخذٌ واستدلالٌ وتعلقٌ بالطرد في إثباته ، وقد تقرر : أن الشيءَ لا يكون دليلَ نفسِه لما في ذلك من الدور ، وسبق الشيء على نفسه وتأخره عنها ، واتّحاد الدليل والمدلول .

(٧) عطف تفسير على « لقبًا » .

(٨) أي : الظن الغالب . و(كذلك) في حيدر .

(٩) (لا) ساقط في حيدر .

الثامن : إلغاء الفارق [1]

وهو بيان أن الفرع لم يفارقِ الأصلَ إلا فيما لا يُؤَثِّرُ [2] فيلزم اشتراكُهما [3] .

مثالُه : قياس الظرف على المجرور في [الأحكام] [4]. بجامع أن لا فارق بينهما ، فإنهما مستويان [5] في جميع الأحكام ، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة [6] .

---

(١) أي : إبطال الفارق بين الأصل والفرع ، وعدم الاعتداد به .

(٢) أي : في القياس .

(٣) أي : فيما سواه .

(٤) مابين الحاصرتين بياض في نسخ « الاقتراح » وأثبت الذي في « داعي الفلاح » .

(٥) (يستويان) في حيدر .

(٦) أي : كونه مقيسًا عليه ، فإذا ألغي الفارق بينهما ثبت القياس لوجود الجامع .

obeikandl.com

ذكر القوادح في العلَّة

منها: النقض [1]

قال « ابنُ الأنباري » في « جدله » [2] : وهو « وجود العلَّة ، ولا حكم ، على مذهب من لا يَرَى تخصيصَ العلَّة » [3] .

وقال في « أصوله » [4] : الأكثرون على أن الطَّردَ شرطٌ في العلَّة [5] ، وذلك [6] أن يوجد الحكمُ [7] عند وجودها في كل موضع ، كرفع كلِّ ما أُسند إليه الفعلُ في كل موضع ، لوجود علَّة الإسناد ، ونصبِ كلِّ مفعولٍ وقع فضلةً ، لوجود علَّةِ وقوع الفعل عليه .

---

(١) انظر « المحصول » (٢/٢ : ٣٢٣) .

(٢) أي : « الإعراب في جدل الإعراب » (٦٠) .

(٣) أي : تخصيصها ببعض الأفراد اطرادها ، فإذا وُجِدَتْ وُجِدَ الحكمُ ، فتخَلُّفُهُ عنها مع وجودها نَقْضٌ لها .

(٤) أي : « لمع الأدلة » (١١٢) .

(٥) أي : وإلّا لم يكن علّةً لفقد المشروط عند فَقْد شرطه .

(٦) أي : الطرد المعتبر لتحقّقها .

(٧) أي : المعلل بها .

وإنَّما كان شرطًا ؛ لأن العلَّةَ العقليةَ لا تكون إلا مطّردةً [١] ، ولا يجوز أن يدخلها التخصيصُ [٢] ، فكذلك [٣] العلَّة النحوية .

وقال قوم : ليس [٤] بشرط ، فيجوز أن يدخلَها التخصيصُ [٥] ؛ لأنها دليل على الحكم بجعلِ جاعلٍ [٦] ، فصارت بمنزلة الاسم العامّ [٧] ، فكما يجوز تخصيصُ الاسم العامّ [٨] فكذلك ما كان في معناه [٩] ، وكما يجوز التمسكُ بالعموم المخصوص [١٠] فكذلك [١١] بالعلَّة المخصوصة .

---

(١) أي : كلما وجدت وُجد .

(٢) أي : لأنها إذا خُصصتْ ببعض أفراد المعلول كان تحكمًا وإلغاء لغير مقتضٍ .

(٣) أي : كالعلّة العقلية العلةُ النحوية لا يدخلها التخصيص .

(٤) أي : الطّرد .

(٥) ويكفي العلّة ثبوتُها في الأعم الأغلب .

(٦) هو الواضع للفنّ .

(٧) أي : الصادق على ما فوق الواحد من غير حصر في أنه لا يجب تعميمُه عقلًا لجميع الأفراد ، بل يجوز تخصيصه ببعضها؛ لأن عمومه ظاهريٌّ لا قطعيٌّ .

(٨) أي : بقصره على بعض أفراده . و(فكما يجوز تخصيص الاسم العام) ساقط من حيدر وإستانبول.

(٩) أي : من العلّة الجعلية فيجوز تخصيصُها .

(١٠) (للخصوص) في « لمع الأدلة » .

(١١) أي : يجوز التمسك .

وعلى الأوّل [1] قال في « الجدل » [2] : مثال « النقض » أن يقول : إنما بُنِيَتْ « حذامِ » [3] و« قطامِ » و« رقاشِ » ؛ لاجتماع ثلاث علل ، وهي : التعريف ، والتأنيث، والعدل .

فتقول : هذا ينتقض / بـ « أَذْرَبِيجانَ » فإنَّ فيه ثلاثَ عللٍ بل أكثرُ [4] ، وليس بمبنيّ . [٨٢]

قال [5] : والجـــواب عن النقـض [أن يمنع [6] مسألـــة النقض إن كان فيها

---

(١) هو جواز عدم التخصيص .

(٢) « الإعراب في جدل الإعراب » (١١٣) .

(٣) في « التصريح » (٢ : ٢٢٥) : « من المعدول ما كان على وزن « فَعَالِ » عَلَمًا للمؤنث ، كـ « حذام » و« قطام » في لغة « بني تميم » فإنهم يمنعون صرفه .

واختلف في علة ذلك : فقال « سيبويه » : للعلمية والعدل عن « فاعلة » .

وقال « المبرد » : للعلمية والتأنيث المعنوي ، كـ « زينب » .

فإن ختم بالراء ، كـ« سفارِ » – اسمًا لماء – و« وَبَارِ » – اسمًا لقبيلة – بنوه على الكسر إلا قليلًا منهم ، وأهل الحجاز « يبنون الباب كلَّه على الكسر ، تشبيهًا له بـ« نَزَالِ » في التعريف والعدل والوزن والتأنيث » .

(٤) العلل الثلاث هي : العَلَمِيَّة والتأنيث والعجمة .

وبقوله : « أكثر » كأنه يشير إلى تركيب من « أذربي » و« جان » أو إلى زيادة الألف والنون وفي « لسان العرب » (أذج ٢ : ٢٠٧) : « أَذْرَبِيجانُ : موضع ، أعجمي معرّب . وجعله « ابن جني » مركبًا ، قال : هذا اسم فيه خمسة موانع من الصرف ، وهي : التعريف والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون » . انظر « شرح اللمع » (٢ : ٤٣٧) و«شرح شذور الذهب » (٤٥١-٤٥٢) .

(٥) أي : « الأنباري » في « الإعراب في جدل الإعراب » (٦٠-٦٢) .

(٦) (نمنع) في حيدر .

منعٌ [1] ، أو يدفع [2] النقضَ] [3] باللفظ ، أو بمعنًى في اللفظ .

فالمنع مثل أن تقول [4] : إنّما جاز النصب في نحو « يا زيدُ الظريفَ » حملًا على الموضع ؛ لأنه وصف لمنادًى مفرد مضموم [5] .

فيقال [6] : هذا ينتقض بقولهم : « يا أيُّها الرجلُ » [7] فإن « الرجل » وصف لمنادى مفردٍ مضمومٍ ، ولا [8] يجوز فيه النصب [9] .

فتقول [10] : لا نُسَلِّم أنه لا يجوز فيه النصبُ [11] ، ويُمْنَعُ [12] على مذهب مَنْ

---

(١) أي : احتمالُ منعٍ ، بأن نمنع وجودَ العلّة فيما نقضت به . (نقض) مكان (منع) في حيدر .

(٢) (ندفع) في حيدر .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٤) (يقول) في حيدر ، وإستانبول ، و« الجدل » .

(٥) وفي « شرح الكافية الشافية » (٣ : ١٣١١) : « حقُّ تابعِ المنادى المضموم أن يُنْصَبَ ، مفردًا كان أو غير مفردٍ ؛ لأنَّ متبوعه مبنيُّ اللفظ ، منصوبُ المَحَلِّ . فما نصب منه فعلى الأصلِ . وما رُفِع فَلِشَبَهِ متبوعِهِ بمرفوعٍ في اطراد الهَيْئَةِ . . » وانظر « التصريح » (٢ : ١٧٦) .

(٦) (فيقول) في « الجدل » .

(٧) أي : فإن العلّة وجدت دون الحكم .

(٨) (فلا) في س .

(٩) وفي « شرح الكافية الشافية » (٣ : ١٣١٨) : « فإذا قلت : « يا أيُّها الرجلُ » لم يصلح في « الرجل » إلّا الرفع ، لأنه المنادَى حقيقةً ، و« أيّ » مُتوصَّلٌ به إليه . وأجاز « المازني » و« الزجَّاجُ » نصبَ صفة « أيّ » قياسًا على صفة غيره من المنادَيات المضمومة » . وانظر « التصريح » (٢ : ١٧٤) .

(١٠) (فيقول) في « الجدل » .

(١١) هنا يوجد سقط في حيدر ، وم .

(١٢) تفسير لقوله : « لا نُسَلِّم » ، أي : ويمنع النقض .

يرى جوازَه [1] .

والدفع [2] باللفظ مثل [3] أن يقول [4] في حدّ المبتدأ : « كلُّ اسمٍ عَرَّيْتَهُ من العوامل اللفظيّة لفظًا أو تقديرًا » [5] .

فيقال : هذا ينتقضُ بقولهم : « إذا زيدٌ جاءني أكرمتُه » فـ « زيدٌ » قد تعرَّى عن [6] العوامل اللفظية ، ومع هذا فليس مبتدأ [7] .

فيقول [8] : قد ذكرتُ في الحدّ ما يدفع النقضَ ؛ لأني قلتُ : « لفظًا أو تقديرًا » [وهو إن تَعَرَّى لفظًا لم يتعرَّ تقديرًا] [9] ، فإن التقدير : إذا جاءني زيدٌ .

---

(١) الضمير عائد للنصب .

(٢) (ينتقض) في « داعي الفلاح » من المتن (٢٢٨) .

(٣) هنا يوجد نقص في س .

(٤) (تقول) في إستانبول .

(٥) وفي « البسيط » (١ : ٥٣٥) : (الابتداء : تعريةُ الاسم من العواملِ اللفظية ، والإسنادُ إليه ، ومجيئُه ليُسْنَدَ إليه هو الذي أوجبَ رفعَهُ ، وهو العواملُ ، والتعريةُ شرطٌ في العمل ؛ لأن التعريَة عَدَمٌ ، والعَدَمُ لا يؤثِّرُ ولا يُوجبُ شيئًا . . .) وانظر « التبصرة والتذكرة » (١ : ٩٩) و« شرح اللمع » (١ : ٣٣) و« الإنصاف » (١ : ٤٤) و« الكافي في شرح الهادي » (١٣١) و« التصريح » (١ : ١٥٤) .

(٦) (من) في حيدر .

(٧) (بمبتدأ) في حيدر ، وإستانبول وفي « داعي الفلاح » (٢٢٨) : بل فاعل لمحذوف يفسره ما بعده .

(٨) (فنقول) في س .

(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

والدفع بمعنًى في اللفظ : مثل أن يقول [1] : إنّما ارتفع « يكتبُ » في نحو : « مررتُ برجل يكتبُ » [2] ؛ لقيامه [3] مقامَ الاسم ، وهو : « كاتب » .

[فيقول : هذا ينتقض بقولك : « مررتُ برجلٍ كَتَبَ » فإنه فعلٌ قد قام مقامَ الاسم ، وهو كاتب] [4] ، فليس بمرفوع [5] .

فنقول [6] : قيامُ الفعل مقامَ الاسم إنَّما يكون موجبًا للرفع ، إذا كان الفعل معربًا ، وهو الفعل المضارع ، نحو « يكتبُ » و« كَتَبَ » فعل ماض ، والفعل الماضي لا يستحق شيئًا من الإعراب ، فلما لم يستحق شيئًا من جنس الإعراب [7] ، منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنَّا قلنا : هذا الفعل [8] المستحق للإعراب قام مقام الاسم ، فوجب له الرفعُ ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي ، الذي لا يستحق شيئًا من الإعراب .

أمّا على مَنْ يرى تخصيصَ العلَّة ، فإنَّ النقضَ [9] غيرُ مقبول [10] .

---

(١) أي : المستدل . (تقول) في ح .

(٢) هنا سقط كبير في حيدر ، وإستانبول .

(٣) لقيام « يكتب » .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من س ، وحيدر ، وهو في ح .

(٥) أي : فانتقضت العلَّة .

(٦) فنقول في دفعه .(فتقول) في ح ، وإستانبول ، و(فيقول) في « الجدل » .

(٧) أي : لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تعاور المعاني على التركيب .

(٨) (النوع) في حيدر .

(٩) للعلَّة .

(١٠) لكونها مخصوصة بغير ما نقضت به .

ومنها : « تَخَلُّف العكس » [1]

بناءً [2] على أن العكسَ [3] شرطٌ في العلَّة ، وهو رأي الأكثرين ، وهو [4] : « أن يُعدم [5] الحكم عند عدم العلَّة » كعدم رَفْع الفاعل لعدم إسناد / الفعل إليه لفظًا أو [٨٣] تقديرًا ، وعدمِ نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظًا أو تقديرًا [6] .

وقال قوم : إنه [7] ليس بشـرطٍ [8] ؛ لأن هذه العلَّـة مشبهةٌ بالدليـل العقليّ ،

---

(١) أي : كونها غير منعكسة .

(٢) بناءً : حال ، أي : مبنيًّا . « داعي الفلاح » (٢٢٩) .

(٣) انظر « لمع الأدلة » (١١٥) و« مفتاح الوصول » (١٥٩) .

(٤) (وهي) في ح .

(٥) (انتفاء) مكان (أن يعدم) في حيدر .

(٦) أي : يذكر على طريقة الفرض والتقدير ، أي : لو فرض فاعِلٌ من غير إسناد فعلٍ ، أو ما في معناه أينعدم رفعُه لفقد علته أم لا ؟ فإن قلنا باعتبار العكس في العلة فنعم ، وإنْ لا فلا .

وفي « لمع الأدلة » : « وقولنا : تقديرًا احترازٌ من نحو قولهم : « إنِ الله أمكنني من فلان » و« أمراً اتَّقَى الله » ، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل ، ووقوع الفعل على المفعول قد عدما لفظًا ، إلا أنه قد وجد تقديرًا ؛ لأن التقدير في قولهم : « إنِ الله أمكنني من فلان » : (إنْ أمكنني أمكنني من فلان) ، فحذف الفعل الأول لفظًا وجعل الثاني تفسيرًا له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة : ٦) أي : (وإن استجارك أحدُ من المشركين استجارك) ، فحذف الأول وجعل الثاني تفسيرًا له . والتقدير في قولهم : « امرأً اتقَى الله » : (رحم الله امرأً) ، فحذف الفعل لفظًا لدلالة الحال عليه ، فالفعل ها هنا وإن عُدم لفظًا فقد وجد تقديرًا » . وانظر « مغني اللبيب » (٧٥٧) .

(٧) أي : العكس .

(٨) أي : في صحة العلَّة .

والدليل العقليّ [١] يدل [٢] وجودُه على وجود الحكم ، ولا يدلّ عدمُه [٣] على عدمه [٤] .

ومثالُ [٥] « تخلّف العكس » [٦] قولُ بعض النحاة [٧] في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن [٨] المبتدأ ، نحو « زيدٌ أمامَك » : فتعلقه [٩] بفعل محذوفٍ غير مطلوب [١٠] ولا مقدّر ، بل حُذِفَ الفعل ، واكْتُفِيَ بالظرف منه ، وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا [١١] وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل [١٢] .

---

(١) (والدليل العقلي) ساقط من حيدر .

(٢) (يدل على) في س .

(٣) أي : الدليل العقلي .

(٤) أي : عدم وجود المدلول ، إذ الدليل كونه بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر ؛ لانتفاء علم الشيء عند انتفاء عِلْمِ الدليل . و(على عدمه) ساقط من س .

(٥) بلا (و) في حيدر .

(٦) أي : وجود الحكم مع فَقْد العلّة .

(٧) هو « أبو العباس ، أحمد بن يحيى ، ثعلب » شيخ الكوفيين - كما في « داعي الفلاح » و« الفيض » (٢ : ١٠٠٥) - المتوفّى سنة ٢٩١هـ . « الأعلام » (١ : ٢٦٧) .

(٨) (على) في س .

(٩) هكذا في ح ، و(أنه) مكان (فتعلقه) في س ، وحيدر ، وإستانبول ، وعبارة « لمع الأدلة » : « نحو : (زيد أمامَك) من أنه منصوب بفعل محذوف .... » .

(١٠) أي : إظهاره ، ولا مُقَدَّر وجودُه ، وبهذا المثال يعلَمُ أنه وجد المعلول ، وهونصب الظرف بغير علّته ، وهو الفعل الناصب له .

(١١) من هنا إلى آخر العبارة ساقط من س .

(١٢) وعقّب « الأنباري » في « لمع الأدلة » (١١٦) على هذا بقوله : « وتمسكوا في الدلالة على أن « العكس » ليس بشرط في العلة : بأن هذه العلّة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل =

ومنها : عدم التأثير[1]

وهو « أن يكون الوصفُ[2] لا مناسبة فيه » .

قال « ابنُ الأنباري »[3] : الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة ، سواء كان لدفع نقض أو غيره ، بل هو حشو في العلّة[4] ، وذلك[5] مثل أن يدلّ[6] على ترك صرف « حُبلى » فيقول[7] : « وإنّما امتنع من الصرف لأن في آخره ألفَ التأنيث المقصورة ، فوجب[8] أن يكون غيرَ منصرف[9] ، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة » .

= العقلي يدل وجودُه على وجود الحكم ، ولا يدل عدمُه على عدم الحكم ، فإنّ وجود « العالَم » يدلُّ على وجود « الصانِع » ، ولا يدل عدمُه على عدمه .

وهذا ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الدليل لو تصور عدمُه لعُدِمَ المدلول ، فإن مدلولَ « العالَم » العلم بـ « الصانع » مع نتيجة وجود « العالَم » و« العالَم » لن يُتصور خروجُه عن أن يكون موجودًا في الوقت الذي كان موجودًا فيه ، ولو تُصُوِّر عدمُه لَعُدِمَ المدلول ، وهو العلم بـ « الصانع » ، وإذا كان ذلك شرطًا في الدليل العقلي فكذلك ها هنا » .

(١) أي : للوصف في الحكم . وانظر « المحصول » (٢/٢ : ٣٥٥) .

(٢) المعلل به الحكم « داعي الفلاح » (٢٣٠) .

(٣) في « لمع الأدلة » (١٢٥) .

(٤) أي : فلا يجوز تعليق الحكم به .

(٥) أي : عدم تأثير الوصف .

(٦) (تدل) في حيدر .

(٧) (فتقول) في حيدر .

(٨) سقط من هنا إلى (المقصورة) في حيدر .

(٩) (منصوب) في ح ، م .

فذِكْرُ « المقصورة » حَشْوٌ ؛ لأنه لا أثر له في العلَّة ؛ لأن ألف التأنيث لم [1] تستحق أن تكون سببًا مانعًا من الصرف لكونها مقصورةً ، بل لكونها للتأنيث فقط ، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضًا [2] ؟

واستدل على [3] عدم الجواز [4] : بأنه [5] لا إخالة فيه ولا مناسبة ، وإذا كان خاليًا عن ذلك لم يكن دليلًا [6] ، وإذا لم يكن دليلًا لم يجز إلحاقه [7] بالعلَّة [8] .

وقال قوم [9] : إذا ذكر لدفع النقض [10] لم يكن حَشْوًا [11] ؛ لأنَّ الأوصافَ في العلّة تفتقر إلى شيئين :

أحدهما : أن يكون لها تأثير .

---

(١) (لا) في حيدر .

(٢) أي : لوجود المانع ، وهو التأنيث ، فلو كان القصر معتبرًا ما منعت الممدودة .

(٣) (فوجب) مكان (واستدل على) في حيدر .

(٤) أي : جواز إلحاقه بالعلّة وأنه حشو فيها .

(٥) (لأنه) في س ، وحيدر .

(٦) أي : على الحكم المعلل به .

(٧) أي : الفرع .

(٨) أي : وإذا لحق بها كان حشوًا فيها .

(٩) فصلوا بين أن يذكر دليلًا للحكم فلا يجوز ، أو يذكر للنقض ، كما قال « السيوطيُّ » فيجوز .

(١٠) أي : للعلة فيما تخلَّف فيه الحكم عنها .

(١١) أي : في العلّة .

obeikandl.com

والثاني : أن يكون فيها [احترازٌ [١] ؛ فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا ، فكذلك [٢] لا يكون ما فيه] [٣] احترازٌ حشوًا [٤] .

[٨٤] وقال « ابنُ جني » في / « الخصائص » [٥] : قد يزاد في العلَّة صفةٌ لضربٍ من الاحتياط [٦] ، بحيث لو أسقطت لم يقدح [٧] فيها ، كقولهم في همز « أوائل » : أصله « أوَاوِل » فلمَّا اكتنفَ [٨] الألفَ واوانِ ، وقُربت الثانية منهما [٩] من الطرف ، ولم [١٠] يُؤْثَرْ إخراجُ ذلك على الأصل ، تنبيهًا على غيره من المغيَّرَات في معناه ، وليس هناك « ياء » قبل الطَّرَف مقدرة ، وكانت الكلمة جمعًا ثَقُل ذلك ، فأُبدِلتِ الواوُ همزةً ، فصار « أوائل » [١١] .

---

(١) (أن فيها احترازًا) في حيدر .

(٢) أي : لما علمت أن الاحتراز من مطالب العلّة كالتأثير .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٤) وعقب « الأنباريّ » على ذلك بقوله :« وهذا ليس بصحيح ؛ لأن ما له تأثير ، فيه تأثير واحتراز ، فلوجود الشرطين جُعل علةً ، وما ذُكر للاحتراز فقط فَقَد فُقِد فيه أحد الشرطين فلا يعتد به » . « لمع الأدلة» (١٢٦) .

(٥) (١ : ١٩٤) .

(٦) أي : لا للتأثير ، ولا للاحتراز .

(٧) أي : إسقاطها فيها ، أي : لم يؤثر إسقاط الصفة في العلَّة . و(تقدح) في ح .

(٨) أي : أحاط .

(٩) (منها) في حيدر .

(١٠) (فلم) في ح .

(١١) انظر « الممتع » (١ : ٣٣٧-٣٣٩) و« شرح الشافية » (٣ : ١٣٠) .

فهذه علَّة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها ، إلا الخامس [1] .

فقولُك : « ولم يؤثِّر » إلى آخره احترازٌ من نحو قوله :

تَسْمَعُ من شُذَّانِها عَوَاوِلَا [2]

وقولُك : وليس هناك « ياء » مقدّرة ؛ لئلا يلزمك نحو قوله :

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ [3]

---

(١) أي : لا حاجة إليه لتحقق الإبدال مع الأربعة الأول ، سواء كان مفردًا أو جمعًا .

(٢) « الشذَّان » جمع : شاذ ، و« العواول » جمع : عِوَّال ، مصدر « عَوَّل » أي : بكَى . وكأنه يصف دلوًا يتناثر منها الماء ، أو منجنيقًا تتناثر منها الحجارة . وأصل « العواول » : العواويل ، حذفت الياء للضرورة . والرجز في « لسان العرب » (عول ١١ : ٤٨٢) و« تاج العروس » (٨ : ٣٩) .

(٣) (بالعواوير) في ح . والرجز لـ « جندل بن المثنى الطهوي » ونسبه « ابن جني » لـ « العجاج » وهو في « الكتاب » (٤ : ٣٧٠) و« الخصائص » (١ : ١٩٥) و(٣ : ١٦٤ ، ٣٢٦) و« المحتسب » (١ : ١٠٧) ، و« الممتع » (١ : ٣٣٩) و« شرح المفصل » (٥ : ٧٠ ، ١٠ : ٩٢) و« شرح الملوكي » (٤٢٦) و« التصريح » (٢ : ٣٦٩) و« شرح الأشموني » (٤ : ٢٩٠) و« شرح الشافية » (٣ : ١٣١) و« شرح شواهد الشافية » (٣٧٤) .

و« العوَّار » مفرد « العواوير » وهو : القَذَى ، أو الرمد . يريد أن الدهر جَعَلَ في عينيه القَذَى والرمد بدل الكحل .

يخاطب امرأته ، ويَذْكُرُ ما فعل به الكبر . وقبله :

غَرَّكِ أن تقارَبَتْ أباعِـــري
وأنْ رأيتِ الدهرَ ذا الدوائرِ
حَنا عِظامي وأُراه ثاغـري

الشاهد فيه : تصحيح واو « العواور » الثانية ، لأنه ينوي الياء المحذوفة ، والواو إذا وقعت في هذا الموضع مُهْمَزٌ لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال انظر « الفيض» (٢ : ١٠١٠) .

لأن أصله : عواوير .

وقولُك : « وكانت الكلمة جمعًا » غيرُ محتاج إليه، لأنك لو لم تذكره لم يُخِلّ ذلك بالعلَّة ألا ترى أنك لو بنيتَ من : « قُلْتَ » و« بِعْتَ » [1] واحدًا على « فُوَاعِل » [2] أو « أُفَاعِل » [3] لهمزت [4] ، كما تهمز [5] في الجمع [6] ، لكنه ذُكِرَ تأنيسًا [7] من حيث كان الجمع ، في غير هذا ممَّا يدعو إلى قلب الواو ياءً ، في نحو : « حُقِيّ » و« دُلِيّ » [8] ، فذكر [9] هنا تأكيدًا لا وجوبًا .

---

(١) الأولى أن يقول : « لو بَنَيْتَ من القَوْل والبَيْع » .

(٢) نحو : عُوَارض (وهو جبل ببلاد طيِّئ ، وعليه قبر حاتم) . « لسان العرب » (عرض ٧ : ١٨٤) .

(٣) نحو : أُباتِر وهو الذي يقطع رحمه ، وقيل : الذي لا نَسْلَ له . « لسان العرب » (بتر ٤ : ٣٨) .

(٤) أي : ذلك الواحد . و(لهمزته) في س .

(٥) (كما يهمز) في س .

(٦) فيقال : قوائل ، وبوائع .

(٧) هكذا في « الفيض » ، وإستانبول ، و(تأنسا) في حيدر ، و« داعي الفلاح » و(ناسًا) في س ، و(ثانيًا) في ح . وفي « الخصائص » : « فذكرك الجمع في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أُنْسًا » . أي : للسامع .

(٨) أصلها : حُقُوٌ ، ودُلُوٌ ، استثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الأخيرة ياءً ، ثم أُعِلَّتْ الأُولَى باجتماع الواو والياء ، وسَبْق إحداهما بالسكون فقلبت ياء ، وأدغمت ، وكسر ما قبلها لتصِحّ و« حُقِيّ » جمع : حَقْو – وهو الخصر . وانظر « الممتع » (٢ : ٥٥١) .

(٩) أي : في (أوائل) قيدُ الجمع في أوصاف العلّة المقتضية للقلب تأكيدًا . . . إلخ ؛ لماعلمت أنّ ذلك الوزن يقتضي القلبَ مطلقًا ، وأن الجمع مما يدعو إليه .

قال [1] : ولا يجوز زيادةُ صفة لا تأثير لها أصلًا البتة . كقولك في رفع « طلحة » من نحو : « جاءني طَلْحَةُ » : إنه لإسناد الفعل إليه [2] ، ولأنه مؤنث و [3] عَلَم ، فَذِكْرُ التأنيث والعلمية لَغْوٌ لا فائدة له . انتهى .

(١) أي : « ابن جني » في « الخصائص » (١ : ١٩٥) .

(٢) هذا من المُرَاعَى .

(٣) هكذا في س ، و(أو) في سائر النسخ .

obeikandl.com

ومنها : القول بالموجَب [1]

قال « ابن الأنباريّ » في « جدله » [2] : وهو أن يُسَلِّمَ [3] للمستدلِّ ما اتَّخذه [4] موجَبًا للعلَّة ، مع استبقاءِ الخلافِ [5] ، ومتى توجه [6] كان المستدلّ منقطعًا ؛ فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلَّة لم يُعَدّ منقطعًا [7] .

[٨٥] مثل / أن يستدل البصريُّ على جواز تقديم الحال على عاملها « الفعل المتصرّف » [8] ، نحو « راكبًا جاء زيدٌ » فيقول [9] : جواز تقديم معمول [10] الفعل المتصرّف ثابت في غير الحال [11] ، فكذلك في الحال .

---

(١) « الموجَب » بفتح الجيم : ما يقتضيه الدليل ، وبكسرها : الدليل نفسه . وفي « المصباح » (وجب ٦٤٨) : « الموجَب » بالفتح : المُسَبَّبُ ، وبالكسر : السَّبَبُ .

(٢) (٥٦) ، وانظر « المحصول » (٢/٢ : ٣٦٥) .

(٣) أي : الخصم .

(٤) (ما استمده) في س .

(٥) في المتنازع فيه .

(٦) أي : الخلاف في بعض الصور المختلف فيها مع عموم العلَّة لتلك الصور .

(٧) أي : لعموم علَّته لذلك ، وإن اختُلف فيه .

(٨) عبارة « الأنباري » : « مثل أن يستدل البصريُّ على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلًا متصرفًا ، وذو الحال اسمًا ظاهرًا .... » .

(٩) (فتقول) في ح ، م ، وإستانبول .

(١٠) (الحال على عاملها) مكان (معمول) في س .

(١١) نحو : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (الضحى : ٩) و﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ (البقرة : ٨٧) ، وما لا يحصى من المفاعيل بأنواعها .

فيقول له الكوفيُّ : أنا أقول بموجَبه ، فإن الحال يجوز تقديمُها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا [١] .

والجواب [٢] : أن يقدر [٣] العلَّة على وجه لا يمكنه القول بالموجَب ، بأن يقول [٤] : عنيت [٥] ما وقع الخلاف فيه [٦] ، وعرَّفته [٧] بالألف واللام فتناوله [٨] وانصرف إليه .

وله [٩] أن يقول : هذا [١٠] قول بموجَب العلَّة في بعض الصور مع عموم العلَّة في جميعها [١١] فلا يكون قولًا بموجَبها [١٢] .

---

(١) نحو : « راكبًا جئت » دون ما إذا كان مظهرًا ؛ لئلا يُؤَدِّي إلى الإضمار قبل الذكر .

(٢) أي : من جانب المستدل على جواز التقديم بما ذكر .

(٣) (تقدر) في ح ، س .

(٤) (تقول) في س .

(٥) (عنيت به) في إستانبول ، و« الجدل » .

(٦) من مجيئها من الاسم الظاهر .

(٧) أي : الخلاف ، بالألف واللام العهدية . و(عزمته) في حيدر ، وإستانبول .

(٨) أي : فتناوله اللفظ ، أي : تناول المعرفُ بـ « أل » ذلك المختلفَ فيه ، وانْصرف إليه بذلك التناول .

(٩) أي : للبصريّ .

(١٠) أي : الذي تقدم تفصيلُه .

(١١) أي : الشامل لما كان صاحب الحال فيه مضمرًا ، وما كان مظهرًا . و(جميعًا) في حيدر .

(١٢) أي : المقتضي لتعميم الحكم ، وعدم التخصيص .

هذا والكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسمًا ظاهرًا ، وإنما يخصّون ذلك إذا كان صاحبها مضمرًا فحسب ، والنقل والقياس على خلاف مذهبهم . انظر تفصيل ذلك في « الإنصاف » (١ : ٢٥٠) .

ومنها : فساد الاعتبار [1]

قال « ابن الأنباريّ » [2] : وهو « أن يُسْتَدَلَّ بالقياس على مسألةٍ [3] في مقابلة النصّ عن العرب » .

كأن يقول البصريُّ : الدليلُ على أَنَّ تَرْكَ صرفِ [4] ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أنَّ [5] الأصل في الاسم الصرفُ ، فلو [6] جوزنا تركَ صرف ما ينصرف لأدَّى إلى أن نَرُدَّهُ [7] عن [8] الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألَّا يجوز قياسًا على مدِّ المقصور [9] .

فيقول له المعترِض : هذا استدلال [10] منك بالقياس [11] في مقابلة النصِّ عن

---

(١) أي : للعلّة في الحكم .

(٢) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٥٤) .

(٣) (على مسألة) ساقط من حيدر .

(٤) (صرف) ساقط من س .

(٥) (لأن) في س ، م .

(٦) (ولو) في ح .

(٧) (يرده) في ح ، س .

(٨) (على) في س .

(٩) فإنه ممنوع .

(١٠) (الاستدلال) في ح .

(١١) المذكور بدليله .

العرب ، وهو [1] لا يجوز ، فإنه قد ورد النصّ عنهم في أبيات تركوا [2] فيها صرفَ المنصرفِ للضرورة [3] .

---

(١) والاستدلال في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف . و(هذا) في ح .

(٢) (فتركوا) في س .

(٣) كقول « حسّان بن ثابت » :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أزْرَهُ بِحُنَيْنَ يومَ تَوَاكُلِ الأبْطالِ

الشاهد فيه : ترك صرف « حنين » ، وهو منصرف ، قال تعالى : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ (التوبة : ٢٥) ، ولم يُرْوَ عن أحد من القرَّاء أنه لم يصرفه . « الإنصاف » (٢ : ٤٩٤) و« ديوان حسان » (٣٨٧) . وقال « الأخطلُ » :

طَلَبَ الأزارِقَ بالكتائبِ ، إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غائلةُ النفوسِ ، غَدُورُ

ترك صرف « شبيب » ، وهو منصرف . انظر « شعر الأخطل » (٢ : ٤٠٨) .

« الأزارقة » : أصحاب « نافع بن الأزرق » . و« شبيب » هو « ابن يزيد الشيباني » ت٧٧هـ بطلُ الخوارج الثائرين وقائدُهم ، بايعه بالخلافة (١٢٠) رجلًا ، ثم أوقع بالحجاج غير مرة ، ثم أمد « عبد الملك » « الحجاج » بجيش من الشام فتكاثروا عليه وقتل أكثر أصحابه ، ونجا في عدد قليل ، فنفرت به فرسُه وعليه الحديد الثقيل ، فألقته في الماء فغرق . « الأعلام » (٣ : ١٥٧) . الغائلة : المهلكة . انظر « الإنصاف » (٢ : ٤٩٣) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٣٦٢-٣٦٤) .

وقال « أبو دهبل الجمحي ، وهب بن زمعة » - شاعر أموي - ٦٣هـ :

أنَـا أبو دَهْبَـلَ وَهْبٌ لِوَهَـبْ من جُمَحٍ ، والعِزُّ فيهمْ والحَسَبْ

فترك صرف « دهبلٍ » وهو منصرف . « الإنصاف » (٢ : ٥١١) . إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف ، فدلّ على أنه جائز .

والجواب [1] : الطعن في النقل المذكور [2] .

إمَّا في **إسناده** : وذلك [3] من وجهين :

أحدهما : أن يطالبه بإثباته [4] . وجوابه : أن يُسْنِدَهُ ، أو [5] يُحيلَهُ على كتاب معتَمَدٍ عند أهل اللغة .

والثاني : القَدْحُ في راويه [6] . وجوابه : أن يُبْدِيَ [7] له طريقًا آخرَ .

وإمَّا في **مَتْنِهِ** [8] ، وذلك من خمسة أوجه :

[٨٦] **أحدها** : التأويل [9] / ، بأن يقول الكوفيُّ : الدليل على ترك صرف المنصرف قوله :

---

(١) أي : من صرف المستدل بالقياس . انظر « الإعراب في جدل الإعراب » (٤٦-٥٣)

وفيه : (اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الإسناد ، والمتن) .

(٢) المعبر عنه بالنص .

(٣) أي : الطعن في الإسناد .

(٤) أي : لأنه مدّعٍ ، والمدَّعِي عليه الإثباتُ حتى تنهض دعواه . انظر « عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي » في (أبواب الأحكام - باب ما جاء في أنّ البَيِّنَةَ على المُدَّعِي واليمينَ على المُدَّعى عليه) (٦ : ٨٦) و« شرح القواعد الفقهية » (٣٠٤) .

(٥) (و) في حيدر .

(٦) (رواته) في ح .

(٧) أي : أن يبين له طريقًا آخر سالمًا من القدح الذي ورد على الأول . و(تبدي) في ح .

(٨) أي : بعد تسليم ثبوته عن العرب ، وورروده ، وقبول سنده ، ينتقل للطعن في المتن .

(٩) هو « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتَمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسنّة » . « التعريفات » (٢٨) .

وممـــن وَلَـــدُوا عـــامِـ رُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْض [1]

فيقول له [2] البصريُّ : إنما لم يَصْرِفْهُ [3] ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم [4] .

---

(١) هذا البيت لـ « ذي الإصبع العدواني » (جاهلي) من قصيدة في رثاء قومه « عدوان » بعد أن وقع شرٌّ بينهم فتفانوا .

الشاهد فيه : حذف تنوين « عامر » للضرورة . والبيت في « الإنصاف » (٢ : ٥٠١) و« شرح المفصل » (١ : ٦٨) و« المقاصد النحوية » (٤ : ٣٧٤) .

(٢) (له) ساقط من س .

(٣) (يصرف) في حيدر .

(٤) قال « الزمخشري » : الميل مع المعنى ، والإعراض عن اللفظ جانبًا ، بابٌ جليل من علم العربية . « البحر المحيط » (٢ : ٢٦٦) .

وقال « الأنباري » : والحَمْلُ على المعنَى كثيرٌ في كلامهم ، كقول الشاعر :

قامَتْ تُبَكِّيه على قَبْـرِهِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ

تَرَكْتَنِي في الدار ذَا غُرْبَةٍ قد ذَلَّ مَنْ ليسَ له ناصِرُ

فقال : « ذا غربة » ، ولم يقل : « ذات غربة » ؛ لأنه حمله على المعنَى ، كأنه قال : « تركتني إنسانًا ذا غربة » ، و« الإنسان » ينطلق على الذكر والأنثى . فيقول له الكوفي : قوله : « ذو الطول وذو العرض » يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ؛ لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول . فيقول له البصري : قوله « ذو الطول » رجع إلى الحي .

ونحو هذا في التنقل من معنىً إلى معنى قولُ الشاعر :

إنَّ تميـمًا خُلِقَـتْ مَلمُومَـا قَوْمًا تَرَى واحِدَهُمُ صِهْمِيما

فقال : « خُلِقَتْ » أراد به القبيلة ، ثم قال : « ملمومًا » أراد به الحيَّ ، ثم ترك لفظ الواحد ، وحقّق مذهب الجمع فقال : « قومًا ترى واحدَهم صِهْمِيما » و« الصهميم » هو الذي لا يَثْني عن مراده . انظر « الإعراب في جدل الإعراب » (٤٩-٥١) و« الإنصاف » (٢ : ٥٠٧-٥١٠) .

والثاني : المعارضة بنصّ آخر [1] مثله فيتساقطان [2] ويسلم الأوّل ، كأنْ يقول الكوفيُّ : الدليلُ على أن إعمال الأول في « باب التنازع » أوْلَى قولُ الشاعر :

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُورًا [3] ..... [4]

---

(١) أي : ثبت فيه إبقاء صرفه ، والنصَّان متكافئان فيتساقطان ، وإلّا كان ترجيحًا بلا مرجح ، فإذا تساقطا سَلِمَ الدليلُ الأول - كما قال - لسقوط ما عارضه .

(٢) (مثل يتساقطان) في س .

(٣) (وقد يغني بها ويرى عصورًا) في ح ، س . (وقد يُعنَى بها .... إلخ) يُغْنَى بالبناء للمجهول . « الفيض » .

(٤) صدر بيت وعجزه :

..... بها يَقْتَدْنَنَا الخُرَّدَ الخِدَالَا

نُسب في الكتاب إلى « المرار الأسديّ » وأنشد قبله :

فَرَدَّ على الفؤادِ هوًى عميدًا وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا سؤالا

ونسبه « الأنباري » إلى رجل من بني أسد . « بها » أي : بالمنزل ، أنَّثه لما أنه في معنى الدار . « الخُرَّد » جمع « خريدة » وهي المرأة الحيِيَّة ، و« الخِدَال » جمع « خَدْلَة » ، وهي الغليظة الساق المستديرتُها .

الشاهد فيه قوله : « ونرى يقتدننا الخُرَّدَ الخِدالا » حيث كانت هذه العبارة من (باب التنازع) أَعْمَلَ الفعلَ الأول « نرى » بدليل أنه نصبه ، وأتى بضميره معمولًا للفعل الثاني وهو نون النسوة في « يَقْتَدْنَنَا » .

ولو أعمل الثاني لقال : (نرى يقتادنا الخُرَّدُ الخِدالُ) فيرفع المعمول على أنه فاعل لـ « يقتاد » ، ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولًا فضلة .وهذا دليل على أن إعمال الأول أولى وهو مذهب الكوفيين . والحق أنه جائز . انظر « الكتاب » (١ : ٧٨) و« الإنصاف » (١ : ٨٥-٨٦) .

فيقول له البصريُّ : هذا معارض [1] بقول الآخر :

ولكِنَّ نِصْـفًا لَـوْ سَبَبْـتُ وسَبَّنِـي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشِمِ [2]

والثالث : اختلاف الرواية ، كأن يقولَ الكوفيُّ : الدليلُ على جواز مدّ المقصور في الضرورة [3] قولُه :

سَيُغْنِينِي الذي أَغْناكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ [4]

---

(١) أي: بعد تسليمه والقول بثبوته. قال « الأنباري » : « وقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غيرُ مقبولة؛ لأنها تصدٌّ لمنصب الاستدلال ، وذلك رتبة المسؤول لا السائل . والصحيح أنها مقبولة ؛ لأن التعليلَ ما لم يسلم عن معارضةٍ دليلٌ لم يكن عليه تعويل .

والجواب عن المعارضة من وجهين :

أحدهما : أن يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات .

والثاني : أن يرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات .

فإن لم يتحقق الإبطالُ ولا الترجيحُ كانت الدائرةُ على المستدل » . « الإعراب في جدل الإعراب » (٥٣) .

(٢) البيت لـ « الفرزدق » وهو في ديوانه (٢ : ٣٠٠) برواية : « عَدْلًا » . والنِّصف : الإنصاف .

والشاهد فيه : إعمال ثاني الفعلين المتنازعين ، وهو « سَبَّني » ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : سببت وسبوني بني عبد شمس . بنصب « بني » وإظهار الضمير في « سَبَّني » ورواية الديوان « ولكنَّ عدلًا » . والبيت في « الكتاب » (١ : ٧٧) و« المقتضب » (٤ : ٧٤) و« الجمل » (١١٥) و« الإنصاف » (١ : ٨٧) و« شرح المفصل » (١ : ٧٨) و« اللسان » (نصف ٩ : ٣٣٢) .

(٣) (في الضرورة) ساقط من حيدر .

(٤) لم يعرف لهذا البيت قائلٌ . والشاهد فيه قوله : « ولا غِنَاءُ » ، فإن أصل هذه الكلمة « ولا غِنىَ » بكسر العين مقصورًا ، ولكنّ الشاعر مَدَّه حين اضطر ؛ لإقامة الوزن .

و(يدم) في ح . والبيت في « الإنصاف » (٢ : ٧٤٧) و« الإعراب في جدل الإعراب » (٤٧) و« شرح الأشموني » (٤ : ١١٠) و« التصريح » (٢ : ٢٩٣) .

فيقول البصريُّ : الرواية « غَناء » بفتح الغين ، وهو ممدود .

الرابع : منع ظهور دلالته [١] على ما يلزم منه [٢] فسادُ القياس ، كأن يقول البصريُّ : الدليلُ على أن المصدر أصلٌ للفعل أنه يسمَّى مصدرًا ، والمصدر هو الموضع [٣] الذي تصدر عنه الإبل ، فلو لم يصدر عنه الفعلُ لَما [٤] سمّي مصدرًا .

فيقول الكوفيُّ : هذا حجةٌ لنا في أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدر ، فإنه إنَّما يسمَّى مصْدَرًا ؛ لأنه مَصْدُورٌ عن [٥] الفعل [٦] ، كما يقال : « مَرْكَبٌ فَارِهٌ » [٧] و« مَشْرَبٌ عَذْبٌ » أي : مركوب [٨] ومشروب [٩] .

---

(١) أي : الدليل .

(٢) (منه) ساقط من ح .

(٣) (الموضع) ساقط من حيدر .

(٤) (وإلا لما) في حيدر .

(٥) أي : مأخوذ منه .

(٦) (الفعل) ساقط من حيدر .

(٧) الجيِّدُ السَّيْر .

(٨) المراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ للبصريين بتسميته مصدرًا . انظر « الإنصاف » مسألة (٢٨) (القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر) (١ : ٢٣٥) .

(٩) لم يذكر في نسخ « الاقتراح » التي في حوزتي (الوجهَ الخامس) من أوجه القدح في المتن .
وهو أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصريُّ : الدليل على أن واو « ربّ » لا تعمل ، وإنما العمل لـ « ربَّ » المقدرة ، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قولِ « جميل بن معمر العذري » :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجرّ مع الحذف من غير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟ انظر « الإعراب في جدل الإعراب » (٤٧) و« الإنصاف » (١ : ٣٧٨) . =

ومنها : فساد الوضع

قال « ابنُ الأنباري »[1] : وهو « أن يُعَلِّقَ على العلَّة ضدَّ المقتضي »[2] . كأن يقول الكوفيُّ : إنَّما جاز التعجبُ من السواد والبياض[3] دون سائر الألوان ؛ لأنهما أَصْلَا الألوان[4] .

فيقول له البصريُّ : قد عَلَّقْتَ على العلَّة[5] ضِدَّ المقتضي[6] ؛ لأن التعجب / إنما [٨٧] امتنع من سائر الألوان للزومها المحلّ[7] ، وهذا المعنى في الأصل أبلغُ منه في الفرع[8] ، فإذا لم يجز مما كان فرعًا لملازمته المحلّ فلأنْ لا يجوز مما كان أصلًا وهو ملازم للمحلّ أولى[9] .

= الشاهد فيه : « رسمِ دارٍ » حيث جُرّ « رسم » بـ « رُبَّ » محذوفة من غير شيء يتقدمها ، من واو وغيرها . وقد رواه « الأصمعي » : « كدت أقضي الغداة » انظر « شرح شواهد المغني » (١ : ٣٦٥-٣٦٦) .

(١) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٥٥-٥٦) .

(٢) أي : ما تقتضيه العلَّة .

(٣) نحو : (هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ !) و« هذا الشعرُ ما أسودَه ! » .

(٤) انظر « الإنصاف » مسألة (١٦) « القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان » (١ : ١٤٨) .

(٥) أي : كونهما أصلًا للألوان .

(٦) فإن مقتضى كونهما أصلين أبلغيتهما في المنع .

(٧) أي : والتعجب إنما يكون من حُدُوثِ أمرٍ وعروضه . و(للمحل) في س . و(المحل) ساقط من حيدر .

(٨) أي : لزوم الأصل أبلغ؛ لقوته وشدته بالأصالة ، بخلاف الفرع .

(٩) أي : أحق بالمنع لأبلغيَّته فيه .

والجواب [1] : أن يبين عدمَ الضدِّية [2] ، أو يُسَلِّم له [3] ذلك ، ويبين أنه [4] يقتضي ما ذكره أيضًا من وجه آخر [5] .

(١) (فالجواب) في س .

(٢) أي : بين العلّة وما ذكره من التخصيص .

(٣) أي : للمعترض الضدية بين العلّة والحكم ، وهو المشار له بـ« ذلك » .

(٤) أي : كونها أصلَها .

(٥) أي : غير الوجه المدخول فيه . و(أوجه أخر) في ح .

obeikandl.com

ومنها : المنع للعلة [1]

قال « ابنُ الأنباري » [2] : وقد يكون في الأصل والفرع :

فالأوّل [3] : كأن يقولَ البصريُّ : إنّما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم [4] ، وهو عامل معنويّ ، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع [5] ، فكذلك ما أشبهه [6] .

فيقول له الكوفيُّ : لا نسلّم أنّ الابتداءَ يوجبُ الرفع في الاسم المبتدأ .

والثاني [7] : كأنْ [8] يقولَ البصريُّ : الدليل على أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ [9] : أنَّ [10] « دَرَاكِ » و« نَـزَالِ » [11] ، ونحـوَهما من أسـماء الأفعـال مبنيةٌ ؛ لقيـامهـا

---

(١) أي : عدم تسليمها .

(٢) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٥٨) .

(٣) أي : منعها في الأصل .

(٤) انظر « الإنصاف » مسألة (٧٤) (القول في رفع الفعل المضارع) (٢ : ٥٥٠) .

(٥) انظر « الإنصاف » مسألة (٥) (القول في رفع المبتدأ ورافع الخبر) (١ : ٤٤) .

(٦) وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع .

(٧) أي : المنع للعلة في الفرع .

(٨) (كأن) ساقط من حيدر ، وإستانبول .

(٩) ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحو : « افْعَلْ » معربٌ مجزوم .

(١٠) (لأن) في حيدر ، وإستانبول .

(١١) (تراكِ) في حيدر ، وإستانبول .

مَقامه [1] ، ولولا أنه مبني وإلّا لما بُنِيَ ما قام مَقامه [2] .

فيقول له الكوفيُّ : لا نُسَلِّمُ [3] أنَّ نحو « دَرَاكِ » إنَّما بُنِيَ لقيامه مَقَامَ فعلِ الأمر ، بل لتضمنه لامَ الأمرِ [4] .

والجواب عن منع العلّة : أن يُدَلَّ [5] على وجودها [6] في الأصل أو الفرع بما [7] يظهر [8] به فسادُ المنع .

---

(١) في إفادة معناه ، فعوملت في البناء معاملته .

(٢) انظر « الإنصاف » مسألة (٧٢) (فعل الأمر معرب أو مبني) (٢ : ٥٢٤-٥٤٩) .

(٣) مَنْعٌ لوجود العلَّة في الفرع .

(٤) أي : فأشبه الحرف في المعنى لتضمنه معناه . قال « الأنباري » : والذي يدل على أنه ليس مجزومًا بلامٍ مقدّرة أنَّ حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى. « الإنصاف » (٢ : ٥٤٣).

(٥) (تدل) في حيدر ، وإستانبول .

(٦) الضمير يعود على العلة .

(٧) أي : بدليلٍ يظهر به فساد المنع للوجود .

(٨) (ظهر) في س .

ومنها : المطالبة[1] بتصحيح العلَّة

قال « ابن الأنباري »[2] : والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئَيْن : التأثير[3] ، وشهادة الأصول .

فالأول[4] : وجودُ الحكم لوجود العلَّة ، وزوالُه لزوالها[5] ، كأن يقول[6] : إنما بنيت « قَبْلُ » و« بَعْدُ » على الضم ؛ لأنها اقْتُطِعَتْ عن الإضافة[7] .

فيُقال : وما الدليلُ على صحة هذه العلَّة ؟

فيقول : التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة ، وعدمه لعدمها / ألا ترى [٨٨] أنه[8] إذا لم يتقطع[9] عن الإضافة يُعرب ، فإذا اقتُطع[10] عنها بُنِيَ ، فإذا عادتِ الإضافةُ عادَ الإعرابُ .

---

(١) أي : من المعترض للمستدل بتصحيح العلَّة ، أي : ثبوتها .

(٢) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٥٩) .

(٣) أي : في الحكم لمناسبتها له ، والشهادة بكونها علة .

(٤) أي : التأثير .

(٥) (وزوالها) في س .

(٦) أي : المستدل .

(٧) انظر « شرح شذور الذهب » (١٠٣) و« شرح قطر الندى » (٢٩) و« التصريح » (٢ : ٥٠-٥١) .

(٨) (أنه) ساقط من س .

(٩) هكذا في حيدر ، وإستانبول ، و(ينقطع) في ح ، م .

(١٠) (انقطع) في س .

والثاني [1] : كأنْ يقول : إنّما بنيتْ « كيف » و« أين » و« متى » ؛ لتضمنها معنى الحرف [2] .

فيقال : وما الدليلُ على صحة هذه العلَّة ؟

فيقول : إنَّ الأصول تشهد وتدلُّ على أن كلَّ اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا .

---

(١) أي : شهادة الأصول .

(٢) انظر « التصريح » (١ : ٤٧-٥٣) .

obeikandl.com

ومنها : المعارضة

قال « ابنُ الأنباريّ » [1] : « وهو أن يُعارَض المستدِلّ بعلَّةٍ مبتدأة » [2] .

والأكثرون على قبولها لأنها دفعت [3] العلَّة ، وقيل : لا تُقبل ؛ لأنها تَصَدٍّ [4] لمنصب [5] الاستدلال ، وذلك رتبة المسؤول لا السائل [6] .

مثالُها [7] : أن يقول الكوفيُّ في الإعمال [8] : إنما كان إعمالُ الأوّل أوْلى ؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل ، فكان إعماله أولى [9] ؛ لقوة الابتداء والعناية به .

---

(١) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٦٢) . وانظر « لمع الأدلة » (١٣٥) .

(٢) أي : تقتضي خلاف مقتضى علة المستدل .

(٣) هكذا في « الفيض » و« داعي الفلاح » وحيدر ، و(وقعت) في س ، وإستانبول . و (وقفت) في « الإعراب في جدل الإعراب » .

(٤) أي : تعرُّض ، مصدر « تَصَدَّى » « يتصدى إليه » ، إذا تعرَّض له ، وإقامة الدليل مَنْصِبُ المستدل لا المعترض ، ومَنْصب المعترض ووظيفته إنماهو مَنْع دليل المستدل لا إقامة دليلٍ .

(٥) (لنصب) في حيدر .

(٦) المسؤول هو المستدل ، والسائل هو الخصم . قال « الانباري » – معلِّلًا – : « فإن السائل هادم ، والمعارِض بانٍ ، والشخص الواحد لا يكون هادمًا بانيًا في حالٍ واحدة . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها ، وقد وجدها هنا ، فإن العلَّة ما لم تسلم عن معارضةِ دليلٍ لم يكن عليها تعويلٌ ، فوجب أن تكون مقبولةً صحيحة » . « لمع الأدلة » (١٣٥ – ١٣٦) .

(٧) أي : المعارضة .

(٨) (التنازع) مكان (الإعمال) في س . والأمر سهل ؛ لأنهم إذا أطلقوا الإعمال فمرادهم منه التنازع .

(٩) (أقوَى) في حيدر ، وإستانبول .

فيقول البصريُّ : هذا معارَض بأن الثاني أقربُ إلى الاسم ، وليس في إعماله نقصُ معنى ، فكان إعمالُه أوْلَى .

تنبيه

قال « ابن الأنباري »[1] : « ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيبُ الأسئلة ، بل له أن يوردَها كيف شاء[2] ؛ لأنه جاء مستفهمًا مستعلمًا »[3] .

وقال آخرون : يجب ترتيبُها ، فعلى هذا أولى الأسئلة : « فسادُ الاعتبار » و« فساد الوضع »[4] ؛ لأن المعترض يدّعي أن ما يظنُّه قياسًا ليس مستعملًا في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب ؛ لأنه يبين[5] أنه لم يدلَّ[6] في محل الخلاف ، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة ؛ لأن المنع[7] إنكار

---

(١) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٦٤-٦٥) .

(٢) (يشاء) في حيدر ، وإستانبول .

(٣) (مستعملًا) في س ، وإستانبول .

(٤) وعبارة « الأنباري » بتمامها : « ... أول الأسئلة : فسادُ الاعتبار ، وفسادُ الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض ، ثم المعارضة . وإنما وجب تقديمُ فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، لأن المعترض يدّعي ... » .

(٥) هكذا في « الإعراب في جدل الإعراب » ، و(تبين) في س ، وحيدر ، وإستانبول . و(يتبين) في ح .

(٦) (يدخل) في س .

(٧) تعليلٌ لتأخير المطالبة عن المنع .

العلّة [١] ، والمطالبة إقرار بالعلّة [٢] ، والإقرار بعد الإنكار يُقْبَلُ [٣] ، والإنكارُ بعد الإقرار لا يُقْبَلُ [٤] .

ثم « النقض » ؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلّة لو سلمتْ من النقض ، فكان [٥] تأخيره عن المطالبة أَوْلَى [٦] ؛ لأن المطالبة / لا تتوجه على علّة منقوضة . [٨٩]

ثم « المُعَارَضَةُ » ؛ لأنها ابتداء [٧] دليل مستقبل [٨] في مقابلة دليل المستدل [٩] ، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال .

---

(١) أي : فيطلب من المستدل إثباتها . و(للعلة) في حيدر ، و(العلم) في س ، م .

(٢) أي : إلَّا أنه خفي على المعترض وجهُها .

(٣) لأنه رجوع للعلم بعد الجهل .

(٤) لأنه عنادٌ محض .

(٥) (وكان) في س .

(٦) من تقديمه عليها .

(٧) أي : لا قَدْحٌ في كلام المستدل ، بل هي استدلال مستأنف من السائل .

(٨) (مستقل) في س ، وإستانبول .

(٩) (المستدل) ساقط من حيدر .

obeikandl.com

تذنيب

قال « ابنُ الأنباريّ »[1] : « السؤالُ طلبُ الجوابِ بأداته »[2] .

ومبناه على « سائلٍ » و« مسؤولٍ به » و« مسؤول منه »[3] و« مسؤولٍ عنه » ، فـ « السائل » ينبغي له أن يقصد[4] قصدَ المستفهم .

ولهذا قال قومٌ : إنه[5] ليس له مذهب[6] . والجمهور على أنه لا بدّ له من مذهب[7] ؛ لئلا ينتشرَ الكلامُ[8] ، فتذهب[9] فائدةُ النظر .

وأن يسأل[10] عما يثبت فيه الاستبهام[11] ، فقد قيل : « ما ثبت فيه الاستبهام صحَّ عنه الاستفهام[12] » ، كأن يسأل عن حدِّ النحو ، وأقسام الكلام .

---

(١) لخَّصَ « السيوطي» في هذا التذنيب ستةَ فصول من « الإعراب في جدل الإعراب » (٣٦-٤٤) .

(٢) أي : أدوات الاستفهام ، وما في معناها .

(٣) (ومسؤول منه) ساقط من حيدر ، وإستانبول .

(٤) (القصد) في حيدر ، وإستانبول .

(٥) أي : السائل .

(٦) لأن مداره على إثبات مطلوبه .

(٧) أي : ليرجع إليه ، ويبني قواعِدَه عليه حتى يُلْزَم بما يراه .

(٨) أي : إلى ما لا يحصر . وهذا القول أصحُّ من سابقه .

(٩) هكذا في حيدر ، وهو موافق لـ « الإعراب في جدل الإعراب » . و(فيذهب) في ح ، س ، م .

(١٠) « وأن يسأل » عطف على فاعل « ينبغي » .

(١١) (الاستفهام) في س . و« الاستبهام » هو من أبهم الأمر إذا أجْمَلَ فيه ، ولم يُبَيِّنْ .

(١٢) هو استعلام ما في ضمير المخاطب . « التعريفات » (١٢) .

فإنْ سأل عن وجود النطقِ والكلامِ كان فاسدًا [١] .

وألَّا يسألَ إلَّا عما يلائم مذهبَه ، فإن سأل عمَّا لا [٢] يلائمُ مذهبَه لم يسمعْ منه ، كأن يَسأل [٣] الكوفيُّ عن الابتداء : لِمَ كان عمله الرفع دون غيره ؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة [٤]. وألَّا ينتقلَ من سؤالٍ إلى سؤال [٥] ، فإنِ انتقلَ عُدَّ منقطعًا [٦] .

---

(١) لأنه جاء معاندًا بسؤاله عما يُعْلَمُ بحكم الاضطرار ، فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار .

وليسَ يَصِحُّ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتـاجَ النهارُ إلى دليـلِ

اهـ . « الأنباري » . والبيت للمتنبي انظر « شرح ديوان المتنبي » للبرقوقي (٣ : ٢١٥) و« دلائل الإعجاز » (٤٩١) .

(٢) (لا) ساقط من م .

(٣) (يسمع) في س .

(٤) فلا يُسمع منه هذا السؤال ؛ لأنه تسليم منه أن الابتداء عاملُ الرفع في المبتدأ ، وهو لا يقوله ، فلما سأل عن تفصيل ما ينكرُه جملةً لم يُسْمَعْ منه . اهـ . « الأنباري » .

(٥) أي : حتى يستوفي تحقيق الأول ويتممه .

(٦) وتمام عبارة « الأنباري » كما في « الإعراب في جدل الإعراب » (٣٨ - ٣٩) : « ... كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال . وذهب قوم إلى أنه لا يُعَدُّ منقطعًا بحالٍ، بدليل قول إبراهيم الخليل » لـ « نُمْرود » : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ بعد قوله : ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ (البقرة : ٢٥٨) وهذا انتقال .

وما استدلوا به لا يدلّ على جواز الانتقال؛ لأن الأنبياء - عليهم السلام - أُمروا بدعوة الخلق إلى الحقِّ بأقرب الطرق ، فكانوا يكلمون كلَّ شخصٍ على قدر عقله ومعرفته ، كما قال -عليه السلام- : « إنَّا أُمرنا - معاشرَ الأنبياء - أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » .

فـ « الخليل » - صلوات الله عليه وسلامه - رأى قوله : ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ أقربَ في قطع حجاجه ودفع لَجاجِه ، وليست مُحاجة أهل الجدل على هذا المنهاج . فلا يحمل عليه » .

و« المسؤول به » أدوات الاستفهام المعروفة [1] وليَكُنْ [2] مفهومًا غيرَ مبهمٍ ، كأنْ يقولَ : ما تقول في اشتقاق الاسم ؟

---

(١) قال « الأنباري » في « الإعراب في جدل الإعراب » (٣٩) : « المراد بقولنا : « المسؤول به » صيغة السؤال ، وينبغي أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام .

وهي تنقسم إلى قسمين : حروف وأسماء . فالحروف ثلاثة : الهمزة و« أم » و« هل » . والأسماء تنقسم إلى قسمين : أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف . فالأسماء غير الظروف : « مَنْ » و« ما » و« كم » و« كيف » . والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين : ظروف زمان وظروف مكان ، فظروف الزمان : « متى » و« أيّان » وظروف المكان : « أين » و« أنّى » و« أيّ » يحكم عليها بما تضاف إليه .

والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف . والأصل فيها « الهمزة » والأسماء والظروف محمولة عليها .

ومعانيها مختلفة : فـ« ما » سؤال عما لا يَعْقِل ، و« مَنْ » سؤال عمن يَعْقِل ، و« كَمْ » سؤال عن العدد ، و« كيف » سؤال عن الحال ، و« متى » و« أيّان » سؤال عن الزمان ، و« أين » و« أنّى » سؤالٌ عن المكان ، و« أيّ » سؤال عن التعيين بمنزلة « أم » إذا كانت معادلة لهمزة الاستفهام ، نحو : « أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ » أي : أيهما عندك ؟ وقد تكون منقطعةً فتكون بمنزلة « بل » و« الهمزة » كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ (الطور : ٣٩) . ولا يجوز أن تكون بمنزلة « بل » فقط ؛ لأنه يصير معنى التقدير فيه : بل له البناتُ ولكم البنون، وهذا كفر .

والسؤال بـ« أم » المنقطعة لا يكون إلّا مع تقدير الإضراب عن الأول ، فإن كان قبلها خبر نحو قولهم : « إنّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟ » فهو استئناف استفهام يستحقّ الجواب ، وإن كان قبلها استفهام نحو : « هل زيد عندك أم عمرٌو ؟ » فهو رجوع عن السؤال الأول . وانتقال إلى آخَر » اهـ .

(٢) أي : وليكن السؤال .

فإن كان مبهمًا غيرَ مفهوم لم يستحقَّ الجوابَ . كأن يقول : ما تقول في « الاسم » ؟ لأنه لا يدري ، أَسَأَلَ عن حدِّه أم اشتقاقه أم غيرِ ذلك [١] .

و« المسؤول منه » شرطه [٢] : كونه أهلًا ، بأن يكون من أهل فنّ السؤال ، كالنحويِّ عن النحو ، والتصريفيِّ عن التصريف [٣] .

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ، فإنْ سكتَ بعده [٤] كان قبيحًا، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمنًا طويلًا /كان قبيحًا ، ولم [٩٠] يُعَدّ منقطعًا ؛ لاحتمال أن يكون سكوتُه لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدلَّ على الغرض .

وقيل : يُعَدُّ منقطعًا ؛ لأنه تصدى لمنصب الاستدلال ، فينبغي أن يكون الدليل مُعَدًّا في نفسه [٥] .

و« المسؤول عنه » ينبغي أن يكون مما يكون [إدراكُه ، كأنواع الحركات . فإن كان لا يمكن] [٦] ، كأَعْدَادِ جميعِ الألفاظِ والكلماتِ الدّالةِ على جميع المسميات كان فاسدًا؛ لتعذر إدراكه [٧] ، فلا يستحق الجواب عنه .

---

(١) لأن ما لا يفهم في نفسه لا يستحق الجواب عنه .

(٢) (شرطه) ساقط من حيدر .

(٣) وكذلك كلّ ذي علم عن علمه ، فإن لم يكن أهلًا لما يُسأل عنه مثلُ أن يسألَ العاميّ الغبيّ عن مشكلات النحو، وعويص التصريف، وغوامض العَرُوض، كان السؤال فاسدًا . « الأنباري ».

(٤) أي : بعد تعيين السؤال .

(٥) والأول أصحّ .

(٦) أي : إدراكه ، وما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٧) وشرط صحة السؤال إمكان الإدراك .

والجواب : هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ، فإن كان السؤال عامًّا وَجَبَ أن يكون الجواب عامًّا .

وقال قوم : يجوزُ « الفَرْضُ »[1] في بعض الصور ، كَأَنْ يسألَ عن جواز تقديم خبرِ[2] المبتدأ[3] ، فله أن يفرض في المفرد ، وله أن يفرض في الجملة ؛ لأن مَنْ سألَ عن الكلِّ فقد سأل عن البعض .

وقال آخرون : لا يجوزُ[4] في الجوابِ ، وإنَّما يجوز في الدليل ، لئلا يكونَ الجوابُ غيرَ مطابقٍ للسؤالِ[5] . انتهى .

---

(١) « الفَرْض » في اللغة : التقديرُ والقطعُ ، وفي بعض كتب المنطق أنه قد يستعمل « الفرض » بمعنى التجويز العقليّ ؛ إذ للعقل أن يفرض المستحيلات والممتنعات ، أي : يلاحظها ويتصورها . انظر « كشاف مصطلح الفنون » (٣: ٣٤٦) .

(٢) (الخبر) في إستانبول .

(٣) (الخبر على المبتدأ) في حيدر .

(٤) أي : الفرض .

(٥) رَدّ « الأنباريُّ » هذا الرأي الأخيرَ بقوله : « وهذا أيضًا فيه نظر؛ لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ؛ لأنه كما يلزم المسؤول أن يكون الجواب عامًّا ليكون مطابقًا للسؤال فكذلك يلزمه أيضًا أن يكون الدليل عامًّا ليكون مطابقًا للجواب » .

مسألة في الدَّوْر[1]

قال في « الخصائص »[2] : وذلك أن تؤدِّيَ الصنعة إلى حكمٍ مَا ، مثلُه مما[3] يقتضي التغييرَ[4] فإنْ أنت غيَّرتَ صرتَ إلى مراجعةِ مثلِ ما منه هَرَبْتَ ، فحينئذٍ يجب أن تقيم على أوَّلِ رُتْبَةٍ[5] .

وذلك كأن تبني من « قَوِيَتْ »[6] مثل « رِسالةٍ » فإنك تقول : « قِواءَة »[7] ثم تُكَسِّرُها على « قَوَاءٍ »[8] ، ثم تبدل من الهمزة الواو ؛ لتطرفها بعد ألف ساكنة ،

---

(١) المراد أن القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم ، فتكف العرب عنه ؛ لأنه يفضي إلى الدَّوْر . ومن أمثلة الدَّوْر أنك لو نسبت إلى « العصا » تقلب الألف واوًا ، فتقول : « عصوِيّ » ، فإذا قلتَ هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحرّكة المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضي بقلبها ألفًا ، ولكن تجنب هذا فرارًا من الدَّوْر ، فإنك لو قلبتَ الواو ألفًا لعدت فقلبت الألف واوًا ؛ لوقوعها قبل ياءي الإضافة ، فترجع إلى الواو . وانظر « شرح الشافية » (٣ : ١٠٩) وتعليق « الخصائص » (١ : ٢٠٨) .

(٢) (١ : ٢٠٨-٢١٠) .

(٣) (مما) ساقط من س .

(٤) أي : لأصل الحكم المعلل بذلك الوصف .

(٥) أي : لا تعدل عنها لغيرها لئلا يلزم الدَّوْر ، ولا تتكلف عناء ولا مشقة .

قال « ابن جني » : وأنشدنا « أبو علي » – رحمه الله – غير مرَّة بيتًا مَبْنَى معناه على هذا، وهو:

رأى الأمرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ ... فَصَيَّـرَ آخِـرَه أوَّلا

انظر « شرح المفصل » (٥ : ١٢٠) .

(٦) (قريت) في س .

(٧) (قراة) في س .

(٨) (قرا) في س .

فتقول : « قَوَاوٍ » [1] ، فتجمع [2] بين واوين مكتنفتي أَلِفِ التكسير [3] ، ولا حاجِزَ [4] بين الأخيرة والطَّرَفِ .

فإن أنت فَرَرْتَ من ذلك وقلتَ : أَهْمِزُ [5] كما همزت في « أوائل » لزمك أن تقول : « قَوَاءٍ » [6] ، كما كان أوَّلًا [7] ، وتصيرُ هكذا [8] تُبدل من الهمزة واوًا ، ثم من الواوِ همزةً إلى ما لا نهاية له ، فإذا أدَّت الصنعة [9] إلى نحو هذا [10] / وَجَبَتِ الإقامةُ على [٩١] أوّل [11] رُتْبَةٍ ، ولا يعدل عنها [12] .

---

(١) (قراو) في س .

(٢) (فتجتمع) في إستانبول .

(٣) (للتكسير) في س .

(٤) لا فاصل .

(٥) أي : أقلبها همزة لتطرفها .

(٦) (قرا) في س .

(٧) أي : قبل إبدال الهمزة واوًا .

(٨) أي : منتقلًا من حال إلى حال ، فالإشارة لما بعد ، وهو المفسّر بقوله : تبدل من الهمزة واوًا ، ثم من الواو همزة ، إلى ما لا نهاية له ، فلا تزال مترددًا بين هذين الإبدالين ، والدَّوْر غير حاجز .

(٩) أي : بالقلب . و(الصيغة) في س ، وأثبتُّ الذي هو في م ، وحيدر ، وإستانبول ؛ لموافقته لـ « الخصائص » .

(١٠) الإشارة للمقتضي للانقلاب عنه إلى ما لا غاية له .

(١١) (الأول) في س .

(١٢) قصرًا للمسافة ، وإراحةً من التعب والعَنَتِ، فيقال : « قَوَاءٍ » ولا يعدل عنها ، دفعًا للدور.

مسألة في اجتماع ضدّين[1]

قال في « الخصائص »[2] : اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مَجْرَى التضادِّ عند أهل الكلام . فإذا ترادف الضِّدَّان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأوّل ، وذلك كـ « لامِ التعريف » إذا دخلَتْ على « المُنَوَّنِ »[3] يُحْذَفُ لها تنوينُه ؛ لأن « اللامَ » للتعريف ، والتنوينَ للتنكير ، فلمّا ترادفا على الكلمة تضادَّا[4] ، فكان الحكم للطارئ[5] ، وهو « اللام » . وهذا جارٍ مَجرى الضدَّين المترادِفَيْن على المحلِّ الواحد ، كالأبيض يطرأُ عليه[6] السوادُ ، والساكنِ تطرأُ عليه[7] الحركةُ[8] .

وكذلك أيضًا حَذْفُ[9] التنوين للإضافة . وحَذْفُ تاءِ التأنيث لياء النسب .

---

(١) أي : في التعليل .

(٢) (٣ : ٦٢) .

(٣) هكذا في ح ، م ، و(فحذفت) في س ، وحيدر ، وإستانبول .

(٤) لفظًا ومعنًى .

(٥) أي : لقوة الطارئ ، فإذا طرأ « أل » على التنوين عُرِّف بها ، وامتنع تنوينه ، وبالعكس .

(٦) (على) في س .

(٧) هكذا في حيدر ، وهو موافق لـ« الخصائص » ، و(يطرأ على) في س ، و(يطرأ عليه) في ح ، م ، وإستانبول .

(٨) فالحكم للثاني منهما . قال « ابن جني » : « ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادَّ في الدنيا عَرَضان ، أو إن تضادَّا [يجب] أن يحفظ كلّ ضد محلّه ، فيحمي جانبه أن يلمّ به ضِدّ له ، فكان الساكن أبدًا ساكنًا ، والمتحرّك أبدًا متحرِّكًا ، والأسود أبدًا أسود ، والأبيض أبدًا أبيض ؛ لأنه كان كلّما همّ الضدُّ بوروده على المحلّ الذي فيه ضدّه نفى المقيمُ به الواردَ عليه ، فلم يوجدْه إليه طريقًا ، ولا عليه سبيلًا » .

(٩) (حذف) ساقط من س ، م .

مسألة في التسلسل

قال « الأندلسيُّ » [1] في « شرح المفصل » : مَنْ قال بأَنَّ العاملَ في الصفة مقدرٌ [2] أجاز الوقفَ [3] على « زيد » من قولك : « جاءني زيدٌ العاقلُ » وابتداء « العاقل » ؛ لأن تقديره عنده : « جاءني العاقلُ » فكان جملة ، والجملة مستقلة ، فوجب [4] أن يوقفَ ويبتدأ بها .

وهذا فاسدٌ يؤدي إلى التسلسل [5] إذا قُدِّر « جاءني العاقلُ » ، والصفة لا بدّ لها من موصوف ، فيكون التقدير : جاءني زيدٌ العاقلُ ، ثم يُقَدَّر أيضًا : جاءني العاقل ، ويكون التقدير أيضًا : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وهكذا [6] أبدًا متى أُولِيَ [7] العاملُ الصفةَ

---

(١) هو « القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر الأندلسيّ ، المُرْبِيّ ، أبو محمد اللُّورَقي » النحوي . المتوفَّى بدمشق سنة ٦٦١هـ ، شَرَحَ « المُفَصَّل » . مترجم له في « غاية النهاية » (٢ : ١٥) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٥١) و« نفح الطيب » (٢ : ٥٠) .

(٢) أي : لا العامل في الموصوف .

(٣) أي : لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة العامل ، فكان كلّ واحد جملة مستقلة .

(٤) مراده لا يمتنع .

(٥) وهو ممنوع .

(٦) أي : يلزم من كلٍّ منهما الآخر إلى غير نهاية أبدًا على ممر الزمان .

(٧) أي : أوْلَى المتكلمُ العاملَ الصفةَ التي هي العاقل قَدَّرَ بين الصفة والعامل فيها موصوفًا تقوم به الصفة .

قُدِّرَ بينهما موصوفٌ ، ومتى استقلَّ [1] العاملُ بموصوفٍ قُدِّر مع الصفة عاملٌ إلى آخر ما لا يتناهَى ، وذلك محال [2] .

فالمختار الذي عليه الجماعةُ والجمهورُ [3] : أنه لا يجوز الوقفُ على الموصوف دون الصفة . انتهى .

---

(١) (استقلَّ) ساقط من س .

(٢) والقاعدة : أنّ ما أدَّى إلى المحال يكون محالًا ، فيكون هذا التسلسل ممنوعًا .

(٣) وفي « توضيح المقاصد » (٣ : ١٣٢) : « مذهب الجمهور أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل ، فالعامل فيه مقدّر . وذهب المبرِّد إلى أنَّ العاملَ فيه المبدلُ منه » .

وقال « ابن يعيش » في « شرح المفصل » (٣ : ٣٨) : « التوابع هي الثواني المساوية للأوّل ، في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا : ثوان ، أي : فروع في استحقاق الإعراب ؛ لأنها لم تكن المقصود ، وإنّما هي من لوازم الأول كالتتمة له ، وذلك نحو قولك : « قام زيدٌ العاقلُ » فـ« زيدٌ » ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه و« العاقلُ » ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لـ« زيد » كالتكملة له ؛ إذ الإسناد إنّما كان إلى الاسم في حال وصفه ، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم ، ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودًا لكان الفعل مسندًا إلى اسمين ، وذلك محال ... » وانظر « همع الهوامع » (٢ : ١١٥) .

obeikandi.com

مسألة : القياس : جليّ وخفيّ[1]

فمن الأول : قياس حذف « النون » من /المثنَّى في صلة « الألف واللام » على [٩٢] حذف « النون » من الجمع[2] فيها[3] ، فإن الأول لم يُسمع بخلاف الثاني .

قال « أبو حيان » : وقياس المثنَّى على الجمع قياسٌ جليٌّ .

---

(١) في « المحصول » (٢/٢ : ٦١٣) : « (الجليُّ) الذي يلتفتُ الذهنُ إليه في أوَّلِ سماع الحكم ، كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لا يقضي القاضي وهو غضبان » فإنه يلتفتُ الذهنُ - عند سماع هذا الكلامِ - إلى أن الغضب إنما منعَ من الحكم لكونه مانعًا من استيفاء الفكر . و(الخفيُّ) هو الذي لا يكون كذلك ، ولا شَكَّ في تَقَدُّمِ الجليِّ على الخَفِيِّ » .

وأصل الحديث في صحيح البخاري في (كتاب الأحكام) (٧١٥٨) وصحيح مسلم في (كتاب الأقضية) (١٧١٧) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة ، رضي الله عنه .

(٢) المراد به جمع المذكر السالم .

(٣) أي : في صلة الألف واللام .

obeikandl.com

خاتمة

قد يجتمعُ السماعُ والإجماعُ والقياسُ دليلًا على مسألة .

قال في « شرح التسهيل » [1] : يجوز دخولُ [2] « الباء » في خبر « ما » التميمية [3] ، خلافًا لـ « الفارسي » و« الزمخشري » [4] ، ويدلّ عليه السماعُ والقياسُ والإجماعُ .

أمَّا « السماعُ » فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم .

---

(١) أي : « ابن مالك » في « شرح التسهيل » (١ : ٣٨٢- ٣٨٥) بتصرف و انظر « التسهيل » (٥٨) و« شفاء العليل » (١ : ٣٣٦) .

(٢) (يجوز دخول) ساقط من حيدر .

(٣) كما يجوز في الحجازية ، وشاهد ذلك قولُ « الفرزدق » وهو تميمي :

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسَّرُ

والبيت في ديوانه (١ : ٣١٠) و« الكتاب » (١ : ٦٣) .

(٤) فإنهما يقولان : إنَّ دخولَ الباء على الخبر مختصٌّ بلغة أهل الحجاز .

وأمَّا القياسُ فلأن « الباءَ » دخلتِ الخبرَ لكونه منفيًّا ، لا لكونه منصوبًا ، بدليل دخولها بعد « ما » المكفوفة [1] ، وبعد « هل » [2] .

وأما الإجماعُ [3] فنَقَلَهُ « أبو جعفرٍ الصفّارُ » [4] .

---

(١) قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل ، ومع أداةٍ لا عمل لها البتةَ ، نحو قول « المتنخل مالك بن عمرو الهذلي » :

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالـكٍ بِواهٍ ولا بضعيفٍ قُـواهْ

انظر « همع الهوامع » (١ : ١٢٧) و« خزانة الأدب » (٤ : ١٤٢) .

(٢) قال « الشاطبي » : وذلك كقول « الفرزدق » في هجاء « جرير » :

تَقُولُ - إذا اقْلَوْلَى عليها وَأَقْرَدَتْ- : أَلَا هَـلْ أَخُـو عَيْشٍ لَذيذٍ بدائِمِ

وإنما دخلت الباء بعد « هل » لشبهها بحرف نفي ، فدخولها بعد النفي المحض - وهو « ما » التميمية - أحقُّ .

قال « ابن مالك » : لأنّ شَبَهَ « ما » بها أكملُ من شَبَه « هل » بها . ثم ذكر - أي : الشاطبيُّ - ما حكى «الفرّاء» عن كثيرٍ من أهل نجدٍ أنّهم يجرّون الخبر بعد « ما » بالباء وإذا أسقطوا « الباء » رفعوا .

قال « ابن مالك » : « وهذا دليل واضحٌ على أن وُجودَ « الباء » جارَّةً للخبر بعد « ما » لا يلزم منه كونُ الخبر منصوبَ المحلِّ ، بل جاز أن يقال : هو منصوب المحلِّ ، وأن يقال : هو مرفوع المحلّ ، وإن كان المتكلم به حجازيًّا ، فإن الحجازيَّ قد يتكلّم بغير لغته وغيرُه يتكلّم بلغته . إلّا أن الظاهر أنّ محلّ المجرور نصبٌ إن كان المتكلِّم حجازيًّا ، ورفعٌ إن كان تميميًّا أو نجديًّا . « المقاصد الشافية » (٢ : ٢٣٦) وانظر . « خزانة الأدب » (٤ : ١٤٢) .

(٣) أي : فلا عبرةَ بمخالفة « الفارسي » و« الزمخشري » لضعفه ؛ لكونه بعد انعقاد إجماع مَنْ قبلهما من نحاة البلدين .

(٤) لعلّه : « قاسمُ بنُ عليّ بن سليمانَ الأنصاريُّ ، البَطْلَيَوْسِيُّ » المتوفَّى بعد سنة ٦٣٠هـ . شَرَحَ الكتاب شرحًا حسنًا ، يقال : إنه أحسنُ شروحه . « بغية الوعاة » (٢ : ٢٥٦) و« الفيض » (٢ : ١٠٥٣) .

الكتاب الرابع

في الاستصحاب *

obeikandl.com

قال « ابنُ الأنباريّ »[1] : هو « إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يَستحقه في الأصل عند عدمِ دليلِ النقلِ عن الأصلِ »[2] .

قال[3] : وهو من الأدِلّة المعتبرةِ ، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو « الإعراب » ، حتى يوجدَ دليلُ البناءِ ، وحال الأصل في الأفعال ، وهو « البناء » ، حتى يوجدَ دليلُ الإعراب .

وقال في « الإنصاف »[4] : احتجَّ[5] البصريون على عدمِ تركيبِ « كَمْ » بأنَّ الأصلَ الإفرادُ ، والتركيب فرع ، ومَنْ تمسَّكَ بالأصل خَرَجَ عن عُهْدَة المطالبة[6]

---

* الاستصحاب : استمرارُ الحكم ، وإبقاء ما كان على ما كان .
وقد عَرَّفَهُ « أبو الحسن الجرجاني » بقوله : هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول . « التعريفات » (١٤) . وهو حجة عند المالكية والشافعية . انظر « المحصول » (٢/٣ : ١٤٨) و« مفتاح الوصول » (١٢٦) .

(١) في « الإعراب في جدل الإعراب » (٤٦) .

(٢) ثم مثّل « الأنباري » على ذلك بقوله : « كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًّا ؛ لأن الأصل في الأفعال البناءُ ، وإنما يعرب ما يعرب منها لِشَبِهِ الاسم ، ولا دليلَ يدلّ على وجود الشَّبَهِ ، فكان باقيًا على الأصل في البناء » .

(٣) في « لمع الأدلة » (١٤١) .

(٤) (١ : ٣٠٠) .

(٥) هكذا في ح ، و(أجمع) في س ، وحيدر ، و(اجتمع) في م ، وإستانبول .

(٦) لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان .

بالدليل . ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة دليلٍ ، لعدوله عن الأصل ، و« استصحابُ الحالِ » أحدُ الأدلة المعتبرة .

وقال في موضع آخر منه [1] : احتج البصريون على أنه لا يجوز الجرُّ بحرفٍ محذوفٍ بلا عوض [2] ، بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألّا تعملَ مع الحذف ، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوضٌ ، ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصلِ [3] ، والتمسُّكُ بالأصل / تمسُّكٌ باستصحاب الحالِ . وهو من [٩٣] الأدلة المعتبرة [4] . انتهى .

وقال « ابنُ مالك » [5] : مَنْ قال : إنّ « كان » وأخواتِها لا تدلُّ على

---

(١) « الإنصاف » (١ : ٣٩٦) .

(٢) قال أبو حيان : وذلك في باب « كم » والقَسَم . وزاد غيرُه واو « رُبَّ » . « الفيض » (٢ : ١٠٥٨) .

(٣) أي : استصحابًا له .

(٤) ثم قال « الأنباريُّ » : « ويُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام ، وها التنبيه نحو : « آللهِ ما فَعَلَ ، وها اللهِ ما فَعَلْتُ » لأن ألف الاستفهام ، وها ، صارتا عوضًا عن حرف القسم ، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرفُ القسم ، فلا يقال : « أوالله » ولا « ها والله » ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العِوَض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال : « بِوَاللهِ لأَفْعلَنَّ » ؟ فكذلك ها هنا » .

(٥) قال في « التسهيل » (٥٢-٥٣) : « وتُسَمَّى نواقصَ ؛ لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدلُّ على زمنٍ دونَ حَدثٍ ، فالأصحُّ دلالتُها عليهما ، إلّا (ليس) » .

وهذا هو الذي صحَّحه هو ظاهرُ قولِ « سيبويه » و« المبرد » و« السيرافي » . وقد نَطَقَتِ العربُ بمصدرها ، قال الشاعر :

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِه الفتَى وكونُك إيّاه عليكَ يَسِيرُ

« شفاء العليل » (١ : ٣٠٨) . وانظر « الكتاب » (١ : ٤٥) و« المقتضب » (٤ : ٨٧) .

الحَدَث [1] فهو مردودٌ ، بأن الأصل في كلِّ فعلٍ الدلالةُ على المعنَيَيْنِ [2] ، فلا يقبل إخراجها [3] عن الأصل إلّا بدليل .

قلت : والمسائل التي [4] استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرةٌ جدًّا لا تُحْصَى ، كقولهم : « الأصل في البناء السكونُ إلا لموجبِ تحريك » ، و« الأصل في الحروف عدمُ الزيادة حتّى يقومَ الدليلُ [5] عليها من الاشتقاق ونَحْوِهِ » [6] ، و« الأصل في الأسماء الصرفُ والتنكيرُ والتذكيرُ وقبولُ الإضافةِ والإسنادُ » .

وقال « الأندلسي » في « شرح المفصل » [7] : استدل الكوفيون على أنّ الضميرَ في « لولاك » ونحوِه مرفوعٌ [8] ، بأن قالوا : أجْمَعْنَا على أنّ الظاهرَ الذي قام هذا الضمير مَقامَهُ مرفوعٌ ، فوجب أن يكون كذلك في الضميرِ [9] بالقياس عليه و« الاستصحاب » [10] .

---

(١) بل جيء بها للربط بين الاسم والخبر .

(٢) أي : الحدث والزمان .

(٣) (إخراجها) في حيدر ، وإستانبول .

(٤) (التي) ساقط من س .

(٥) (دليل) في حيدر ، وإستانبول .

(٦) أي : كفقدِ المِثْل ، والخروج عن أوزان العرب في الزيادة على أصولِ ثلاثة أو أربعة .

(٧) (شرحه للمفصل) في س .

(٨) انظر « الإنصاف » (١ : ٧٠ ، ٢ : ٦٨٧ ، ٦٨٩) . و« الأنباريُّ » في هذه المسألة يصحح ما ذهب إليه الكوفيون .

(٩) (في هذا الضمير) في حيدر .

(١٠) (بعلة القياس والاستصحاب) في س .

وقال « ابنُ الأنباريّ » في « أصوله » [1] : « استصحابُ الحال » من أضعف الأدلة [2] ، ولهذا [3] لا يجوز التمسكُ به [ما وُجِدَ هناك دليلٌ ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسكُ به [4] في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرف أو تضمين معناه ، وكذلك لا يجوز التمسُّك به [5]] في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مُضارَعَتِه للاسم .

وقال في « جدله » [6] : الاعتراض على الاستدلال [7] بـ« استصحاب الحال »[8] بأن يذكر دليلًا على زواله [9] ، كأَنْ يدلَّ الكوفيُّ على زواله إذا تمسك البصريُّ به في بناء فعل الأمر ، فيبيِّنَ [10] أن فعلَ الأمرِ [11] مقتطعٌ [12] من المضارع ، ومأخوذٌ

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٤٢) .

(٢) لتقدم كلٍّ من النصِّ والإجماع والقياس عليه .

(٣) (ولأجل هذا) في ح .

(٤) من (ما وجد) إلى (به) ساقط من حيدر .

(٥) أي : التمسك بالاستصحاب .

وما بين الحاصرتين ساقط من س . وبعضها ساقط من ح ، م .

(٦) (٦٣) .

(٧) الجار والمجرور متعلق بالاعتراض .

(٨) (بالاستصحاب) في حيدر .

(٩) أي : استصحاب الحال .

(١٠) أي : الكوفي .

(١١) (الأمر) ساقط من س .

(١٢) (منقطع) في س .

منه [١] ، والمضارعُ قد أشبه الأسماءَ [٢] ، وزال عنه استصحاب حالِ [٣] البناء ، وصار [٤] معربًا بالشبه ، فكذلك فعل الأمر [٥] .

والجواب [٦] : أن يبيِّن أن ما توهَّمَهُ [٧] دليلًا لم يوجد ، فبقي [٨] التمسكُ بـ« استصحاب / الحال » صحيحًا . [٩٤]

---

(١) انظر « شرح المفصل » (٧ : ٥٨) .

(٢) الأولى : الاسمَ . أي : في مقتضى الإعراب .

(٣) (حال) ساقط من حيدر .

(٤) أي : المضارع .

(٥) أي : لأنه منه ، إلا أنه حذفت منه لامُ الأمر ، ثم حرفُ المضارعة ، فيجري عليه ما كان لأصله .انظر « الإنصاف » (٢ : ٥٢٤) .

(٦) أي : من البصري .

(٧) أي : الكوفي دليلًا على إعراب الأمر ، لم يوجد معمولًا به ، وذلك يمنع أنه مأخوذ منه ، بل هو نوع مستقل على حِدَة .

(٨) (فينبغي) في س .

obeikandl.com

obeikandl.com

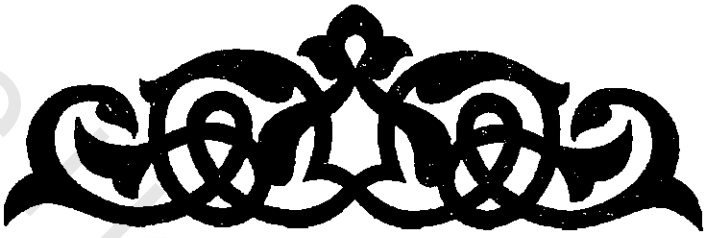

الكتاب الخامس

في أدلة شتّى

obeikandl.com

obeikandl.com

قال « ابنُ الأنباريّ » [1] : اعلم أَنَّ أنواعَ الاستدلالِ كثيرةٌ لا تحصرُ .

منها : الاستدلال بالعكس [2]

كأن يقال: [3] لو كان نَصْبُ الظرفِ في خبر المبتدأ [4] بالخلاف [5] لكان ينبغي

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٢٧) .

(٢) يعبّر عنه الأصوليون بـ« قياس العكس » . وتعريفه : « إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع ؛ لافتراقهما في العلّة » . « مفتاح الوصول » (١٥٩) .

(٣) (يقول) في حيدر .

(٤) كقوله تعالى ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ (الأنفال : ٤٢) .

(٥) أي : المخالفة بينه وبين المبتدأ . وهذا مذهب « الكوفيين » . ولا بد من بسط المسألة ، لتوضيح ما أشار إليه المصنّف .

قال « الأنباريُّ » : **ذهب** « الكوفيون » إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ، نحو : « زيد أمامَك » و« عمرو وراءَك » .

وذهب « ثعلب » إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : « أمامَك زيدٌ » : حَلَّ أمامَك . فحُذِفَ الفعل ، وهو غير مطلوب ، واكتُفِي بالظرف منه ، فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل .

وذهب « البصريون » إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر ، والتقدير : استقر . **وذهب** بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : مستقِر . والصحيح قولُ البصريين .

حجة الكوفيين : أن خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، نحو : « زيدٌ قائم » و« عمرٌو منطلق » . فإذا قلت : « زيد أمامَك » و« عمرو وراءَك » لم يكن « أمامك » في المعنى هو « زيد » ولا « وراءك » في المعنى هو « عمرو » ، فلما كان مخالفًا نُصِبَ على الخلاف ليفرّقوا بينهما . =

أن يكون الأولُ [1] منصوبًا ؛ لأنَّ الخلاف لا يكون من واحدٍ ، وإنما يكون من اثنين [2] ، فلو كان الخلافُ موجبًا للنصب في الثاني [3] لكان موجبًا للنصب في الأول [4] ، فَلَمَّا [5] لم يكنِ الأوّلُ [6] منصوبًا دلَّ [7] على أن الخلافَ لا يكون موجبًا للنصب في الثاني .

= ويقال: هذا كلام فاسد؛ لأنه لو كان الموجِبُ لنصبِ الظرف كونَه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحدٍ ، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغي أن يقال : « زيدًا أمامَك » و« عمرًا وراءَك » ، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

ويقال في الردّ على « ثعلب » - وهو كوفي - : يلزم من قوله أن يكون منصوبًا بفعل معدوم ، والفعل يكون مظهرًا موجودًا ، أو يكون مقدّرًا في حكم الموجود . فأمّا المعدومُ فلا يكون عاملًا، وكما يستحيل في الحِسِّيَّات الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ ، والمشيُ برجلٍ معدوم ، والقطعُ بسيفٍ معدوم ، والإحراقُ بنار معدومة ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدومٍ ؛ لأنّ العللَ النحوية مشبهة بالعلل الحسيّة . والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية . اهـ . بتصرف من« الإنصاف » (١ : ٢٤٥-٢٤٧) .

(١) هو المبتدأ .

(٢) أي : كل منهما يخالف صاحبه على ما هو شأن المفاعلة في أصل الوضع .

(٣) هو الخبر الواقع ظرفًا ، كما هو عند الكوفيين .

(٤) أي : المبتدأ ، لوجود العلّة .

(٥) (فإذا) مكان (فلما) في س .

(٦) (الأول) ساقط من حيدر ، وإستانبول .

(٧) « دلّ » هو جواب « لمّا » أي : دلَّ عدمُ نصبه على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب في الظرف، وإلَّا فإعماله في الثاني دون الأول تحكّمٌ وترجيحٌ بلا مرجِّح ، فاستدل بعكس الحكم على نفيه .

ومنها : الاستدلال ببيان العلّة [1]

قال « ابنُ الأنباريّ » [2] : وهو ضربان :

أحدهما : أن يُبَيِّنَ علَّة الحكم ، ويَسْتَدِلَّ [3] بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها [4] الحكمُ [5] .

والثاني : أن يُبَيِّنَ [6] العلَّةَ ، ثم يسْتَدِلَّ بعدمها [7] في موضع الخلاف ليُعْدِم [8] الحكم .

فالأول [9] : كأن يَسْتدِلَّ مَنْ أعملَ [10] اسمَ الفاعل في المُضِيّ [11] فيقول : إنما

---

(١) (الاستدلال بالعلّة) في س .

(٢) في « لمع الأدلة » (١٣٢) .

(٣) أي : على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادعي مشابهته للأصل .

(٤) أي : بسبب العلَّة .

(٥) لدورانه معها ، فأينما وُجِدَتْ وُجِدَ الحكمُ .

(٦) (يعين) في ح .

(٧) (بعد بها) في س .

(٨) (لتقدم) في س ، و(ليقدم) في م .

(٩) أي : إثبات وجود العلَّة في موضع الخلاف .

(١٠) (إعمال) في ح ، س .

(١١) مع كونه غير صلة لـ « أل » فإن كان اسم الفاعل صلةً لـ « أل » عَمِلَ عَمَلَ فعله مطلقًا .

و« الكسائي » يجيز إعمال اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي ، مستدلًا بقوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (الكهف : ١٨) ، ولا دليل له فيه ؛ لأنه على حكاية الحال ، والمعنى : يبسط ذراعيه ، بدليل ما قبله ، وهو : « ونقلبهم » ، ولم يقل : وقلبناهم . انظر « الكافي في شرح الهادي » (١٣١٥) و« شرح الأشموني » (٢ : ٢٩٣) .

و(الماضي) في إستانبول ، وهنا نقص في حيدر .

[عمل [1] اسم الفاعل في محل الإجماع [2] ؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه [3] ، وهذا [4] جارٍ على حركة الفعل وسكونه ، فوجب [5] أن يكون عاملًا .

والثاني [6] : كأن يَسْتدلَّ مَنْ أبطلَ عَمَلَ « إنِ » المخففة من الثقيلة ، فيقول : إنما عملتْ « إنَّ » الثقيلةُ][7] لشبهها بالفعل ، وقد عُدِمَ [8] بالتخفيف فوجب [9] ألَّا تعملَ [10] .

---

(١) (اعمل) في إستانبول .

(٢) أي : إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتمد على استفهام ، أو نفي ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، أو ذي حال . « التصريح » (٢ : ٦٦) .

(٣) انظر « شرح المفصل » (٦ : ٦٨) .

(٤) هنا نقص في حيدر .

(٥) أي : في المضيّ ايضًا .

(٦) أي : الاستدلال بعدم علَّة حكم الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيه .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٨) (عم) مكان (عدم) في س .

(٩) (فذهب) في س .

(١٠) فيه استدلال بعدم العلّة في موضع الخلاف على فَقْدِ حكم الأصل منه .

قال « ابنُ يعيش » في « شرح المفصل » (٨ : ٧١) : « (إنّ) المكسورة إذا خففت فلك فيها وجهان : الإعمال والإلغاء ، والإلغاء فيها أكثر ، وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها ، فهي إذا خُففت زال اللفظ ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خفف بحذف شيءٍ منه ؛ لأن الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه ، فإذا ألغيت صارت كحرفٍ من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل ، ويلزمها اللام فصلًا بينها وبين (إن) النافية ... » .

ومنها : الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه [1]

قال « ابن الأنباري » [2] : وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يَخْفَ دليلُه ، فيستدل [3] بعدم الدليل على نفيه ، كأن يستدل [4] على نفي : (أنَّ الكلمات أربعة) [5] ، وعلى نفي : (أنّ [6] أنواعَ الإعرابِ خمسةٌ) ، [فيقول [7] : لو كانت الكلماتُ أربعةً ، وأنواعُ الإعراب خمسةً] [8] لكان على ذلك دليلٌ ، ولو كان على ذلك دليل لعُرف [9] مع كثرة البحث وشدّة الفحص ، فلما لم يُعْرَف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب ألَّا تكون الكلماتُ أربعةً ، ولا أنواع الإعراب خمسةً .

---

(١) أي : لأنه يلزم من فَقْدِ العلَّة فَقْدُ المعلول .

(٢) في « لمع الأدلة » (١٤٢) .

(٣) (فتستدل) في حيدر .

(٤) (تستدل) في حيدر .

(٥) (أن أقسام الكلم أربعة) في « لمع الأدلة » . و(أربع) في « الفيض » ، و« أربعة » في نسخ « الاقتراح » و« داعي الفلاح » . قال « ابن علان » : وحقه « أربع » .

انظر ما نقله « النوويُّ » عن النحاة فيما يتعلق بالعدد المتأخر عن المعدود . « حاشية الصبان على شرح الأشموني » (٤ : ٦١) .

(٦) (وعلى نفي أن) ساقط من س .

(٧) (فتقول) في حيدر .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٩) (يعرف) في س .

قال : وقد زعم بعضُهم أن النافي لا دليلَ عليه [1] .

وليس كذلك ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلَّا عن دليل ، كما أنَّ الحكم بالإثبات لا يكون إلّا عن دليل ، فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضًا / على النافي . [٩٥]

(١) (له) مكان (عليه) في س . وتمام عبارة « الأنباري » : « وإنما الدليل على المثبِت ، وهذا ليس بصحيح » .

obeikandl.com

ومنها : الاستدلال بالأصول

قال « ابن الأنباري » [1] : كأن يُسْتَدلَّ على إبطال (أنَّ رفع المضارع لتجرّده من [2] الناصب والجازم [3]) بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم [4] ، وهذا خلافُ الأصول ، لأنّ الأصولَ تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفعَ صفةُ الفاعل [5] ، والنصبَ صفةُ المفعول ، فكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك الرفعُ قبل النصب ، وكذلك [6] تدلّ الأصولُ على أن الرفعَ قبلَ الجزمِ ، لأن الرفعَ في الأصل من صفات الأسماء ، والجزمَ من صفات الأفعال ، فكما أن رتبةَ الأسماء قبل الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم [7] .

---

(١) في « لمع الأدلة » (١٣٢) ، وانظر « الإنصاف » (٢ : ٥٥٣) .

(٢) (عن) في ح .

(٣) ذهب إلى هذا حذَّاقُ الكوفيين ، منهم « الفرّاء » ، وكذلك « الأخفش » واختاره « ابن مالك » .
قالوا : الرافع التجرّد ؛ لأن الرفع دائر معه وجودًا وعدمًا ، والدوران مشعرٌ بالعلية . اهـ .
دماميني ؛ لأن الدوران من مسالكها . « شرح الأشموني » ومعه « حاشية الصبان » (٣ : ٢٧٧) و« التصريح » (٢ : ٢٢٩) .

(٤) أي : لأن التعبير بالتجرد صريحٌ في سبق النصب والجزم على الرفع ، وأنه تجرّد بعدما كان متلبسًا بهما ، وهو خلاف الأصول ، لأنها شاهدة بتقدم الرفع عليهما .

(٥) أي : حكمٌ ثابت له ، وهو عمدة ، كما أن المفعول حكمه النصب ، وهو فضلة .

(٦) (ولذلك) في س .

(٧) فالقول بأن التجرّد رافعُ المضارعِ ، مقتضٍ لتأخره عن النصب والجزم فيخالف الأصلين المذكورين .

فإن قيل : فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلِمَ قُلْتُمْ : « إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟ » .

قلنا : لأن إعرابَ الأفعال فرعٌ [1] على [2] إعرابِ الأسماء ، وإذا ثبتَ ذلك في الأصل [3] فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرعَ يتبعُ الأصلَ .

---

(١) أي : عند البصريين . قال « البصريون » : إعراب المضارع فرعٌ ، وأُعرب لمضارعته الاسمَ في الإبهام ، والتخصيص .

وقال « الكوفيون » : إعراب المضارع أصلٌ فيه ؛ لاعتوار معانٍ عليه يفتقر إلى الإعراب ؛ كالمعاني المعتورة على الاسم .

ذهب « ابن مالك » لموافقة البصريين في فرعية إعرابه ، وموافقة الكوفيين في مقتضى إعرابه . « داعي الفلاح » (فصل : مما يُشْبِهُ تداخلَ اللغاتِ) . وانظر « الإنصاف » (٢ : ٥٤٩) .

(٢) (عن) في ح .

(٣) أي : الاسم ، كما أن الفرع هو الفرع . والقاعدة : أن الفرع يتبع الأصلَ ويخالفه إلّا لمقتضٍ .

obeikandl.com

ومنها : الاستدلالُ بعدم النظير

ولم يذكرْه « ابن الأنباري » ، وذَكَرَهُ « ابنُ جني » .

وهو كثيرٌ في كلامهم ، وإنما يكون دليلًا على النفي [1] لا على الإثبات .

وقد استدل « المازنيُّ » ردًّا على من قال : « إنَّ السين وسوف تَرْفَعَانِ [2] الفعلَ المضارع » : بأنا لم نَرَ عاملًا في الفعل يدخل عليه « اللامُ » [3] ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ [4] .

قال في « الخصائص » [5] : وإنَّما يُسْتدلُّ بـ« عدم النظير » على النفي ، حيث لم يقم الدليل على الإثبات ، فإن قام لم يُلْتَفَتْ إليه ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأُنْسِ ، لا للحاجة إليه .

مثاله : « أنْدَلُس » فإنّ همزته [6] ونونه زائدتان ، فوزنه / « أنْفَعُل » ، وهو [7] مثالٌ [٩٦] لا نظير له . لكن قام الدليلُ على ما ذكرنا ؛ لأن « النون » زائدة لا محالة ، إذ ليس في

---

(١) أي : للحكم المدّعَى إثباتُه .

(٢) (يرفعان) في س .

(٣) أي : لام الابتداء ، أي : وهذا يدخل عليها اللام ، كما في الآية ، فالقول بعملها يفضي إلى ما لا نظير له .

(٤) (الضحى : ٥) .

(٥) (١ : ١٩٧) .

(٦) (همزة) في م .

(٧) (فهو) في ح .

ذوات الخمسةِ [1] شيءٌ على « فَعْلَلُل » [2] ، فتكون « النون » [فيه أصلًا ؛ لوقوعها موقعَ « العين » [3] وإذا ثبت زيادةُ « النون »] [4] بقي في الكلمة ثلاثة أحرفٍ أصول : « الدال » و« اللام » و« السين » ، وفي أوّلها « همزة » ، ومتى وقع ذلك حكمتَ [5] بزيادةِ « الهمزة » .

ولا تكون « النون » أصلًا و« الهمزة » زائدة ؛ لأن ذواتِ الأربعة [6] لا تلحقها [7] الزيادة من أولها إلّا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها ، نحو « مُدَحْرِج » [8] وبابِه .

فقد وجب [9] إذن أنّ « الهمزة » و« النون » زائدتان ، وأنّ الكلمة بهما على « أَنْفَعُل » ، وإن كان مثالًا لا نظيرَ له .

فإن اجتمع الدليلُ والنظيرُ فهو الغاية [10] ، كنون « عنبر » .

---

(١) الأحرف .

(٢) هكذا في م ، وهو موافق لـ« الخصائص » ، و(فعلل) في س وحيدر وإستانبول ، و(بفعل) في ح .

(٣) وفقدُ اللازم يستلزمُ فَقْدَ الملزوم .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٥) (حكم) في ح .

(٦) (الأربع) في س .

(٧) (لا يلحقها) في س .

(٨) (تدحرج) في س .

(٩) أي : إذا تقرّر ماذكر .

(١٠) هكذا في حيدر ، و(الكفاية) في س ، و(العناية) في ح ، و(الكناية) في م . وعبارة «الخصائص» هكذا : « فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهبَ بك عن ذلك ، وهذا كنون (عَنْتَر) » اهـ . و(عنتر) من معانيه : الشجاع ، والذباب .

فالدليل يقتضي كونَها أصلًا [1]؛ لأنها مقابِلة لـ « عين » [2] « جعفر » ، والنظير موجود وهو « فَعْلَل » . انتهى .

وقال « الخضراويُّ » : إذا ورد [3] شيء حُمِلَ على القياس ، وإن لم يوجد له نظير [4].

---

(١) أي : من مادة الكلمة .

(٢) (بعين) في س .

(٣) عن العرب .

(٤) لقوّة النصّ في الإثبات .

obeikandl.com

ومنها : الاستحسان [1]

(١) هو من مصطلح أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، وفي تحديده اختلافٌ كثير .

فهو لغةً : عدُّ الشيء واعتقاده حسنًا .

واصطلاحًا : « دليلٌ ينقدح في نفس المجتهد ، وتقصر عنه عبارتُه ، فلا يقدر على إظهاره » .

ويقول « السعد » في حاشيته على شرح العضد لمختصر « ابن الحاجب » (٢ : ٢٨٩) : « اعلم أن الذي استقرَّ عليه رأيُ المتأخرين هو أن « الاستحسان » عبارةٌ عن دليل يقابل « القياس الجليّ » الذي تسبق إليه الأفهام » .

ومن أمثلته : « السَّلَمُ » ، فإن المتبادر إلى الفهم ألَّا يجوز ، لما فيه من انعدام المعقود عليه ، لكنه جُوِّزَ للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده « ابن جني » .

فمثل « الفَتْوَى » كان المتبادر ألّا يجري فيها إعلال ، فيقال : « الفُتْيَا » ، ولكن عارض هذا الأمر الجليّ القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض .

قال « ابن بَرْهان » في « شرح اللمع » (١ : ٦) : « القياس في الأسماء الإعرابُ والتنوينُ ، وما كان على غير ذلك فهو استحسان . و« الاستحسان » حكمٌ عُدِلَ به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه . والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول ؛ لاشتراكهما في العلّة التي اقتضت ذلك في الأول » اهـ .

ولما كان الاعتماد في « الاستحسان » على ما يقابل الجليّ من القياس كان جماع أمره أنَّ علّته ضعيفةٌ غيرُ مستحكمة . قال « الشافعي » : « من استحسن فقد شرَّع » . والمذموم منه ما كان على سبيل التشهي والتلذذ .

قال « ابن السبكي » في « رفع الحاجب » – بعد الكلام عن الاستحسان – : (فائدة) : عرفت أنّ الخلاف لفظي ، راجع إلى نفس التسمية ، وأن المنكَر عندنا هو جعل الاستحسان أصلًا من أصول الشريعة ، مغايرًا لسائر الأدلة . وأما استعمال لفظ « الاستحسان » فلسنا =

قال في « الخصائص »[1] : ودلالته ضعيفة غير مستحكِمةٍ[2] إلّا أنَّ فيه[3] ضربًا من الاتساع والتصرّف .

مـن ذلـك : تَرْكُـكَ الأخـفَّ إلى الأثقـل مـن غـير ضرورة ، نحـو[4] : « الفَتْوَى » و« التَّقْوَى »[5] فإنّهم قلبوا « الياءَ » هنا « واوًا » من غير علَّةٍ قويَّةٍ[6] ، بل أرادوا الفـرقَ بين الاسم والصفة[7] في أشيـاءَ كثيرةٍ لا يوجبـون على أنفسهم

= ننكره . فقد قال « الشافعي » – رحمه الله – : مراسيلُ « ابن المسيَّب » حسنةٌ ، وأستحسنُ أن تثبت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام .

قال « الأنباري » في « لمع الأدلة » (١٣٤) : (وأما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ، فليس عليه تعويل) . انظر « الرسالة » (٥٠٣) و« المنخول » (٣٧٤) و« المحصول » (٢/٣ : ١٦٦) و« أصول السرخسي » (٢ : ٢٠٠) و« تعريفات الجرجاني » (١٢) .

(١) (١ : ١٣٣) .

(٢) أي : محكمة ، والسين والتاء للمبالغة : و(مستحسنة) في ح .

(٣) (فيها) في « الفيض » ، أي : العلة الاستحسانية . وأثبت الذي هو في نسخ « الاقتراح » ، وهو الموافق لـ « الخصائص » .

(٤) (عن) في س .

(٥) (والتقوى) ساقط من ح .

(٦) توجب القلب ، لإمكان بقائها بحالها من غير مخالفة لشيء من الأصول ، وإنما قلبوا استحسانًا للقلب ، وإيماء للفرق المذكور .

(٧) قال « ابن عصفور » في « الممتع » (٢ : ٥٤٢) : « إذا كان الاسم على وزن « فَعْلَى » مما لامه ياء ، وذلك نحو قولهم : « شَرْوَى » و« تَقْوَى » و« فَتْوَى » فإن العرب تُبدل من الياء واوًا في الاسم ، والصفةُ تُتْرَكُ على حالها ، نحو : « خَزْيَا » و« صَدْيَا » و« رَيَّا » .

وإنما فعلوا ذلك تفرقةً بين الاسم والصفة ، وقلبوا الياء واوًا في الاسم دون الصفة ؛ لأن الاسم أخفُّ من الصفة ، لأن الصفة تشبه الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فلمّا عزموا على إبدال الياء واوًا جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل » .

الفرق بينهما [١] فيها [٢] .

من ذلك [٣] قولُهم في تكسير [٤] « حَسَن » : « حِسَان » ، فهذا كـ « جَبَلٍ » و« جِبالٍ » ، وفي « غَفُور » : « غُفُر » ، كـ « عَمُود » و« عُمُد » [٥] .

ولسنا ندفع أن يكونوا [٦] فَصَلوا [٧] بين الاسم والصفة في أشياءَ غير هذه [٨] ، إلا أنَّ جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة عِلَّةٍ ، فليس [٩] بجار مَجْرَى رَفْعِ الفاعل ، ونصب المفعول / ؛ لأنه لو كان [١٠] واجبًا لجاء [١١] في جميع الباب [٩٧] مثله [١٢] .

ومن « الاستحسان » : ما يخرج [١٣] تنبيهًا على أصلٍ بابِهِ [١٤] ، نحو : « اسْتَحْوَذَ» ، و :

---

(١) أي : بين نوعي الاسم والصفة .

(٢) أي : في الصيغة وخصوا الاسمَ بالإعلال ؛ لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل .

(٣) أي : الاستحسان .

(٤) (في تكسير) ساقط من س .

(٥) ففرقوا بين الجمعين استحسانًا .

(٦) أي : العرب . و(يكون) في ح .

(٧) أي : ميزوا .

(٨) أي : الأمثلة الأربعة .

(٩) أي : الاستحسان .

(١٠) أي : الفرق بينهما .

(١١) (لكان) في ح .

(١٢) أي : مفصولًا بينهما ، وليس الأمر كذلك .

(١٣) عن أصل قاعدته . و(يجوز فيه) مكان (يخرج) في س .

(١٤) المعدول عنه للعلّة .

..... أَطْوَلْتِ الصدودَ ....[1]

و« مَطْيَبَة للنفس » .

ومنه : ما يبقَى الحكمُ فيه مع زوال علَّته ، كقوله :

..... ولا نسألُ الأقوامَ عقدَ المَيَاثِقِ[2]

فإن الشائع في جمع : « ميثاق » : « مواثق »[3] ، بردّ « الواو » إلى أصلها ؛ لزوال العلَّة الموجبة لقلبها « ياء » وهي[4] الكسرة لكن استحسنَ هذا الشاعرُ ومَنْ تابعه

---

(١) هذا بعض بيت نسب في بعض نسخ « سيبويه » لـ« عمر بن أبي ربيعة » ، ونسبه « الشنتمري » لـ« المرار الفقعسي » . وتمامه :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلَّمَا ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

ويرويه « أبو محمد الأعرابي » هكذا :

صددتَ فأطولْتَ الصدودَ ولا أرى ... وصالًا على طـولِ الصدودِ يـدومُ

والبيت في « الكتاب » (١ : ٣١ ، ٣ : ١١٥) و« الإنصاف » (١ : ١٤٤) و« خزانة الأدب » (١٠ : ٢٢٩ ، ٢٣١) .

(٢) عجز بيت ، وصدره :

حِمىً لا يُحَلُّ الدَّهْرُ إلَّا بإذْنِنَا ....

نسبه « أبو زيد » في « النوادر » (٢٧١) إلى « عياض بن أمِّ دُرَّة الطائي » و« السكري » إلى « عياض بن دُرَّة » برواية : « عهد المواثِقِ » .

والمعنى : كنا في الزمن الذي لا يُطيع الناسُ بعضُهم بعضًا ، يُرى لنا حمىً لا يُحَلُّ إلا بإذننا . و« حمىً » مرفوع لأنه قام مقام الفاعل في « يُرَى » . والبيت في « الخصائص » (٣ : ١٥٧) و« تهذيب إصلاح المنطق » (٣٤٢) و« شرح شواهد الشافية » (٩٦) . و(يسأل) في س .

(٣) (مواثيق) في إستانبول .

(٤) أي : العلة للقلب .

إبقاءَ القلبِ [1] ، وإن زالت العلّةُ [2] من حيث إن الجمعَ غالبًا تابعٌ لمفرده إعلالًا وتصحيحًا [3] .

قال « ابنُ جني » [4] : وقياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال : « مُيَيْثِيق » [5] .

ومنه [6] : ما ذكره صاحبُ « البديع » قال[7] : إذا اجتمع التعريف العَلَمِيّ [8]، والتأنيث السماعيّ أو العجمة ، في ثلاثي ساكن الوسط ك « هنْد » و« نوح » ، فـ «القياس » مَنْعُ الصرف [9] ، [و« الاستحسانُ » الصرفُ ، لخِفته [10] .

وقال « ابنُ الانباريّ » [11] : اختلفوا [12] في الأخذ][13] بـ « الاستحسان » : فقال قوم : إنه غير مأخوذٍ به لما فيه من التحكم وترك القياس .

---

(١) للواو ياء بحاله .

(٢) وهي الكسرة .

(٣) أي : وهذا علة خَلَفَتِ العلة الموجبة للقلب استحسانيةٌ ، فلأجلها بقي القلب بحاله .

(٤) في « الخصائص » (٣ : ١٦٠) .

(٥) (ميثق) في ح ، م ، وإستانبول .

(٦) أي : الاستحسان .

(٧) (قال) ساقط من ح .

(٨) أحد أسباب منع الصرف .

(٩) لوجود المقتضي .

(١٠) أي : فعلَّة الصرف الاستحسان مع قيام علّة المنع ، والخفة علّة للاستحسان .

(١١) في « لمع الأدلة » (١٣٣) .

(١٢) أي : النحاة .

(١٣) للحكم وتعليله . وما بين الحاصرتين ساقط من س .

وقال آخرون : إنه مأخوذ [١] به ، واختلفوا فيه : فقيل : « هو [٢] تركُ قياس الأصول [٣] لدليلٍ » . وقيل : « هو تخصيص العلّة » [٤] .

فمثال ترك قياس الأصول ما تقدم في الكلام على رفع [٥] المضارع .

ومثال تخصيص العلَّة أن تقول [٦] : إنما جمعت [٧] « أرض » بالواو والنون ، فقيل : « أرَضون » عوضًا من [٨] حذف « تاء » التأنيث ؛ لأن الأصل أن يقال [٩] في « أرض » : « أَرْضَةٌ » [١٠] فلما حذفت [١١] التاء [١٢] جمعت [١٣] بالواو والنون عوضًا عنها [١٤] ، وهذه العلَّةُ غير مُطَّردة ؛ لأنها تُنْقَضُ بـ « شمس » و« دار »

---

(١) أي : لا على سبيل الوجوب .

(٢) أي : الاستحسان .

(٣) أي : كمَنْع صرف « هند » الذي هو القياس لوجود العلتين ، وصرفه لدليل آخر هو الخفة .

(٤) المقتضية لما هو القياس بذلك الاستحسان .

(٥) هكذا في « لمع الأدلة » والأَوْلَى : « إعراب » .

(٦) (يقول) في ح .

(٧) مع أنها ليست علم مذكر ولا صفة ، مع باقي شروط الجمع على حدّ المثنَّى .

(٨) (عن) في س .

(٩) (تقول) في حيدر .

(١٠) وفي « القاموس » (أرض ٢ : ٣٢١) : « الأرض : مؤنثة اسمُ جنسٍ ، أو جمعٌ بلا واحدٍ ، ولم يُسمع : أرْضَةٌ » .

(١١) (حذفت) ساقط من س .

(١٢) أي : في اللفظ مع بقاء معناها .

(١٣) (اجتمعت) في س .

(١٤) أي : عن تاء التأنيث المحذوفة .

و« قِدْر » ؛ فإنَّ الأصل فيها : « شمسة » و« دارة » و« قدرة » ، ولا يجوز أن تجمع [1] بالواوِ والنونِ [2] . انتهى [3] .

---

(١) لأن الباب سماعيٌّ ، لا يتعدى الوارد منه . و (يجمع) في ح .

(٢) فلا يقال : (شمسون) ، ولا (دارون) ، ولا (قِدْرون) .

(٣) (انتهى) لا توجد في حيدر .

obeikandl.com

ومنها : / الاستقراء [1] [٩٨]

استدلوا به في مواضع :

منها : انحصار الكلمات الثلاث ، في الاسم ، والفعل ، والحرف [2] .

---

(١) لغةً : التَّتَبُّعُ، يقال : استقْرَى البلاد تتبَّعَها يخرج من أرضٍ إلى أرض. واصطلاحًا : تتبُّعُ الجزئيات لإثبات حكمٍ كليّ . وانظر « التعريفات » (١٢) و « كشاف اصطلاحات الفنون » (٣: ٥٧٦).

(٢) قال « الزنجاني » في أوائل كتابه « الكافي » : « أنواع الكلمة ثلاثة : اسمٌ ، وفعل ، وحرف .

قالوا : ودليل الحَصْر أن المعاني ثلاثة : ذاتٌ ، وحدثٌ ، ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسمُ ، والحدث الفعلُ ، والرابطة الحرفُ .

ولأن الالفاظ موضوعة بإزاء المعاني ، وهذه الأقسام يعبِّر بها المخاطبون عن جميع ما يحصل في أنفسهم من المعاني ، فلو كان ثَمَّة قسم رابع متروك لبقي في النفوس معانٍ لا يمكن التعبير عنها بإزاء القسم الساقط ، ألا ترى أنه لو سقط بعض هذه الثلاث لسقط معناه .

ولأن الكلمة إنْ دلت على معنى في غيرها فهي الحرفُ ، وإنْ دلت على معنى في نفسها : فإن دلّتْ على زمان معناها فهي الفعل ، وإنْ لا فهي الاسم » .

قال « الرضي » في « شرح الكافية » (١ : ٧) - بعد أن ذكر الدليل العقليَّ لانحصار الكلمة في هذه الثلاث- : « فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرةً ، أي : لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان » .

وفي « شرح شذور الذهب » (١٤) : « قال « ابن الخبَّاز » : ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأنَّ الدليل الذي دُلَّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات » .

ومنها : الدليل المسمى بالباقي[1]

كقولنا [2] : الدليل يقتضي ألَّا يدخلَ الفعلَ شيءٌ من الإعراب ؛ لكون الأصل فيه « البناء » [3] ؛ لعدم العلَّة المقتضية للإعراب .

وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع ؛ لِعِلَّةٍ اقتضتْ ذلك ، فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من [4] الامتناع [5] .

---

(١) أي : الذي يبقَى بعد إخراج الدليل لما عداه . و(بالباقي) ساقط من س .

(٢) (في قولنا) في س .

(٣) قال « ابن بَرهان » في « شرح اللمع » (١ : ٧) : « البناء على الفتح في الماضي المتجرّد وعلى الوقف في أمر المواجه هو القياس في جميع الأفعال ، وما عداه من بناء على حركة ، أو إعراب فاستحسان . فأمَّا الأفعال المتجرّدة التي ليست بماضية ، ولا أمر مواجه فمعربةٌ » .

(٤) (و) مكان (من) في ح .

(٥) بيان للأصل الذي اقتضاه الدليل من أنّ الجرّ لا يدخل الفعلَ ؛ لأن الأصلَ فيه لم يُعارض فيبقى على مقتضاه .

الكتاب السادس

في التعارض والتراجُح *

فيه مسائل

obeikandl.com

الأولَى

قال « ابنُ الأنباريّ » [1] : إذا تعارض [2] نقلان [3] أُخِذَ بأرجحهما .

والترجيح في شيئين : أحدهما : الإسناد ، والآخر : المتن [4] .

فأما الترجيح بـ « الإسناد » فبأن [5] يكون رواةُ أحدهما [6] أكثرَ من الآخر أو أعلم [7] وأحفظ .

---

* « التعارض » : مصدر تعارضَ الشيئان ، إذا عارض كلٌّ منهما الآخرَ وقابله .

وفي « داعي الفلاح » : (التعادل) بدل (التعارض) ، أي : التوازن بين الأدلة .

و« التراجح » هو وقوع الرُّجحان بينهما أيهما أرجح . وما أثبته هو من ح ، و« الفيض » .

و(التراجح) في س ، م ، وحيدر وإستانبول . وانظر « المحصول » (٢/٢ : ٥٩١) .

(١) في « لمع الأدلة » (١٣٦) .

(٢) (فعلان) في س .

(٣) في حكم . (نقلان) ساقط من س .

(٤) (متن) في س . و« الإسناد » : هو الإخبار عن طريق المتن ، أي : حكاية رجال الحديث . و« المسند » : هو الطريق الموصلة إلى المتن ، يعني رجال الحديث . و« المتن » : هو ما انتهى إليه السند من الكلام . انظر « تدريب الرواي » (المقدمة) و« شرح المنظومة البيقونية » (١٨) .

(٥) (قد) في س .

(٦) أي : النقلَيْن .

(٧) (أو) في س .

وذلك كأنْ يَسْتَدِلَّ الكوفيُّ على النصب بـ « كَمَا » إذا كانت بمعنى « كَيْمَا »[1] بقول الشاعر :

اسْمَعْ حَدِيثًا كما يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائِلٌ سَأَلَا[2]

فيقول له البصري : الرواة اتفقوا على أن الرواية « كما يومًا[3] تحدثُه » بالرفع ، ولم يَرْوِه أحدٌ بالنصب غير « المفضّل بن سلمة »[4] ، ومَنْ رَوَاه بالرفع أعلمُ منه[5] ، وأحفظُ وأكثرُ ، فكان الأخذ بروايتهم أوْلَى .

وأمَّا الترجيحُ في « المتن » بأن يكون أحدُ النقلَيْنِ[6] على وَفْقِ القياس ، والآخر على خلافه .

وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال « أَنْ » مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر :

---

(١) انظر « شرح الكافية » للرضي (٢ : ٢٤٠) و« شرح الأشموني » (٣ : ٢٨١) .

(٢) قائله « عَدِيُّ بن زيد العِبَادِيُّ » . والبيت في « الإنصاف » (٢ : ٥٨٨) و« الإعراب في جدل الإعراب » (٦٦) و« لمع الأدلة » (١٣٦) . برواية « عن » . و(من) بدل (عن) في حيدر ، وإستانبول .

(٣) (يوم) في حيدر ، وهو خطأ ؛ لأن الكلام عن رفع الفعل « تُحدثُه » .

(٤) هو « المفضل بن سَلَمة بن عاصم ، أبو طالب » النحوي ، اللغوي ، الكوفي ، المتوفى نحو سنة ٢٩٠هـ . اختار في اللغة والنحو اختيارات غيرُها المختار . مترجم له في « إنباه الرواة » (٣ : ٣٠٥) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٩٦) و« الأعلام » (٧ : ٢٧٩) .

(٥) (أعلم منه) ساقط من حيدر .

(٦) (الفعلين) في س .

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى .....[1]

فيقول له البصري : قد روي « أحضرُ » بالرفع أيضًا [2] ، وهو على وَفْق القياس ، فكان الأخذُ به أوْلَى . وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من / الحروف يعمل مضمرًا بلا عوضٍ . [٩٩]

---

(١) صدر بيت قائلُه « طرفة بن العبد » من معلقته ، وعجزه :

..... وأنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هلْ أنت مُخْلِدي

وهو في « الكتاب » (٣ : ٩٩) و « الإنصاف » (٢ : ٥٦٠) و« شرح المفصل » (٢ : ٧ ، ٤ : ٢٨ ، ٧ : ٥٢) ويروى « ألا أيُّهذا اللائمي » . و(أيها) في س . وروي « أَحْضُرَ » بالنصب وبالرفع . فالنصب على تقدير « أنْ » ، حذفت وعملت مع الحذف - عند الكوفيين - والرفع على تقدير « أنْ » فارتفع الفعل ، وإن كانت مرادة .

(٢) قال « سيبويه » في « الكتاب » (٣ : ٩٩) : « وتقول : « مُرْهُ يَحْفِرْها » و« قُلْ له يَقُلْ ذاك » ، وقال الله - عز وجل - : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ (إبراهيم : ٣١) . ولو قلت : مُرْهُ يَحْفِرُهَا ، على الابتداء كان جَيِّدًا . وقد جاء رفعُه على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام ، على مُرْهُ أن يَحْفِرَها ، فإذا لم يَذكروا « أنْ » جعلوا المعنى بمنزلته في : عَسَيْنَا نَفْعَلُ . وهو في الكلام قليلٌ ، لا يكادون يتكلَّمون به ، فإذا تكلَّموا به فالفعلُ كأنه في موضع اسمٍ منصوب ، كأنه قال:عسىَ زيدٌ قائلًا ، ثم وَضَعَ (يقولُ) في موضعه ، وقد جاء في الشعر ، قال « طَرَفة بنُ العَبْد » :

أَلَا أَيُّهـذا الزاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي

وسألته عن قوله - عز وجل - : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ (الزمر : ٦٤) فقال : تَأْمُرُونِّي ، كقولك : هو يقول ذاك بلغني ، فَبَلَغَنِي لغوٌ ، فكذلك تَأْمُرونِّي ، كأنه قال : فيما تأمرونِّي ، كأنّه قال فيما بلغني . وإن شئت كان بمنزلة :

ألا أيُّهذا الزاجري أَحْضُرُ الوغَى ..... » .

الثانية

قال في « الخصائص » [1] : اللغات [2] على اختلافها كلُّها حُجَّةٌ ، ألا ترى أنَّ لغة الحجاز في إعمال « ما » ، ولغةَ تميم في تركه ، كلٌّ منهما يقبلها القياس ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدى [3] اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى ، لكن غاية مَالَكَ في ذلك أن تَتَخَيَّرَ إحداهما ، فتقوِّيها على أختها ، وتعتقد أنَّ أقوى القياسَيْن أَقْبَلُ لها ، وأشدُّ أُنْسًا بها ، فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا [4] ، ألا ترى إلى قوله ﷺ : «نَزَلَ القرآنُ بسبعِ لغاتٍ ، كلُّها شافٍ كافٍ » [5] .

---

(١) (٢ : ١٠-١٢) .

(٢) (اللغة) في ح .

(٣) (أحد) في ح .

(٤) وفي « المحتسب » (١ : ٢٣٦) : « ليس ينبغي أن يُطْلَقَ على شيء له وجهٌ من العربية قائم -وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط » .

وفي « شرح الأشموني » (٤ : ٧١) - عند الكلام على إضافة العدد المركب - : إن عجزه قد يعرب ، ولكن صاحب « التسهيل » منع أن يقاس عليه ، وهنا قال « الصبان » ما نصه : « مَنَعَ في « التسهيل » القياس عليه ، قال بعضهم : هي لغة ضعيفة عند « سيبويه » وإذا ثبت كونه لغةً لم يمتنع القياس عليها ، وإن كانت ضعيفة . مرادي ».

(٥) أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح- جامع ما جاء في القرآن) (٢ : ١٥٤) من حديث « أُبَيّ بن كعب » برواية : « أُنْزِل القرآنُ على سبعة أحرفٍ ، كُلُّهُنَّ شافٍ كافٍ » .

وقريب منه في « مختصر سنن أبي داود » في (أبواب الوتر- باب أنزل القرآنُ على سبعة أحرف) (٢ : ١٤١) و« مسند أحمد » (٥ : ٤١ ، ٥١ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٤) . و(أنزل) في إستانبول .

هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين [١] .

فإن قَلَّتْ إحداهما جدًّا ، وكثُرت [٢] الأخرى جدًّا أخذت بأوسَعِها روايةً ، وأقواهما قياسًا [٣] ، ألَا تَرَى أنَّك لا تقول : « المالُ لِكِ » [٤] ولا « مررت بِكِ » قياسًا على قول قُضاعة [٥] : « المالُ لَهِ » [٦] ، ولا « أكْرَمْتُكِشْ » [٧] ، قياسًا على قول من قال : « مررتُ بِكِش » .

فالواجب في مثل ذلك ، استعمال ما هو أقوَى [٨] وأشيع ، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئًا لكلام العرب ، فإن الناطق على قياس لغة من لغات [٩] العرب مصيبٌ غير مخطئ [١٠] ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين [١١] ، فإن احتاج لذلك في شِعْرٍ أو سجع فإنه غير مَلومٍ ، ولا منكر عليه . انتهى .

---

(١) عبارة « الخصائص » هكذا : (هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسِلتين : أو كالمتراسلتين) . (أم متقاربتين) في ح .

(٢) (أو كثرت) في ح .

(٣) رواية وقياسًا : تميزان « داعي الفلاح » .

(٤) (المالك) في س ، م .

(٥) تفرع من « القحطانيين » « حِمْيَر » ومن « حِمْيَر » عدةُ قبائل أشهرها « قُضاعة » ، وبلاد قُضاعة متصلة ببلاد الشام . « جمهرة أنساب العرب » (٨٠) .

(٦) (المال لله) في إستانبول .

(٧) (رأيتكس) في س .

(٨) في القياس .

(٩) (اللغات) في ح .

(١٠) للاعتداد بكل لغاتهم .

(١١) الحائزة للقوّة وسعة المجال.

وفي « شرح التسهيل » لـ « أبي حيان » [1] : كلُّ ما كان لغةً لقبيلةٍ قِيسَ [2] عليه [3] .

(١) ذكره في « المزهر » (١ : ٢٥٨) .

(٢) (قيس) ساقط من س .

(٣) لأنّ كلّ لهجة تمثّل حَقْلًا لغويًّا لا يصح إهداره أو الحيف عليه ، ولا شك أن أي لهجة من تلك اللهجات المغمورة قد امدت الفصحَى بروافد غنية أضافت إلى متنها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي . « اللهجات العربية في التراث » (١ : ١٨٦) .

obeikandl.com

الثالثة

إذا تعارض[1] ارتكاب شاذٍّ[2] ولغةٍ ضعيفة فارتكابُ اللغة الضعيفة أولى من الشاذِّ[3] . ذكره « ابن عصفور »[4] .

---

(١) أي : على المتكلم .

(٢) المراد بالشاذ هنا المردودُ ، أمّا الموافق للاستعمال دون القياس نحو : « استحوذَ » فيقدم لوروده في فصيح الكلام . انظر « الخصائص » (١ : ٩٧) ، وارجع إلى قول « السيوطي » المتقدم وهو : (ينقسم المسموع إلى مطّرد وشاذّ) .

قال « ابن السراج » في « الأصول » (١ : ١٠٥) : « وليس البيتُ الشاذُّ والكلام المحفوظ بأدنى إسنادٍ حجةً على الأصل المُجْمَع عليه في كلامٍ ، ولا نحوٍ ، ولا فِقْه ، وإنما يَرْكَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النحو [أي أهل النحو الكوفيين] ، ومَنْ لا حجةَ معه ، وتأويلُ هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتْباع القصَّاص في الفقه » . وذكر في « المزهر » (١ : ٢٣٢) .

وفي « الإنصاف » (١ : ٢٩٨) : « الرواية الشاذّة الغريبة لا يكون فيها حجة » .

(٣) المردود .

(٤) قال ابن عصفور في « شرح الجمل » (١ : ٦٠٩ – ٦١٠) ما يأتي : (باب حبذا) اعلم أن « حبذا » مركبة من « حبَّ » و « ذا » وقد اختلف النحويون فيها : فريق لم يجعلها كشيء واحد ، وأعرب « ذا » فاعل « حب » وما بعدها يعرب إعراب الاسم الممدوح في باب « نعم » . ومن هذا الفريق من زعم أنّ إفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها لم تتغير بالنظر إلى التثنية والجمع شذوذ فلذلك لم يقل : حبّذا ولا حبَّ أولاء ، بل جرى مجرى المثل ، فكما لا يتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنّك تقول : « الصيفَ ضيّعتِ اللبَن » للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر بلفظ واحد . وهذا فاسد لأنّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أولى . =

الرابعة

قال « ابنُ الأنباري » [١] : إذا تعارض قياسان [٢] أُخِذَ بأرجحهما ، وهو ما وَافَقَ دليلًا آخر من نقلٍ أو قياسٍ [٣] ، فأما الموافقة للنقل / فكما تقدم [٤] . [١٠٠]

وأمَّا الموافقة [٥] للقياس كأن يقول الكوفيُّ : إنَّ [٦] « إنَّ » تعمل في الاسم النصبَ لشبه الفعل ، ولا تعمل في الخبر الرفع [٧] ، بل الرفع [٨] فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها .

= وفريق جعلها بمنزلة كلمة واحدة ، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه ، وبكون العرب لا تفصل بينهما بشيء فلا تقول : حبَّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبّذا في دارِ زيدٍ . وهو أولى من حمل « ذا » على الشذوذ . اهـ بتصرف .

وقال في « الممتع » (٢ : ٥٠٠) : « لا ينبغي أن يُحمل على الشّذوذ ما أمكن » . وقد قال سيبويه في « الكتاب » (٢ : ١٦٤) : « لا يُحمل على الاضطرار والشَّاذ إذا كان له وجه جيّد » .

(١) في « لمع الأدلة » (١٣٨ - ١٣٩) .

(٢) بأن ناسَبَ الفرعُ كُلًّا من الأصلين ، ووُجِدتِ العلّةُ الجامعة في كلٍّ منهما .

(٣) أي : آخر يُقارِبُهُ في العلَّة ، والحمل عليه لأجلها .

(٤) أي : قريبًا عن البصري في ردِّ كلام الكوفي عملَ « أنْ » مضمرة من غير عوض .

(٥) وأما الأرجحية .

(٦) (إن) ساقط من حيدر .

(٧) لأنها ضعيفة منحطة عن مرتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه ، كما هو شأن الفرع أبدًا . وفي « الإنصاف » (١ : ٢٢٩) : « الفروع تنحطُّ أبدًا عن درجات الأصول » .

(٨) (الرافع) في ح .

فيقول البصريُّ : هذا فاسد [١] ؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلَّا ويعمل الرفع [٢] فما [٣] ذهبت [٤] إليه يؤدي [٥] إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول [٦] لغير فائدة ، وذلك [٧] لا يجوز .

---

(١) أي : قياس فاسد .

(٢) (ويعمل في الخبر الرفع) في حيدر .

(٣) أيها الكوفي .

(٤) أيها الكوفي . (ذهب) في ح ، س .

(٥) يفضي .

(٦) وتصور مخالفة الأصول بأن نقول : إنّ ما ينصب الاسم من العوامل لم يعمل الرفع ، ورُفِعَ الخبر بغير عامل؛ لأنه إنما كان رافعه المبتدأ المرفوع هو بالخبر على قوله ، فهما مترافعان ، وقد زال ذلك بدخول هذه الأحرف ، فالقول ببقاء رفعه السابق يؤدي إلى رفع الخبر بغير عامل ، وذلك مخالف للأصول .

(٧) أي : ترك القياس ، ومخالفة الأصول عبث فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب .

obeikandl.com

الخامسة

قال في « الخصائص »[1] : إذا تعارض « القياسُ » و« السماعُ » نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْهُ في غيره ، نحو : ﴿ اَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[2] ، فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بدَّ من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيرَه ، فلا تقول[3] في «استقام» : « اسْتَقْوَمَ » ، ولا في «استباع » : « اسْتَبْيَعَ » .

---

(١) (١ : ١١٧) . وانظر « الإنصاف » (١ : ١١٤) .

(٢) (المجادلة : ١٩) .

(٣) بل تجيء بذلك كله على القياس فتَقْلِبُ كلًّا من الواو والياء ألفًا ، وتقصِر إبقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم ، المسموع منهم ، وبذلك تكونُ جامعًا بين إعمال النصّ والقياس .

obeikandl.com

السادسة

قال في « الخصائص »[1] : إذا تعارض قوَّةُ القياس [2] وكثرةُ الاستعمال [3] قُدِّمَ ما كَثُرَ استعماله ؛ ولذلك [4] قُدِّمَتِ اللغةُ الحجازيةُ [5] على التميميةِ ؛ لأنّ الأُولَى أكثرُ استعمالًا ، ولذا نزل بها القرآن [6] ، وإن كانت التميمية أقوى قياسًا ، فمتى رابك في الحجازية رَيْبٌ [7] من تقديم أو تأخير أو نقض النفي فزِعت إذ ذاك إلى التميمية .

---

(١) (١ : ١٢٤) .

(٢) لقوة علّته .

(٣) مع ضعف علته بالنسبة لما قبله .

(٤) (ولذا) في ح .

(٥) في إعمال « ما » عَمَلَ « ليس » . انظر « الإنصاف » (١ : ١٦٥) .

(٦) أخرج « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب فضائل القرآن- باب نَزَلَ القرآنُ بلسان قُرَيْشٍ والعربِ) (٦ : ٩٧) من حديث « أنس بن مالكٍ » قال : « فَأَمَرَ- « عثمانُ » « زيدَ بنَ ثابتٍ » و« سعيدَ بنَ العاص » و« عبدَ الله بنَ الزُّبَيْر » و« عبد الرحمن بن الحارث بن هشام » أن يَنْسَخُوها في المصاحِفِ ، وقال لهم : إذا اختلفتُم أنتم و« زيدُ بن ثابتٍ » في عَرَبِيَّةٍ من عَرَبِيَّةِ القرآنِ فاكْتُبُوها بلسانِ قُريشٍ ، فإنَّ القرآنَ أُنْزِلَ بلسانهم ، فَفَعَلُوا » . وانظر « فتح الباري » (٩ : ٩) .

(٧) أي: حَصَلَ عندك شكٌّ بتقديم خبرها على اسمها، أو معمول الخبر، وهو غير ظرف على الاسم، أو نقض نفيها بـ « إلَّا » رجعت إلى التميمية وأهملت ؛ لأن ذلك هو القياس ، ولا معارض له لفقد شرط المعارضة .

obeikandl.com

السابعة

في معارضة مجرّد الاحتمال [1] للأصل والظاهر [2]

قال في « الخصائص » [3] : بابٌ في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس حُكْمًا ، ويجوز [4] أن يأتي السماع بضدّه ، أَنَقْطَعُ بظاهره أم نتوقف [5] إلى أن يَرِدَ السماع بجَلِيَّة حاله ؟

قال : وذلك نحو « عنبر » [6] فالمذهب [7] أن نحكم [8] في نونه بأنها أصل ؛ لوقوعها موقع [9] الأصل ، مع تجويزنا أنْ يَرِدَ دليلٌ على / زيادتها . [١٠١]

كما ورد في « عَنْسَل » [10] ما قطعنا به على زيادة نونه [11] ، وكذلك ألف

---

(١) أي : الذهني للأصل ، أي : باحتماله لمقتضى خلافه .

(٢) أي : ومعارضة مجرّد الاحتمال للظاهر من غير وجود المعارض لكلٍّ في الخارج .

(٣) (١ : ٦٦) .

(٤) أي : عقلًا .

(٥) (يتوقف) في س .

(٦) انظر « الكتاب » (٤ : ٢٤٠) و« الخصائص » (١ : ٢٥٦) و« الممتع » (١ : ٦٦) .

(٧) أي : الأصل . و(فالمذاهب) في ح .

(٨) (يحكم) في س .

(٩) (موضع) في حيدر .

(١٠) قال « ابن عصفور » في « الممتع » (١ : ٢١٥) : « وزعم « محمد بن حبيب » أن اللام في « عَنْسَلٍ » زائدةٌ ؛ لأنه في معنى « عَنَس » والصحيح ما ذهب إليه « سيبويه » من أنّ لامه أصليَّةٌ ، وأنه مشتقٌّ من « العَسَلان » وهو عَدْوُ الذئب ، والنون زائدة ؛ لأنَّ زيادة النون أسهلُ من زيادة اللام ، واشتقاقه واضح لا تَكَلُّفَ فيه » . وانظر « الكتاب » (٤ : ٣٢٠) و« الممتع » (١ : ٨٢) . والعنسل : الناقة السريعة « الفيض » (٢ : ١١٠٩) .

(١١) وهو الاشتقاق المأخوذ من « عسل » .

« آءَةٍ » [1] حَمَلَها « الخليل » على أنها منقلبة عن « واو » ، حملًا [2] على الأكثر ، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبةً عن « ياء » [3] .

وقال في موضع آخر [4] : « بابٌ في الحمل على الظاهر ، وإن أمكن [5] أن يكون المرادُ غيرَه » حتى يرد ما يبين خلاف ذلك إذا شاهدت ظاهرًا يكون مثله أصلًا أمضيت [6] الحُكْمَ على ما شاهدت من حاله [7] ، وإن أمكن أن يكون الأمرُ في باطنه [8] بخلافه [9] ؛ ولذلك حَمَلَ « سيبويه » [10] : « سِيدًا » [11] على أنه مما عينُه

---

(١) « آءَ » على وزن : عَاعَ : شجر ، واحدته : آءَة . ليس في الكلام اسمٌ وقعَت فيه ألفٌ بين همزتين إلا هذا . قاله « كراع » .

قال « ابن بري » : والدليل على أن أصلَ هذه الألفِ التي بين الهمزتين واوٌ قولُهم في تصغير : آءَة : أُوَيْأَةٌ . « لسان العرب » (أوأ ١ : ٢٤) .

(٢) (حملًا) ساقط من س .

(٣) لأن الاشتقاق بين أصول المواد ، فهذا فيما يتعلق بمعارضة احتمالِ زيادة الحرف لأصالته . و(واو) في س . وهو خطأ .

(٤) من « الخصائص » (١ : ٢٥١) .

(٥) أي : عقلًا .

(٦) (ثم أمضيت) في ح .

(٧) لأن الأصل عدم المعارض .

(٨) أي : في نفس الأمر .

(٩) أي : بخلاف ذلك الظاهر .

(١٠) في « الكتاب » (٣ : ٤٨١) : « (هذا باب تحقير كلّ اسم كان ثانيه ياءً تثبت في التحقير) وذلك نحو : بَيْتٍ ، وشَيْخٍ ، وسِيد . فأحْسنُه أن تقول : شُيَيْخٌ وسُيَيْدٌ فتَضمّ ؛ لأن التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ له ، كما أنَّ الياء لازمة له . ومن العرب من يقول : شِيَيْخٌ وبِيَيْتٌ وسِيَيْدٌ ، كراهيَة الياء بعد الضمّة » .

(١١) بكسر فسكون ، وهو الذئب ، وقد يطلق على الاسد .

« ياء » ، فقال في تحقيره : « سُيَيْدٌ » عملًا بظاهره مع توجّه كونه فِعْلًا مما عينُه « واوٌ »[1] ، كـ« رِيح» و« عِيد » .

(١) فقلبت ياء لسكونها إثر كسرة ، كـ« ريح » بدليل جمعه على « أرواح » و« عيد » ؛ لأنه من العَوْد وجمعوه بالياء على « أعياد » ، دفعًا لتوهم جمع عُودٍ على أعواد .

obeikandl.com

الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تعارض « أصلٌ » و« غالبٌ » في مسألةٍ جرى قولان [1] : والأصح العمل بـ « الأصل » ، كما في الفقه [2] .

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب « الإفصاح » [3] : إذا وُجِدَ « فُعَل » العَلَمُ ولم يُعلم أصَرَفُوهُ أم لا ؟ ولم يعلم له اشتقاق ، ولا قام عليه [4] دليل .

ففيه مذهبان : مذهب « سيبويه » [5] .

---

(١) كتعارضهما عند الفقهاء ، ففيه قولان ، وهي عندهم من القواعد لجزئيات كثيرة مختلفة الترجيح . « داعي الفلاح » .

(٢) أي : في الأكثر .

(٣) هو « محمد بن يحيي بن هشام ، الخضروايّ » . وقد تقدمت ترجمته .

(٤) أي : على الاشتقاق .

(٥) وفي « الكتاب » (٣ : ٢٢٢) : « هذا باب (فُعَل) : اعلم أنَّ كلَّ فُعَلٍ كان اسمًا معروفًا في الكلام، أو صفةً فهو مصروف . فالأسماءُ نحو : صُرَدٍ وجُعَل ، ونُقَبٍ وحُفَرٍ ، إذا أردت الحُفْرة والنُّقْبَة . وأما الصفات فنحو قولك : هذا رَجُلٌ حُطَمٌ .

قال « الحُطَمُ القيسيّ » [أو رُشيد بن رميض العنزي] :

قد لفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

فإنّما صرفت ما ذكرتُ لك ؛ لأنه ليس باسمٍ يُشْبِهُ الفعل الذي في أوّله زيادة ، وليست في آخره زيادة تأنيث ، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسمًا ولم يكن جمعًا بمنزلة : حَجَرٍ ، ونحوه ، وصار ما كان منه جمعًا بمنزلة : كِسَرٍ ، وإبَرٍ .

وأمّا ما كان صفةً فصار بمنزلة قولك : هذا رجلٌ عَمِلٌ ، إذا اردتَ معنى كثير العَمَل . =

صَرْفُهُ [1] حتى يثبت أنه معدول [2] ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الصرفُ ، وهذا هو الأصح .

ومذهب غيره المنع ؛ لأنه الأكثر في كلامهم [3] .

ومنها ما ذكره « أبو حيان » في « شرح التسهيل » : أن « رحمن » و« لَحْيَان » [4] هل يُصرف أو يُمنع؟

مذهبان ، والصحيح صرفُه ؛ لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الأسماء الصرفُ ، فوجب العمل به [5] .

= وأمّا « عُمَر » و« زُفَر » فإنَّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنَّهما ليس كشيء مما ذكرنا ، وإنّما هما محدودان عن البناء الذي هو أَوْلَى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلمَّا خالفا بناءَهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : عامرٍ ، وزافرٍ . ولا يجيء « عُمَرُ » وأشباهُهُ محدودًا عن البناء الذي هو أَوْلَى به إلَّا وذلك البناء معرفة . كذلك جرى في هذا الكلامُ .

فإن قلت : « عُمَرٌ آخرُ » صرفته ؛ لأنه نكرة فتحوَّل عن موضع عامرٍ معرفةً ... » .

(١) أي : جريًا على الأصل في الأسماء .

(٢) لأن الأصل عدم العدل .

(٣) فكان هو الغالب ، ولذلك حمله غيرُ « سيبويه » عليه .

(٤) في « شرح الأشموني » (٣ : ٢٣٢) : « اختُلف في منع صرف « لَحْيان » - ويقال : لكبير اللحية- وهو لا مؤنث له . والصحيح منع صرفه ؛ لأنه وإن لم يكن له « فَعْلَى » وجودًا فله « فَعْلَى » تقديرًا » . وفي « حاشية الصبان » : « و(لَحيان) كـ(رحمن) » .

وفي « التصريح » (٢ : ٢١٣) : « وحُكي أن من العرب من يصرف « لَحيان » حملًا على « ندمان » على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء » .

(٥) أي : بالأصل ، وإن كان الغالبُ في مثله المنع .

ووجه مقابله أنّ ما يوجد من « فَعْلان » الصفة غير مصروف في الغالب ، والمصروف منه قليلٌ ، فكان الحمل على / الغالب[1] أوْلَى[2] . هذه عبارته[3] . [٢

(١) من عدم الصرف .

(٢) أي : أحق من الحمل على الصرف ، وإن كان هو الأصل ، عملًا بالغالب .

(٣) أورد « السيوطي » ذلك للتمثيل ، لا لكونه يرى رأي « أبي حيان » ؛ لأن غيره صَحَّحَ الأصلَ .

obeikandl.com

التاسعة

في تعارض أصلين

قال في « الخصائص »[1] : والحكم في ذلك مراجعة الأصل[2] الأقرب دون الأبعد .

مِنْ[3] ذلك قولهم في ضمة « الذال » من قولك : « ما رأيته مذُ اليوم » .

فإنَّ أصلَها السكونُ ، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضمُّوها ، ولم يَكسِرُوها[4]؛ لأن أصلها الضم في « مُنْذُ » ، وإنما ضُمَّتْ[5] فيها لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة « الميم » . فأصلُها الأوَّل - وهو الأبعد - « السكونُ » ، وأصلُها الثاني - وهو الأقرب - « الضمُّ » فضمت « الذال »[6] من « مُذ »[7] عند التقاء الساكنين ردًّا إلى

---

(١) (٢ : ٣٤٢-٣٤٤) .

(٢) (الأصل) ساقط من حيدر .

(٣) (فمن) في حيدر .

(٤) والكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (ولم تكسر) في حيدر .

(٥) (ضممت) في حيدر .

(٦) (ذال) في حيدر .

(٧) (منذ) في م .

الأصل الأقرب ، وهو ضم « منذُ » دون الأبعد الذي هو سكونُها ، قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم [1] .

ومن ذلك قولهم : « بِعْتُ » و« قُلْت » ، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما « فَعَل » بفتح العين ، ثم نُقِلَا [2] منه إلى « فَعِل » و« فَعُل » ، ثم قلبت « الواو » و« الياء » في « فَعَلْتُ » [3] ، فالتقى ساكنان ، العين المعتلَّة المقلوبة ألفًا ،

---

(١) إذ لو حمل « مذ » على « منذ » قبل ضمِّه لكان فيه التقاء الساكنين فيكون أصلُه التخلص بالكسر لا بالضم ، لكنه حمل على « منذ » المضموم الأقرب من « مذْ » الساكن الذال .

ففيه الرجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد من التحريك بالكسر . لما عرفته .

وفي « مغني اللبيب » (٤٤١) : « (مذ) و(منذ) لهما ثلاثُ حالات :

إحداها : أن يليهما اسم مجرور ، فيكونان حرفا جرٍّ – في الأصح – بمعنى « مِنْ » إن كان الزمان ماضيًا ، وبمعنَى « في » إن كان حاضرًا ، وبمعنى « من » و« إلى » إن كان معدودًا . نحو : « ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة » أو « مذ يومِنا » ، أو « مذ عامِنا » أو « مذ ثلاثةِ أيام » .

الحالة الثانية : أن يليهما اسمٌ مرفوع ، وهما مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمدُ إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا ، وأولُ المدة إن كان ماضيًا . نحو : « مُذْ يومُ الخميسِ » و« منذ يومان » . هذا قولُ « المبرد » و« ابن السراج » و« الفارسي » . وقيل : غير ذلك .

الحالة الثالثة : أن يليهما الجملُ الفعليةُ أو الاسمية . والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة . (في أحد الأقوال) .

وأصل « مذ » : « منذُ » بدليل رجوعهم إلى ضمِّ ذال « مذُ » عند ملاقاة الساكن ، نحو : « مُذُ اليوم » ولولا أن الأصل الضمُّ لكسروا ، ولأنَّ بعضهم يقول : « مُذُ زمن طويل » فيضم مع عدم الساكن .

وقال « المالقي » : إذا كانت « مذ » اسمًا فأصلها « منذ » ، أو حرفًا فهي أصل » . انظر « رصف المباني » (٣٨٥-٣٩٣) .

(٢) (نقل) في ح .

(٣) بزيادة (ألفًا) في « الخصائص » .

و« لام » الفعل ، فحذفت « العين » لالتقائهما [1] ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى « الفاء » [2] مراجعة إلى الأصل الأقرب [3] ، ولو روجع الأبعد [4] لقيل : «قَلْت» و« بَعْت » بفتح الفاء [5] ؛ لأن أوَّل أحوال هذه العين إنَّما هو الفتح الذي أُبدل منه الضم والكسر [6] .

---

(١) فصار التقدير : قَلْتُ ، وبَعْتُ .

(٢) لأن أصلها قبل القلب : « فَعُلتُ » و« فَعِلتُ »

(٣) وهو اعتبارها بعد نقلها من « فَعَلَ » المفتوح ، إلى المضموم والمكسور .

(٤) وهو فتح المفتوح فيهما .

(٥) أي : فلا يكون فيه دليل على المحذوف هل هو واوٌ أو ياءٌ .

(٦) أي : فردّ للأصل الأقرب دون الأبعد . وانظر : « الممتع » (١ : ٣٢) .

obeikandl.com

العاشرة

إذا تعارض « استصحابُ الحال » [1] مع دليلٍ آخر من « سماعٍ » أو « قياسٍ » فلا عبرة به . ذكره [2] « ابن الأنباري » في كتابه [3] .

---

(١) أي : إبقاء ما كان على ما كان . وهو مصطلح فقهي والمراد أنّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ ، ما لم يقم دليلٌ على عدمها ، لقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (البقرة : ٢٩) .

وقيل : هو الحكم على الشيء بما كان ثابتًا له أو منفيًّا عنه في الماضي لعدم قيام الدليل على تغييره .

وهو نوعان :

الأول : استصحاب حكم الإباحة أو البراءة الأصلية للأشياء . والمراد أن الأصل في الأشياء الاباحة ، فكلّ ما كان من طعام أو شراب لم يرد في الشرع ما يدل على حرمته يكون مباحًا . وكذلك قولهم : الأصل في الذمة البراءة .

الثاني : استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته ، ولم يقم دليلٌ جديد على تغييره . كقولهم : اليقين لا يزول بالشك . وقولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت خلافه .

وحكمه:

أ – فالشافعية والحنابلة والظاهرية قد وسعوا دائرة العمل بالاستصحاب حتى رأوا أنه يصلح حجة لتقرير الحكم الثابت حتى يقوم دليل على تغييره والتحول عنه .

ب – بينما يرى الكثير من محققي الحنفية أن الاستصحاب يصلح حجة للدفع فقط ، ولا يصلح حجة لإثبات الحكم الذي يستصحب .

ج – أما الشافعية فيرون أن ما دام وجود الحكم السابق قد تحقّق بدليل ، فهذا دليل استمرار هذا الحكم وبقائه ؛ لأن ظن البقاء أغلبُ من ظنّ التغيير، والظنّ الغالب حجةٌ في العمل . انظر تفصيل ذلك في « مصادر التشريع الإسلامي » (٣٢٥ – ٣٣٢) .

(٢) (قاله) في حيدر .

(٣) انظر « جدل الإعراب » (٦٣) و« لمع الأدلة » (١٤٢) . و(في كتابه) ساقط من س ، م .

الحادية عشرة [1]

في تعارض قبيحين

قال في « الخصائص »[2] : إذا حضر عندك ضرورتان لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فأْتِ بأقربهما[3] وأقلّهما فُحشًا .

[١٠٣] وذلك كـ « واو » : « ورَنْتَل »[4] ، أنت فيها[5] بين ضرورتين : إمَّا أن /

---

(١) (عشر) في ح ، س .

(٢) (٢ : ٢١٢) .

(٣) أي : إلى القياس .

(٤) هو الداهيةُ : والأمرُ العظيم . كما في « القاموس » (ورن) .

وفي « الممتع » (١ : ١٠٣ ، ١١٦) : « حرف العلَّة أصل في بنات الأربعة ، نحو : « وَرَنْتَلَ » ولا تُجعل الواو زائدة ؛ لأن ذلك يؤدّي إلى إثبات بناء لا نظير له » .

وفي « شرح الكافية الشافية » (٤ : ٢٠٣٨) : « وقد زعم قومٌ أن واو « وَرَنْتَلَ » - وهو الشرُّ - زائدة على سبيل النُّدُورِ . والأشبهُ أن تكون أصليةً ، والنون واللام زائدتان .

أما النون فلأنها كنون « غَضَنْفَر » ساكنة ثالثة في كلمة خماسيّة . وأمّا اللامُ فلأنها آخرةٌ واللام قد تزادُ آخرًا كـ « فَحْجَل » بمعنى : « أَفْجَح » [أي : أحجم] . فلزيادتها آخرًا نظائر على الجُمْلَةِ . بخلاف الحكْم على الواو المصدَّرة بالزيادة فلا نظير له » .

(٥) أي : الواو .

تَدَّعي كونها أصلًا [١]، و« الواو » لا تكون [٢] أصلًا في ذوات الأربعة إلَّا مكرَّرة [٣] كـ « الوَصْوَصَة » و« الوَحْوَحَة » [٤].

وإمّا أن تَدَّعي كونها زائدة [٥]، و« الواو » لا تزاد أوَّلًا [٦].

فجعْلُها أصلًا [٧] أولى من جعلها زائدة [٨]؛ لأنها تكون أصلًا في ذواتِ الأربعة في حالةٍ ما [٩]، وهي حالة التكرير، وكونُها [١٠] زائدةً أوَّلًا لا يوجد بحال [١١].

---

(١) وهذه ضرورة أيضًا.

(٢) (يكون) في م.

(٣) (المذكورة) بدل (إلَّا مكررة) في س، م.

(٤) مصدرَيْ : وَصْوص ووَحْوح « الوَصْوَصَة » : ثقبٌ في السِّتر، ونحوه على مقدار العين. « الصحاح » (وصص ٣ : ١٠٦١) قال الأحمر : الوَصْوَاصُ : البُرْقع الصغير. والفراء : إذا أدْنَتِ المرأة نِقابَها إلى عينيها فتلك الوَصْصَهُ « الغريب المصنف » (١ : ٧٢). و« الوَحْوَحَة » : صوتٌ معه بَحَحٌ. « الصحاح » (وحح ١ : ٤١٤).

ومن (إما أن) إلى (الوحوحة) ساقط من ح.

(٥) وهذه ضرورة أيضًا.

(٦) أي : في أول الكلمات.

(٧) وإن كانت ضرورة لقائله.

(٨) لكونه أقرب إلى الأصل في الجملة من الضرورة الثانية.

(٩) أي : بعض حالاته.

(١٠) (وكونها) ساقط من س.

(١١) فعمل بالضرورة الأُولَى.

وكذلك إذا قلت : « فيها قائمًا رجلٌ »[1] لمّا كنت بين أن ترفع « قائمًا » ، فتقدم

---

(١) لما كان « الحال » خبرًا في المعنى ، وصاحبها مخبرًا عنه أشبه المبتدأ ، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبًا إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء . كتأخير صاحب الحال ، نحو : « فيها قائمًا رجلٌ » و« في الدار جالسًا رجلٌ ». انظر « شرح الكافية الشافية» (٢ : ٧٣٨) و« التصريح » (١ : ٣٧٥) و« همع الهوامع » (١ : ٢٤٠) و« شرح الأشموني » (٢ : ١٧٤) .

وفي « الكتاب » (٢ : ١٢٢) : « هذا بابُ ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله . وذلك قولك : « هذا قائمًا رجلٌ » و« فيها قائمًا رجلٌ » لمّا لم يجز أن توصَف الصِّفَةُ بالاسم، وقبُح أن تقول : « فيها قائمٌ » ، فتَضَعَ الصفَةَ موضع الاسم ، كما قبح : « مررت بقائمٍ » و« أتاني قائمٌ » جعلتَ القائم حالًا ، وكان المبنيُّ على الكلام الأوَّل ما بعده .

ولو حَسُنَ أن تقول : « فيها قائمٌ » لجاز : « فيها قائمٌ رجلٌ » ، لا على الصفة ، ولكنَّه كأنه لمّا قال : « فيها قائمٌ » ، قيل له : مَنْ هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلٌ ، أو عبدُ الله . وقد يجوز على ضعفه . وحُمل هذا النصبُ على جوازِ « فيها رجلٌ قائمًا » ، وصار حين أُخِّر وجه الكلام ، فِرارًا من القبح . قال « ذو الرمة » :

و تَحْتَ العَوالي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أَعارَتْهـا العُيونَ الجـآذِرُ

وقال الآخر :

وبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لـو عَلِمْتِـهِ شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال « كُثَيِّر » :

لِمَيَّـةَ موحِشًـا طَلَـلُ .....

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام » .

البيت الأول : يصف نسوةً سُبين ، فصُرْنَ تحت عوالي الرماح . و« القنا » : الرماحُ .

والعربُ تُشَبِّهُ النساء بالظباء ، و« الجآذِر » جمع : جُؤْذُر ، وهو ولد البقرة الوحْشِيَّة .

الشاهد فيه : نصب « مُسْتَظِلّة » على الحال بعد أن كانت صفة لـ« الظباء » متأخرة ، فلما صارت متقدمةً امتنع أن تكون نعتًا ؛ لأن النعت لا يتقدّم على منعوته . =

الصفة على الموصوف ، وهذا لا يكون بحال ، وبين أن تنصبه حالًا من النكرة ، وهو على قِلَّتِهِ جائز ، حملت المسألة على الحال فنصبت [1] . انتهى [2] .

= **والبيت الثاني** : يذكر شحوبه وتغيّر جسمه تغيرًا ظاهرًا لما يقاسي من الوجد بصاحبته ، وأنها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

الشاهد فيه : تقديم « بينًا » على « شُحوب » ، ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة ، أي : شحوب بيّن .

وتمام البيت الثالث : - وهو من مجزو الوافر - :

..... يلـوحُ كأنَّـــهُ خِلَـلُ

ويروى : « لعزة » . يقول : تلوح آثاره ، وتتبين تبيّن الوشي في خلل السيوف ، وهي أغشية الأغماد ، واحدتها « خلّة » .

والشاهد فيه : نصب « موحشًا » على الحال ، وكان أصله صفة لـ « طلل » ، فتقدمت على الموصوف ، فصارت حالًا .

(١) (فتنصب) في س .

(٢) (انتهى) ساقط من حيدر .

الثانية عشرة[1]

إذا تعارض « مُجْمَعٌ عليه » و« مُخْتَلَفٌ فيه » فالأوّلُ أوْلَى[2] .

مثال ذلك : إذا اضْطُرَّ في الشعر إلى قصر ممدودٍ ، أو مدِّ مقصورٍ[3] ، فارتكاب

---

(١) (عشر) في س .

(٢) فالأول سلوكه أوْلى من سلوك المختلف فيه .

(٣) قَصْرُ « الممدود » للضرورة مما لم ينتطح فيه كبشان ، ولم يختلف فيه اثنان ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ، إذ الاصل القَصْرُ ؛ بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلَّا زائدة ، وألف المقصور قد تكون أصلية ، والزيادة خلاف الأصل . ومنه قوله :

لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طالَ السَّفَرْ وإنْ تَحَنَّى كُـلُّ عَـوْدٍ وَدَبِـرْ

الشاهد فيه : قصر « صنعاء » للضرورة . و« العَوْد » : المسن من الإبل ، ودَبِرَ البعير يدبُرُه دَبَرَة ودُبُورًا إذا عَقَر ظَهره .

وإنَّما النزاع في « المقصور » هل يجوز مدُّه للضرورة ؟ فمنعه جمهور البصريين ، وأجازه جمهور الكوفيين ، واحتجوا بقول الراجز ، وهو « أبو المقدام » :

يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شَيْشَاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَل واللَّهَاءِ

« الشَّيشاء » : التمر الذي لم يشتد ، و« ينشَب » : يتعلق ، و« المَسْعَل » : موضع السعال من الحلق . و« اللَّهاء » : جمع « لهاة » ، الحصى : جمع حصاة ، مَدَّه للضرورة . و« اللَّهاة » لَحْمَةٌ مطبقة في أقصَى سقف الحنك .

وقول الآخر :

وهم مَثَلُ النَّاسِ الذي يَعْرِفُونَهُ وأَهْلُ الوَفَا من حَادِثٍ وقديمِ

أي : من زمنٍ حادثٍ . =

الأوّل [1] أوْلَى ؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه ، ومَنْعِ البصريين [2] الثاني [3] .

= والشاهد فيه : قصرُ « الوفاء » للضرورة . قال « ابن مالك » في « الألفية » :

وقَصْرُ ذِي المدِّ اضطرارًا مُجْمَعُ عليه ، والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعْ

انظر « الإنصاف » (٢ : ٧٤٥) و« شرح الكافية الشافية » (٤ : ١٧٥٩-١٧٦٨) و« المقاصد النحوية » (١ : ٥١١) و« الضرائر » (٥٧ ، ١٨٣) .

(١) أي : قصر الممدود .

(٢) (مَنَعَ البصريون) في ح .

(٣) فكان سلوك المتفق عليه أولى .

obeikandl.com

الثالثة عشرة[1]

إذا تعارض « المانع »[2] و« المقتضي » ، قُدِّمَ « المانعُ » .

من ذلك ما وُجِدَ فيه سببُ « الإمالة »[3] ومانُعها . لا تجوز[4] إمالتُه[5] .

و« أيٌّ » وُجِدَ فيها سببُ البناء ، وهو مشابهة الحرف[6] ، ومَنَعَ منه لزومُها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء . فامتنع البناء[7] .

---

(١) (عشْر) في س .

(٢) للحكم ، والمقتضي له .

(٣) تعريف « الإمالة » : « أن تنحوَ بالألف نحوَ الياء ، وبالفتحة التي قبلها نحوَ الكسرة ؛ لضرب من تجانس الصوت » . انظر « سر صناعة الإعراب » (١ : ٥٢) .

وانظر في أسباب « الإمالة » وموانعها « شرح الشافية الكافية » (٤ : ١٩٧١) و« شرح الأشموني » (٤ : ٢٢٩) و« القلائد الذهبية » (٣ : ١٠٩٠) .

(٤) (لا يجوز) في حيدر .

(٥) في « همع الهوامع » (٢ : ٢٠٢) : « ومتى اتصلت بالألف راءٌ مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة » .

قال « أبو حيان » : « سواء تقدمت ، نحو : « رَاشد » و« فراش » ، أو تأخرت ، نحو : « هذا كافرٌ » و« هذا حِمارٌ » و« رأيت حِمارًا » . وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء ...» .

وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤ : ١٩٧٤) .

(٦) أي : في المعنى .

(٧) وقال « ابن مالك » في « الألفية » :

(أيٌّ) كـ (ما) ، وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ ... وصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ انْحَذَفْ

وبَعْضُهُم أَعْرَبَ مطلقًا وفي ... ذا الحَذْفِ أيًّا غَيْرُ (أيٌّ) يَقْتَفِي

انظر في تفصيل الكلام على « أيّ » « الإنصاف » (٢ : ٧٠٩) و« مغني اللبيب » (١٠٧-١٠٩) و« شرح الأشموني » (١ : ١٦٦) و« همع الهوامع » (١ : ٩١) .

و« المضارع المؤكَّد بالنون »[1] وُجِدَ فيه سببُ الإعراب[2] ، ومَنَعَ منه « النُّونُ » التي هي من خصائص الأفعال[3] .

و« اسم الفاعل » إذا وُجِدَ شرطُ إعمالِه ، وهو « الاعتماد »[4] ، وعارضَه[5] المانعُ من تصغيرٍ أو[6] وصفٍ قبل العمل امتنع إعمالُه[7] .

---

(١) المباشرة .

(٢) وهو مشابهة الاسم في اعتوار المعاني . كما مرَّ .

(٣) فبُني تقديمًا للمانع . وفي « البسيط » (١ : ٢٠٥) : « يَلْحَقُ الفعلَ المضارعَ ثلاثةُ أشياءَ : النونُ الخفيفةُ والنونُ الشديدةُ ، ونونُ جماعة النسوة . . . فإن لحقت إحدى النوناتِ الثلاث بُنِيَ وزالَ الإعراب .... ».

(٤) شرط إعمال اسم الفاعل – عند البصريين – : اعتماده على نفيٍ ، أو استفهامٍ ، أو موصوفٍ ، أو موصولٍ ، أو ذي خبر ، أو حال . قيل : أو على « إنَّ » . وشرطوا أيضًا كونه مكبَّرًا . انظر « همع الهوامع » (٢ : ٩٥) و« شرح الأشموني » (٢ : ٢٩٣) .

(٥) (عرضه) في ح .

(٦) (و) في حيدر .

(٧) أي : تقديمًا لعُروض المانع . و(الحكم) مكان (إعماله) في ح .

obeikandl.com

الرابعة عشرة[1]

في القولين لعالمٍ واحدٍ[2]

[١٠٤] قال في « الخصائص »[3] : إذا ورد عن عالمٍ في مسألةٍ /قولان ، فإن كان[4] أحدُهما مُرْسَلًا[5] ، والآخر مُعَلَّلًا[6] أُخذ[7] بالمعلَّل ، وتُؤَوِّلَ[8] المرسَل . كقول « سيبويه »[9] - في غير موضع - في « التاء » من « بنت » و« أخت » : إنها للتأنيث .

---

(١) (عشر) في س .

(٢) وفي « المحصول » (٢/٢ : ٥٢٢) : « إذا نُقِلَ عن المجتهد قولان : فإمّا أن يوجدَ له في المسألةِ قولان في موضعٍ واحدٍ ، أو في موضعين : فإن وُجِدَ القولان في موضعين بأن يقول في كتابٍ بتحريم شيءٍ ، وفي كتابٍ آخَر بتحليله . فإمَّا أن يُعْلَمَ التاريخُ أو لا يُعْلَم ، فإن عُلِمَ التاريخُ ، فالثاني منهما رجوعٌ عن الأول ظاهرًا ، وإن لم يعلمِ التاريخُ حُكِيَ عنه القولان ، ولا يحكمُ عليه بالرجوع إلى أحدِهما بعينه . وإن وجد القولان في الموضع الواحد ، بأن يقول : في المسألة قولان، فإمّا أن يقول عقيبَ هذا القول ما يشعرُ بتقوية أحدِهما ، فيكون ذلك قولًا له ؛ لأنَّ قول المجتهد ليس إلّا ما ترجَّح عنده ، وإن لم يقل ذلك ، فهاهنا من الناس من قال : إنّه يقتضي التخييرَ ، إلا أنّا أبطلنا ذلك . وأيضًا فبتقدير صحَّتِه يكون له في المسألةِ قولٌ واحدٌ ، وهو التخيير، لا قولان » .

(٣) (١ : ٢٠٠-٢٠٧) .

(٤) (وكان) ساقط من س .

(٥) أي : غير مقيد بالدليل .

(٦) أي : مقيدًا بالدليل .

(٧) (أخذنا) في حيدر .

(٨) (يؤول) في س .

(٩) في « الكتاب » (٣ : ٣٦٢) و(٤ : ٣١٧) .

وقال في « باب ما لا ينصرف » [1] : إنَّها ليستْ للتأنيث ، وعلَّله بأن ما قبلها ساكنٌ، و« تاء » التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون [2] ألِفًا ، كـ « فتاة » و« قناة » [3] و« حَصَاة » ، والباقي كلّه مفتوح كـ « رُطَبَة » [4] و« عِنَبَة » و« علَّامة » و« نسَّابة » . قال : فلو سمَّيت رجلًا بـ« بنتٍ » و« أختٍ » لصرفته [5] .

قال « ابنُ جني » : فمذهبُه الثاني [6] وقولُه : إنَّها [7] للتأنيث ، محمولٌ على التجوُّز [8] ؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث ، وتذهب

---

(١) في « الكتاب » (٣ : ٢٢١) .

(٢) (تكون) في حيدر .

(٣) واحد « القنا » ، وهو اسم جمع : الرماح .

(٤) (كرطبة) ساقط من س ، و(كرتبة) في إستانبول .

(٥) لأنه ليس فيه إلَّا العلمية ، وأمَّا إذا سُمِّيَ به مؤنث فيمنع جوازًا للعلمية والتأنيث المعنوي ، فهو كـ « هند » ثلاثي ساكن الوسط ، والمنع فيه جائز لا واجب . انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (١ : ٧٠) . و(صرفته) في س .

(٦) « مذهبُه » : مبتدأ ، وضميره عائد على « سيبويه » ، و« الثاني » : خبره ، أي : القول الثاني .

(٧) أي : التاء .

(٨) وفي « الخصائص » (١ : ٢٠٠) : « ووجه الجمع بين القولين : أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمَّا لم توجد في الكلمة إلَّا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنَّها للتانيث ؛ ألا ترى أنك إذا ذكَّرتَ قلتَ : « ابن » فزالت التاء كما تزول التاء من قولك : « ابنة » . فلمَّا ساوقتْ تاءُ « بنت » تاءَ « ابنة » ، وكانت تاء « ابنة » للتأنيث ، قال في تاء « بنت » ما قال في تاء « ابنة » . وهذا من أقرب ما يتسمَّح به في هذه الصناعة .... » .

بذهابه . لا أنها [1] في نفسها زائدةٌ للتأنيث ، بل أصل كـ « تاء » « عِفْرِيتٍ » و« مَلَكُوت » [2] ، فإنها [3] بدل لامِ « أخ » و« ابن » ، إذْ أصلها : « أَخَوٌ » و« بَنَوٌ ».

وإن لم يُعَلِّلْ واحدًا منهما [4] . نُظِرَ [5] إلى الأليق بمذهبه [6] ، والأَجْرَى على قوانينه [7] فيعتمد [8] ، ويتأوَّل الآخر إن أمكن ، كقول « سيبويه » [9] : « حتّى » الناصبة للفعل . وقوله : إنها حرف جرّ [10] ، فإنهما متنافيان ؛ إذ عوامل الأسماء

---

(١) (لأنها) في س .

(٢) العِفْريت : المتمرّد من الجنّ ، ويستعمل في الإنسان ، والملكوت : العزّ والسلطان .

وصريح كلامه أن التاء فيهما أصل ، فوزن « عِفْرِيت » : « فِعْلِيلٌ » و« مَلَكُوت » : « فَعَلُولٌ » .

والمشهور أنها زائدة فيها للمبالغة « الفيض » (٢ : ١١٣١) .

وفي « الممتع » (١ : ٥٨ ، ١٢٥) : « التاء في « عفريت » زائدة ، وهي على وزن (فِعْليت) ».

وفيه أيضًا (١ : ٢٧٦) : « زيدت التاء في نحو : « ملكوت »؛ لأنها بمعنى الملك » ، وهي على وزن « فَعَلُوت » .

(٣) أي : تاء بنت وأخت .

(٤) بل أُرسلا . (واحد منها) في ح .

(٥) (نظرًا) في س .

(٦) أي : بمذهب ذلك القائل بهما .

(٧) أي : الأليق على قواعده .

(٨) أي : ماوصف بذلك .

(٩) في « الكتاب » (٣ : ١٦) : « اعلم أن (حتى) تَنصب على وجهين » . قولُ « سيبويه » : « إنّ (حتى) ناصبةٌ » تجَوُّزٌ سببُه الملابسة والمجاورة .

(١٠) وفي « الكتاب » (٣ : ٥) : « هذا باب الحروف التي تُضمر فيها « أنْ » . وذلك « اللامُ » التي في قولك : « جئتُك لِتَفْعَلَ » ، و« حتّى » وذلك قولك : « حتّى تفعل ذاك » . فإنما انتصب هذا بـ « أنْ » ، و« أن » هاهنا مضمَرة ، ولو لم تُضْمِرْها لكان الكلامُ محالًا ؛ لأن « اللام » و« حتّى » إنما يَعملان في الأسماء فيجرَّان .... ».

لا تباشر الافعال [1] فضلًا عن أن تَعْمَلَ فيها [2]، وقد عَدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها « حتَّى »، فعلم بذلك أنَّ « أنْ » مضمَرةٌ عنده بعد « حتَّى » كما تضمَرُ مع «اللام» الجارَّة في نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [3].

وإن لم يمكن [4] التأويلُ. فإنْ نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخَر علم أنه [5] رأيه والآخرَ مُطَّرح [6]، وإن لم ينص بُحِثَ عن تاريخهما، وعمل [7] بالمتأخر [8]، والأوّل مرجوع عنه [9].

فإن لم يعلمِ التاريخُ وَجَبَ سَبْرُ المذهبين [10]، والفحصُ عن حال القولين [11]،

---

(١) (بالأفعال) في س.

(٢) فالقول بأنها الناصبة مخالف للقواعد جدًّا « داعي الفلاح » وهذا مذهب البصريين.

وقال « الأنباري » في « الإنصاف » (٢: ٥٩٧): ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرفَ نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أنْ » نحو قولك: أَطِعِ الله حتّى يُدخِلَكَ الجنّة، واذْكُرِ اللهَ حتى تَطْلُعَ الشمسُ، وتكون حرف خفضٍ من غير تقدير خافض، نحو قولك: مَطَلْتُه حتى الشتاءِ، وسَوّفْتُه حتى الصيفِ.

(٣) (الفتح: ٢).

(٤) (يكن) في م.

(٥) (أنه) ساقط من حيدر.

(٦) (مطروح) في حيدر.

(٧) (علم) في ح.

(٨) أي: لكونه كالناسخ لسابقه.

(٩) فهو كالمنسوخ.

(١٠) أي: النظر في دليلهما قوةً ودقةً.

(١١) قوة وضعفًا.

[١٠٥] فإن كان أحدهما أقوَى[١] نُسِبَ / إليه أنه قوله ، إحسانًا للظنِّ به ، وأنَّ الآخر مرجوع عنه .

وإن تَساويا [٢] في القوة [٣] وجب أن يُعْتَقَدَ [٤] أنهما رأيان له [٥] ، وأنَّ الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعتِ [٦] القائلَ بهما إلى أن اعتقد كلًّا منهما .

وكان « أبو الحسن الأخفش » يقع له ذلك كثيرًا [٧] ، حتى إن « أبا عليّ » كان إذا عُرِض له قولٌ عنه ، يقول : لا بدَّ من النظر في إلزامه [٨] إيَّاه ، لأن مذاهبه كثيرة [٩] .

---

(١) أي : من الآخر .

(٢) أي : القولان .

(٣) أي : والضعف .

(٤) (تعتقد) في س .

(٥) أي : تعارضًا عنده ولم يقم لديه مرجح يترجّح به أحدهما على الآخر .

(٦) (ادعت) في س .

(٧) وديانته تمنعه من ترجيح ما لم يقم لرجحانه دليلٌ .

(٨) إذا قام الشاهدُ والدليلُ وَضَحَ المنهجُ والسبيل « الخصائص » (١ : ١٢) .
(التزامه) في « داعي الفلاح » و« الفيض » ، وأثبتُّ الذي هو في نسخ « الاقتراح » لموافقتها لـ « الخصائص » .

(٩) وفي « الخصائص » (١ : ٢٠٦) : « ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان « أبو العباس » تَتَبَّع به كلام « سيبويه » وسماه : « مسائل الغَلَطِ » . فحدّثني « أبو عليّ » عن « أبي بكر » [هو ابن السراج] أن « أبا العباس » [هو المبرد] كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيءٌ كنّا رأيناه في أيام الحَدَاثةِ فأمّا الآن فلا .
وحدثنا « أبو عليّ » قال : كان « أبو يوسف » إذا أفتى بشيء ، أو أمَلَّ شيئًا ، فقيل له : قد قلتَ في موضعٍ كذا غيرَ هذا يقول : هذا يَعْرِفُهُ مَنْ يَعْرِفُه . أي : إذا أُنعِم النظرُ في القولين وُجِدَا مَذْهبًا واحدًا » .

وكان « أبو علي » يقول في « هَيْهَات » : أنا أُفتي مَرَّةً بكونها اسمًا للفعل ، كـ« صَهْ » و« مَهْ »[1] ، وأُفْتِي مرةً بكونها ظَرْفًا[2] ، على قدر ما يحضُرني في الحال[3] .

قال « أبو علي » : وقلت لـ« أبي عبد الله البصريّ » يومًا : أنا أَعْجَبُ من هذا الخاطِرِ[4] في حضوره تارةً ، ومَغِيبه أخرى ، وهذا يدلّ على أنه مِنْ عندِ اللهِ ؛ إلَّا أنه لا بدَّ من تقديم النظر . انتهى كلامُ « الخصائص » ملخصًا .

---

(١) مراده المماثلة في أصل الدلالة على اسم الفعل . وكونها اسمَ فعل هو رأيُ أكثر النحاة .

(٢) أي : منصوبة على الظرفية ، نحو قوله تعالى : ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون : ٣٦) ، أي : بُعْدًا ؛ لأن أصلها كغيرها من أسماء الأفعال أنها مصادرُ ، والمصادرُ كثيرًا ما تُنْصَبُ على الظرفية . انظر « شرح الكافية » للرضيّ (٢ : ١٧٣) .

وهذا الرأي سَبَقَ به « المبرد » في « المقتضب » (٣ : ١٨٢) : في « باب الاسم الذي تُلْحِقُهُ صوتًا أعجميًّا . فأمَّا « هَيْهَاتَ » فتأويلها : في البعد ، وهي ظَرْف غير متمكن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . وانظر « الخصائص » (٣ : ٤١-٤٣) و« شرح الأشموني » (٣ : ١٩٩) .

(٣) أي : ما يظهر له من الأدلة والتعاليل ، فكلما قَوِيتْ جهةٌ حَكَمَ بها ، وأفتى بمقتضاها .

(٤) أي : ما يخطر في باله من المفهومات والإدراكات .

الخامسة عشرة[1]

فيما رجحت[2] به لغة قريش على غيرها

قال « الفرّاء »[3] : كانتِ العربُ تحضُر المَوْسِمَ في كل عام ، وتحجُّ البيتَ في الجاهلية ، وقريشٌ يسمعون جميعَ[4] لغاتِ العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلَّموا به ، فصاروا أفصحَ العرب ، وخَلَتْ لغتُهم من مُسْتَبْشَعِ[5] اللغات ، ومُسْتَقْبَحِ الألفاظ[6] .

من[7] ذلك « الكَشْكَشَةُ »[8] وهي في ربيعةَ ومُضَرَ ، يجعلون بعد « كاف »

---

(١) (عشر) في ح ، س ، م .

(٢) (ترجحت) في إستانبول .

(٣) أكَّد « الفراء » صفاء لغة قريش ، وأوضح أسرار ذلك . انظر « المزهر » (١ : ٢٢١-٢٢٢).

(٤) (جميع) ساقط من حيدر .

(٥) (يستتبع) في س .

(٦) « لذلك اصطُنعت لغة قريش وحدّها في الكتابة والتأليف والشعر والخطابة ، فكان الشاعر من غير قريش يتحاشَى خصائص لهجته ، ويتجنب صفاتها الخاصة في بناء الكلمة ، وإخراج الحروف ، وتركيب الجملة ؛ ليتحدّث إلى الناس بلغةٍ ألفوها ، وتواضعوا عليها ، بعد أن أسهمتْ عواملُ كثيرة في تهذيبها وصقلها » . « دراسات في فقه اللغة » (٦٧) .

(٧) إشارات إلى بعض المذموم من لهجات العرب . و(فمن) في حيدر .

(٨) هي إحلال الشين محل الكاف . ففي « الكتاب » (٤ : ١١٩) : « ... وقومٌ يُلْحِقُونَ الشين ، ليبيِّنوا بها الكسرة في الوقف ، كما أبدلوها مكانها للبيان . وذلك قولهم : « أعْطَيْتُكِشْ » و« أُكْرِمُكِشْ » .... » .

الخطاب في المؤنث « سِينًا » [1] فيقولون : « رأيْتُكِشْ » و« بِكِشْ » و« عَلَيْكِشْ » [2] .

فمنهم من يُثْبِتها [3] حالَ الوقف فقط ، وهو الاشهر . ومنهم من يثبتها [4] في الوصل أيضًا ، ومنهم من يجعلها مكان « الكاف » ويَكْسِرُها في / الوصل ويسكِّنُها في [٦] الوقف ، فيقول : « مِنْشِ » و« عَلَيْشْ » [5] .

ومن ذلك : « الكَسْكَسَةُ » [6] وهي [7] في ربيعَة ومضرَ يجعلون بعد « الكاف » أو مكانها في المذكر « سِينًا » على ما تقدّم ، وقصدوا بذلك الفرق بينهما [8] .

---

(١) (سينًا) في س .

(٢) (وعليكش) ساقط من ح .

(٣) (يكتب) في س .

(٤) (يكتبها) في س .

(٥) وينشدون :

فَعَيْنَاشِ عَيْناها ، وجِيدُشِ جيدُها ولَوْنُشِ ، إلَّا أنَّهـا غيرُ عاطِـلِ

والبيت في « الصاحبي » (٣٥) . وهو لـ« مجنون ليلى » كما في « الجمهرة » (١ : ٦) .

(٦) هي إحلال السين محل الكاف .

وفي « الكتاب » (٤ : ١٩٩) : « اعلم أن ناسًا من العرب يُلحقون الكاف السين ؛ ليبيِّنوا كسرة التأنيث . وإنما ألحقوا السين ؛ لأنها قد تكون من حروف الزيادة في « اسْتَفْعَلَ » . وذلك : « أعْطَيْتُكِسْ » و« أُكْرِمُكِسْ » . فإذا وصلوا لم يجيئوا بها ؛ لأن الكسرة تَبين ....

وإنما يُلْحِقُونَ السينَ والشينَ في التأنيث ؛ لأنهم جعلوا تَركها بيان التذكير » . وانظر « مجالس ثعلب » (١ : ٨١ ، ١١٦) .

(٧) (وهي) ساقط من حيدر .

(٨) أي : بين المؤنث والمذكر .

ومن ذلك : « العَنْعَنَةُ » وهي في كثير من العرب ، في لغة قيس وتميم يجعلون [1] الهمزةَ المبدوءَ بها عينًا [2] ، فيقولون [3] في « أنَّك » : « عَنَّك » [4] وفي « أسْلَم » : « عَسْلَم » وفي « إذَنْ » [5] : « عِذَنْ » .

ومن ذلك : « الفَحْفَحَةُ » في لغة هُذيل يجعلون « الحاء » [6] عَيْنًا [7] .

---

(١) (بجعل) في س ، و(تجعل) في م ، وحيدر ، وإستانبول .

(٢) قال « ذو الرمة » :

أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

الشاهد قلب الهمزة عينًا ، وهي هكذا في « مجالس ثعلب » (١ : ٨١) و« الخصائص » (باب اختلاف اللغات وكلُّها حجة) (٢ : ١١) ورواية الديوان (١ : ٣٧١) : « أأنْ » .

(٣) (فيقول) في حيدر .

(٤) (عندك) في س .

(٥) هي الجوابية .

(٦) (الهاء) في حيدر .

(٧) وفي « المحتسب » (١ : ٣٤٣) : « رُوي عن « عمر » أنه سمع رجلًا يقرأُ : « عَتَّى حِينٍ » (يوسف : ٣٥) ، فقال مَنْ أقْرَأَكَ ؟ قال : « ابنُ مسعود » ، فكتب إليه : إنَّ اللهَ - عز وجل - أنزلَ هذا القرآنَ فجعله عربيًّا ، وأنزله بلغة قريشٍ ، فأقْرِئِ الناس بلغة قريش ، ولا تُقْرِئْهم بلغة « هُذَيْلٍ » . والسلام .

العرب تُبْدِلُ أحد هذين الحرفين من صاحبه؛ لتقاربهما في المخرج ، كقولهم : بُخْتِيّ ما في القبور ، أي : بُعْتِيّ . . لكنَّ الأخذَ بالأكثر استعمالًا . وهذا الآخر جائز ، وغير خطأ » . وانظر « البحر المحيط » (٥ : ٣٠٧) و« الدر المصون » (٦ : ٤٩٥) .

ومن ذلك : « الوكْمُ » [1] في لغة ربيعةَ وقومٍ من كَلْب ، يقولون : « عَلَيْكِمْ » و« بِكِمْ » حيث كان قبل الكاف « ياء » أو كسرة .

ومن ذلك : « الوهْم » في لغة كَلْب ، يقولون : « مِنْهِم » و« عَنْهِم » و« نَبِّئْهِم » ، وإن لم يكن قبل الهاء « ياءٌ » ولا كسرة .

ومن ذلك : « العَجْعَجَة » [2] في [لغة] قُضاعة ، يجعلون « الياء » المشدَّدَة جيمًا ، يقولون في « تميميٌّ » : « تَمِيمج » [3] .

---

(١) وفي « تاج العروس » (وكم ٩ : ٩٦) : « يقال : « هم يَكِمُون الكلامَ » أي : يقولون : « السلام عليكِم » . قلت : وهي لغةُ أهلِ الروم الآن » .

(٢) هي إحلال الجيم محل الياء .

(٣) في « الكتاب » (٢ : ٤٢٢) : « وقالوا في الياء في الوقف : (سَعْدِجْ) يريدون : (سَعْدِيّ) » .

وفي « الكتاب » (٤ : ١٨٢) : « وأمَّا ناسٌ من بني سَعْدٍ فإنهم يُبْدِلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ لأنها خفيَّة ، فأبدلوا من موضعها أَبْيَنَ الحروف ، وذلك قولهم : « هذا تَمِيمِجُ » ، يريدون : « تميميٌّ » و« هذا عَلِجٌ » ، يريدون : « عَلِيٌّ » .

وسمعتُ بعضَهم يقولُ : « عَرَبانِجٌ » يريد : « عَرَبَانِيٌّ » . وحَدَّثني من سمعهم يقولون :

خَالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ
المُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بالعَشِجّ
وبالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجّ

يريد : بالعَشِيّ ، والبَرْنِيّ » .

والفِلَق : جمع فِلقة ، وهي ما قطع من التمر بعد تكتله في جلله ، أي : قِفاف تعبيته . والبَرْنِيّ : ضرب من التمر أصفر مدوّر ، وهو أجود التمر .

وفي « النوادر » (٤٥٥-٤٥٦) تُروى أبياتٌ لبعض أهلِ اليَمَن:

يا ربِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فلا يَزَالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ =

ومن ذلك : « الاستنطاء » [1] لغةُ سعد بن بكر [2] ، وهذيل ، والأزد ، وقيس ، والأنصار [3] ، يجعلون [4] « العين » الساكنة نونًا إذا جاورت « الطاءَ » ، كـ « أنطى » في « أعْطى » .

ومن ذلك : « الوَتْم » في لغة اليمن ، تجعلُ السين « تاء » كـ « النات » في : « الناس » [5] .

= أراد : حَجَّتِي وَوَفْرتي ، وبيْ . أراد : بي . الحِجَجُ : السِّنُونَ ، واحِدَتُهَا : حِجَّةٌ . والحَجَّةُ من حَجِّ البيتِ .

(١) « الاستنطاء » كأنه استفعال من « نَطَى » ، أي : طلب هذا اللفظ . « الفيض » (٢ : ١١٤٤) .
وفي « البحر المحيط » (٨ : ٥١٩) : « قرأ الجمهور : « أعطيناك » بالعين . وقرأ « الحسنُ » و« طلحةُ » و« ابنُ محيصن » و« الزعفراني » : « أنطيناك » بالنون، وهي قراءة مرويةٌ عن رسول ﷺ ...

ثم قال : قال « أبو الفضل الرازيّ » و« أبو زكريا التبريزيّ » : أبدل من العين نونًا . فإن عَنَيَا النون في هذه اللغة مكان العين في غيرها فحسن .
وإن عَنَيَا البدل الصناعي فليس كذلك ، بل كلُّ واحد من اللغتين أصلٌ بنفسها ؛ لوجود تمام التصرّف من كل واحدة . فلا يقال : الأصلُ العين ، ثم أبدلت النون منها » . وانظر « تاج العروس » (نطا ١٠ : ٣٧٢) .

(٢) ابن هوازن .

(٣) أولاد الأوس والخزرج . وهو عَلَمٌ إسلاميّ عليهم .

(٤) (يجعل) في س .

(٥) قال « عِلْبَاءُ بن أَرْقَمَ اليَشْكُرِيُّ » (جاهلي) :

يـا قَبَّحَ اللهُ بني السَّعْـلَاتِ
عَمْرَو بن يَرْبُوعٍ شِرَارَ الناتِ
غَيْرَ أَعِفَّـــاءَ ولا أكيـــاتِ =

ومن ذلك : « الشَّنْشَنَةُ »[1] في لغة اليمن ، تجعل « الكاف » شينًا مطلقًا[2] ، كـ«لَبَّيْشَ اللّهم لَبَّيْشَ »[3] أي : « لَبَّيْك » .

ومن العرب من يجعل « الكافَ » جيمًا كـ« الجَعْبَة » يريد : الكعبة ، أورده[4] «ياقوت » في « معجم الأدباء »[5] .

= الشاهد فيه : « النات » أي : الناس ، و« أكيات » أي : أكياس .

أبدل السين من التاء في بعض اللغات ؛ لموافقتها إيَّاها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج . انظر « النوادر » (٣٤٥) و« الاشتقاق » (٢٢٧) و« الخصائص » (٢ : ٥٣) و« سر صناعة الإعراب » (١ : ١٥٥) و« الصاحبي » (١٣٩) و« سمط اللآلي » (٢ : ٧٠٣) .

(١) الشَّنْشَنَة : حركة القرطاس ، والثوب الجديد . « تاج العروس » (شنّ ٩ : ٢٥٧) .

(٢) أي : سواء كانت لمذكر أو مؤنث .

(٣) (اللّهم لبيش) ساقط من ح .

(٤) (رواه) في ح .

(٥) تتبعت هذا النصّ في « معجم الأدباء » المطبوع فلم أعثر عليه . ووجدته في « المزهر » (١ : ٢٢١ – ٢٢٢) و « تاج العروس » (١ : ٨) في « المقصد الخامس في بيان الأفصح » من دون العَزْو إلى « ياقوت » في « معجم البلدان » .

obeikandl.com

السادسة عشرة [1]

في الترجيح بين [2] مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ [3] ، ولا يقيسون على الشاذِّ / ، والكوفيون أوسعُ روايةً . [١٠٧]

قال « ابنُ جني » : الكوفيون علَّامون بأشعار العرب ، مُطَّلعون عليها [4] .

وقال « أبو حيان » في (مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ) : الذي يُختارُ جَوَازُهُ ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرًا نظمًا ونثرًا [5] .

---

(١) (عشر) في س .

(٢) (من) في م .

(٣) (مجموع) في س.

(٤) وفي « مراتب النحويين » (١١٨-١١٩) : « قال « يونس » : إني لأعجب كيف أخذ الناس عن « حماد » وهو يَلْحَنُ ويَكْسِر الشعر ويكذب ويصحِّف - و « حماد » راوية الكوفيين - .

وقال « الطرمّاح » : الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكنَّ أكثره مصنوع ومنسوبٌ إلى مَنْ لم يَقُلْهُ وذلك بَيِّنٌ في دواوينهم » اهـ .

أقول : ولعلَّ هذا من تحامل البصريين على الكوفيين حين وجدوهم يتَّسعون في الرواية .فقد خرَجَ « الكسائي » إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة يأخذ العربية ، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنِّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . « إنباه الرواة » (٢ : ٢٥٨) .

(٥) قرأ « حمزة » قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النساء : ١) بكسر « والأرحامِ » وقرأ باقي السبعة بنصب « والأرحام » كما في « السبعة » (٢٢٦) و« حجة القراءات » (١٨٨) .

وقال : ولسنا مُتَعَبَّدينَ باتِّباعِ مذهب البصريين ، بل نَتَّبعُ الدليلَ [1] .

وقال « الأندلسيُّ » في « شرح المفصل » : الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصول جعلوه أصلًا ، وبَوَّبُوا عليه ، بخلاف البصريين .

= وتخريج قراءة « حمزة » على عطف « الأرحام » على الضمير المجرور وهو الهاء في « به » من غير إعادة الخافض .

وقد شنَّع « الزمخشريُّ » و« ابنُ عطيةَ » و« الرضيُّ » وغيرهم على هذه القراءة ، حتى قال «الرضيُّ» في « شرح الكافية » (١ : ٣٢٠) : « والظاهر أن « حمزة » جوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفيّ ولا نسلم تواتر القراءات السبع » .

أقول : ما ذهب إليه أهل البصرة في هذه القضية غيرُ صحيح ، بل الصحيح مذهبُ الكوفيين والطعن في القراءات والقرَّاء جسارةٌ شنيعةٌ ، لا تليق بالعلماء المحققين .

و« حمزة » لم يقرأ حرفًا من كتاب الله - تعالى - إلَّا بأثرٍ ، وكان « حمزة » صالحًا ورعًا ، ثقة في الحديث .

ومما يؤيد هذه القضية ما أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الإجارة- باب الإجارة إلى صلاة العصر) (٣ : ٥٠) من حديث « عبد الله بن عمر » - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « إنَّما مثلُكُم واليهودِ والنصارى كرجلٍ اسْتَعْمَل عُمَّالًا ... » بجر « اليهودِ » .

وما حكاه « قطرب » عن العرب : « ما في الدار غيرُه وفرسِه » بجرِّ كلمة « وفرسِه » .

وما أُنشد في « الكتاب » (٢ : ٣٨٣) وهو :

فاليــومَ قَــرَّبْتَ تَهْجُونــا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ ، فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

ويمكننا القول : بأنّ إعادة الخافض أمرٌ ثابتٌ ، تَحَقَّقَ في النظم والنثر ، الواردَيْن عن العرب ، فهو قوي وإن كان لا يبلغ في قوته وحُسنه البلاغيّ درجة الكثير . انظر « شواهد التوضيح والتصحيح » (١٠٧-١٠٩) و« الدر المصون » (٣ : ٥٥٤) .

(١) وتمام عبارته : « فكم حُكْمٌ ثَبَتَ بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريّون ، وكم حُكْمٌ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ! وإنما يَعْرف ذلك من له استبحار في علم العربية ... » « البحر المحيط » (٣ : ١٥٩) .

قال : ومما افْتَخَر به البصريُّون على الكوفيين أن قالوا : « نحن نأخذ اللغة من حَوَشَةِ [1] الضِّباب [2] ، وأَكَلَةِ اليرابيع [3] ، وأنتم [4] تأخذونها عن أَكَلَةِ الشَّوَاءِ [5] ، وباعة الكَوامِيخ » [6] .

---

(١) هكذا في س ، م و« الفيض » ، و(حرشة) في حيدر ، و(خرشة) في إستانبول .

و(حوشة) جمعُ : حاشٍ ، ككاتبٍ ، وكَتَبَة . والقياس إعلاله ، وأُصِحَّ شذوذًا . يقال حاش الصيد ، يحوشه ، حوشًا ، وحياشة ، إذا جاء من حَوَالَيْه ليصرفه إلى الحبالة . « تاج العروس » (حاش ٤ : ٣٠٢) .

(٢) « الضِّباب » جمع : ضب ، وهو دويبة من الحشرات . « تاج العروس » (١ : ٣٤٣) .

(٣) « أَكَلَة » جمع : آكل . و« اليرابيع » : جمع يَرْبوع على زنة « يَفْعُول » : دويبة نحوُ الفأرة ، إلا أنه أطولُ من الفأر آذانًا وذَنبًا ، ورجلاه أطولُ من يدَيْه عكس الزَّرافة . ومعناه : أنهم يأخذون عن الأعراب سكان البوادي الذين لا إلمامَ لهم بالحاضرة . « المصباح » (ربع ٢١٧) و « الفيض » (٢ : ١١٥٠) .

(٤) أي : معاشر الكوفيين .

(٥) (البنوا) في حيدر .

(٦) (الكوميخ) في س . و« باعة » جمع : بائع . و« الكواميخ » و« الكوامخ » جمع : كامخ ، وهو نوع من الإدام . فارسية – انظر « المفصّل في الألفاظ الفارسية » (٢٤٨) .

ومرادهم أن الكوفيين يتلقون اللغة عن الحواضر أهل الاسواق .

وأورد « ابن النديم » في « الفهرست » (٨٦) في أخبار « الرياشي البصري » أنه قال ما يشبه ما ذكره « السيوطي » هنا .

قال « ابن الطيب » في « الفيض » (٢ : ١١٥١) : « والحاصل أنّ البصريَّ أضبطُ في الأخذ ، وأتقن في الاستنباط ، والكوفيُّ أوسعُ روايةً ، وأكثرُ نقلاً » .

الكتاب السابع

في أحوال مستنبطِ* هذا العلم ومستخرَجِه * فيه مسائل

obeikandl.com

الأولى

في أول مَنْ وَضَعَ النحوَ والتصريفَ

اشْتُهِرَ أنّ أوّلَ مَنْ وضعَ النحوَ « عليُّ بن أبي طالب » -رضي الله عنه- لـ « أبي الأسود »[1].

قال « الفخر الرازي » في كتابه « المحرَّر في النحو » : رَسَمَ « عليٌّ » -رضي الله عنه- لـ « أبي الأسود » : (باب إنَّ) و(باب الإضافة) و(باب الإمالة) .

ثم صنَّف « أبو الأسود » (باب العطف) و(باب النعت) ، ثم صنَّف (باب التعجب) و(باب الاستفهام) ، وتطابقتِ الرواياتُ على أنَّ أول من وضع النحو « أبو الأسود » ، وأنه أخذه أوَّلًا عن « عليّ » .

---

* (تستنبط) في س .

* (تستخرج) في س .

(١) انظر « معجم الأدباء » (١٤ : ٤٩) و« نزهة الألباء » (٤-١١) و« إنباه الرواة » (١ : ٣٩) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٣) و« التراتيب الإدارية » (باب في أول من وضع علم النحو في الإسلام الصحابةُ) (٢ : ٢٧٢) .

قال « محمد بن سلّام الجمحي » في « طبقات فحول الشعراء » (١ : ١٢) : « وكان أوَّلَ من أسس العربية ، وفتحَ بابَها ، وأنْهَجَ سبيلَها ، ووضع قياسَها أبو الأسود الدؤليُّ وهو ظالم بن عمرو ». المتوفى سنة ٦٩هـ . وهو أول من نَقَط المصحف . كان من سادات التابعين ، ومن أكملِ الرجال رأيًا ، وأسدِّهم عقلًا .

(لأبي الأسود) ساقط من ح .

واتفقوا على أن « معاذًا الهراء » [1] أولُ مَنْ وضع التصريف [2] ، وكان تخرَّج [3] بـ « أبي الأسود » .

ثم خَلَفَ « أبا الاسود » خمسةٌ : « عنبسةُ الفيل » [4] و « ميمونُ / الأقرن » [5] [١٠٨] و« يحيى بنُ يَعْمُرَ » [6] ، وابنا « أبي الأسود » : « عطاء » و« أبو حرب » [7] .

---

(١) هو « أبو عليّ ، معاذ بن مسْلم الهَرَّاء » الكوفي . المتوفَّى سنة ١٨٧هـ . ولا يعرف له مصنَّفٌ . له ترجمة في « نزهة الألباء » (٥٢) و« إنباه الرواة » (٣ : ٢٨٨-٢٩٥) و« إشارة التعيين » (٣٤٧) و« بغية الوعاة » (٢ : ٢٩٠) .

(٢) قال « الزجاجيُّ » في « الجمل » (٣٩٩) : « أوَّل عِلْمِ التصريف معرفةُ حروفِ الزوائدِ ، وهي عشرة ، يجمعها قولُكَ (اليوم تنساه) وهذا عَمِلَهُ أبوعثمان المازني » . المتوفى سنة ٢٣٠هـ .
أقول : عنايةُ « الهرَّاء » إنما كانت في « مسائل التمرين » ، وليس معنى هذا أنه أول واضعٍ لعلمِ التصريف . ولقد ذكر « سيبويه » في « الكتاب » (٤ : ٢٤٢) التصريف . ولا يتَّسع المقامُ لمناقشة هذه المسألة في هذه العُجالة . فعليك بالتحقيق ولا تكن أسير التقليد .

(٣) أي : تمهَّر في العربية .

(٤) هو « عَنْبَسَة بن مَعْدان » كان أبرعَ أصحاب « أبي الأسود » . مترجم له في « نزهة الألباء » (١٢) و« إنباه الرواة » (٢ : ٣٨١) .

(٥) هو من أبرع اصحاب « عنبسة » . كما في « نزهة الألباء » (١٢) . مترجم له في « إنباه الرواة » (٣ : ٣٣٧) .

(٦) العَدْوَاني . أبو سليمان . تابعي ، بصريّ . المتوفى بخراسان سنة ١٢٩هـ . مترجم له في « نزهة الألباء » (١٦) و« إنباه الرواة » (٤ : ٢٤) .

(٧) انظر أخبارَهما في « إنباه الرواة » (١ : ٥٦) .

ثم خَلَفَ هؤلاء : « عبد الله بن أبي إسحاق »[1] و« عيسى بن عمر » و« أبو[2] عمرو بن العلاء »[3].

ثم خَلَفَهُمْ « الخليلُ » ففاق مَنْ قَبْلَهُ ، ولم يدركه أحدٌ بعده ، أخذ عن « عيسى » وتخرَّج بـ« ابن العلاء » ، ثم أَخَذَ عنه « سيبويه » ، وجَمَعَ العلومَ التي استفادها منه في كتابه ، فجاء كتابُه أحسنَ من كل كتابٍ صُنِّفَ فيه إلى الآن[4] .

وأما « الكسائيُّ » فقد خَدَمَ « أبا عمرو بن العلاء » نحوًا من سبعَ عشرةَ سنةً

---

(١) الحضرميّ ، أبو بحر . المتوفى سنة ١١٧هـ . كان شديد التجريد للقياس . أي : الاجتهاد فيه ، يقال : تَجَرَّدَ للأمر ، إذا جدَّ فيه . وكان أولَ مَنْ علَّل النحو . مترجم له في « نزهة الألباء » (١٨-٢٠) و« إنباه الرواة » (٢ : ١٠٤) .

(٢) (أبو) ساقط من س .

(٣) انظر « طبقات فحول الشعراء » (١٢ - ١٥) .

(٤) قال « علي النجدي ناصف » في « سيبويه إمام النحاة » (١٢٨) : « كتابُ « سيبويه » هو هذا السفر العظيم ، الذي أقامه العالمُ الجليلُ في ساحة الخلود أثرًا ، وأرسله مع الأيام ذكرًا ، وادّخره للعربية كنزًا ، وندبه في العالمين شاهدًا على براعته فيها ، ونفاذه إلى أسرارها ، وإمامته في الاشتراع لها ، وضبط أصولها ، على نحوٍ يعزُّ نظيرُه في الأولين والآخرين : شمول إحاطة ، وبراعة أستاذية ، وسلامة تحليل ، وصدق نظر ، وصحة حكم .

والراجح أن « سيبويه » لم يضع لكتابه اسمًا ؛ لأنه أدركته المنية ، وهو جزازات منفصلة .

ثم إن الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة . أوَّله : (هذا باب علم ما الكلم من العربية) . وآخره : ومثل هذا قولُ بعضهم : « عَلْماءِ بنو فُلانٍ » فَحَذَفَ اللامَ ، يريد : على الماء بَنُو فُلانٍ . وهي عربيَّة » .

لكنه لاختلاطه [1] بأعراب الأُبُلَّةِ [2] فَسَدَ علمُهُ ، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب «سيبويهِ» على « الأخفش » [3] ، وهو مع ذلك إمام الكوفيين [4] ، وما ظنُّك برجلٍ غلامُه [5] « الفرَّاء » ؟!

ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين : بصريًّا وكوفيًّا . انتهى .

---

(١) (لا صامح) في س .

(٢) هكذا في حيدر ، وإستانبول والضبط من « الفيض » . و(الإبل) في س ، م ، و(الأيلة) في ح . و« أُبُلَّة » على زنة « فُعُلَّة » لا « أفعلة » . وهي بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى، في زاوية الخليج الذي يدخل منه إلى مدينة البصرة ، وهي أقدم من البصرة ، كما في « معجم البلدان» . « تاج العروس » (إبل ٧ : ٢٠٠) .

وعن « الأصمعيّ » أخذ « الكسائيّ » اللغة عن أعراب الحَطَمة ينزلون بـ« قُطْرُبُّل » فلما ناظر «سيبويه » استشهد بلغتهم عليه .

وقال « ابن دَرَسْتويه » : كان « الكسائيُّ » يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلَّا في الضرورة ، فيجعله أصلًا ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو . « بغية الوعاة » (٢ : ١٦٣-١٦٤) .

« أعراب الحَطَمة » إضافة إلى « حَطَمة بن مُحارب بن عمرو بن وديعة » أبو بطن من « عبد القيس » تنسب إليه الدروع الحَطَمية . « جمهرة أنساب العرب » (٢٩٧) و« تاج العروس » (حطم ٨ : ٢٥١) . و« قُطْرُبُّل » - كما ضبطه « الجوهريُّ » - : موضع بالعراق غربي دجلة ، كان تَجْمَعًا لأهل القصف والشعراء والخلعاء . « تاج العروس » (قطل ٨ : ٨٢) .

(٣) « نزهة الألباء » (١٣٤) .

(٤) (كوفي) في س .

(٥) (غلام) في س .

وقال « ثعلب »[1] في « أماليه » : قال « أبو المِنْهال »[2] : أئمةُ البصرة في النحو وكلامِ العربِ ثلاثةٌ : « أبو عمرو[3] بن العلاء » وهو أولُ من وَضَعَ أبواب النحو و« يونسُ بنُ حبيب » و« أبو زيد الأنصاريّ » ، و هو أوثقُ هؤلاءِ كلِّهم ، وأكثرُهم[4] سماعًا من فصحاء العرب ، سمعته[5] يقول : « ما أقول : قالت العرب إلَّا إذا سمعتُه [من عَجُزِ[6] هوازن[7] » .

وفي رواية أخرى : « إلا إذا سمعته][8] من هؤلاء : بكر بن[9] هوازن[10] ،

---

(١) (ثعلب) ساقط من ح ، م .

(٢) هو « عوف بن مُحَلِّم ، الخزاعي -بالولاء- » المتوفَّى نحو سنة ٢٢٠هـ . شاعر مجيد ، وكان صاحب نوادر وأخبار ، ومعرفة بأيام العرب . مترجم له في « سمط اللآلي » (١ : ١٩٨) و« معاهد التنصيص » (١ : ٣٧٥) و« الأعلام » (٥ : ٩٦) .

(٣) (عمر) في ح ، س .

(٤) (وأوثقهم) في ح .

(٥) الضمير في « سمعته » يعود إلى « أبي زيد » . وانظر ما قاله « أبو المنْهال » في « المزهر » (١ : ١٥١) وزيادات « مجالس ثعلب » (٢ : ٧٣٤) .

(٦) ضَبْطُ « ابن الطيب » لكلمة (عُجُز) بضمتين وَهَمٌ لحقَه من ضَبْطِ « ابن علان » في « داعي الفلاح » وكذلك قوله : « جمع عجوز » وَهَمٌ آخر لحقَه منه فيه . والصواب : عَجُز كعَضُد ، وهو من كلِّ شيءٍ مُؤَخَّرُه . انظر « القاموس » (٢ : ١٨٠) و « تاج العروس » (٤ : ٥٢) و « المصباح المنير » (٣٩٤) مادة (عجز) . و « فيض نشر الانشراح » (٢ : ١١٥٨) .

(٧) (همدان) في إستانبول .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٩) (و) مكان (بن) في س ، م .

(١٠) « هوازن » : إحدى قبائل « قيس عَيْلان » . ومن أكبر بطون « هوازن » : بنو عامر بن صَعْصَعَة . ووَلَدُ « هوازن » : « بكرُ بن هوازن » ، ومنهم : بنو سعد بن بكر بن هوازِن ، استُرْضِعَ النبي ﷺ فيهم . « الاشتقاق » (٢٩١) .

وبني كلاب [١] وبني هلال [٢] أو [٣] من عالية السافلة [٤] أو [٥] سافلة العالية [٦] ، وإلّا لم أقل : قالت العرب » [٧] .

---

(١) كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . « جمهرة أنساب العرب » (٢٨٢) .

(٢) هم قبيلةٌ من « قيس » . « الاشتقاق » (٦٠) .

(٣) (و) مكان (أو) في ح .

(٤) (السفلة) في حيدر .

(٥) (أو من) في حيدر .

(٦) في « نَجْد » بلاد كثيرة ، وفيها : أرض العالية ، التي كان يَحْميها « كُلَيْب بن وائل » .
قال « ابن الأعرابي » : « نجد » قسمان : السافلة ، والعالية . فالسافلة ما ولي العراق . والعالية ما ولي الحجاز وتهامة . « بلوغ الأرب » (١ : ١٩٩-٢٠٠) وانظر « معجم ما استعجم » (١ : ١٠) .

(٧) وكلام « أبي زيد » هذا يدل على مزيد الضبط والاحتياط وكمال « التحري » . انظر « المزهر » (٢ : ٤٠٢) .

obeikandl.com

الثانية

شرط المستنبِط لشيء من مسائل هذا العلم [١] ، المرتقي عن رتبة التقليد [٢] : أنْ يكونَ عالمًا بلغة العرب ، محيطًا بكلامها ، مطَّلِعًا على نثرها ونظمها [٣] ، ويكفي في ذلك الآن الرجوعُ إلى الكتب المؤلفة في اللغات ، والأبنية ، / وإلى [٤] الدواوين [١٠٩] الجامعة لأشعار العرب .

وأن يكون خبيرًا بصحة [٥] نسبةِ ذلك إليهم [٦] ، لئلا يُدَلَّسَ [٧] عليه [٨] شعرٌ

---

(١) أي : علم النحو .

(٢) « التقليد » هو قبول الحكم من غير علمٍ بدليله . انظر « التعريفات » (٣٤) . وانظر الكلام على « المجتهد » في « المحصول » (٣/٢ : ٣٠) .

(٣) انظر « المزهر » (٢ : ٣١٢) .

(٤) (إلى) ساقط من س .

(٥) (بصحبة) في س .

(٦) وذلك بأن يكون متثبتًا في الرواية . فلا يقتصر على رواية الأشعار من غير تفهم ما فيها من المعاني واللطائف ، فيدخل في قول « مروان بن أبي حفصة » يذمّ قومًا استكثروا من رواية الأشعار ، ولا يعلمون ما هي :

زَوامِلُ للأشعارِ لا عِلْمَ عندهم ... بَجيِّدِها إلّا كعلمِ الأباعِرِ

لَعَمْرُكَ ما يدري البعيرُ إذا غَدا ... بأوساقه أوْ راحَ ما في الغرائرِ!

« المزهر » (٢ : ٣١١) . و« الزوامل » : جمع زاملة ، وهي التي يُحمل عليها . و« الأوساق » : جمع وَسْق ، وهو حمل بعير ، أو ستون صاعًا .

(٧) الدَّلَس : الظلمة ، ومنه أُخذ التدليس في الإسناد . انظر « تاج العروس » (دلس ٤ : ١٥٣) . هكذا في س ، م ، و(يدخل) في ح ، وحيدر ، وإستانبول .

(٨) (على) في س .

مولَّدٌ أو مصنوعٌ [1] ، عالمًا [2] بأحوال الرواة [3] ، لِيَعْلَمَ المقبولَ روايتُه من غيره ، وبإجماع النحاة كيلا [يُخْرَقَ ، وبالخلاف كيلا] [4] يُحْدَثَ قولًا زائدًا خارقًا إذا قلنا بامتناع ذلك [5] .

---

(١) (موضوع) في س ، ح .

(٢) (عالم) في ح .

(٣) (الرواية) في ح ، وحيدر ، وإستانبول .

و أحوال الرواة هو المسمَّى عند علماء الحديث بـ« علم الجرح والتعديل » .

قال « ابنُ أبي حاتم » في « الجرح والتعديل » (١ : ٥) : « فلما لم نجد سبيلًا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلَّا من جهة النقل والرواية وَجَبَ أن نميِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم ، وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوءِ الحفظ والكذب ... » ..

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من حيدر . و(يخرقه) في ح ، وإستانبول .

(٥) أي : خرق إجماع أهل الأدب .

obeikandl.com

الثالثة

لـ « ابن مالك » في « النحو » طريقةٌ [1] سَلَكَها بين طريقي [2] البصريين [والكوفيين ، فإنَّ مذهب الكوفيين القياسُ [3] على الشاذّ [4] ، ومذهبَ البصريين][5] اتِّباعُ التأويلاتِ البعيدة التي خالفها [6] الظاهر [7] .

و« ابنُ مالك » يُعْلِم [8] بوقوع ذلك [9] من غير حكم [10] عليه بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذٌّ أو ضرورةٌ ، كقوله في « التمييز » :

..... والفعلُ ذو التصْريفِ نَزْرًا سُبِقَا [11]

---

(١) (طريق) في س .

(٢) (طريق) في س ، و(فريقي) في ح .

(٣) (القياس) ساقط من ح .

(٤) المخالف للاستعمال .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من س .

(٦) (يخالفها) في س .

(٧) ولا يقيسون على الشاذّ ، بل يوقعونه على مورده .

(٨) أي : يُخْبِر في كتبه . و(يحكم) في حيدر .

(٩) أي : الحكم الشاذّ .

(١٠) (حكمة) في س .

(١١) وصدره في « الألفية » :

وعاملَ التمييز قدِّم مطلقاً .....

أي : مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرّف مسبوقًا بالتمييز نزرٌ . أي : قليل . نحو : « نفسًا طابَ زيدٌ » . « شرح الأشموني » (٢ : ٢٠١) .

=

وقولِه في « مدِّ المقصور » :

..... والعَكْسُ في شعرٍ يقَع [1] ....

قال « ابنُ هشام » : وهذه الطريقة طريقةُ المحقِّقين ، وهي أحسنُ الطريقَتَيْنِ .

= وفي « التسهيل » (١١٥) : « ولا يمنع تقديمُ المميِّز على عامله ، إن كان فعلًا متصرِّفًا وفاقًا لـ « الكسائي » و« المازني » و« المبرد » . ويُمْنَعُ إنْ لم يَكُنْهُ بإجماع ، وقد يستباح في الضرورة » . وانظر « شرح ابن الناظم » (١٣٨) .

(١) الرجز بتمامه في « الألفية » هكذا :

وقَصْرُ ذي المَدِّ اضطرارًا مُجْمَعُ عليــه ، والعكسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

ومعنى : (والعكس . . . إلخ) أي : مَدُّ المقصور اضطرارًا منَعَهُ جمهورُ البصريين ، وأجازه جمهورُ الكوفيين . « شرح الأشموني » (٤ : ١١٠) . وانظر « شرح ابن الناظم » (٢٩٨) . و(وقع) في ح .

الرابعة

قال في « الخصائص » [١] : إذا أَدَّاكَ القياسُ إلى شيءٍ ما [٢] ، ثم سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيء آخرَ [٣] على قياسٍ غيره ، فدَعْ ما كنت عليه [٤] ، إلى ما هم عليه [٥] . انتهى .

وهـذا يُشـبهه [٦] مـن أصـول الفقـه « نقـضُ الاجتهـاد » [٧] إذا بـان الـنصُّ بخلافه [٨] .

---

(١) (١ : ١٢٥) .

(٢) أي : إلى حكم من الأحكام أي حكم كان . فـ« ما » زائدة لإرادة الشيوع والعموم .

(٣) أي : خلاف ما حكمت به بناء على القياس .

(٤) أي : أُتْرُكْ رأيَك لئلا تقيسَ في مقابلةِ النصّ .

(٥) (إلى ما هم عليه) ساقط من حيدر .

(٦) (يشبه) في س ، و(يشبهه شيء) في حيدر .

(٧) انظر « المحصول » (٢/٣ : ٩٠-٩١) . وفيه : « واعلم أنَّ قضاءَ القاضي لا ينتقضُ بشرط ألَّا يخالفَ دليلًا قاطعًا ، فإن خالفه نقضناه » اهـ .

قال « الشافعي » : أجمعَ المسلمون على أن من استبانت له سنةُ رسول الله ﷺ لم يكن له أن يَدَعَها لقول أحدٍ .

قال « ابن أبي حاتم » في « آداب الشافعي » (٦٧) : قال « الشافعي » : « متى سَمِعْتني حَدَّثْتُ بحديثٍ عن رسول الله ﷺ صحيح ، لم آخُذْ به فأنا أُشْهِدُكُمْ أنَّ عقلِي قد ذهب » .

(٨) وجاء في آخر (س) : « تم الكتاب بعون الملك الوهاب . والحمد لله أوّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا » . =

obeikandl.com

= وجاء في آخر (ح) : « والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحدَه ، وصلَّى الله على مَنْ لا نبيَ بعده سيدنا محمد وآله وصحبه وعترته وحزبه ... » والتتمة غير واضحة .

وفي آخر : (حيدر) : « تمت نسخة الاقتراح بعونه تعالى » .

قال « محمودٌ » – عفى الله عنه – : هذا آخرُ ما علّقته على « الاقتراح » وأودعته من الفوائد والنكات ، وأسألُ جامعَ الناسِ ليومٍ لا ريبَ فيه أنْ يختم للعبد الغريب الحقير الذليل بالحسنَى قبلَ انخرام الأجلِ وفراقِ الدنيا . وأن يرحمني ويرحم وَالِدَيَّ ، وأشياخي ، ومَنْ لَهُ فَضْلٌ عليَّ ، وجميع المسلمين رحمةً واسعةً .

* * *

وكان الفراغُ منه أصيلَ يوم الجمعة الواقع في الثالثَ عشرَ من شهر رمضان الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ سنة ثمانٍ وأربعِ مئةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية وقد طُلب مني إعادة طبع « الاقتراح » فأعدت النظر فيما علقته عليه وزدت عليه زيادات نافعة في توضيح نصّ الاقتراح جامعاً بين تحقيق « الاقتراح » والشرح المسمى بـ « الإصباح في شرح الاقتراح » بعد أن كانا منفصلين . وكان ذلك في شهر رمضان المبارك سنة أربعٍ وثلاثين وأربع مئة وألف من الهجرة النبوية للمدينة المنورة ، على ساكنها أفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم « وسلامٌ على المرسلين . والحمدُ لله ربِّ العالمين »

قال ذلك وكتبه

أ.د.محمود بن يوسف فجّال

لطَفَ اللهُ به

المحتوى

(١) الآيات القرآنية .
(٢) الأحاديث والآثار .
(٣) الأقوال .
(٤) الأشعار .
(٥) الأرجاز .
(٦) الأساليب العربية .
(٧) الأمثلة الصرفية .
(٨) الأوزان الصرفية .
(٩) اللغات العربية .
(١٠) الأعلام المترجَمُون .
(١١) القبائل، والمذاهب، والمدن .
(١٢) فوائد حديثية
(١٣) فوائد عامة
(١٤) فوائد إعرابية
(١٥) المصادر والمراجع
(١٦) الموضوعات

obeikandl.com

obeikandl.com

الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	الصفحة
	١- الفاتحة	
١	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٣١٦
	٢- البقرة	
٢٩	﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٤٨١
٣١	﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾	١٤٠
٨٧	﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾	٣٩٨
٢٣٣	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ (قراءة)	٢٩٢
٢٥٨	﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ . . فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾	٤١٧
٢٦٩	﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	١٧٩
٢٧٥	﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾	٣١٥
	٤- النساء	
١	﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (قراءة)	١٣٣
١	﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	٥٠٢
١٥٥	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	٣٥٢

obeikandl.com

رقم الآية	السورة	الصفحة
١٦٢	﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	١٧٤
	٥- المائدة	
٦٩	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	١٧٥
	٦- الأنعام	
١٣٧	﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ (قراءة)	١٧٤
	٨- الأنفال	
٢٥	﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾	٢٩١
٤٢	﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾	٤٣٩
	٩- التوبة	
٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	٣٩٠
٢٥	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾	٤٠١
٣٢	﴿وَيَأْبَى﴾	١٧٢
	١٠- يونس	
٤	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾	٣٤٠
٥٨	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ (قراءة)	١٧٢
٧١	﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ﴾	٢٥٣
	١٢- يوسف	
١٨، ٨٣	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	١٥٤

obeikandl.com

رقم الآية	السورة	الصفحة
	١٤- إبراهيم	
٣١	﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾	٤٦٣
	١٦- النحل	
١٢٠	﴿وَلِرَبِّكَ﴾	٣١٧
١٢٤	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	٣٧٨
	١٧- الإسراء	
١١٠	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	٢٩٦
	١٨- الكهف	
١٨	﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾	٤٤١
١٩	﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾	٢٩٦
٣٨	﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾	٢٨٢
	١٩- مريم	
٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	٢٩١
	٢٠- طه	
٦٣	﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (قراءة)	١٧٤
	٢١- الأنبياء	
٧٧	﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾	١٥٢

obeikandl.com

رقم الآية	السورة	الصفحة
	٢٢- الحج	
١٥	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	١٧٤
	٢٣- المؤمنون	
٣٦	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٤٩٥
٤٠	﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٣٥٢
	٢٩- العنكبوت	
١٢	﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾	١٧٢
	٣٦- يس	
١، ٢، ٣	﴿يسٓ ۝١ وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٧٠
٤٠	﴿وَلَا الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (قراءة)	٣٦٢
	٣٩- الزمر	
٦٤	﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	٤٨٣
	٤٣ - الزخرف	
٨٤	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (قراءة)	١٧٢
	٤٨- الفتح	
٢	﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾	٤٩٣

obeikandl.com

رقم الآية	السورة	الصفحة
	٥١- الذاريات	
٧	﴿ٱلْحُبُكِ﴾ (قراءة)	٢١٨
٤٣	﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾	٤٩٨
	٥٢- الطور	
٣٩	﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾	٤١٨
	٥٨- المجادلة	
١٩	﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾	١٧٢
١٩	﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	٤٧٠
	٦٦- التحريم	
١٢	﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾	٣١٧
	٦٩ - الحاقة	
١٤	﴿دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾	٣١٢
	٧١-نوح	
٢٥	﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾	٣٥٢
	٧٥- القيامة	
٤٠	﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (قراءة)	٢٨٦
	٧٦- الإنسان	
٤	﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾ (قراءة)	٣١٢، ٣١٥

obeikandl.com

رقم الآية	السورة	الصفحة
	٩٣- الضحى	
٣	﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ (قراءة)	٢٧٧
٥	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾	٤٤٧
٩	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	٣٩٨
	٩٤- الانشراح	
١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	٢٤٧
	١٠٥- الفيل	
١	﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾	٣٢٠
	١٠٨- الكوثر	
١	﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾	٥٠٠

obeikandl.com

الأحاديث والآثار [١]

الحديث أو الأثر	الصفحة
[أ]	
« أحسنتم وأجملتم ، أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا » « عثمان »	١٧٦
« إذا اختلفتم أنتم و« زيد بن ثابت » في عَرَبِيَّةٍ من عَرَبِيَّةِ القرآن فاكْتُبُوهَا بلسانِ قريشٍ، فإن القرآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ ، ففعلوا » «عثمان»	٤٧١
« أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ »	٢١١
« إنّا أمرنا معاشر الأنبياء ، أن نخاطب الناس على قدر عقولهم »	٤١٧
« إنما مَثَلُكم واليهودِ والنصارى كرجل اسْتَعْمَل عُمَّالًا . . . »	٥٠٣
« إني فرطٌ لكم ، وأنا شهيد عليكم »	١٢٢
« إنّ في المال لحقًّا سوى الزكاة »	٦٤
« أن قنّعْ كاتبك سوطًا » « عمر»	٢١١
« إنّ فيه لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها » « عثمان »	١٧٤
[خ]	
« خذها بما معك »	١٨٣

(١) رتَّبْتُ الأحاديث والآثار بحسب الحرف الأول من الاستشهاد ، ترتيب ألف باء تاء .

الحديث أو الأثر	الصفحة
[د]	
« دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكُمْ ، واتركوا التُّرْكَ ما تركوكم »	٢٧٧
[ز]	
« زوجتُكَها بما معك من القرآن »	٦٤، ١٨٣
[ع]	
« عسى الغويرُ أبؤسا » « عمر »	٣٣٥
« علَّمه اسم الصحفة ، والقدر... » وفي رواية : « عَرَضَ عليه أسماء ولدِهِ إنسانًا إنسانًا والدواب . فقيل : هذا الحمارُ ، هذا الجملُ ، هذا الفرسُ » . « ابن عباس »	١٤٠
[ك]	
« كاد الفقر أن يكون كفرًا »	١٩٠
« كان الشعرُ علمَ قوم ، ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه . . . » « عمر »	٢٠٤
[ل]	
« لا تجتمع أمتي على ضلالة »	٢٥٣
« لا صيامَ لِمَنْ لم يُجْمِع الصيامَ من الليل »	٢٥٣
« لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قُريظة »	١٨١
« لا يقضي القاضي وهو غضبان »	٤٢٦
« لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعاتِ ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قُلُوبِهِمْ،ثم لَيَكُونُنَّ من الغافلين »	٢٧٧
[م]	
« ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصوم »	١٨٩

الحديث أو الأثر	الصفحة
« ملَّكْتُكَهَا بما معك »	١٨٣
« من أنتم؟ » فقالوا : « نحن بنو غَيَّان » فقال : « بل أنتم بنو رَشْدَان »	٣٦٤
« منْ بَدَا جَفَا »	١٩٣، ٣٦٤
[ن]	
« نَزَلَ القرآن بسبع لغاتٍ كلها شافٍ كافٍ »	٤٦٤
[هـ]	
« هذا عَمَلُ الكتّاب أخطؤوا في الكتاب » « عائشة »	١٧٥
[ي]	
« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »	١٨٩

obeikandl.com

الأقوال

القول	الصفحة
إذا أَغفَلَ العالِمُ « لا أدري » أُصيبت مقاتِلُه	٣٢٠
إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم . . .	٣٠٨
أمَرَ « النعمان » فَنُسِخَتْ له أشعارُ العرب في الطِّنُوجِ	٢٠٥
الحكم يدور مع علَّته ثبوتًا وعدمًا	٢١٠
خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة « الأصمعي »	٢٢١
كان الأصمعي يتقي أن يفسِّر حديث رسول الله ﷺ كما يتقي أن يفسِّرَ القرآن . « نصر بن علي »	٢٤١
كان محمّد بن الحسن إذا تكلّم خُيِّلَ لك أنّ القرآن نزل بلغته « الشافعي »	٣٢٥
كلام الشافعي في اللغة حجة « أحمد بن حنبل »	١٩٥
ما انْتَهى إليكم مما قالتِ العربُ إلا أَقَلُّهُ ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكُمْ علمٌ وشعرٌ كثيرٌ . « أبو عمرو بن العلاء »	٢٠٥
ما زال النحو مجنونًا حتى عَقَلَهُ ابن السرّاج بأصوله	٢١
ما عبّر أحد من العرب بأحسنَ من عبارة الأصمعي « الشافعي »	٢٤١
متى سمعتني حدَّثتُ بحديثٍ عن رسول الله ﷺ صحيح لم آخذْ به فأنا أُشْهِدُكم أنّ عقلي قد ذهبَ . « الشافعي »	٥١٧

(٤)

الأشعار [1]

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
[أ]			
سيغنيني الذي أغناك عَنِّي	غِنَاءُ	وافر	٤٠٥
والكسرُ في راءِ المبردِ واجبٌ	الجهلاءُ	كامل	٢٣٩
[ب]			
فقلت ادعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصوتَ جهرةً	قَرِيبُ	طويل	٢٤٧
وما كُلّ ذي لُبّ بمؤتيك نصحَهُ	بلبيبِ	طويل	٧٠
يُرَجَّى المرء ما إنْ لا يُلاقي	الخطوبُ	وافر	٢٩١
فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا	مِنْ عَجَبِ	بسيط	٥٠٣
لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها	بالعُلَبِ	منسرح	٣٣٠
[ت]			
مليحةٌ عشقتْ ظَبْيًا حَوَى حورًا لخدمته		بسيط	٣٠٦
كـ« هَلْ » إذا ما رأتْ فعلاً بحيِّزها بفرقته			
[د]			
أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا	أَحَدَا	بسيط	٢٩٢

(١) بدأت بحرف الروي الساكن ثم المفتوح ثم المضموم ثم المكسور .

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
يلومـــونني في حُـــبِّ لَـــيْلى عـــواذِلي	لَعَمِيدُ	طويل	٢٢٢
ورَجِّ الفتـــى للخـــير مـــا إنْ رأيتَـــهُ	يزيدُ	طويل	٢٩٠
ألا أيُّهَـــذا الزاجِـــرِي أَحْضُـــرَ الـــوَغَى	مُخْلِدِي	طويل	٤٦٣
وبِالجِسْـــمِ منِّـــي بَيِّنًـــا لوعَلِمْتِـــهِ	تَشْهَدِ	طويل	٤٨٤
ومـــن يَتَّـــقْ فـــإنَّ اللهَ مَعْـــهُ	وغادِي	وافر	٥٨٥
[ر]			
أيـــادي ســـبا يـــا عَـــزَّ مـــا كُنْـــتُ بَعْـــدَكُمْ	منظرُ	طويل	٢٤٦
لهـــا بَشَـــرٌ مثـــلُ الكحريـــرِ ومنطـــقٌ وعيْنَـــانِ قـــال اللهُ : كونـــا فكانتـــا	ولا نزرُ الخمرُ	طويل	٣٦٥
لَعَمْـــرُكَ مـــا مَعْـــنٌ بتـــاركٍ حَقِّـــهِ	ولا مُتَيَسِّرُ	طويل	٤٢٧
وتحـــت العَـــوَالي في القَنَـــا مُسْـــتَظِلَّةً	الجآذِرُ	طويل	٤٨٤
وإنّ كلابًـــا هـــذه عشـــرُ أبطُـــنٍ	العشرِ	طويل	٨٠
زوامـــلُ للأشـــعارِ لا عِلْـــمَ عنـــدهم لعمـــرُكَ مـــا يـــدري البعـــيرُ إذا غـــدا	الأباعرِ الغرائِرِ	طويل	٥١٣
وأننـــي حيـــثما يَثْنِـــي الهـــوى بَصَـــرِي	فأَنْظُورُ	بسيط	١٥٧
فَأَصْـــبَحُوا قَـــدْ أَعَـــادَ اللهُ نِعْمَـــتَهُمْ	بَشَرُ	بسيط	٢٥٧
ومـــا نُبَـــالي إذا مـــا كنـــتِ جارتَنَـــا	دَيَّارُ	بسيط	٩٠، ٢٨٨
إنِّي حَلَفْـــتُ ولم أَحْلِـــف عـــلى فَنَـــدٍ	مَعْمُورُ	بسيط	٢٨٨
طَلَـــبَ الأزارقَ بالكَتَائِـــبِ ، إذْ هـــوَتْ	غَدُورُ	كامل	٤٠١

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
لـــه زَجـــلٌ كأنَّـــهُ صَـــوْتُ حـــادٍ	أو زميرُ	وافر	٢٧٤
ببـــذل وحلـــمٍ ســـاد في قومـــه الفتـــى	يسيرُ	طويل	٤٣٢
قامَـــتْ تُبَكِّيـــه عـــلى قَـــبْرِهِ تَرَكْتَنِـــي في الـــدار ذا غُرْبـــةٍ	يا عامرُ ناصرُ	سريع	٤٠٣
بـالوارثِ الباعِـثِ الأمـواتِ قـد ضـمنَتْ	الدهارير	بسيط	٢٨٧
يـا مـا أُمَـيْلِحَ غِزْلَانًـا عَطَـوْنَ لنـا	والسَّمَرِ	بسيط	٢٩٣
[س]			
اِضْرِبَ عنـــك الهمـــومَ طارِقَهَـــا	الفرسِ	منسرح	٢٧٣
[ض]			
ومـــن وَلَـــدُوا عـــامِرُ	العرضِ	هزج	٤٠٣
[ع]			
إنَّـــما النحـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبَـــعْ	يُنْتَفَعْ	رمل	٢٦٧
أَرَدتَ لِكَـــيْمَا أن تَطِـــيرَ بِقِرْبتـــي	بَلْقَعُ	طويل	٢٢١
[غ]			
أخـــاكَ الـــذي إنْ تَدْعُـــهُ لِمُلِمَّـــةٍ	مَنْ يَبْغي	طويل	٢٢٩
[ق]			
حِمـــىً لا يُحَـــلُّ الـــدَّهْرُ إلَّا بإذْنِنَـــا	المَيَائِقِ	طويل	٨٨، ٤٥٣
لَـــنْ نَخِـــبِ الآنَ مـــن رجائـــكَ مَـــنْ	الحَلَقَهْ	منسرح	٢٤٦، ٢٩٤
[ل]			
جـــزى ربُّـــهُ عنّـــي عـــديَّ بـــن حـــاتمٍ	فَعَلْ	طويل	١٣٣

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
اسْمَعْ حَدِيثًا كما يَوْمًا تُحَدِّثُهُ	سَأَلا	بسيط	٤٦٢
فَرَدَّ على الفؤادِ هَوًى عميدًا	سؤالا	وافر	٤٠٤
وقد نَغْنَى بها ونَرَى عصورًا	الخِذَالا		
فلا مزنةٌ ودَقَتْ ودْقَها	إبْقَالَها	متقارب	٢٣٠
رأى الأمرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ	أوَّلا	متقارب	٤٢١
لِمَيَّةَ موحشًا طَلَلُ	خِلَلُ	وافر	٤٨٤، ٤٨٥
ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ	مُرْجِلِي	طويل	١٥٦
كأنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ	شِمِالي	طويل	١٥٨
عَتَوا إذ أجبناهم إلى السِّلمِ رأفةً	الأجادِلِ	طويل	١٣٤
فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا، وجِيدُشِ جِيدُها	عاطلِ	طويل	٤٩٧
ولو نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا	الليالي	وافر	٢٩١
وليس يَصِحُّ في الأَذْهانِ شيءٌ	دَليلِ	وافر	٤١٧
نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ	الأبطالِ	كامل	٤٠١
رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ	جَلَلِهْ	خفيف	٤٠٦
[م]			
صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا	يدومُ	طويل	٨٨، ٤٥٣
وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ	ولا حَرِمُ	بسيط	١٥٣
وقُمْتُ لِلزَوْرِ مُرْتاعًا وأَرَّقَنِي	حُلُمُ	بسيط	٢٨٥
أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ منزلةً	مسجومُ	بسيط	٤٩٨

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
لَعَـــلَّ اللهِ فَضَّـــلَكُمْ علينـــا	شريمُ	وافر	٢٤٧
ولَكِـــنَّ نِصْـــفًا لـــو سَـــبَبْتُ وسَـــبَّنِي	وهاشِمِ	طويل	٤٠٥
تقـــول إذا اقْلَـــوْلَى عَلَيْهـــا وأَقْـــرَدَتْ	بدائِم	طويل	٤٢٨
وهـــم مَثَـــلُ النـــاسِ الـــذي يَعْرِفونَـــهُ	وقديمِ	طويل	٤٨٦
فيـــه الرمـــاحُ وفيـــه كـــلُّ ســـابغةٍ	سلَّامِ	بسيط	١٥٨
ســـلِّمْ عـــلى شـــيخ النُّحـــاةِ وقـــلْ لـــه	يعظمِ	كامل	١٤٤
أنـــا إنْ شـــككتُ وجـــدتموني جازمًـــا	لم أجزمِ		
قـــلْ في الجـــواب بـــأنّ « إنْ » في شرطهـــا	فاعلمِ		
و« إذا » لجـــزم الحكـــم إنْ شرطيـــة	لم يجزمِ		
[ن]			
وثُلاثًـــــا ورُباعًـــــا	فاطّعَنّا	رمل	٢٠٢
وسُداســـــا وسُـــــباعًا	فاجتلدْنا		
وتســـــاعًا وعُشَـــــارًا	وأُصِبْنَا		
إذا مـــا عـــلا المـــرءُ رام العَـــلاء	دونا	متقارب	٢٨١
ولقـــد علمـــتُ بـــأنّ ديـــنَ محمّـــدٍ	دينا	طويل	١٣٣
قـــومي ذُرا المجـــد بانوهـــا وقـــد علمـــتْ	وقحطانُ	بسيط	٩١
فأصـــبحت كنتيًـــا وأصـــبحتُ عاجنًـــا	وعاجنُ	طويل	٣٤١
دَرَسَ المَنَـــا بِمُتَـــالِعٍ فأبـــانِ	والسُّوبانِ	كامل	١٥٨

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
[هـ]			
لَعَمْـــرُكَ مـــا إنْ أبـــو مالـــكٍ	قُواهُ	متقارب	٤٢٨
وَأَشْرَبُ المـــاءَ مـــا بي نَحْـــوه عَطَـــشٌ	واديهَا	بسيط	٢١٤
[ي]			
مَـــرَّتْ بنـــا هيفـــاءُ مُمْشُـــوقةٌ	لتركيِّ	سريع	٣٠٤،
تَرْنُـــو بِطَـــرْفٍ فـــاتِرٍ فـــاتِنِ	نَحْوِيِّ		٣٠٥

الأرجاز

البيت	الصفحة
[أ]	
قد عَلِمَتْ أُخْتُ بَني السِّعْلَاءِ وعلمتْ ذاك مع الجَراءِ أن نِعْمَ مأكولًا على الخَواءِ يا لَكَ من تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ	٢٢٣، ٤٨٦
[ب]	
أنا أبو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ مِنْ جُمَحٍ، والعِزُّ فيهم والحَسَبْ	٤٠١
مِثْلُ الحَرِيقِ وافقَ القَصَبَّا	٢٨٤
[ت]	
اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وبَعدِما وبَعْدِمَتْ صارَتْ نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أن تُدْعى أَمَتْ	٢٨٣، ٢٨٤
فتستريحَ النفسُ من زَفْرَاتِها	١٥٧

obeikandl.com

يـــا قَـــبَّحَ اللهُ بنـــي السِّـــعْلَاتِ
عَمْـــرَو بـــن يَرْبُـــوعٍ شِرارَ النـــاتِ ٥٠٠
غَـــيْرَ أَعِفَّـــاءَ ولا أكيـــاتِ

[ج]

خـــالي عُوَيْـــفٌ وأبـــو عَلِـــجْ
المُطْعِـــمَانِ الشَّـــحْمَ بالعَشِـــجْ ٤٩٩
وبالغـــداةِ فِلَـــقَ الـــبَرْنِجْ

يـــا ربِّ إنْ كنـــتَ قَبِلْـــتَ حَجَّـــتِجْ
فـــلا يَـــزَالُ شَـــاحِجٌ يأتيـــك بِـــجْ ٤٩٩
أَقْمـــرُ نَهَّـــاتٌ يُنَـــزِّي وَفْـــرَتِجْ

[ر]

في أيِّ يَـــوْمَيَّ مِـــن المـــوتِ أفِـــرّ
أَيَـــوْمَ لم يُقْـــدَرَ أمْ يـــومَ قُـــدِر ٢٤٧، ٢٩٤

لا بـــدَّ مـــن صَـــنْعَا وإنْ طَـــالَ السَّـــفَرْ
وإنْ تَحَنَّـــى كُـــلُّ عَـــودٍ ودَبِـــرْ ٤٨٦
وكَحَّـــلَ العَينَـــيْنِ بـــالعَوَاوِر ٣٩٥

غَـــرَّكِ أن تقاربَـــتْ أبـــاعري
وأن رأيـــتِ الـــدهرَ ذا الـــدوائرِ ٣٩٥
حنَـــى عظـــامي وأُراه ثـــاغري

[س]

تَقـــاعَسَ العِـــزُّ بنـــا فاقْعَنْسَســـا ٢٩٨

obeikandl.com

[ض]

يا ليتني مِثْلُكَ في البَياضِ
أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني أَباضِ ٢٢٧

[ع]

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ
إنَّك إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ ١٥٣

يا ليت أيامَ الصِّبا رَواجِعَا ٢٤٧

تَرَافَعَ العِزُّ بنا فَارْفَنْعَعَا ٢٩٨

[ق]

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِقْ
أيدِي جَوَارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ ٢٨٦

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ ٢٨٧

[ل]

تَسْمَعُ مِنْ شُدَّانها عَوَاوِلَا ٣٩٥

يَبْرِي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ ٣٦٨

[م]

قد لَفَّها الليلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ ٤٧٥

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائمًا
لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائمًا ٢٢٤

أقول: يا اللّٰهم يا اللهمّا ١٦١

obeikandl.com

إنّ تَمـــيمًا خُلِقَـــتْ مَلْمُومَـــا
قومًـــا تَـــرَى واحِـــدَهُمْ صِـــهْميا ٤٠٣

[ن]

أعـــرفُ منهـــا الأنـــفَ والعينانَـــا
ومِنْخَـــرَيْنِ أَشْـــبَهَا ظَبْيَانَـــا ٢٠١

وخَلَّطَـــتْ كُـــلَّ دِلاثٍ عَلْجَـــنِ
تَخْلِـــيطَ خَرْقَـــاءِ البَـــدَيْنِ خَلْـــبَنِ ٣٦٩

obeikandl.com

الأساليب العربية

الأسلوب	الصفحة
[أ]	
اذكُرِ اللهَ حتى تَطْلُعَ الشمسُ	٤٩٣
أطعِ اللهَ حتى يدخلَك الجنّة	٤٩٣
امرأً اتقَى الله	٣٩٠
أمررتُ زيدًا	٣٤٥
أكلوني البراغيث	١٨٩
إنِ الله أمكنني من فلان	٣٩٠
[ث]	
ثلاثةٌ اربعةٌ	٢٨٤
[خ]	
خَرَقَ الثوبُ المسمارَ	١٣٤
[ر]	
رأيتُهُ رجلاً ضاحكًا	٣٢٣
راكبًا جاء زيدٌ	٣٩٨
ركب زيد فهو راكب	٣٥٥
[س]	
سوّفتُهُ حتى الصيفِ	٤٩٣

oberkanal.com

[ع]

عَلْمَاءِ بَنُو فلانٍ ٥٠٩

عليه السلام والرحمَتْ ٢٨٣

[ف]

فلان لَغُوبٌ جاءَته كتابي فاحتقرها ٣٦١

[ق]

قام زيد فهو قائم ٣٥٥

قُلْ له يَقُلْ ذاك ٤٦٣

[ل]

لألزمنَّكَ أو تقضيَني حقّي ٣١٢

لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ٣٣٤

اللّهم ضَبُعًا وذئبًا ٣٦٣

ليس الطيبُ إلا المسكُ ٢٢٨

لي ملؤه عسلًا ٢٦٢

[م]

ما أحسنَ زيدًا ! ٣٣٣

ما جاءتْ حاجَتَكَ ٣٣٥

ما رأيتُه مُذ اليوم ٤٧٨

ما عبدُ الله أخاكَ ٣٥١

ما في الدار غيرُه وفرسِه ٥٠٣

المالُ لِهْ ٤٦٥

مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ٣٢٣

obeikandl.com

مررت بِكِش ٤٦٥
مُرْهُ يَحْفِرْها ٤٦٣
مطلْتُهُ حتّى الشتاءِ ٤٩٣
مكرَهٌ أخاك لا بطلٌ ٢٢٩

[هـ]

هؤلاء مسلميَّ ٣٣٩
هذا الثوبُ ما أبيضه ! ٤٠٧
هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ٢٥٦، ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٩
هذا حَبُّ رُمَّاني ٣١٦
هذا درهمٌ وازنٌ ٣٦٢

[ي]

يا أهلَ سورة البقرتْ ... لا أحفظُ منها ولا آيتْ ٢٨٣

obeikandl.com

الأمثلة الصرفية

المثال	الصفحة
[أ]	
آءة	٣٧٣
أُباتر	٣٩٦
إبْريسَم	١٦٤
إبَر	٤٧٥
أُبُلّة	٥١٠
ابن	٤٩١
أبى يَأبى	١٩٨
أثيم أثوم	٢٧٩
أخ	٤٩٢
أخت	٤٩٠
استباع	٤٧٠
استحوذ	١٩٨، ٣١٨
استخرج	١٢٤
استصوبتُ	١٩٨

المثال	الصفحة
استقام	٤٧٠
اسْتَقْوَمَ	٢٧٧
استمديتُ	١٢٣
اسْتَنْوَق	١٩٨
أعواد	٤٧٤
أكرَمَ	١٤٨
يُؤَكْرِمُ	٣١٨
أَنْدَلُس	٤٤٧
أنيَق	١٦٢
أوائل	٣٩٦
الإيمان	٢٣٥
أيْنُق	٣٦٩
[ب]	
بِعْتُ	٣٩٦، ٤٧٩
بنت	٤٩٠

المثال	الصفحة
[ت]	
التَّقْوَى	٤٥١
[ث]	
ثَدْياء	٣١٣
ثُقَب	٤٧٥
ثَقَفِيّ	٢٨٠
ثِوَرَة	٢٨١
[ج]	
جبال	٤٥٢
جَحْمَرِش	١٦٥
الجِصّ	١٦٤
جعفر	٤٤٩
جُعَل	٤٧٥
جَلْبُن	٣٦٩
جليليّ	٢٨٠
الجَمَزَى	١٤٧

المثال	الصفحة
جواب	٣٤٧
[ح]	
الحِبُك	٢١٨
حَرَرِيّ	٢٨٠
حِسَان	٤٥٢
حصاة	٤٩١
حُفَر	٤٧٥
حُقِيّ	٢٩٦
حَلَبِيّ	٢٧٨
حَنَفِي	٢٧٨
الحَوَر	٣٤٧
الحَوَل	٣٤٧
[خ]	
خرج	١٤٨
خرجج	٢٩٧
خَرَجْرَج	٢٩٨
خَزْيا	٤٥١
[د]	
داعي	١٦١
دَخْلَل	٢٩٧

المثال	الصفحة
دُلِيّ	٣٩٦
دِيَم	٢٨١
[ر]	
رحيم	٢٧٩
رحوم	٢٧٩
رُطَبَة	٤٩١
رَكَبِيّ	٢٧٨
رَيًّا	٤٥١
ريح، أرواح	٤٧٤
[ز]	
الزَّعْزَعَة	١٤٧
الزكاة	٢٣٥
زنادقة	١٦٢
زِنة	١٦٢
زِوَجَة	٢٨١
[س]	
سَعَدِيّ	٢٨٠
سفرجل	١٦٥
سُلَمِيّ	٢٨٠

المثال	الصفحة
سِيٌّ	٣٣٩
سُيَيْد	٤٧٤
[ش]	
شَرَبْرَب	٢٩٨
شَرْوَى	٤٥١
شَعُرَ	٢١٧
شَمْلَل	٢٩٨
شَنَئِيّ	٢٧٨
شُيَيْخ	٤٧٣
[ص]	
اصْطَبَرَ	٣٤٣
صَدْيا	٤٥١
صُرَد	٤٧٥
صَعْرَر	٢٩٨
الصلاة	٢٣٥
الصَّلْصَلة	١٤٧
صَمَحْمَح	٢٩٨
الصَّوْلجان	١٦٤
صَيْرِف	٣٦٩

المثال	الصفحة
[ض]	
ضَرْبَب	٢٩٦، ٣٤٨
ضَرَرِيّ	٢٨٠
ضُورِب	٣٢٥
[ط]	
طاهر	٢١٧
طيّ	٣٤٠
[ع]	
عَجْلُن	٣٦٩
عِدَة	١٦٢
عصا	٢٦٠
عصافير	٣٢٥
عِفْريت	٤٩٢
علّامة	٤٩١
عَمِل	٤٧٥
عُمُد	٤٥٢
عِنَبة	٤٩١
عنبر	٤٤٨، ٤٧٢
عَنْسَل	٤٧٢
عُوَارض	٣٩٦

المثال	الصفحة
أعياد	٤٧٤
[غ]	
غازي	١٦١
الغَثَيان	١٤٦
غُفُر	٤٥٢
الغَلَيان	١٤٦
الغَيَب	٣٤٧
[ف]	
فتاة	٤٩١
الفَتْوى	٤٥١
فَرَح	١٤٨
فَحَصْتُ	٣٤٣
فُقَمِيّ	٢٨٠
[ق]	
قام	١٦١
قَتَبِيّ	٢٧٨
قتلتل	٢٩٨
قُذَعْمِل	١٦٥
قراطيس	٣٢٥
قُرَشِيّ	٢٨٠

المثال	الصفحة
قِرْطَعْب	١٦٥
القَرْقَرَة	١٤٧
قِرْواش	٣٦٨
القَعْقَعَة	١٤٧
قفا، قُفَيّ	٢٦٠
قُلْت	٣٩٦، ٤٧٩
القَلْقَلة	١٤٧
قناة	٤٩١
قَواءٍ	٤٢١
قِوامًا	٢٨٢
القَوَد	٣٤٧
قيامًا	٢٨٢
قِيَم	٢٨١
[ك]	
كَرَمِيّ	٢٨٠
كِسَر	٤٧٥
كَسَّر	١٤٨
الكُفْر	٢٣٥
كُنْتِيّ	٣٤١

المثال	الصفحة
[ل]	
الله	٢٣٥
اللّٰهم	٣١٤
اللَّذِ	٣٣١
لَيَّ	٣٤٠
[م]	
مبقل	١٩٧
مَجَازُه	٢٠٧
المحصول	٢٣٢
مُدَحْرِج	٤٤٨
مَرْكَبٌ فارِهُ	٤٠٦
مُسْلِمِيَّ	٣٣٩
مَشْرَبٌ عَذْبٌ	٤٠٦
مَشِيّ	٢٧٩
مَشُوّ	٢٧٩
مصاير	١٤٥
مصُوُون	١٩٨
مطاعيم	١٥٧

المثال	الصفحة
مَطْيَبَة	٤٥٣
معايش	١٤٥
مَعْوُود	١٩٨
مَقْوُود	١٩٨
مُلَحِيّ	٢٨٠
مَلَكُوت	٤٩٢
المَنْجَنِيق	١٦٤
مهندز	١٦٤
مواثق	٤٥٣
موسَوْن	٣١٩
ميزان	٣٢٤، ٣٤٠
ميعاد	٣٢٤
مُيَيْشِيق	٤٥٤
[ن]	
نَرْجِس	١٦٤
نَسَّابة	٤٩١
نَهِيّ، نَهُوّ	٢٧٩
[هـ]	
هُذلِيّ	٢٨٠

المثال	الصفحة
هُيَام	٣٤٧
[و]	
الوَحْوَحَة	٤٨٣
وَدَعَ، يَدَعُ	١٩٧، ٢٧٧
وَذَرَ، يَذَرُ	١٩٧، ٢٧٧
وَرَنْتَل	٤٨٢
الوَصْوَصَة	٤٨٣
وَضَعَ يَضَعُ	٢٥٩
يُوَيْضِع يُضَيْع	٢٥٩
وعد، يَعِدُ	٣١٤
وُقِّتَتْ	٣٢٣
الوَلَقَى	١٤٧
[ي]	
يُرْيِني (علم)	٢٦٠
يَرَى (علم)	٢٦٠
يُضَيْع	٢٦٠

الأوزان الصرفية

الوزن	الصفحة
اسْتَفْعَل	١٤٧، ٤٩٧
أُفاعِل	٣٩٦
أَفعَلَ	٣١٨
أفْعُل	٣٦٩
أفعلة	٥١٠
إفْعِيلَل	١٦٤
أنْفَعُل	٤٤٧
أيْفُل	١٦٢، ٣٦٩
فعالِل	١٥٦
فعاليل	١٥٦
فَعْلان	٣٦٧
الفَعَلانِ	١٤٦

الوزن	الصفحة
فعلتُ	٤٧٩
فُعَل	٤٧٥
فَعُل	٤٧٩
فَعِل	٤٧٩
فَعْلَل	٤٤٩
فَعْلَلُل	٤٤٨
فُعُلَّة	٥١٠
فَعْلُنْ	٣٦٩
فَعَلُوت	٤٩٢
فَعَلُول	٤٩٢
فِعْلِيت	٤٩٢
الفَعَلَى	١٤٧

الوزن	الصفحة
فِعْلِيل	٤٩٢
فَعُول	٢٧٩
فَعُولة	٢٧٨
فَعْوال	٣٦٨
فعيل	٢١٧، ٢٧٨، ٢٧٩
فَعِيلَة	٢٧٨، ٢٨٠
فُوَاعِل	٣٩٦
فَيْعُل	٣٦٩
مِفْعال	٣٦٨
مَنْفَعِيل	١٦٤

اللغات العربية (اللهجات)

اللغة	الصفحة
[أ]	
الاستنطاء	٥٠٠
أَعْطَيْتُكِسْ	٤٩٧
أَعْطَيْتُكِشْ	٤٩٦
أكرمْتُكِشْ	٤٦٥
أَكْرِمْكِسْ	٤٩٧
أَنْطَى	٥٠٠
[ب]	
بُحْتُرَ	٤٩٨
بِكِم	٤٩٩
بِكِشْ	٤٩٧، ٤٦٥
بِبَيْت	٤٧٣
[ت]	
التابوت	١٧٦
تَمِيمِج	٤٩٩

اللغة	الصفحة
[ج]	
جحفت	٢٨٣
الجَعْبَة	٥٠١
[ر]	
رَأَيْتُكِشْ	٤٩٧
رُغْوَة	٢١٦
رُغاوة	٢١٦
[س]	
سَعْدِجْ	٤٩٩
سلا يسلا	٢١٧
سِيَيْد	٤٧٣
[ش]	
شَجَرَتْ	٢٨٣
الشَّنْشَنَة	٥٠١
شِيَيْخ	٤٧٣

اللغة	الصفحة
[ص]	
الصَّقْر	٢١٦
[ع]	
عتَّى	٤٩٨
العَجْعَجَةُ	٤٩٩
عِذَنْ	٤٩٨
عَرَبَانِجٌ	٤٩٩
عَسْلَم	٤٩٨
علجّ	٤٩٩
من عُلُوّ، وعُلْوٍ	٢١٦
وعَلُوٍ، وعالٍ	٢١٦
مُعَالٍ	٢١٦
من عَلُ، وعَلٍ، وعَلا	٢١٦

اللغة	الصفحة
عَلَيْشْ	٤٩٧
عَلَيْكِشْ	٤٩٧
عَلَيْكِم	٤٩٩
العَنْعَنَة	٤٩٨
عَنَّك	٤٩٨
عَنْهِم	٤٩٩
[ف]	
الفَحْفَحَة	٤٩٨

اللغة	الصفحة
[ق]	
قلا يقلا	٢١٧
[ك]	
الكَسْكَسَة	٤٩٧
الكَشْكَشة	٤٩٦
[ل]	
لَبَّيْشَ	٥٠١
[م]	
المالُ لَه	٤٦٥

اللغة	الصفحة
مِنْشِ	٤٩٧
مِنْهِم	٤٩٩
[ن]	
النَّات	٥٠٠
نَبِّئْهِم	٤٩٩
[و]	
الوَتم	٥٠٠
الوَكْم	٤٩٩
الوَهْم	٤٩٩

obeikandl.com

(١٠)

الأعلام المتَرْجَمُون

العلم	الصفحة
[أ]	
إبراهيم بن هَرْمَة	٢٢١
أحمد بن ولاد	٢٣٩
ابن أحمر الباهلي	٢٤٠
الأخفش (سعيد بن مسعدة)	١٤٣
ابن أَشْتَهْ	١٧٦
أبو الأسود الدؤلي	٥٠٧
الأصمعي	٧٥، ٢٤١
ابن الأعرابي (محمد بن زياد)	٢٤٩
ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)	١٢٣
الأندلسي (القاسم بن أحمد)	٤٢٤
[ب]	
البزَّار (أحمد بن عمرو)	١٩٠
بشار بن بُرد	٢٢٠
أبو البقاء (عبد الله بن الحسين)	٢٦١
[ت]	
التاج ابن مكتوم (أحمد بن عبد القادر)	٣١٣

obeikandl.com

العلم	الصفحة
أبو تمام = حبيب بن أوس	٢١٩
[ث]	
ثعلب (أحمد بن يحيى)	٢٢١
[ج]	
أبو جعفر الصفار (قاسم بن علي)	٤٢٨
الجَلِيس (حسين بن موسى)	١٨٨
ابن جماعة (محمد بن إبراهيم)	١٨٦
ابن جني (عثمان ، أبو الفتوح)	١٢٣
الجوهري (إسماعيل بن حماد)	٢٩٣
[ح]	
ابن الحاج (أحمد بن محمد)	١٣٨
حازم بن محمد القَرْطاجَنّي	١٥٧
أبو حرب (ابن أبي الأسود)	٥٠٨
الحريري (القاسم بن علي)	٢٠١
حماد الراوية (حماد بن أبي ليلى)	٢٠٥
حمزة الزيات	١٧٣
أبو حيان (محمد بن يوسف)	١٧٩
[خ]	
ابن خروف (علي بن محمد)	١٨٨
ابن الخشاب (عبد الله بن أحمد)	٢٥٦
الخضراوي (محمد بن يحيى)	١٣٧

obeikandl.com

العلم	الصفحة
خلف الأحمر	٢٠١
الخليل بن أحمد	١٨٠، ٣٥٩
[د]	
ابن دريد (محمد بن الحسن)	٢٤٨
أبو دهبل الجمحي	٤٠١
[ر]	
رؤبة	٢٠٧
[ز]	
الزجاجيّ(عبد الرحمن بن إسحاق)	٣٥٤
أبو زيد (سعيد بن أوس بن ثابت)	٢٠٠
[س]	
ابن السراج (محمد بن السري)	١٣٩
سفيان الثوريّ	١٨٤
السهيليّ (عبد الرحمن)	١٩٠
سيبويه (عمرو بن عثمان)	١٨٠
ابن سيرين	٢٠٤
[ش]	
الشافعيّ	١٩٥
ابن شاكر (محمد بن أحمد)	١٩٥
شبيب بن يزيد الشيباني	٤٠١

obeikandl.com

العلم	الصفحة
[ص]	
ابن الصائغ (محمد بن عبد الرحمن)	٣٢٠
[ض]	
ابن الضائع (علي بن محمد)	١٨٧
[ط]	
ابن الطّراوة (سليمان بن محمد)	١٦٦
[ع]	
عاصم بن بهدلة	١٧٣
أبو العباس	٢٥٤
عبد الله بن أبي إسحاق	٣٦٥، ٥٠٩
عبد الله بن عامر	١٧٣
عبد الله بن عون	٢٠٤
أبو عبيد (القاسم بن سلّام)	١٧٥
العجاج	٢٩٩
عزّ الدين بن عبد السلام	١٩٩
ابن عصفور (علي بن مؤمن)	١٣٨
عضد الدولة (فَنَّا خسرو)	٣٧٢
عطاء (ابن أبي الأسود)	٥٠٨
أبو عليّ (الفارسي)	١٤١، ٢٦٤
علي بن مبارك الأحمر	١٨٠
عليّ بن مسعود الفَرْخان	١٣٧

obeikandl.com

العلم	الصفحة
عُمارة بن عُقَيْل بن بلال	٣٦٢
عمرو بن أحمر الباهليّ	٢٤٠
أبو عمرو بن العلاء (زَبّان بن العلاء)	١٨٠
عنبسة الفيل	٥٠٨
عيسى بن عمر	١٨٠
[ف]	
الفارابي (أبو نصر ، محمد بن محمد)	١٩١
فخر الدين الرازي	٢٣٢
الفرّاء (يحيى بن زياد)	١٨٠
الفضل بن الحُبَاب	٢٠٣
ابن فضل الله العَمْري (أحمد بن يحيى)	١٩٥
ابن فلاح (منصور بن فلاح)	٣٧٤
[ق]	
القرافي	٢٣٢
[ك]	
الكسائي (عليّ بن حمزة)	١٨٠
[م]	
المازنيّ (بكر بن محمد)	٢٤٠
ابن مالك	١٨٦
المبرِّد (محمد بن يزيد)	٢٣٩
محمد بن الحسن	٣٢٥

obeikandl.com

العلم	الصفحة
محمد رفعت محمود فتح الله	٩٥
محمد بن محمود الأصبهاني	٢٣٢
محمد بن مسعود المغربي	١٣٨
المختار بن أبي عُبَيد	٢٠٥
المَرْزُبانيُّ (محمد بن عمران)	٢٠٠
مروان بن أبي حفصة	٢٧٦
معاذ الهرّاء	٥٠٨
أبو المِنْهال (عوف بن مُحَلِّم)	٥١١
ميمون الأقرن	٥٠٨
[ن]	
ابن النحّاس (محمد بن إبراهيم)	٢٠١
أبو نزار	٢٦٤
النعمان بن المنذر	٢٠٥
[هـ]	
أبو هاشم الجبائي (عبد السلام بن محمد)	١٤١
ابن هشام (عبد الله بن يوسف)	
هشام الضرير	١٨٠
[ي]	
يحيى بن يعمر	٥٠٨
يونس بن حبيب	٢٢٦
اليونيني(عليّ بن محمد)	١٨٦

obeikandi.com

القبائل ، والمذاهب ، والمدن

	الصفحة
الأدباء	٢٤٠
الأزْد	٥٠٠
أزْد عمان	١٩٢
أَسَد	١٩٢
الأشعري	١٤٠
الأصوليون	٢٤١، ٢٤٢، ٤٣٩
الأنصار	٥٠٠
أعراب الأُبُلَّةِ	٥١٠
أعراب الحَطَمة	٥١٠
أهل الأندلس	١٨١
أهل البصرة	١٩٣
أهل الحجاز	٣٥٠
أهل الشام	١٩٢
أهل الكوفة	١٩٣
أهل مصر	١٩٢
إياد	١٩٢

	الصفحة
البحرين	١٩٢
البصريون	١٨٠، ٢٣٩، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٨٧، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥١٠
بَكر بن هوازن	١٩٢، ٥١١
تَغْلِب	١٩٢
تميم	١٩٢، ٣٥٠، ٤٩٨
التميميون	١٦، ٢٥٨، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٩٨
ثَقِيف	١٩٣
جُذام	١٩٢
حاضرة الحجاز	١٩٣
الحبشة	١٩٢

obeikandl.com

	الصفحة
الحجازيون	٢٥٨، ٤٢٨، ٤٦٤، ٤٧١
حِميَر	٤٦٥
الحنابلة	٤٨١
الحنفية	٤٥٠، ٤٨١
بنو حَنيفة	١٩٢
ربيعة	٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩
سافلة العالية	٥١٢
سعد بن بكر	٥٠٠
الشافعية	١٩٩، ٤٣١، ٤٨١
الطائف	١٩٣
الطائيين	١٩٢
الظاهرية	٤٨١
عالية السافلة	٥١٢
عبد القَيْس	١٩٢
عُجُز هوازن	٥١١
غسان	١٩٢
الفُرْس	١٩٢
القِبْط	١٩٢
القحطانيون	٤٦٥
قريش	١٩١

	الصفحة
قُضاعة	١٩٢، ٤٦٥، ٤٩٩
قُطْرُبُّل	٥١٠
قيس	١٩١، ٤٦٦، ٤٩٨، ٥٠٠
بنو كلاب	٥١٢
كلب	٤٩٩
الكوفيون	١٨١، ٢٣٩، ٢٤٠، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٨٧، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥١٠
كنانة	١٩٢
لَخْم	١٩٢
المالكية	٤٣١
المُحْدَثُون	٢١٩
مضر	٤٩٦، ٤٩٧
المعتزلة	١٤١
المولدون	١٧٨، ٢١٩، ٢٤٦

	الصفحة
النَّبَط	١٩٢
نحاة بغداد	١٨١
نحاة البلدين	٢٥٣
نصارى	١٩٢
النَّمِر	١٩٢

	الصفحة
هُذَيْل	١٩٢، ٥٠٠
بنو هلال	٥١٢
الهند	١٩٢
اليمامة	١٩٣
اليمن	١٩٢، ٥٠٠، ٥٠١

obeikandl.com

(١٢)

فوائد حديثية

الفائدة	الصفحة
■ عدة أحاديث «البخاري»	٦١
■ عدة أحاديث «مسلم»	٦١
■ عدة أحاديث «الموطأ»	٦٢
■ معنى قول الراوي (بلغني)	٦٢
■ معنى البلاغات ، المعضل ، المرسل	٦٢
■ المرفوع ، الموقوف ، المقطوع ، السنة	١٣٤
■ رواية الحديث بالمعنى كانت قبل فساد اللغة	١٧٨
■ لا يقدم أحد على البخاري	١٨١
■ « مسلم » يعتني باللفظ	١٨١
■ الرواية بالمعنى	١٨٢
■ الأثر	١٨٥
■ معنى (حدّثني الثقة)	٢٢٦
■ زيادة الثقة	٢٤٢
■ معنى قول الحافظ: (لا أعرفه)	٢٤٥
■ الآحاد	٢٤٧، ٢٤٨
■ التواتر	٢٤٨
■ المرسل	٢٤٨

obeikandl.com

الفائدة	الصفحة
■ المجهول	٢٤٩
■ الإجازة	٢٥٠
■ الإجماع السكوتي	٢٦٤
■ الإسناد ، المسند ، المتن	٤٦١
■ التدليس في الإسناد	٥١٣
■ علم الجرح والتعديل	٥١٤

obeikandl.com

(١٣)

فوائد عامة

الفائدة	الصفحة
■ تعريف علم « المنطق »	٣٤
■ معنى « الضرورة النثرية »	٥٥
■ القراءة لا تُخالف لأنّها السنّة	٥٧
■ الأبيات الخمسون المجهولة في « الكتاب »	٦٨ ، ٢٢٥
■ « سيبويه » لم يحتجّ بشعر بشار	٧٠
■ تعريف علم « متن اللغة »	١٢٤
■ تعريف علم « النحو »	١٢٤
■ تعريف علم « التصريف »	١٢٤
■ تعريف علم « العروض »	١٢٤
■ تعريف علم « القوافي »	١٢٤
■ تعريف « صنعة الشعر »	١٢٥
■ تعريف علم « الأنساب »	١٢٥
■ مقدمات العلم	١٣١
■ شيوخ « ابن مالك »	١٨٦
■ أهل « عَكَد » يتكلمون بالفصحى	٢١٠
■ تعريف علم « الهيئة »	٢٦٩
■ تعريف علم « الطب »	٢٦٩
■ تعريف علم « الموسيقى »	٢٦٩
■ التقليد	٥١٣

obeikandl.com

(١٤)

فوائد إعرابية ولغوية

الفائدة	الصفحة
■ « الإعراب » لا « الإغراب »	٢٢، ١٢٧
■ « الميزان الكبرى »	٨٠
■ إعراب « شتّى »	١٣٦
■ معنى الصيغة والصورة	١٣٧
■ إعراب « إنسانًا إنسانًا »	١٤٠
■ (إذا) للشرط المحقق ، (إنْ) للظن	١٤٤
■ التأكيد للإنكار	١٤٤
■ إعراب « فصبرٌ جميل »	١٥٤
■ معنى الضرورة	١٥٩
■ المولّد	١٧١
■ التعقّب	١٨٥
■ إعراب « ابتدؤوا »	١٩٣
■ إعراب « جَعَلَ »	١٩٦
■ يذر ، يَدَعُ	١٩٧، ٢٧٧
■ مجازه	٢٠٧
■ إعراب (قلّما ، طالما ، كثرما ، قصرما)	٢٠٨
■ إعراب « مشهورًا ظاهرًا »	٢١١

obeikandl.com

- إعراب « فصاعدًا » ٢١٤، ٣٤٠
- معنى « الإشباع » ٢١٤
- معنى «الترادف » ٢١٥
- إعراب « كثيرًا» ٢٣٠
- مجال ٢٣٤
- ضبط « المبرِّد » ٢٣٩
- النصب بـ « لم » ٢٤٧، ٢٩٤
- الجر بـ « لعلّ» ٢٤٧
- منع تقديم خبر « ليس » عليها ٢٥٤
- توسط خبر « ما » الحجازية ٢٥٧
- لولاي ، لولاك ٢٦١، ٢٦٢
- إعراب « قولًا » ٢٦٣
- إعراب « الهلالُ » ٣١٣
- إعراب « ما أحسنْ زيدْ » ٣٣٣
- إعراب « عسى الغوير أبؤسًا » ٣٣٥
- إعراب ما جاءت حاجتَك ٣٣٥
- إعراب « جميعًا » ٣٤٠
- إعراب « حبّذا » ٣٤٢
- إعراب « لا أُحبّذه » ٣٤٣
- إعراب « هلمَّ » ٣٥٢
- إعراب « محتملة » ٣٥٩
- إعراب « كيف زيدٌ » ٣٧٤

obeikandl.com

- إعراب « حذامِ » ٣٨٦
- إعراب « يا أيُّها الرجلُ » ٣٨٧
- إعراب « بناءً » ٣٩٠
- معنى « الموجَب » ٣٩٨
- معنى « التأويل » ٤٠٢
- إعراب « مذ » و « منذ » ٤٠٢

obeikandl.com

المصادر والمراجع

- « آداب الشافعي ومناقبه » لابن أبي حاتم ، تح عبد الغني عبد الخالق ، تصوير بيروت .
- « أبجد العلوم » لصدِّيق بن حسن القنوجي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ، ١٩٧٨م .
- « إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر » للدمياطي الشهير بالبنا ، ط عبد الحميد حنفي بمصر ، ١٣٥٩هـ .
- « الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الثالثة .
- « إحياء النحو » لإبراهيم مصطفى، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ١٩٥١م .
- « أزهار الرياض في أخبار عِياض » للمَقَّرِيّ، تح مصطفى السقا وزميلَيْه ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ١٣٥٨هـ .
- « أسرار العربية » للأنباري، تح د. فخر قدارة ، دار الجيل بيروت، ١٤١٥هـ .
- « الأسرار المرفوعة » للقاري ، تح محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- « إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين » لليماني ، تح د . عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأولى ، ١٤٠٦هـ .

- « الأشباه والنظائر » (الفقهية) للسيوطي ، ط مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .
- « الاشتقاق » لابن دريد ، تح عبد السلام هارون ، ط الخانجي بمصر .
- « أشعار الشعراء الستة الجاهليين »للشنتمري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الأولى ، ١٩٧٩م .
- « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حَجر ، تح علي محمد البجاوي، ط نهضة مصر ، بالقاهرة ، ١٣٨٣هـ .
- « الأصول » د. تمام حسان ، ط دار الثقافة ، المغرب ، الأولى ، ١٤٠١هـ .
- « أصول السرخسي » تح أبو الوفا الأفغاني ، تصوير بيروت .
- « الأصول في النحو » لابن السراج ، تح د. عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ .
- « أصول النحو السماعية » د . محمد رفعت محمود فتح الله ، نسخة خطية محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم ٨٣٥١ .
- « الإعراب في جدل الإعراب » للأنباري ، تح سعيد الأفغاني ، ط الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .
- « ألغاز ابن هشام في النحو » تح أسعد خضير ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ .
- « أمالي ابن الشجري » ط حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩هـ .
- « أمالي المرتضى » تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ .
- « إنباه الرواة على أنباه النحاة »للقفطي ، تح محمدأبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتب المصرية ، ١٣٥٠هـ .

- « الانتقاء » لابن عبد البر النمري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- « الإنصاف في مسائل الخلاف » للأنباري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة ، الرابعة ، ١٣٨٠هـ .
- « أوضح المسالك » لابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الخامسة ، ١٩٦٦م .
- « الإيضاح العضدي » لأبي علي الفارسي ، تح د . حسن شاذلي فرهود ، ط . دار التأليف بمصر ، الأولى ، ١٣٨٩هـ .
- « إيضاح المبهَم من معاني السُّلَّم » لشهاب الدين أحمد الدمنهوريّ ، بعناية عبد الجليل العطا . ط دمشق ، ١٤١٣ هـ .
- « البحر المحيط » لأبي حيان ، السعادة ، ١٣٢٨هـ .
- « البداية والنهاية » لابن كثير ، السعادة بمصر ، الأولى ، ١٣٥١هـ .
- « البدر الطالع » للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- « البسيط في شرح جمل الزجاجي » لابن أبي الربيع. تح د . عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الأولى ، ١٤٠٧هـ .
- « بغية الوعاة » للسيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م .
- « بلوغ الأرب » للألوسي ، تح محمد بهجة الأثري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- « البيان في غريب إعراب القرآن » للأنباري ، تح د. طه عبد الحميد طه ، ط وزارة الثقافة ، ١٣٨٩هـ .

- « تاج العروس » للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ .
- « التبصرة والتذكرة » (شرح ألفية العراقي) للعراقي ، تح محمد بن الحسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- « التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين » للعكبري، تح د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٦هـ.
- « تحقيق التراث » د. عبد الهادي الفضلي ، مكتبة العلم بجدة ، الأولى ، ١٤٠٢هـ.
- « تدريب الراوي » للسيوطي ، تح عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية ، بيروت ، الثانية ، ١٣٩٩هـ .
- « تذكرة النحاة » لأبي حيان ، تح د . عفيف عبد الرحمن ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .
- « التراتيب الإدارية » لعبد الحي الكتاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك، تح د . محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ .
- « التصريح بمضمون التوضيح » لخالد الأزهري ، ومعه حاشية يس ، ط عيسى البابي الحلبي .
- « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة » لابن حجر، مصورة دار الكتاب العربي، بيروت .
- « التعريفات » للجرجاني ، الدار التونسية .
- « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد »للدماميني ، تح د . محمد المفدَّى ، مطابع الفرزدق بالرياض ، ١٤٠٩ هـ .

- « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠١هـ .
- « التكملة » للفارسي ، تح د .كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٤٠١هـ .
- « تهذيب إصلاح المنطق » للتبريزي ، تح د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- « تهذيب التهذيب » لابن حجر، ط مجلس دائرة المعارف في الهند، حيدر آباد، ١٣٢٥هـ .
- « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » للمرادي، تح د . عبد الرحمن سليمان ، الكليات الأزهرية ، الأولى .
- « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد ، الهند ، ١٣٧١هـ .
- « الجمل » للزجاجي ، تح د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- « جمهرة أنساب العرب » لابن حزم ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، الأولى، ١٤٠٣هـ .
- « الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفيَّة » لمحيي الدين القرشي ، تح د . عبد الفتاح الحلو ، ط عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨هـ .
- « حاشية الصبان على شرح الأشموني » ، ط عيسى البابي الحلبي .
- « حاشية العطار على شرح الأزهرية » لخالد الأزهري ، ط عيسى البابي الحلبي .
- « حجة القراءات » لابن زنجلة ، تح سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي ، الأولى ، ١٣٩٤هـ .

- « الحديث النبوي في النحو العربي » د. محمود فجّال ، نشر نادي أبها الأدبي ، الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- « حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة » للسيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، الأولى ، ١٣٨٧هـ .
- « حلية الأولياء » لأبي نعيم ، السعادة ، ١٣٥١هـ .
- « داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح » لابن علّان ، مصوّرة عن مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، برقم ٩٣٠٠ .
- « دراسات في العربية وتاريخها » لمحمد الخضر حسين ، دار الفتح بدمشق ، ١٣٨٠هـ .
- « دراسات في فقه اللغة » د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، السادسة ، ١٩٧٦م .
- « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » لابن حجر، تح محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، الثانية ، ١٣٨٥هـ .
- « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » للسمين الحلبي، تح د . أحمد خراط ، دار القلم بدمشق ، الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- « دلائل الإعجاز » للجرجاني، تح محمود شاكر ، الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ .
- « دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها » لأحمد الخازندار ، ومحمد إبراهيم الشيباني ، الكويت ، الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » لابن فرحون ، تح محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .

- « ديوان حسان » صححه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .
- « ديوان الحطيئة » بشرح السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٧هـ .
- « ديوان ذي الرمة » تح د. عبد القدوس أبو صالح ، ط مؤسسة الإيمان ، ١٤٠٢هـ .
- « ديوان رؤبة » بعناية وليم ابن الورد البروسي (في مجموع أشعار العرب) ، ليبزج ، ١٩٠٣م .
- « ديوان العجّاج » رواية الأصمعي ، تح د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت .
- « ديوان كُثَيِّر » تح د . إحسان عباس ، نشر دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١هـ .
- « ديوان لبيد » دار صادر ، بيروت .
- « ذيل الأمالي والنوادر » للقالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- « الرد على النحاة » لابن مضاء ، تح د . محمد إبراهيم البنّا ، دار الاعتصام ، الأولى ، ١٣٩٩ هـ .
- « رسائل الإصلاح » لمحمد الخضر حسين ، دار الاعتصام ، القاهرة .
- « رسالة الحروف » لأبي نصر الفارابي ، تح د. مهدي محسن ، دار المشرق، بيروت ، الثانية ، ١٩٩٠ م .
- « رصف المباني » للمالقي ، تح د . أحمد خراط ، دار القلم بدمشق ، الثانية، ١٤٠٥هـ .

- « السبعة في القراءات » لابن مجاهد ، تح د . شوقي ضيف ، دار المعارف، الثانية ، ١٤٠٠هـ .
- « سر صناعة الإعراب » لابن جني ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- « سمط اللآلي » للبكري ، تح عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦م .
- « سنن أبي داود » تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ، الثانية ، ١٣٦٩هـ .
- « سنن ابن ماجَهْ » تح محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي، مصر ، ١٣٧٢هـ .
- « سنن النسائي » بشرح السيوطي وحاشية السندي ، المطبعة المصرية في القاهرة ، ١٣٤٨هـ .
- « سيبويه إمام النحاة » لعلي النجدي ناصف ، عالم الكتب بالقاهرة .
- « شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب » لابن العماد ، ط القدسي بالقاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- « شرح أبيات مغني اللبيب » للبغدادي ، تح عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، ط محمد هاشم الكتبي ، دمشق ، الأولى ١٣٩٨هـ .
- « شرح ألفية ابن مالك » لابن الناظم ، تصوير بيروت .
- « شرح التسهيل » لابن مالك ، تح د . عبد الرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون، ط هجر بمصر ، الأولى ، ١٤١٠ هـ .

- « شرح تنقيح الفصول » للقرافي ، المكتبات الأزهرية ، القاهرة ، الأولى ، ١٣٩٣هـ .
- « شرح الجرجاني على تصريف العزي » صححه محمد الزفزافي ، نشره فرج الله زكي الكردي بمصر .
- « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور ، تح د . صاحب أبو جناح ، ط العراق ، ١٤٠٠ هـ .
- « شرح الحماسة » للمرزوقي، تح أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٧هـ .
- « شرح الشافية » للرضي، تح محمد نور الحسن وزميلَيْه، مصورة عن ط حجازي بمصر. ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادي .
- « شرح شذور الذهب » لابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة بمصر ، السابعة ، ١٣٧٦هـ .
- « شرح شواهد المغني » للسيوطي ، لجنة التراث العربي ، بيروت .
- « شرح ابن عقيل » تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، السادسة عشرة ، ١٣٩٤هـ .
- « شرح قطر الندى » لابن هشام ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة بمصر ، الثانية عشرة ، ١٣٨٦هـ .
- « شرح القواعد الفقهية » للشيخ أحمد الزرقاء ، تح د. عبد الستار أبو غدة، دار الغرب الإسلامي، الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- « شرح الكافية » للرضي ، إستانبول ، ١٣٠٥هـ .

- « شرح الكافية الشافية » لابن مالك ، تح د . عبد المنعم أحمد الهريدي، ط جامعة أم القرى، الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- « شرح اللمع » لابن بَرهان، تح د . فائز فارس، قسم التراث العربي، الكويت، الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي تح أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨ م .
- « شرح المفصل » لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
- « شرح الملوكي في التصريف »لابن يعيش، تح د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الأولى ، ١٣٩٣هـ .
- « شرح المنظومة البيقونية » للشيخ عبد الله سراج الدين ، بيروت ، الرابعة ، ١٣٩٥هـ .
- « شرح نخبة الفكر » للقاري ، ط إستانبول ، ١٣٢٧هـ .
- « الشعر » أو « الأبيات المشكلة الإعراب » لأبي علي الفارسي ، تح د . محمود الطناحي ، ط الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٨ م .
- « شفاء العليل في إيضاح التسهيل » للسلسيلي ، تح د . الشريف عبد الله الحسيني ، الفيصلية بمكة المكرمة ، الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك ، تح د. طه محسن ، وزارة الأوقاف ، إحياء التراث ، العراق ، ١٤٠٥هـ .
- « الصاحبي » لابن فارس ، تح السيد أحمد صقر، ط عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

- « الصحاح » للجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ، ١٣٧٧هـ .
- « صحيح البخاري » مصورة عن ط إستانبول ، دار الفكر .
- « صحيح مسلم » تح محمد فؤاد عبد الباقي، ط عيسى البابي الحلبي، الأولى، ١٣٧٤هـ .
- « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر » للألوسي ، تصوير بيروت .
- « ضرائر الشعر » لابن عصفور ، تح السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس، الأولى ، ١٩٨٠م .
- « ضرورة الشعر » للسيرافي، تح د . رمضان عبد التواب ، دار النهضةالعربية ، بيروت ، الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- « طبقات الشافعية » للسبكي ، تح د . محمود الطناحي و د.عبد الفتاح الحلو، ط عيسى البابي الحلبي .
- « طبقات فحول الشعراء » لابن سلّام ، تح محمود شاكر ، ط المدني ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ .
- « طبقات النحويين واللغويين » للزبيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣م .
- « عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي » لابن العربي، دار الكتاب العربي .
- « العربية » ليوهان فك ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ط دار الكتاب العربي، ١٣٧٠هـ .
- « علوم الحديث » لابن الصلاح، تح د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت ، ١٤٠١هـ.

- « غاية النهاية في طبقات القرّاء » لابن الجزري ، عني بنشره ج برجستراسر، مصر ، ١٩٢٣ م .
- « الغريب المصنف » لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، ط مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ.
- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » لابن حجر ، ط السلفية بالقاهرة .
- « فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي » للسخاوي ، الثانية ، ١٣٨٨هـ .
- « الفصول الخمسون » لابن معطٍ ، تح د. محمود الطناحي ، ط عيسى البابي الحلبي .
- « الفهرست » لابن النديم ، ط الاستقامة .
- « فيض القدير » للمناوي ، ط مصطفى محمد ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ .
- « فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح » لابن الطيب الفاسي ، تح وشرح د . محمود فجّال ، ط دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي ، الثانية ، ١٤٢١ هـ .
- « القاموس المحيط »للفيروزابادي ، ط الحسينية ، ١٣٤٤هـ .
- « القلائد الذهبية في قواعد الألفية » د . محمود فجّال ، دار الفكر بدمشق ، الثانية ، ١٤٣٤هـ .
- « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » للقاسمي ، دار إحياء السنة النبوية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- « القياس في اللغة العربية » لمحمد الخضر حسين ، السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ .

- « الكافي في شرح الهادي »للزنجاني- ٦٦٠هـ رسالتي الدكتوراه من جامعة الأزهر ، حققتها على عدة نسخ مخطوطة ، نسخة منها بخط المؤلف ، آلة كاتبة ١٣٩٨هـ .وهو الآن قيد الطبع .
- « الكتاب » لسيبويه ، تح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثانية .
- « الكتب الستة » إشراف معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، ط إيطاليا ، ١٤٢٠ هـ .
- « الكشاف » للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت.
- « كشاف اصطلاحات الفُنون » للتهانوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ .
- « كشف الخفاء » للعجلوني ، ط القدسي ، القاهرة .
- « كشف الظنون » لكاتب جلبي ، مكتبة المثنى ، تصوير بيروت .
- « الكفاية في علم الرواية » للبغدادي ، تقديم محمد الحافظ التيجاني، السعادة ، الأولى .
- « كنز العمال » لعلاء الدين الهندي ، تصوير مؤسسة الرسالة عن ط حلب .
- « الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة » للغزي، تح د . جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- « لسان العرب » لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .
- « لمع الأدلة في أصول النحو » للأنباري ، تح سعيد الأفغاني ، ط الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .

- « اللهجات العربية في التراث » د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .
- « ما ينصرف وما لا ينصرف » للزجّاج ، تح هدى محمود قراعة ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩١هـ .
- « مجالس ثعلب » تح عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٠م .
- « مجالس العلماء » للزجاجي ، تح عبد السلام هارون ، الثانية ، ١٤٠٣هـ .
- « مجمع الأمثال » للميداني، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٨هـ .
- « المحتسب » لابن جني، تح علي النجدي ناصف وزميلَيْه ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ .
- « المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي » للرامهرمزي ، تح د . محمد عجاج الخطيب . دار الفكر ، بيروت، الأولى ١٣٩١هـ .
- « المحصول في علم أصول الفقه » فخر الدين الرازي ، تح د . طه جابر العلواني، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى ، ١٣٩٩هـ .
- « مختصر سنن أبي داود » للمنذري ، ومعه « معالم السنن » للخطابي ، تح أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- « مراتب النحويين » لأبي الطيب اللغوي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار نهضة مصر .
- « المرتجل » لابن الخشاب ، تح علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ .

- « المزهر في علوم العربية وأنواعها » للسيوطي، تح محمد أحمد جاد المولى وزميلَيْه ، ط عيسى البابي الحلبي .
- « المستوفَى في النحو » لابن الفرخان ، تح د. محمد المختون، ط دار الثقافة العربية بالقاهرة ، ١٩٨٧ م .
- « مسند الإمام أحمد » المكتب الإسلامي ، بيروت ، الثانية ، ١٣٩٨هـ .
- « مصادر التشريع الإسلامي » د. محمد أديب الصالح ، العبيكان ، الرياض ١٤٢٣هـ .
- « المصباح المنير » للفيومي، تح د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف .
- « معاني القرآن » للفراء ، تح محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٢م .
- « المعاني الكبير » لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- « معاهد التنصيص » للعباسي، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط البهية ، ١٣١٦هـ .
- « معجم الأدباء » للحموي ، دار المأمون ، ١٩٣٦م .
- « معجم المؤلفين » لكحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- « معجم المطبوعات العربية والمعربة » ليوسف سركيس، ط سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ .
- « معجم الشعراء » للمرزباني ، الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- « معجم ما استعجم » للبكري ، تح مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .
- « المصنوع » للقاري، تح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية ، ١٣٩٨هـ .

- « المغرب » للمطرزي ، تح محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار ، الأولى ، ١٣٩٩هـ .
- « مغني اللبيب » لابن هشام ، تح د . مازن المبارك، و محمد علي حمد الله ، دار الفكر بدمشق ، ١٣٨٤هـ .
- « المغني في النحو » لابن فلاح اليمني ، تح د. عبد الرزاق السعدي ، ط دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، ١٩٩٩ هـ .
- « مفتاح السعادة » لطاش كبري زاده ، تح كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور .
- « مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول » للتلمساني ، تح عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- « المفصل » للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت .
- « المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة » د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، عُني به عبد الله محمد الصديق ، الخانجي بمصر ، ١٣٧٥هـ .
- « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » للشاطبي، تح أساتذة من جامعة أم القرَى ، مكة المكرمة ، الأولى ، ١٤٢٨ هـ .
- « المقاصد النحوية » للعيني ، بحاشية « خزانة الأدب » بولاق .
- « المقتضب » للمبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٨٢هـ-١٣٨٨هـ .

- « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » تح د . عائشة عبد الرحمن ، دار الكتب ، ١٩٧٤م .
- « المقرب » لابن عصفور ، تح د . أحمد عبد الستار الجواري و د . عبد الله الجبوري، ط العاني ، بغداد ، ١٣٩١هـ .
- « الممتع في التصريف » لابن عصفور، تح د . فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الرابعة ، ١٣٩٩هـ .
- « المنخول » للغزالي ، تح د . محمد حسن هيتو ، دار الفكر بدمشق ، الثانية ، ١٤٠٠هـ .
- « المنصف » شرح ابن جني لكتاب « التصريف » للمازني ، تح إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، إحياء التراث القديم ، ١٣٧٣هـ .
- « منهاج البلغاء »للقرطاجَنِّي، تح محمد الحبيب بن الخوجة ، تونس، ١٩٦٦م .
- « الموشح »للمرزباني ، تح علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٥م .
- « نتائج الفكر في النحو » للسهيلي، تح د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، الثانية .
- « النحو العربي : العلة النحوية » د. مازن المبارك ، دار الفكر بدمشق، الثالثة، ١٣٩٣هـ .
- « نزهة الألباء » للأنباري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٦٧هـ .
- « نظرية نحو القرآن » د . أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ .

- « نفح الطيب » للمقّري ، تح د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت، ١٣٨٨هـ .
- « النهاية » لابن الأثير، تح د. محمود الطناحي وطاهر الزاوي، ط عيسى البابي الحلبي، الأولى ، ١٣٨٣هـ .
- « النوادر في اللغة » لأبي زيد ، تح د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الأولى ، ١٤٠١هـ .
- « هدية العارفين » لإسماعيل باشا البغدادي ، إستانبول ، ١٩٥١م .
- « همع الهوامع » للسيوطي ، السعادة ، الأولى ، ١٣٢٧هـ .
- « وفيات الأعيان » لابن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

obeikandl.com